إعداد
عدنان الدبس







إعداد

عدنان الدبس

عبد العزيز الخيّر

مناضل من سورية

الفهرسة أثناء النشر - إعداد دار ميسلون للنشر والطباعة والتوزيع
إعداد: عدنان الدبس
عبد العزيز الخيّر - مناضل من سورية
232 ص.؛ 24 سم.



Printed Book ISBN: 978-605-2260-93-7
E-Book ISBN: 978-605-2260-94-4

العنوان بالإنكليزية
Abdel azzis al-kheir
a Freedom Fighter from Syria

Prepared by Adnan Aldebs

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز حرمون للدراسات المعاصرة

الطباعة والتوزيع



هاتف:
الدوحة، قطر: 97444885996+
إسطنبول، تركيا: 902125240405+

صندوق البريد:
22663 الدوحة، قطر
34091 إسطنبول، تركيا

البريد الإلكتروني: info@maysaloon.com
الموقع الإلكتروني: www.maysaloon.com

Elma basım – Elma Printing & Finishing
Sefaköy, 34295 Küçükçekmece/ İstanbul
+90 212 697 30 30

© جميع الحقوق محفوظة لمركز حرمون للدراسات المعاصرة ودار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
إسطنبول، تركيا - كانون الأول/ ديسمبر 2018

المحتويات

مقدمة 11

عبد العزيز الخيّر 14

ثلاث مراحل 14

عبد العزيز الخيّر في سطور 26

.... 32

عبد العزيز الخيّر 33

حوارات ومقالات 33

العلاقة بين الداخل والخارج - الراهن والآفاق 35

نافذة على إعلان دمشق 43

العزوف عن السياسة 58

عودة السياسة إلى المجتمع.. عودة المجتمع الى السياسة 58

عبد العزيز الخير 75

أواخر 2009 75

حول أزمة الحياة السياسية في سورية 83

حول أزمة الحياة السياسية في سورية 91

لطمة كبرى للمعارضة الوطنية الديمقراطية 91

الموجة الليبرالية الطارئة 19

عبد العزيز الخير 106

حزيران 2011 106

مقاربات أولية لبعض قضايا الثورة الراهنة 106

لقاءات صحافية وحوارات مسجّلة 115

نيسان 2011 مقابلة في «العربية»، برنامج «روافد» 117
لقاء مع الدكتور عبد العزيز الخير 119
تشرين أول 2011 119
سورية في المخاض 122
حوار مع عبد العزيز الخيّر 122
حوار مع د. عبد العزيز الخيّر 133
أجراه الموقع الإخباري دي برس 133
مقابلة مع عبد العزيز الخير 138
قناة روناهي الفضائية 24 - 6 - 2012 138
مداخلة عبد العزيز الخير 156
في منتدى الحوار في بروكسل 26 حزيران/ يونيو 2012 156
نص الكلمة المرتجلة لعبد العزيز الخيّر 162
في ختام أعمال الملتقى السياسي في روما 162

مقالات عن عبد العزيز الخيّر 167

لمجموعة من الكتاب السوريين 167

عام على اعتقال الضمير الوطني 169
عبد العزيز الخيّر «حكيم» المعتقل والثورة الحقّة 171
ممنوع عليك أن تكون «عبد العزيز الخيّر» 174
كيف نتذكر عبد العزيز الخير 176
عقل سياسي وروح شاعر 182
عن ومع المناضل عبد العزيز الخيّر 182
عبد العزيز الخيّر 189
السوري المغيّب 189
عبد العزيز الخير 195
تجارب متنوعة ومصير واحد 195
عبد العزيز الخير 201

ومحاولة تفكيك العقل السياسي المعارض 201
عبد العزيز الخيّر 208
طيب السجون والعلوي المشاكس 208
شهادات شخصيّة عن عبد العزيز الخيّر 213
أربع محطات 215
في حضرة الغياب 218
الرفيق الحاضر على الرغم من الغياب 220
عبد العزيز الخيّر 224
الصديق والعزيز عبد العزيز الخير 227

مقدمة

هذا الكتاب إضاءة خجولة إذا ما قورنت بتاريخ حافل بالعمل والتفاني والنضال، لشخصية رهنت حياتها وقواها كلها للدفاع عن الإنسانية المهدورة في وطن اغتصبت فيه الدكتاتوريات المتعاقبة حلم مواطنيه في الحرية والعدالة الاجتماعية، هو إضاءة على شخصية وطنية مناضلة تحمل من الإرث النضالي والإنساني كثيرًا، وتحمل من المعرفة كثيرًا، وتحمل من الخبرة ما كان يؤهلها أن تكون مرجعًا في أعقد المسائل السياسية التي كانت وراء اعتقالها من قبل النظام السوري في أيلول/ سبتمبر 2012.

عبد العزيز الخيّر شخصية تركت أثرها بقوّة على الرغم من الاعتقال الطويل ومن بعده التغييب القسري (الاختطاف- الاعتقال) عن الساحة السياسية السورية، في مرحلتين دقيقتين ومفصليتين من الحياة السياسية في سورية التي كان عبد العزيز الخيّر بينهما يقبع في ظلمات السجون السورية؛ مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، ومرحلة المخاض السوري الذي بدأ في عام 2007 وتبلور في الربيع السوري 2011، ولا أغالي إذا قلت إن مسمّى (الضمير الوطني) يليق بهذه الشخصيّة الوطنية أن توصف به.

عبد العزيز الخيّر لا يَختزِل عمله ونشاطه كتاب محدود الصفحات، فبصمته واضحة في حركة العمل السياسي المعارض في سورية التي لا يمكن تجاوزها أو المرور عليها من دون ذِكره خلال السنوات العجاف التي مرّت بها سورية على مدى أربعين عامًا خلت في أحلك الأيام سوادًا، وما يزال سوادها يخيم حتى اليوم.

يحمل الكتاب بين طياته مجموعة من الكتابات القليلة التي كتبها عبد العزيز الخيّر بين عامي 2006 و2012، وهي ليست بالمعنى الفعلي إلا مقالات سياسية مكثّفة، ومقابلات حوارية وأحاديث شفويّة عبر ندوات مسجّلة. ويعود السبب في ذلك أنّ عبد العزيز الخيّر لم يكتب للصحافة العامة أو لمواقع إلكترونية أو كان له اهتمام بالتأليف، فكان جلّ نشاطه وكتاباته عبر الصحافة الحزبية وكان رأيه الذي حاز على

موافقات هيئات التحرير المتعاقبة للصحافة الحزبية هو الغالب في أن تعالج المقالات بصورة جماعية وتنشر باسم الهيئة الحزبية لا باسم كاتبها، لذلك إذا بحثنا في أي موقع إلكتروني أو في أي أرشيف عن نص أو مقالة لعبد العزيز الخيّر لن نجد ضالتنا.

كان عبد العزيز الخير متمكّنًا ماهرًا في الكتابة، وغزير الأفكار البناءة والوقادة ؛ كتب في أحد عشر عامًا جلّ البيانات والافتتاحيات لصحف الحزب السياسية (الجريدة المركزية لحزب العمل الشيوعي «الراية الحمراء» وجريدة «النداء الشعبي» والجريدة النظرية لحزب العمل «الشيوعي» والجريدة الداخلية للحزب «بروليتاري»)، وكثيرًا مما لا يحصى من المقالات في تلك الصحف الحزبية، وأولى الجهد لمراسلات الحزب للقوى السياسية والردود على الاستفسارات والاستبيانات التي أولاها كثيرًا من الاهتمام في النشاط السياسي، وكان مشاركًا في الكتابة مع الرفاق ومرشدًا ومساعدًا لكل من شاركه العمل في هيئات التحرير للحزب.

في هذا الكتاب مقالات وحوارات لعبد العزيز الخيّر ما بين 2006 و2012 وهي الموثّقة باسمه، ليس بإرادته بل بحكم الواقع الذي فرض الحدث، وهنا يجب أن نعي أننا نقرأ لسياسي تم تغييبه في أيلول/ سبتمبر عام 2012، أي عندما كان الحراك السوري في أشدّه وألقه وفي زخم التحوّل من الحالة السلمية للثورة إلى العسكرة، حيث كان النظام يتخبّط ويترنّح من الزخم المتصاعد في الشارع المنتفض. وهنا قد يتساءل القارئ و يسأل ويحمّل المسؤولية لهيئته السياسية التي كان فيها بل حزبه بعد مرور ستة أعوام على ما تحدّث به وكتب له عبد العزيز الخيّر، وهذا حق بالطبع، ولكن الذي يحق له الإجابة هنا هو معتقل منذ ستة أعوام، ولن يستطع الإجابة عنها أو الدفاع عن نفسه، لكن بالطبع من سيقرأ الأفكار التي أضاء عليها الخيّر ويقارنها بوقائع الحدث وتطوراته بعد سبعة أعوام من الثورة سيجد بكل تأكيد أجوبة واضحة كان قد تحدّث وأشار إليها الخيّر في كثير من الموضوعات المنشورة، وما يجدر الإشارة إليه أيضًا عند التعريف به بوصفه قياديًا في حزب العمل الشيوعي وهيئة التنسيق الوطنية هو لما قبل اعتقاله، فهو بالطبع غير مسؤول عن الخيارات السياسية التي اختارها حزبه أو الهيئة السياسية التي كان أحد مؤسسيها في ما آلت إليه التحالفات والمواقع والمواقف المستجدة لها حتى تُحسب عليه، أيًا كانت خياراتها صائبة أم لا طالما هو في عداد المفقودين وليس له رأي في ذلك.

كذلك في طيّات الكتاب مجموعة من المقالات لمجموعة من الكتّاب السوريين الذين عرفوا عبد العزيز الخيّر عن كثب، حيث تُرك للكاتب فيها كامل الحرية في الكتابة وتبيان رأيه أو شهادته من دون المساس بأي فكرة نقديّة كانت أو غيرها للحديث عن عبد العزيز الخير وبما يرتئي من رأي، وكذلك فيه مجموعة من الشهادات لأصدقاء ورفاق له عايشوه عن قرب ومعرفة.

أيار/ مايو 2018

عبد العزيز الخيّر

ثلاث مراحل

لم تكن طبيعية تلك الحياة التي عاشها عبد العزيز الخيّر، لم تكن عادلة أبدًا لمواطن لم يعرف فيها الا التخفّي والملاحقة الأمنية والسجن والقهر، ربع قرنٍ تخفٍّ واعتقال في المرحلة الأولى وست سنوات تحت غيوم داكنة بانتظار طلوع الشمس مرحلةً ثانية وست سنوات تتمدد من التغييب القسري مرحلةً ثالثة.

ربيع العمر، وربيع سورية، ثنائيتا مخاض لا يعرفهما إلا المناضلون، هم وحدهم الذين يعرفون الربيع وأزهاره، ويعرفون لماذا الربيع ويعرفون سرّه، هذا المخاض الذي سوف يغيّر لهم مسارات الحلم، وليصبح مصيرهم ومستقبلهم مفتوحًا نحو المجهول، هم الذين كان خيارهم إعلاء صوت الضمير الإنساني، مصير سوف يقودهم قسرًا الى التخفّي والهروب من قبضة المستبد والوقوع نهاية المطاف لمن لم يتسنَّ له مغادرة البلاد إلى غياهب المعتقلات الكثيرة في سورية التي ستحتضن من دون رحمة آلافًا منهم، تلك كانت وما زالت الضريبة القاسية التي دفعها ويدفعها كثير من السوريين والسوريات الذين وقفوا في وجه نظام الاستبداد منذ سبعينيات القرن الماضي، طالبين الحرية والعدالة للشعب السوري.

أحد هؤلاء المناضلين هو عبد العزيز الخيّر، من أهم دافعي الضرائب المُرّة في سورية؛ ضريبة الحرية وضريبة الرأي وضريبة الكرامة، وهو الذي عانى التخفي والملاحقة والاعتقال لسنوات طويلات، وما زال.

من كلية الطب في جامعة دمشق عام 1976 تخرّج عبد العزيز الخيّر، طبيب شاب كان يتحضّر لدخول الحياة بأوسع أبوابها، حاملًا مع شهادته العلمية الهمّ الإنساني والوطني الذي كان في أوج غليانه عند شريحة واسعة من الشباب السوري. كان واقع الحال المزري الذي تخوضه سورية في السبعينيات من القرن الماضي وما تلاه من أحداث سياسيّة داخلية وإقليمية كفيلة بأن تحدد مسيرة المهتمّين بالشأن العام وتحدد خياراتهم في العمل السياسي والنضالي.

في بداية السبعينيات من القرن الماضي أخذت تتشكل في أرجاء سورية كلها حالة سياسية ستترك أثرها طويلًا في مخاض العمل السياسي المناهض للدكتاتورية والهادف إلى إسقاطها، وتحفر في عظام المناضلين السوريين سنوات السجن الطويلة أخاديدًا وفي أجسامهم قروحًا لا تندمل؛ لم يكن أحد يتصوّر مقدار قسوتها وألمها، بمن فيهم المناضلون ذاتهم العارفون بطبيعة السلطة الدكتاتورية الحاكمة، فبين اعتقال وإفراج ومن ثم اعتقال وإفراج ما بين أعوام 1970 - 1980 لكثير من الناشطين السياسيين. حسم النظام السوري في عام 1982 صراعه المسلّح مع الإخوان المسلمين ليكشف عن وجهه الدموي الحقيقي للمعارضين له من الوطنيين والديمقراطيين التي كان نتاجها عشرات الآلاف من المعتقلين السياسيين من أصحاب الرأي والضمير ليغيّبوا في المعتقلات والسجون سنين طويلة ومنهم من طحن النظام عظامهم وقضوا نحبهم تحت التعذيب.

في بداية سبعينيات القرن الماضي أخذت تتشكل في سورية بنى وخلايا سياسية آثرت قراءة التجربة اليسارية السورية انطلاقًا من هزيمة حرب الأيام الستة في عام 1967 وما لحقها من أحداث في الحياة السياسية السورية، تبلور في الصراع الداخلي لحزب البعث الحاكم في سورية وانقلاب حافظ الأسد واستلامه السلطة، وردّات سخطٍ على تبعيّة الأحزاب السياسية العريقة في سورية التي استطاع حافظ الأسد تدجينها في جبهة سمّاها «تقدمية» في عام 1972 عبر تأييدها دستورًا لم يوضع من قبل جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب لهذه المهمة في آذار/ مارس 1973، وإنما وضع من قبل حكومة استولت على الحكم بانقلاب عسكري، أعطى هذا الدستور رئيس الدولة الذي سمته رئيس الجمهورية، سلطات مطلقة تشبه سلطة كسرى وقيصر والملوك والأباطرة في القرون الوسطى. وفي الوقت نفسه حصّنه الدستور من المساءلة والمحاكمة والمحاسبة عن أي عمل خاطئ، أو انتهاك القوانين أو ارتكاب أي جريمة، سواء أكانت هذه الجريمة تشكل مخالفة أم جنحة، أم جناية، ولم يعط الحق لأي سلطة بمساءلته إلا في حال الخيانة العظمى، ووضع لهذه المساءلة شروطًا تعجيزية، بحيث يستحيل توفر هذه الشروط من أجل مساءلته أو محاكمته، فصّله القائد الأوحد ليحكم به البلاد بالحديد والنار، وارتأت هذه الأحزاب أن تخضع عبر رشوتها بمناصب كرتونية خدميّة تؤدي وظيفتها الموكلة إليها بالدفاع عن سيد الوطن وتمجيد بطولته وحكمته في قيادة حركة «التحرر العربية»، وليأتي بعدها الكاشف الأكبر في الدور السياسي للنظام السوري إقليميا ودوليًا

الذي توضّح جليًا عبر التّدخل السوري في لبنان ودخول الجيش السوري إلى أراضيه في نيسان/ أبريل 1976 في مواجهة تمدد القوى اليسارية والوطنية المتحالفة مع منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان له الأثر الأكبر في الحياة السياسية للسوريين جميعهم ومنهم عبد العزيز الخيّر الذي تبنى الماركسية منهجًا وناشطًا في صفوف الحركة الطلابية السورية التي كانت أولى خطواته في العمل السياسي في الجناح البعثي السرّي المنقلَب عليه من الطغمة الحاكمة ليتمعّن أكثر وأكثر في مآلات الحال السوري و ما هو أعمق من أن يكون أسير أحد طرفي الصراع البعثي على السلطة والدولة، وفي قراءة تجربة البعث والسلطة، فكان خياره بأن يتحول اهتمامه السياسي مع ناشطين يساريين وماركسيين تحت مُسمّى رابطة العمل الشيوعي.

في 6 آب/ أغسطس 1981 عُقد المؤتمر الأول لرابطة العمل الشيوعي، حيث تحوّل فيه اسم التنظيم من «رابطة» إلى «حزب العمل الشيوعي» وانتخب فيه عبد العزيز الخير عضوًا في مكتبه السياسي، وفي إثر المؤتمر ونتائجه لاحقت شعبة المخابرات العسكرية (التي أصبحت الجهاز الرئيس المسؤول عن ملاحقة الحزب) أعضاء المؤتمر ومن ثم المنتمين إليه كلهم، بل طالت أصدقاء الحرب في ما بعد، لتبدأ مسيرة الاعتقالات والتخفّي في صفوف التنظيم الجديد.

أحد عشر عامًا من التخفّي عن أعين أجهزة الأمن السوري لم تثنه يومًا تلك الحياة القسرية التي فرضها واقع العمل السياسي عن واجبه الإنساني بصفته طبيبًا، وعمله السياسي بوصفه مناضلًا وقياديًا، إلى أن تمكّنت أجهزة الاستخبارات العسكرية في الأول من شباط/ فبراير 1992 اعتقاله.

نال حكمًا بالسجن لمدة 22 عامًا مع الأشغال الشاقة، وهو أطول وأقسى حكم يصدر في تاريخ سورية ضد مسجون رأي علماني، ليتم الإفراج عنه في نهاية 2005 بعد أربعة عشر عامًا بعفو رئاسي نتيجة المطالبات الحقوقية والدولية بالإفراج عنه بعد أن بقي خمس سنوات المعتقل السياسي الوحيد من التنظيم الذي جهد النظام السوري وأجهزته الأمنية في اجتثاثه.

ربع قرن ما بين ملاحقة واعتقال لم تنل من هيبته، ولم توهن نفسيته، بخلاف إحدى

التهم الموجهة إليه ولكل من عارض النظام المستبد، ألا وهي تهمة النيل من هيبة الدولة ووهن نفسيّة الأمة التي كانت تغطية سافرة لجريمة السلطة السياسية التي كانت في الحقيقة هي من نالت من هيبة الدولة ووهنت نفسية الأمة.

خرج عبد العزيز الخيّر من المعتقل، وكان أول ما تحدّث به هو ذلك الحِمل الثقيل والألم النفسي الذي تعرضت له أُسر المعتقلين و عن معاناة السجن لمن هو بداخله ولمن بخارجه متلمّسًا القهر والحيف الذي وقع على المعتقلين: «أكثر القضايا والضغوط على روح المسجون وعلى بنيته النفسيّة والعقلية والأخلاقية ما تعانيه أسرته من وراء السجن، هي تعاني ماديًا ونفسيًا واجتماعيًا، وهي تعاني صور المعاناة الممكنة بشريًا كلها، وبالنسبة إلى أسر المسجونين السياسيين تعرضت كثير من الأُسر إلى معاناة شبيهة بمعاناة المسجون، فعرفوا السجن بدورهم، لا لذنب اقترفوه إلّا لأنهم من عائلة مسجون سياسي، هذه مسألة مريرة ومؤلمة. إن إحساس المسجون بالظلم الفادح الذي يقول: ألا يكفي أنني سُجنت من أجل قناعاتي وآرائي، ما ذنب هؤلاء الأبرياء ليدفعوا ثمنًا إضافيًا؟ وهناك أيضًا معاناة لتعذّر شرح هذه المسألة للأسرة في ظلّ شح أو ندرة اللقاءات بين المسجون وعائلته، وهناك أكثر من ذلك، بعض نتائجها التي تصير غير قابلة للعودة على الأسر. أعرف عائلات مسجونين سحقت سحقًا بكل معنى الكلمة، بالمعنى الاجتماعي وبالمعنى النفسي وبالمعنى الوجداني، بل بالمعنى القانوني، وقد عانت عائلتي ما عانته. لكن مقاومة هذه التأثيرات رهن بكل تأكيد بالشروط الملموسة لكل أسرة، بالوعي الذي تحمله، الطاقة النفسية التي تحملها، وجود احتضان اجتماعي أو عدم وجوده، درجة وقوة وضعف الترابط بينها وبين المسجون، درجة تفهمها لحق هذا الزوج أو الأب أو الابن أو الأخ في النضال من أجل رأيه وتضامنها الداخلي معه أو عدم تضامنها، هذا يعكس كثيرًا على الأسرة وعلى وضع المسجون وتتفاوت النتائج بين أسرة وأسرة»[1].

في السنوات الست في فضاء الحريّة المنقوصة، عاد عبد العزيز الخيّر إلى نشاطه المعتاد، طبيبًا يتنقّل بين الرفاق والأصدقاء وهو الذي اكتسب كثيرًا من الخبرة الطبيّة خلال سنوات السجن مما يجعله طبيبًا ناجحًا ومتميّزًا، فقد درس اختصاصات ثلاث في المعتقل

(1) حديث مسجّل لعبد العزيز الخيّر على اليوتيوب: لقاء مع عبد العزيز الخير - صدى المواطنة.

(الأمراض الداخلية والقلبية والنفسيّة)، يُضاف إليها أن الأوضاع القاسية للمعتقلين حكمت بأن يمارس الجراحة داخل المعتقل بظروف قاهرة وبأبسط الأدوات. ثلاثة اختصاصات تمكن منها بجهد فردي وبمساعدة الأهل في الزيارات الشحيحة له حيث كانوا يزودونه بالمراجع والكتب الطبيّة والأدوات الطبيّة المحدودة التي يطلبها ويحتاج إليها التي كانت بالكاد تسمح إدارة السجن بدخولها، لم يهمل وقتًا ولم يقصّر بواجب تجاه المعتقلين جميعهم من دون النظر إلى انتماءاتهم حتى التكفيرية منهم. وهذا كان بشهادة المسجونين جميعهم الذين أمضوا مدد اعتقالهم في الوقت ذاته الذي كان فيه.

عاد إلى نشاطه السياسي بحرفية السياسي المدرك لدوره وأهمية المشاركة السياسية مع كثير من السوريين المناضلين، وهنا يقول عبد العزيز الخيّر عن ظاهرة العزوف عن السياسة: (سحق القمع المعمم في الثمانينات البنى التنظيمية للأحزاب وحولها إلى حطام واسع، قسم كبير في السجون، والبقية انكفأت عن النشاط شاكرة الله على نجاتها من الاعتقال! وطال تأثير ذلك القمع عموم المواطنين، فتحول المجتمع السوري إلى مجتمع للخوف، لا يُقدِم مواطنوه على أي فعلٍ أو نشاط قبل أن يسأل أحدهم نفسه مرات كثيرة إن كان ذلك سيعرضه للاعتقال أو للضغوط الأمنية)[2].

في ظل هذا الوصف لم يكتف الخيّر في وصف الحالة بل تخطاها باتجاه نقد الحالة التي مرّ المناضلون السياسيون ويمرّون بها:

(وقد أصبحت هذه هي القاعدة أيضًا بالنسبة لغالبية من عاشوا تجربة السجن وأفرج عنهم في تسعينيات القرن المنصرم عمومًا، أصبحت «ثقافة الخوف» سيّدة الموقف وقدم كثير من المناضلين السابقين «قدوة سلبية» للأجيال الجديدة بعد أن انقلبوا على ماضيهم وقناعاتهم، بما فيها القناعة بضرورة النشاط السياسي، لاسيما المنظم منه أيًا يكن شكل هذا التنظيم، للمساهمة في محاولة تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي نحو الأفضل، [....] وها نحن في العقد الجاري أمام لوحة تتمثل فيها بعض الأحزاب بلافتات يقف خلفها أفراد قليلون يعدون على أصابع اليدين، في حين يقف بضع عشرات، أو بضع مئات في أحسن الأحوال، خلف لافتات أخرى. وتمتاز الكتلة الكبرى من هؤلاء جميعًا

(2) حديث مسجل لعبد العزيز الخيّر على اليوتيوب: لقاء مع عبد العزيز الخير - صدى للمواطنة.

بتقدمها في السن، وافتقادها للدماء الشابة، الأمر الذي يشكل نتيجة مفهومة على ضوء كل ما سبق، لكنه يعبر عن مشكلة عميقة في الآن نفسه. وما لم تجد هذه الأحزاب معالجة جذرية لهذه المشكلة، عبر تطوير وتجديد طروحاتها وتصوراتها ومفهوماتها وأدوات نشاطها، بحيث تتمكن من إقناع وجذب أجيال جديدة إلى ميدان النشاط السياسي، فلا شك بأن التاريخ سيطوي صفحتها بأشكالها الراهنة، وسيتعين على المجتمع أن ينتظر حتى تتطور فيه وتتبلور حركات جديدة تلبي حاجاته وطموحاته بصورة أفضل)[3].

عمل عبد العزيز الخير كالجرّاح في حمل المبضع، مشرّحًا الحال السياسي لواقع القوى السياسية في سورية ومآلاتها ولطبيعة السلطة وتحالفاتها ومشاركًا في الفعاليات السياسية التي تنشد التغيير الوطني الديمقراطي والحوارات السياسية التي أفضت إلى تشكيل أول حالة سياسية جامعة للقوى السياسية السورية بعد أعوام طوال من قبض السلطة على مفاصل الحراك السياسي والمدني الذي توّج بتشكيل ما سمّي ائتلاف إعلان دمشق 2007 الذي شارك عبد العزيز في مؤتمره وانتخب نائبًا لرئيس مجلسه المركزي. وكانت ضريبته اعتقالات طالت مواقع مسؤولة في قيادة الائتلاف (أكثر من نصف رئاسة المجلس الوطني وحوالي نصف الأمانة العامة).

لقد شكلت هذه الاعتقالات تصعيدًا حادًا ضد المعارضة السورية عمومًا، وضد ائتلاف دمشق خصوصًا، وهي تأتي خطوة تضاف إلى جملة خطوات قمعية سبقتها، وهنا بدأت الأجهزة الأمنية بالتضييق على مفاصل العمل السياسي كلها وناشطيه كما ألف عهدها وبدأت الاستدعاءات المتكررة للناشطين السياسيين، فاضطر إلى إغلاق عيادته المتواضعة في مدينة اللاذقية والانتقال إلى دمشق ضمن محدودية الحركة والنشاط نصف العلني.

سعى عبد العزيز الخيّر منذ خروجه من المعتقل إلى تطوير قراءته السياسية في واقع وظروف المتغيرات السياسية وواقع الحركة اليسارية التي كان لسقوط التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي ومنظومة البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وقعها على الحركة الشيوعية واليسارية عمومًا ،فكانت مشاركته لنشاط حزب العمل الشيوعي الذي أعاد

---

(3) حديث مسجل لعبد العزيز الخيّر على اليوتيوب: لقاء مع عبد العزيز الخير - صدى المواطنة.

بناء حالته التنظيمية في انطلاقته الثانية عام 2003 موضع الاهتمام منه عند خروجه من المعتقل عام 2005 ومن نشاطه من دون الولوج في مخاضه التنظيمي وتخبطات إعادة التأسيس وطبيعة إعادة إنتاج التجربة من جديد إلا متأخرًا في صيف 2010، فكان مستقلًا في نشاطاته السياسية كلها، إن كان عبر ائتلاف إعلان دمشق أو من ضمن نشاطه في تأسيس تجمع اليسار الماركسي في العام 2007 في أثناء المدة التي شهدت خلافًا حول قيادة إعلان دمشق بسبب النزاع بين التجمّعات القومية/ اليسارية والتجمّعات الليبرالية/ الإسلامية للحركة السابقة التي عُرِفَت بربيع دمشق، حيث تأسس التجمّع في المدة بين العامين 2007 و2009 وتبلورت أوراقه، حيث ضم مجموعة من الأحزاب السياسية اليسارية وعددًا من المستقلين، وكان الهدف منه تشكيل رؤية سياسية ليسار سوري جذري وحقيقي، سيكون له دور في تأسيس هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي في 30 حزيران/ يونيو 2011.

كتب عبد العزيز الخير في هذه المدة ما بين 2006 و2010 عن أزمة الحياة السياسية في سورية وشارك في حوارات مهمة جدًا عن ظاهرة العزوف عن السياسة والعلاقة بين الداخل والخارج ومفهوم الهوية الوطنية ووصف حالة التشظي في المجتمع السوري وتعطّل الآلية الاجتماعية - التلقائية والواعية لتشكيل الجماعات في سورية.

في ربيع 2011 انتفض الشعب السوري طالبًا الحرية والكرامة في وجه النظام السوري، وزلزل الأحرار الأرض السورية بهدير حناجرهم، فكتب عبد العزيز الخير بلسان الشباب المنتفض ضد نظام الاستبداد (كفى! كفى استخفافًا بحقوقنا وكرامتنا وعقولنا، كفى استبدادًا و قهرًا واعتداءً علينا وعلى أبنائنا، كفى تصرفًا كسلطة مطلقة تظن أن احتكارها للسلاح وأجهزة القمع والمال يعطيها الحق بمعاملة الشعب كقطيع من الكائنات غير البشرية، فتكم أفواه أبنائه كالعبيد، وتلقي بهم في السجون حين تشاء، وتتحدث باسمهم بما تشاء وحيثما تشاء دون أي اعتبار لهم، و تستولي على ثروات وطنهم وثمار عملهم لتلقي لهم بأقل القليل منها وتزيدهم فقرًا يومًا بعد يوم، ولتخص حاشيتها وشركاءها بالحصة الكبرى فتزداد ملياراتهم يومًا بعد يوم)[4].

---

(4) مقتطفات من مقالات ومداخلات لعبد العزيز الخير منشورة في متن الكتاب.

كان لانطلاق الاحتجاجات الأولى وقعه على السوريين جميعهم، ولا سيما المناضلين منهم ضد هذه الطغمة الفاشية في سورية، وفي مقابلة مع عبد العزيز الخير قال في الإعلام (اليوم تدفع سورية ثمن أربعين عامًا من السلبية لم يناضل بها الشعب من أجل حقوقه وكانت نتيجتها أن أجهزة الدولة تجرأت يومًا بعد يوم على انتهاك هذه الحقوق وعلى انتهاك المواطنين، ووصل الوضع بها أن الناس لم يعد يطيقون ذلك فقرروا التمرّد)[5].

كتب عبد العزيز الخيّر في الأول من نيسان/ أبريل 2011: (مشكلة الثورة في غياب الأحزاب والقوى السياسية المنظمة، أنها تمنح فسحة طويلة للطغاة وسادتهم لترتيب الأوراق والملفات وبذل أقصى الجهد لإفراغ الثورة من مضمونها وأهدافها، قبل إسقاط هؤلاء الطغاة وبعد إسقاطهم)[6]. فكان لعبد العزيز الخير ومجموعة من السياسيين السوريين دور بارز في محاولة جاهدة ومضنية لجمع مكونات المعارضة السياسية في سورية في رؤية سياسيّة موحّدة وهيئة سياسية تكون على مستوى الحدث السياسي و لتأخذ دورها التاريخي في قيادة العمل الوطني المعارض بوصفه ضرورة تحاكي المتغير اللاهب في الحدث السوري الذي انتظره الأحرار السوريون طويلًا التي أثمرت عن تشكيل أول هيئة سياسية بعد انطلاق الثورة السورية في ربيع 2011، وضمت عند تأسيسها في 30 حزيران/ يونيو 2011 شخصيات وطنية، و14 حزبًا سياسيًا تحت مسمّى هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي.

إن الدور الفاعل لعبد العزيز الخيّر ومجموعة من المناضلين السياسيين (الذين كانوا في الهيئة وغادرها معظمهم بعد اعتقال الخيّر لأسباب ليس مكانها هنا) دورًا مهمًا في صياغة الرؤية السياسيّة للهيئة وإعداد المنهجية العلمية لعملها لإيصال سورية إلى بر الأمان التي فرضت نفسها سياسيًا على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، على الرغم من محاولات الإقصاء والتهميش والدعاية الإعلامية ضدها، وكان للخيّر دور في ذلك كونه ناطقًا إعلاميًا باسمها ورئيس مكتب العلاقات الخارجية فيها، حيث كان لحضوره الإعلامي المميز على الرغم من قلته نتيجة محاولات التعتيم على الهيئة من قبل القنوات الإعلامية التي ادعت مناصرتها للثورة أن يترك بصمة في وجدان السوريين، وخطابًا

(5) مقتطفات من مقالات ومداخلات لعبد العزيز الخيّر منشورة في متن الكتاب.

(6) مقتطفات من مقالات ومداخلات لعبد العزيز الخيّر منشورة في متن الكتاب.

يمثل الضمير الوطني السوري الناشد إلى التغيير الوطني الديمقراطي والصوت الجامع لا المفرّق لقوى الحراك، والمدافع عن مطالب الثورة والمحلل لطبيعة النظام والسلطة منبهًا إلى مخاطر الانزلاق في التسلّح ومدافعًا عن قوى الحراك الثوري، وهذا ما جعل حضوره آمرًا على الإعلام، لقدرته وتمكنه السياسي وملكاته المعرفية الواسعة ومعرفته قواعد الإعلام وطريقة الخطابة بعيدًا عن الاستطراد محددًا بدقة الهدف والغاية والوسيلة، حتى بات واضحًا لكل متابع تميّزه في التصريح السياسي لوسائل الإعلام وخبرته الواسعة في المقابلات الإعلامية عن الآخرين في الهيئة نفسها وباقي قوى المعارضة. إنّ خبرته السياسيّة والتنظيمية الواسعتين كانت تؤهله لتشريح المخاض السوري والثورة وقدرة فائقة على فهم سياق التطورات التي آلت اليها الأحداث في نهاية السنة الأولى من الثورة ونبّه اليها بكل شفافية وصراحة (هناك مساع خبيثة وشريرة ومجرمة تجري في قلب الثورة السورية من أجل خلق شرخ وخلق صدامات وخلق شقاق بين السوريين كقوميات وبينهم كأديان وبينهم كطوائف. إحدى المهام الأساسية للثورة السورية والمناضلين الواعين أن يقفوا صفًا واحدًا في مواجهة هذه التهديدات والمخاطر)[7].

كانت وحدة المعارضة هي من أهم المسائل التي عمل عليها الخيّر محاولًا تقريب المسافات بين القوى السياسيّة المختلفة لإدراكه العميق لصعوبات الحل السوري وأهمية العمل الجمعي في رؤية مشتركة تجمعها كحدٍ أدنى (مسألة وحدة المعارضة السورية هي هدف ذو أهمية عليا من وجهة نظرنا ونعتقد أن مصلحة الشعب السوري أولًا تتطلّب صوتًا موحدًا للمعارضة ورؤيا سياسية موحّدة على الأقل متقاربة بين أطراف المعارضة. إذا فشلت المحاولة الأولى والثانية والثالثة فسنظل نحاول حتى ننجز هذا الهدف لأن نجاح الثورة السورية في تحقيق أهدافها في الحرية والكرامة والديمقراطية مرتبط إلى حد بعيد بإنجاز هذا الهدف)، ولطالما شدد على دور القوى السياسية المناضلة في اجتراح الحلول من أجل هذا الهدف السامي لما تمليه الضرورة في التمثيل الحقيقي لمطالب الثورة وأهدافها (الشعب السوري يعاني وينزف في كل يوم ويدفع أثمانًا فادحة ويكتب أساطيرًا بطولية في كل يوم في الصمود وفي الاصرار على الكرامة والحريّة، هذا يُلزم النخب السياسية والثقافية والطلائع السياسية والثقافية أن

---

(7) مقتطفات من مقالات ومداخلات لعبد العزيز الخيّر منشورة في متن الكتاب.

تسعى بجدية وإخلاص أكبر وأن تتجاوز ثغراتها وعيوبها وأن تصل متأخرًا خير من ألّا تصل أبدًا)[8].

كانت الثورة بعد عامها الأول قد تسلّحت في أغلب مناطق الحراك وبدرجات متفاوتة، وبعد فشل مبادرة الجامعة العربية ومن ثم انتقال الملف السوري إلى ردهات مجلس الأمن والفيتو الروسي، صرّح عبد العزيز الخيّر في الإعلام (أوراق الوضع السوري بيد الخارج وتحديدًا بيد الروس والأميركيين، نحن الآن في وضع مؤسف ومؤلم، ومستقبل بلادنا ومستقبل شعبنا بات إلى حد بعيد أوراق على طاولة لعبة الأمم، وبات السوريون أقل تحكمًا بمصيرهم، وأقل فعالية في صنع مستقبل بلادهم. أما الاستمرار بالنهج الراهن، نهج العنف والتعامل بالسلاح والعسكرة من قبل النظام أساسًا ومن قبل المعارضة ثانيًا فهو لن يؤدي إلّا إلى ما يَصعُب تخيّله من مساوئ وجرائم وما يَصعُب تخيّله سياسيًا)[9].

بهذه المسؤولية كان يتحدث الخيّر وكانت مساعي هيئة التنسيق كلها تصب في عملية وقف العنف بأشكاله كلها، ورفض التسلّح والعسكرة، وتحميل المسؤولية للنظام في كل كلمة وجملة لما يترتب عليه من مسؤولية جرّ البلاد إلى الهاوية في حال استمراره برفض الحل السياسي الذي يفضي إلى انتقال سياسي من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي تعددي، وفي إحدى المداخلات في حزيران/ يونيو 2012 على هامش منتدى توحيد المعارضة السورية حزيران/ يونيو 2012 قال الخيّر: (إذا استمرت الأوضاع في سورية في التطور وفي المسار الذي هي ذاهبة فيه لن تكون هناك مرحلة انتقالية وعلى الأرجح لن يكون هناك نظام ديمقراطي، سيكون هناك مرحلة طويلة من الفوضى والانهيار والحالات الكارثية التي يصعب تصنيفها تحت لافتة محددة والأمر الذي يهدد كل ما نتناوله في هذه الندوة وفي ما يشبهها من ندوات لاحقة ترف فكري لا يستند الى أرض الواقع الصلبة)[10].

في الأول من أيلول/ سبتمبر 2012 بدأت إجراءات التحضير لمؤتمر الإنقاذ السوري

(8) مقتطفات من مقالات ومداخلات لعبد العزيز الخيّر منشورة في متن الكتاب.

(9) مقتطفات من مقالات ومداخلات لعبد العزيز الخيّر منشورة في متن الكتاب.

(10) مقتطفات من مقالات ومداخلات لعبد العزيز الخيّر منشورة في متن الكتاب.

في دمشق، مؤتمر دعت إليه هيئة التنسيق قوى المعارضة في الداخل، هذا المؤتمر الذي استفزّ النظام السوري بأجهزته السياسيّة والأمنيّة كلها الذي لم يستطع إيقاف عجلة عقده، ووضعه في حالة من الارتباك أمام أكاذيبه في السماح للمعارضة بالنشاط في الداخل وإبداء موقفها ورأيها علانيّة، حيث جرى التحضير له تحت تطمينات روسيّة وإيرانية بألا تتعرض السلطة لأعضاء المؤتمر بالاعتقال أو التوقيف، حيث كان لعبد العزيز الخيّر دور واضح عبر لقاءاته الخارجية في تحصيل الدعم السياسي لهذا المؤتمر الذي سيكون أول ضحاياه قبل انعقاده بيومين، حيث أقدمت الأجهزة الأمنية السورية على اختطاف عبد العزيز الخير واثنين من رفاقه وهم إياس عيّاش عضو المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطنية والشاب ماهر طحّان الذي كان في استقبالهم في مطار دمشق الدولي وهم عائدون من الصين في زيارة لوفد الهيئة للقاء القيادة الصينية.

اختطف عبد العزيز الخير ورفاقه في العشرين من أيلول/ سبتمبر عام 2012 بعد خمس دقائق من خروجهم من مبنى مطار دمشق الدولي على الطريق الرئيس الواصل بينه ومدينة دمشق، اختطفوا تحديدًا على حاجز للمخابرات الجوية لا يبعد إلا خمس دقائق عن مبنى المطار، هذا الطريق الدولي المسيطر عليه أمنيًا واستخباراتيًا من قبل أعرق وأهم الأجهزة الأمنية الاستخباراتية في سورية وهي إدارة المخابرات الجوية، لتقتادهم إلى جهة مجهولة، حيث ما يزال مصيرهم مجهولًا حتى اليوم مع إنكار تام من السلطة السورية معرفتها بالواقعة، محاولةً ترويج الأكاذيب والادعاءات حول اختطافهم من قبل إرهابيين.

لا يخفى على أحد من المهتمين بالشأن السوري داخلًا أو خارجًا، ولا على قوى الثورة الوطنية الديمقراطية تلك الخسارة الفادحة في تغييب شخصية وطنية وكاريزمية معارضة لها حضورها واحترامها عند فئات واسعة من أطياف الشعب السوري ومكوناته السياسيّة، ولها تأثيرها الواضح والجلي في خط الثورة السورية المقارعة للاستبداد، شخصية فيها من النبل والمزايات ما يجعلها محط اهتمام وغبطة كثيرين من الغيورين على إيصال سورية إلى برّ الأمان. ربما كان عبد العزيز الخيّر بوصفه شخصية وطنية وديمقراطية معارضة هو واحد من قلّة التي أجمع السوريون على احترامهم وتقديرهم.

أحد عشر عامًا من التخفّي لتجتمع مع أربعة عشر عامًا في السجن هي ربع قرن

ونصف حياة من عمر عبد العزيز الخيّر واليوم يضاف إليها ست سنوات من الاعتقال حتى لحظة كتابة هذه السطور، يفصل بينهما أعوام ستة، لم تكن البتّة أعوامًا للاسترخاء والتقاط الأنفاس؛ ست سنوات كانت فيها السماء السوريّة تحجبها غيوم داكنة، عاشتها سورية الوطن، وعاشها عبد العزيز المواطن، هذا باختصار شديد للحياة القسريّة التي عاشها عبد العزيز الخيّر وما زال يزيد من بؤسها استمرار اعتقاله «تغييبه».

عبد العزيز الخيّر في سطور

عبد العزيز سليمان الخيّر من مواليد القرداحة محافظة اللاذقية 2/ 11/ 1951، درس الطب في جامعة دمشق وتخرج عام 1976، لوحق لدوره في حزب العمل الشيوعي في مطلع عام 1981، ما اضطره إلى التخفّي عن أعين المخابرات السورية، وبقي بسرّية يمارس نضاله السياسي السلمي حتى تاريخ اعتقاله في الأول من شباط/ فبراير عام 1992.

– تعرّض إلى تعذيب وحشي وشديد استمرّ بصورة متواصلة مدة ثلاثة أشهر، وبعدها تعرض إلى محكمة جائرة، حكمت عليه بـ 22 عامًا.

تعد هذه الـ 22 عامًا هي أكثر عقوبة طولًا يحكم بها مسجون علماني غير متهم بأي تهمة لها علاقة بأي صورة من صور العنف المسلح في سورية.

بسبب دوره الفعّال في فضح الممارسات القمعية للسلطة السورية، والكفاح من أجل الديمقراطية، كرّست المخابرات العسكرية السورية مجموعة «متخصصة» من ضباطها وعناصرها برئاسة المقدم عبد الكريم الديري، وفرّغتها بصورة شبه كاملة لتعقبه ومطاردته. وحين فشلت مرات عدة في اعتقاله بفعل مواهبه التنظيمية واحتضان الناس له، لم تتورع عن اعتقال بعض إخوته وأقاربه أو ضربهم في الأماكن العامة بغرض الضغط عليه وابتزازه؛ فقد اعتدي على شقيقته (الأستاذة الجامعية سلمى) بالضرب وسط الشارع العام في مدينة اللاذقية، واعتقل شقيقه النقابي والأستاذ الجامعي هارون، وشقيقته ندى، وابن عمه، وزوجته المدرسة منى صقر الأحمد التي اعتقلت (وهي أم لطفل في السابعة من عمره آنذاك) «رهينة» أكثر من أربع سنوات (آب/ أغسطس 1987 ـ كانون الأول / ديسمبر 1991)، حيث أطلق سراحها بسبب وضعها الصحي السيئ.

- تبنى قضيته كثير من المنظمات الدولية والإقليمية، مثل منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش، ولجان حقوق إنسان عربية ودولية.

- في عام 2002 وبالتنسيق مع معهد الصحافة الدولي في فينا، ولجنة «كتاب

في السجون» التابعة لاتحاد الكتاب العالمي، أطلقت المنظمة العربية للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير حملة دولية للإفراج عن عبد العزيز الخير، وبعض ما جاء في النص العربي للتعريف بقضيته:

«مساء الأول من شباط/ فبراير 1992 وبعد أحد عشر عامًا من المطاردة والتعقب تمكن عدد من ضباط وعناصر الفرع 235 في المخابرات العسكرية السورية من اعتقال الطبيب والكاتب والصحفي البارز عبد العزيز الخير في حي سوق الحميدية بدمشق القديمة. وفور اعتقاله تم اقتياده إلى زنزانة انفرادية في مقر الفرع المذكور حيث خضع على مدار شهرين ونصف إلى تحقيق مكثف مصحوب بتعذيب وحشي أشرف عليه مباشرة كل من العماد علي دوبا رئيس المخابرات العسكرية السورية في حينه وعدد من الضباط الكبار في الفرع المذكور أبرزهم العميد (آنذاك) مصطفى التاجر والعقيد عبد المحسن هلال. وفي 14 نيسان/ أبريل تم نقله مع ثلاثة من رفاقه إلى السجن العسكري الأول (المعروف باسم سجن صيدنايا العسكري 40 كم شمال شرق دمشق) حيث ما يزال معتقلًا حتى الآن».

- في آب/ أغسطس من العام 1995 وفي إطار محاكمة مئات من أعضاء وأصدقاء الأحزاب اليسارية والوطنية المعارضة، أصدرت محكمة أمن الدولة العليا سيئة الصيت حكمًا بالسجن لمدة 22 عامًا مع الأشغال الشاقة على الدكتور الخير. وهو أطول وأقسى حكم يصدر في تاريخ سورية ضد مسجون رأي علماني. وذلك بعد أن استندت المحكمة إلى مذكرة الاتهام المقدمة من قبل الفرع (248 فرع التحقيق) في المخابرات العسكرية الذي يقوم بدور «مدع عام عسكري) استنادًا إلى قوانين الطوارئ المعمول بها منذ أربعين عامًا. وقد أدين الدكتور الخير بـ«الانتماء لجمعية سياسية محظورة» (حزب العمل الشيوعي) و«القيام بأنشطة مناهضة للنظام الاشتراكي للدولة» و«نشر أخبار كاذبة من شأنها زعزعة ثقة الجماهير بالثورة والنظام الاشتراكي» و«مناهضة أهداف الثورة»! ومنذ ذلك الحين تبنى قضيته كثير من المنظمات الدولية والإقليمية، مثل منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش ثم اللجنة العربية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير بوصفه مسجون رأي. وما انفكت هذه المنظمات وغيرها تطالب السلطات السورية بإطلاق سراحه من دون قيد أو شرط. وقد لاحظت منظمة

العفو الدولية في وثيقتها بتاريخ 24.7.2002 أن حزب العمل الشيوعي منظمة لم يعرف عنها أنها استخدمت العنف أو دعت إلى استخدامه [...] وأن قرار الاتهام [...] استند بصورة أساس إلى تحليل البرنامج السياسي للحزب [...]. ولم تكن هناك أية أدلة مادية تثبت أو حتى توحي بأن المتهم ارتكب أيًا من أعمال العنف أو خطط لارتكابها، بحسب ما ادعت النيابة.

- محكمة أمن الدولة العليا حاكمت الدكتور عبد العزيز الخيّر، ومئات من رفاقه والمعارضين الآخرين، استنادًا إلى القانون رقم 6 للعام 1965. وهو أحد قوانين الطوارئ التي سنّها حزب البعث الحاكم من أجل تثبيت دعائم سلطته والانفراد بها. وقد لاحظ المحامون ومراقبو منظمة العفو الدولية أن حكم الإدانة الصادر ضد الدكتور الخير استند إلى اتهامات تتعلق بانتمائه ومعتقداته السياسية، وليس لارتكابه أي عمل من أعمال العنف أو التحريض عليه.

- وبحكم موقعه القيادي في الرابطة، ثم الحزب، ومزاياته الأخلاقية والثقافية والفكرية العالية، والحضور الآسر لشخصيته، لعب دورًا بارزًا ومحوريًا في نشاطات حزبه السياسية والثقافية والفكرية. وبعد اعتقال أعضاء القيادة التاريخية للحزب خلال العامين 1981ـ 1982 قدّر له أن يضطلع بالدور القيادي الأول في الحزب لأكثر من عشرة أعوام من النضال هي المدة التي قضاها في الكفاح الديمقراطي متعقبًا ومطاردًا إلى حين اعتقاله في الأول من شباط/ فبراير 1992.

- خلال أحد عشر عامًا قضاها مطاردًا وملاحقًا من قبل واحد من أشد الأجهزة الأمنية شراسة ووحشية في العالم، المخابرات العسكرية السورية، وعلى الرغم من أن هاجس الاعتقال والوقوع في قبضة هذا الجهاز الدموي كان يخيم على مدار يومه الكامل، لم يكن يتورع عن المجازفة ليلًا أو نهارًا في الذهاب إلى معاينة المرضى من الأصدقاء والمعارف حتى في الأحياء البعيدة عن مكان تخفّيه. وبعد اعتقاله قدر له أن يكون في واحد من أكبر السجون والمعتقلات السورية؛ سجن صيدنايا العسكري المصمم كي يتسع حوالى ثلاثة آلاف معتقل. وبالنظر إلى الانعدام شبه الكامل في الخدمات الطبية التي تقدمها سلطات السجون للمعتقلين، فقد ترتب على الأطباء من المعتقلين السياسيين، ولا سيما عبد العزيز الخير، القيام بجهد خاص واستثنائي للعناية بالمرضى من زملائهم.

وبعد إطلاق سراح الأطباء، وبدءًا من أواسط التسعينيات، أصبح الدكتور عبد العزيز الخير الطبيب الوحيد في سجن يضم أكثر من 750 معتقلًا سياسيًا، الأمر الذي ألقى على عاتقه أعباء الخدمة الطبية لهؤلاء جميعًا. استطاع الخير بعد جهد جهيد أن يُقنع إدارة السجن بتحويل إحدى الزنزانات إلى عيادة طبية تستقبل المرضى من المسجونين، حتى بات يُعرف من قبل المسجونين بطبيب السجن.

- قام عبد العزيز الخير بمهمة رئيس تحرير صحيفة النداء الشعبي خلال المدة بين 1981 ـ 1984. وفي ظل إشرافه عليها، وعلى الرغم من أنها كانت صحيفة سرية تحولت إلى أكثر الصحف السورية شعبية وطباعة وتوزيعًا بسبب حساسية وسخونة الموضوعات التي كانت تعالجها وعلاقتها بالحياة والهموم اليومية للمواطنين السوريين. ومنذ التاريخ المذكور وحتى اعتقاله كان الدكتور الخير عضو هيئة تحرير صحيفة الراية الحمراء التي وصل عدد نسخها الموزعة أواسط الثمانينيات إلى ما يزيد عن سبعة آلاف نسخة من كل عدد وعضو هيئة تحرير مجلة الشيوعي الفكرية ـ النظرية التي لعبت دورًا مهمًا في طرح ومناقشة كثير من القضايا التي لم تكن مطبوعة سورية أخرى تتجرأ على الاقتراب منها إما لأسباب أيديولوجية أو لأسباب أمنية أو لكليهما معًا. وكان من اللافت أن هذه المجلة قد فتحت أبوابها للمثقفين السوريين جميعهم من دون أدنى اعتبار لانتماءاتهم السياسية والأيديولوجية. وبعد أن تمكنت السلطة من اعتقال الكوادر الثقافية والفكرية في الحزب معظمها أواسط الثمانينيات أصبح القيام بالإشراف على هذه المطبوعات الثلاث ملقى على الدكتور الخير وحده تقريبًا.

- خلال عمله في هذه المطبوعات وعلى مدى أكثر من أحد عشر عامًا كتب عبد العزيز الخيّر مئات المقالات والتحقيقات والتقارير الصحفية والأبحاث الفكرية فضلًا عن إسهامه في تحرير أعداد كبيرة من الكراسات السياسية والنظرية، ويؤكد كثير من رفاقه الذين استطلعت المنظمة آراءهم على «أن كتاباته امتازت بالحيوية والجرأة والعمق وجدة الطرح والحرفية العالية التي يفتقدها محررون كثر حتى في أعرق الصحف». ولعل أكثر شهرة من بين ما كتبه هو «الكتاب الأسود» الذي أعده أواسط الثمانينيات وأصبح مرجعًا أساسيًا لكثير من المنظمات الدولية في قضايا القمع والإرهاب التي تمارسها السلطات السورية ضد معارضيها، فضلًا عن بيانه الشهير «عرس الدكتاتورية» الذي

كتب ووزع على خلفية الاستفتاء على رئاسة الرئيس الراحل حافظ الأسد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991. وكان هذا البيان أحد الأسباب الأساسية التي دعت محكمة أمن الدولة إلى أن توجه له تهمة «نشر معلومات كاذبة من شأنها زعزعة ثقة الجماهير بالثورة والنظام الاشتراكي».

- في شتاء 2001 أطلق سراح كافة رفاق عبد العزيز الخيّر المحكومين على تهمة حزب العمل الشيوعي وبقي عبد العزيز وحيدًا في السجن.

- أفرجت السلطات عن عبد العزيز الخيّر بموجب عفو رئاسي وبالتحديد بتاريخ عيد ميلاده في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005.

- لعب دورًا مهمًا وفعّالًا بعد خروجه من السجن بوصفه معارضًا جذريًا للنظام الدكتاتوري، حيث شارك في أغلب الحوارات السياسية للمعارضة الديمقراطية السورية والتحضيرات لما عرف فيما بعد باسم إعلان دمشق حيث شغل منصب نائب رئيس المجلس المركزي لإعلان دمشق. و كان أحد مؤسسي تجمع اليسار الماركسي - تيم -، ومن ثم إبان قيام الثورة السورية في آذار/ مارس 2011 كان أحد مؤسسي هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في 30 حزيران/ يونيو 2011 وناطقها الإعلامي ورئيس مكتب العلاقات الخارجية فيها.

- من أبرز المعارضين السياسيين الذين واجهوا النظام السوري حين اندلعت الثورة السوريّة مفنّدًا همجيته ووحشيته في قمع التظاهرات السلميّة، حيث لعب دورًا من موقعه السياسي ضمن المعارضة السورية بتيان حقيقة النظام الديكتاتوري في سورية وكاشفًا مآربه وأحابيله الخبيثة ومحللًا طبعه وخصائصه الدكتاتورية وسمته الطائفية، ومناضلًا ديمقراطيًا صلبًا في قوى الحراك السوري وذلك عبر عدد من النشاطات داخلًا وخارجًا وعبر ظهوره المميز على وسائل الاعلام الإقليمية والدولية.

- اعتُقل عبد العزيز الخيّر للمرة الثانية ورفيقاه إياس عياش وماهر طحان يوم 20-09-2012 على يد أجهزة مخابرات النظام السوري بُعيد خروجهم من مطار دمشق الدولي حيث كان ضمن وفد هيئة التنسيق التي كانت مدعوّة إلى جمهورية الصين للبحث في المسألة السورية.

- لم تعترف السلطة السورية باعتقالهم كعادتها التاريخية في اختطاف المناضلين المعارضين لها.

- جرت حملة دولية واسعة على أعلى المستويات الدولية والحقوقية بما فيها المنظمات الأممية مطالبةً النظام السوري بالكشف عن مصيرهم ومطالبة بالإفراج عنهم، وما زال الإنكار سيّد الموقف للنظام السوري حتى تاريخ اليوم.

عبد العزيز الخيّر

حوارات ومقالات

العلاقة بين الداخل والخارج ـ الراهن والآفاق[11]

حوار مع عبد العزيز الخيّر

أثرت التطورات على مفهومي ((الداخل والخارج)) وفرضت تداخلًا سياسيًا واقتصاديًا وإعلاميًا بينهما مما جعل كثيرًا من الباحثين والسياسيين أمام إشكالية كبيرة في تحديد ماهية هذين المفهومين ومكوناتهما.

ـ تعريف أولي لمفهوم الداخل والخارج ومدى التداخل بينهما؟

- عبد العزيز الخير:

أعتقد أن الداخل هو مفهوم تاريخي كما هو مفهوم جغرافي يعني هو مفهوم متغير مع تغير التاريخ له استقراره النسبي مثلًا في مدى حياة الأفراد لكنه معطى حي متطور بتغير معطيات الوجود البشري الاجتماعي عمومًا. الداخل أعتبره جملة المكونات البشرية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ضمنها الثقافية الفكرية القيمية النفسية، إلخ. والعلاقات القائمة داخل كل مكون من هذه المكونات والعلاقات المتبادلة بين هذه المكونات في إطار الجغرافية السياسية بتحولاتها الجغرافية السياسية السورية ليست مستقرة إلا منذ سبعين أو ثمانين سنة، وأيضًا يوجد فيها انتقاص في عام 1939 وانتقاص آخر في عام 1967م، إن جملة هذه العلاقات في إطار الصيرورة التاريخية هي التي تحدد بمحصلتها الجماعة أو القوم أو الأمة، وتميزها بالتالي عن غيرها من الجماعات والأقوام والأمم بكياناتها السياسية الاجتماعية الثقافية. هذا يجعلها تنطوي على وعي وجودها كذات متضامنة مع شعور جمعي عندها كجماعة بشرية فتنزع إلى التعبير عن نفسها سياسيًا في إطار دولة أو كيان سياسي يكرس وحدتها ويعبر عن إرادتها الجمعية ومصالحها وصبواتها إلى ما تريد. ملاحظات كثيرة هامة بالنسبة للداخل السوري: إن حدود الداخل في الحالة السورية لا تقف عند الحدود الجغرافية السياسية تبعًا للتعريف

---

(11) حوار مع مجموعة من المعارضين السياسيين - مجلة مقاربات - عدد خاص /10-11/ عام 2006 حمل عنوان: ماهي العلاقة بين الداخل والخارج.

مجلة مقاربات: هي مجلة نظرية سياسية حقوقية يصدرها مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوقية والمدنية.

السابق وهناك حالات شبيهة ولكننا نركز على الحالة السورية. مثلًا المكون الثقافي، القيمي، العقائدي هو في كثير من عناصره جزء من مساحات أوسع موجودة على المستوى العالمي، مثلًا الإسلام والمسيحية بكل مذاهبهما هم داخل سوري وأيضًا خارج سوري بنفس الوقت، القومية العربية، القومية الكردية داخل سوري وخارج سوري بنفس الوقت أيضًا، الثقافة المعاصرة بطابعها العام ـ أوروبية بشكل رئيسي ـ أصبحت لحد بعيد داخل سوري وهي أيضًا خارج، هذا يصدق أيضًا على عديد من العوامل الاقتصادية، داخلنا الاقتصادي هو اقتصاد مكشوف، متشابك ومترابط مع الاقتصاد الخارجي الأوروبي، الأميركي أو الشرقي، أما الخارج فهو خلاف كل ما سبق وتحديده أكثر مرونة وأكثر تغيرًا، الخارج يمكن أن يكون كيانًا سياسيًا، كيانًا اقتصاديًا «شركة، بنك». الخارج يمكن أن يكون كيانًا ثقافيًا. إذًا مرة أخرى الداخل مفهوم تاريخي يتغير بتغير التاريخ، الخارج مفهوم له تقسيمات كثيرة وهو أشد تعقيدًا من مفهوم الداخل فهناك مثلًا في الحالة السورية خارج قريب ومتشابك هو الخارج العربي له امتداده وفاعليته في الداخل وهو جزء مكون أيضًا في الداخل وهناك خارج بعيد نسبيًا مثل أوروبا، وبعيد جدًا مثل أميركا وآسيا، عناصر تداخل هذين القطبين البعيدين كثيرًا عنا مع مكوناتنا الداخلية قليل بشكل عام هذا منظوري للداخل والخارج بالتجريد العام. الداخل هو مفهوم اجتماعي تاريخي وليس بالضرورة هو مفهوم سياسي حصري هو معطى موضوعي في جماعة بشرية لها داخل ما، تعتبر نفسها ذات وتنظر إلى الآخر بصفته آخر مختلف. ويمكن أن تكون هذه الجماعة قبيلة أو إقليم أو كيان سياسي.

– هل محدد السيادة الوطنية أو الوطنية ما زال له المكونات السابقة نفسها، وإذا طرأ شيء جديد ما هو هذا الجديد؟ هناك فكرة عما كان يطرح عن الوطنية سابقًا وحاليًا أو السيادة الوطنية كانت حيزًا جغرافيًا تاريخيًا أصبحت للكثير حاليًا بسبب الأوضاع الدولية علاقات اقتصادية واجتماعية وعقد اجتماعي ومصالح مشتركة. هل ما زالت فكرة السيادة الوطنية والوطنية نفس الفكرة السابقة أم تغيرت حسب التطورات الموجودة حاليًا؟

– عبد العزيز الخير:

الوطنية هي الارتباط بالهوية الاجتماعية الثقافية السياسية والمصالح المنبثقة عنها وخدمتها لحمايتها وتطويرها وفق مسار مطلوب من الأمة أو الجماعة المعنية لتعزيز هذا

الوجود وإعادة إنتاجه في سياق تاريخي. السيادة الوطنية أفهمها على النحو التالي: هي سيطرة الجماعة (قوم أو أمة أو دولة) على مقومات وجودها، أيضًا في سياق تطوره مما يمكنها من حماية هذا الوجود الاقتصادي السياسي والثقافي والعسكري ويوفر لها القدرة على المحافظة على ما تشعر أنه هويتها وما ترى أنه ضروري لتحقيق ذلك. الجديد في هذا الموضوع كثير جدًا، حقيقة هذا المفهوم يخضع لتغيرات كبيرة جدًا بشكل خاص خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة، أولًا: فهم الهوية الوطنية والشعور بالهوية الوطنية يتغير نحو اضمحلال كثير من العناصر الخصوصية المميزة للجماعات البشرية في ظل التطور الهائل للإعلام ووسائل الاتصال والعولمة وبالتالي الثقافة.

ثانيًا: مقومات السيادة الاقتصادية المعروفة قديمًا تتراجع لصالح اختراق الاقتصادات القومية العملاقة كأميركا واليابان والصين والشركات العالمية العملاقة للاقتصادات الأخرى وسيطرتها على مفاتيح عمليات الإنتاج والاستهلاك للكيانات الاقتصادية الأصغر وانكشاف اقتصادات الدول الصغيرة وإلحاقها التام بالكيانات الكبرى هو المحور الرئيسي للعولمة.

ثالثًا: التدهور الشديد لإمكانات الحماية العسكرية للسيادة عند الدول الصغرى مع الاختلال الهائل لموازين القوى بينها وبين القوى العظمى المسيطرة ولا سيما الأميركية والتي تزداد عدوانية مع مرور الوقت.

رابعًا: مع تنامي العولمة بمختلف وجوهها ومكوناتها تتلاشى خطوة فخطوة القدرات السياسية للكيانات الصغرى لحماية سيادتها السياسية على أرضها واقتصادها وثقافتها على سائر العناصر التي تصيغ وجودها وتحدده. بتعبير إجمالي المجتمع البشري ككل بكل مكوناته يسير ويتطور نحو تذويب الكثير من الخصوصيات الوطنية وبالتالي نحو تآكل الكثير من عناصر السيادة الوطنية التي توافق عليها البشر على مدى مئات السنين سابقًا. وآخرها هو محاولة قوننة حركة رأس المال على المستوى العالمي بحرية تامة، وحركة البضائع على مستوى العالم الأمر الذي يقوض تمامًا مفهوم السيادة الاقتصادية لدولة ما على كيانها السياسي. أضف له التطور الثقافي الذي ينمط الثقافة البشرية على مستوى العالم الذي يأكل ويذوب الخصوصيات الموجودة عند الأمم والتي كانت معزولة سابقًا. بالمعنى النسبي يقترب البشر نحو مفهومات متقاربة أو موحدة

«لباس موحد، أنماط طعام موحدة» تنميط بمعنى الكلمة بهذه الطريقة، وأخيرًا مفهوم السيادة الوطنية ومفهوم الوطنية يخضع لتحول سريع، بالتأكيد هناك عناصر مقاومة لهذا التحول بعضها هو وليد النزعة المحافظة نستطيع القول أن هناك أناس لا يحبذون التغيير على الرغم من أنه قد يكون نحو الأفضل، وبعضها الآخر هو نوع من الدفاع عن ما يشعر البشر أنه ذات، أنه محدد لوجودهم وكيانهم سواء فكريًا أو ثقافيًا أو قيميًا أو غير ذلك، يوجد عناصر مختلطة بعوامل ممانعة هذه العولمة. بالتأكيد أن السيادة الوطنية أبدًا لم يعد لها المفهوم نفسه الذي كان قبل عقدين من الزمن اليوم تغير الموضوع كثيرًا.

– تعقيب حول الهوية، في الآونة الأخيرة في أوروبا ازداد الأوروبيون تشبثًا بهويتهم، إذا ما قارنا ذلك قبل الخمسة عشر سنة الماضية وذلك من خلال قبولهم للوحدة الأوروبية وتشكيل برلمان أوربي موحد، ولكن الآن هناك ردة حقيقية للهوية من خلال تشبثهم بهويتهم إذ ازداد الفرنسي فرنسية والسويدي سويدية، من هنا جاءت ردة فعلهم السلبية في الانتخابات الأخيرة حول الوحدة الأوروبية. فما رأيك في هذه الردة؟

– عبد العزيز الخير:

إن كل جديد هو وليد فعل ما وطبيعي أن يشكل ردة فعل، أي الكيفية التي يأتي بها الجديد والمحتوى الذي يأتي به الجديد ليس بالضرورة أن يلقى قبولًا مباشرًا بالنسبة للجمهور العام وهذا الجمهور عندما يشعر أن هذا الجديد اعتداء على هويته أو أخل بشروط وجوده يمكن أن يقوم بردة فعل معينة يمكن أن تكون انسحابية أو انغلاقية. الجديد يدفع باتجاه فتح الحدود وتوليد هوية أوروبية مشتركة أو تأسيس هوية جديدة للمستقبل، فبالنسبة إلى السويديين والفرنسيين أو غيرهم إن هذا الإجراء مستعجل وهذا يهدد فهمهم لذاتهم وإحساسهم بذاتهم ويقوض شعورهم بالسيادة، البعض يفكر أن يكون قراره فرنسيًا ضمن حدوده الفرنسية وضمن الدولة الفرنسية والبعض يشعر على المستوى الاقتصادي بما يهدده فيواجه هذا المشروع الجديد بردود فعل مفهومه جدًا. وحركة التاريخ لا تسير بخط مستقيم. في مد وجزر يتقدم المشروع الأوربي بخطوات تواجهه جماعات بردة الفعل، فيتراجع بخطوات لكن هناك صيرورة ومحصلة معينه بين الفعل وردة الفعل.

- أستاذ عبد العزيز: الذي يقدم هذا الجديد يزداد انغلاق على هويته وأعني الولايات المتحدة الأميركية بمعنى أن الأميركي ازداد أميركيةً.

- عبد العزيز الخير:

أميركا وضع خاص، الشعور الوطني في أميركا تاريخيًا عالٍ. هناك دراسات تاريخية تدل أن الأميركيين لديهم شعور وطني عالٍ جدًا يمكن أن يكون عائدًا لتكونهم التاريخي، بعزلتهم الجغرافية بين المحيطين ولعدم تعرضهم لأي احتلال وعدم تأثرهم بالعالم الخارجي، فهم أقل الدول تأثرًا بباقي شعوب العالم.

- برأيك هل هذا يفسر شعور الأميركي على أنه سيد العالم؟

- عبد العزيز الخير:

جزء أساسي من محتوى ثقافتهم أنهم هم الأرقى والأفضل والأقوى والأحق، وهم يشعرون بأنهم يملكون مقومات ومستلزمات فرض مصالحهم وأفكارهم على البشرية.

- هل تشكل المعارضة السورية في الخارج قوة فاعلة على المدى المنظور داخليًا؟ وهل تستطيع تنفيذ برنامجها من خلال الداخل أم بأجندة خارجية؟

- عبد العزيز الخير:

لا تستطيع المعارضة الخارجية السورية أن تكون قوة فاعلة على المدى المنظور داخليًا، ولا تستطيع تنفيذ برنامجها لا من خلال الداخل ولا لأجندة خارجية في الوضع السوري لا هذا ممكن ولا ذاك ممكن. فاعلية المعارضة بالخارج مرهونة بشبكة علاقات عميقة ومتينة تقيمها مع الداخل، وقدرتها على تنفيذ وفعل شيء ما يرتبط بحيوية وفعالية الشبكة المذكورة.

الطرف الأضعف هو المعارضة الخارجية، وإذا كان لها برامجها الخاصة فستكون مخطئة جدًا. البرنامج يكون داخليًا أساسًا والمعارضة الخارجية تسهم فيه، تغنيه، تعدله، إلخ.

نعم لها مهام محددة في سياق النضال من أجل تحقيق البرنامج بالتأكيد، أما أنها هي التي تصنع البرنامج وتنفذه من خلال الداخل فهذا في تصوري غير واقعي أبدًا وإذا كانت تعتمد على أجندة خارجية فهذا وضع كارثي.

- هل هناك تغير بدأ يتبلور في السياسة الأميركية بعد جملة الأحداث الأخيرة (العراق، فلسطين، لبنان)؟ وما مدى الاستفادة من جملة المتغيرات الجديدة على صعيد الداخل؟

- عبد العزيز الخير:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية بشكل عام خلق عالم جديد، عالم جديد فيه سيطرة أميركية هائلة وهذا يتطلب أو يرتب إعادة إنتاج السيطرة بصورة مباشرة بكل ساحة من ساحات العالم بدءًا من دول أوروبا الشرقية امتدادًا إلى دول كانت جزءًا من الاتحاد السوفياتي (أوكرانيا، جورجيا) وصولًا إلى مناطق أخرى في العالم، وآخرها منطقتنا. والهدف هو تأبيد أو إدامة الهيمنة والإمساك بالاقتصاد العالمي من أهم مفاتيحه الأساسية وهو مفتاح النفط هذا في منطقتنا. الإستراتيجية الأميركية معلنة منذ التسعينيات فهي ليست سرية أبدًا، وتفصح عن نفسها، وهي مستقرة بالنسبة للمنطقة، ومستعدة للوصول من أجل تحقيق أهدافها لإعادة رسم الحدود السياسية والديموغرافية بالمنطقة بالتوافق مع الإستراتيجية الصهيونية. كل هذا يجري تحت عنوان أو تحت شعارات الديمقراطية، برأيي الديمقراطية التي تطرحها هي شعار للاستهلاك، أي ترحب أميركا بإجراء ديكور ديمقراطي أو تعديلات ديمقراطية شرط أن لا يخل ذلك أبدًا بقدرتها على السيطرة الحقيقية في المنطقة، والديمقراطية الفعلية في المنطقة ليست لصالح أميركا على الإطلاق فالشعوب مشحونة جدًا ضد الأميركيين ومعادية كثيرًا للمشروعات الأميركية وبالحد الأدنى معادية جدًا للصهيونية وإسرائيل التي لا تتخلى أميركا عنها، هذا يوضح زيف وسطحية الطرح الأميركي الديمقراطي بالنسبة للمنطقة لنلاحظ الانتقائية في التعامل وفي السياسة لبلدان دون بلدان والمصالحات التي تتم هنا وهناك (مع السعودية ومصر وليبيا) بحسب موازين القوى ومقتضيات المصلحة أيضًا تفضح عدم جديتهم في طرح الديمقراطية، وتكشف أن الهدف هو كما قيل في هذه الندوة مزيد من السيطرة واستغلال اللحظة التاريخية الموجودة على المستوى الكوني بتفرد أميركا بالزعامة كقوة عسكرية واقتصادية وسياسية لخلق مرتكزات تديم هذه السيطرة وتعززها مع الزمن، يوجد اندفاع واعٍ لمحاولة تحقيق هذه الأهداف، فغزو العراق 2003 كان خطوة فيها الكثير من الرعونة

والأخطاء في الحسابات وقد حذرهم الأوروبيون من مغبة هذه الخطوة لكن أميركا كانت مستعجلة في تحقيق أهدافها فبسّطت العقبات ووضعت افتراضات نظرية معينة توهم أن الشعب العراقي سوف يرحب بغزوهم هذا، وبعد دخولهم بفترة قصيرة اكتشفوا غير ذلك، أمر آخر بدأ يتضح على السطح هو المدى والحدود التي يمكن أن يذهبوا إليها من أجل بسط وإدامة سيطرتهم، ففي حين يتباهون بما حققوا من ديمقراطية في العراق بنفس الوقت لم يتطرقوا أبدًا للانقسامات التي تحصل وتكرس يومًا وراء يوم النعرات الطائفية والقومية، ساكتين عما يجري بل فاعلين ومؤثرين فيه، بعد التطورات الأخيرة في العراق وفلسطين أعتقد بدؤوا يعقلنوا تكتيكهم، التكتيك بدأ يعقلن لأنهم اكتشفوا أنه مغامرة كبيرة قد تكون نتائجها غير محمودة، وأظن أن المشروع الأميركي في العراق في مأزق حقيقي ويحتاج إلى مخرج معين وهم يبحثون عن ذلك، وأعتقد أن ما جرى من ضغط على الجرح الطائفي خلال الأسبوع الذي مضى (تفجير المقامات وردود الأفعال) قد يكون جزءًا من السياسة الأميركية لكي يصل المواطن العراقي إلى قناعة أنه إما أن يقتنع بالاحتلال أو يصلوا به إلى الحرب الأهلية، بالضبط كما حصل مع الهند عندما وجهت الحكومة البريطانية لغاندي إنذارًا بقبول بقاء الاحتلال في الهند أو مواجهة الحرب والتقسيم الطائفي، وهذا ما حصل إذ انفصلت باكستان عن الهند في حينها. الآن الاحتلال الأميركي أصبح يقيس خطواته أكثر فهذا هو التغير الذي طرأ، فلم تغير الولايات المتحدة الأميركية إستراتيجيتها ولكن هذه الإستراتيجية في اعتقادي ضعفت فاعليتها بسبب أنهم في العراق وقعوا في مأزق، وليس هذا فحسب بل على المستوى الداخلي الأميركي أيضًا ثمة متاعب، فالرئيس بوش صاحب هذه السياسة يتعمق مأزقه، وبالتالي كل مشروع المحافظين الجدد ممكن أن يخضع للمراجعة في ظل الإدارة القادمة. على الأرجح النظام في سورية يكسب الوقت بانتظار وصول إدارة جديدة. لقد أصبح للمعارضة هامش أكبر من الحرية، والفضل الرئيس فيه للعامل الخارجي، فبعد وضع سورية تحت المجهر وتسليط الأضواء عليها، تولد بعض الحصانة ضد الاعتقال، لأن الاعتقال لا يتم إلا بصمت وفي عتمة الليل، وهذا غير كافٍ رغم أهميته الكبيرة، وبقدر ما يكون قمع النظام قيد المراقبة من زاوية سلوكه الداخلي ودوره ينعكس الأمر إيجابًا على حركة الشعب السوري ومصالحه.

- إلى أي مدى يمكن للخارج التأثير على مسار التطورات من خلال الاستعانة بالداخل، وبالعكس؟

ـ عبد العزيز الخير:

من حيث المبدأ، يمكن للخارج والداخل أن يستعين كل منهما بالآخر للتأثير في مسار التطورات، ويمكن لكل منهما أن يحاول «استخدام» الآخر لهذه الغاية، ولدفع التطورات في الاتجاه الذي يتفق مع مصالحه؛ هذا نظريًا. أما عمليًا فالأمر يتوقف إلى حد بعيد على جواب السؤال التالي: الاستعانة لتحقيق أية أهداف وبأية قوى وبأية كيفيات ووسائل؟

يجب أن يكون واضحًا أن الروح الوطنية مكون بالغ العمق من مكونات الثقافة السياسية للشعب السوري. ولهذا فهو ينظر بارتياب شديد بل نفور إلى كل محاولة لفرض تغيرات أو تطورات عليه من خارج قواه ووعيه ومزاجه العام. ويدين مسبقًا من يقبل أي عون يبدو مغرضًا ويخفي تحت السطح ما يخفيه. ولكن إذا كان ثمة دعم واستعانة تتم بالكيفيات المقبولة للشعب، ولتحقيق أهداف يطمئن بعمق إلى أنها تخدم مصالحه، فإن مدى التعاون الممكن يصير واسعًا. ولعل أهم ما يحتاج الداخل السوري للدعم فيه في هذه المرحلة هو الظفر بالحريات السياسية والإعلامية، التي تشكل بحد ذاتها جسرًا لا بديل له نحو مستقبل ديمقراطي لسورية، فعبرها وعبرها فقط يمكن توليد داخل سوري فعال ومؤثر ويستطيع التعاون بثقة مع القوى التي تلتقي مع مصالحه وأهدافه وفي خدمة المهمة السابقة يمكن للمعارضة السورية في الخارج ولعموم السوريين في المهجر وللقوى السياسية العربية الحية وللعالم المهتم أن يقدم دعمًا بالغ الأهمية.

قائمة الأسئلة التي تم توجيهها إلى مجموعة من السياسيين السوريين من قبل هيئة تحرير مجلّة مقاربات[12] مع كامل الحرية للمشاركين بوضع مقدّمة أو اختيار أسئلة معينة أو دمج الأسئلة مع المحافظة على الترقيم الأساسي.

توجّهت مجلة مقاربات بتلك الأسئلة إلى الأستاذ عبد العزيز الخيّر نائب رئيس المجلس الوطني لإعلان دمشق:

السؤال الأول: ماهي الدوافع السياسية التي تقف وراء وثيقة إعلان دمشق؟

السؤال الثاني: برأيكم هل ارتبط إعلان دمشق بمواقف القوى المتواجدة على الساحة السورية أم بالمستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية، خاصة وأنه قد كثر اللغط في حينه عن علاقة ما بين توقيت صدور وثيقة إعلان دمشق وتقرير ميليتس؟

السؤال الثالث: برأيكم لماذا سمي بإعلان دمشق وليس جبهة أو تجمع كما تم الاتفاق عليه مؤخرًا، مجلس وطني؟ وهل تسميته «إعلان» تشكل فرقًا من حيث البرنامج وطبيعة القوى عن الصيغ الأخرى؟

السؤال الرابع: هل حقق المجلس الوطني بانعقاده النقلة من مرحلة «إعلان دمشق» إلى مرحلة جبهة عمل وطني؟

السؤال الخامس: ماهي النواظم المحددة للعلاقة بين القوى والشخصيات المنضوية تحت الإعلان في الداخل والخارج؟

السؤال السادس: هل هناك نوع من التنسيق والنقاش بين القوى والشخصيات في الداخل والقوى والشخصيات في الخارج في كل ما يصدر عن إعلان دمشق من مواقف، مثلًا: الموقف من جبهة الخلاص وتحركات الحمصي، إلخ؟

---

(12) مجلة مقاربات - عدد خاص /12-13/ عام 2008.

السؤال السابع: هل انعقاد المجلس الوطني هو بداية مرحلة سياسية جديدة للإعلان أم هو بداية انهيار وتفكيك لقواه؟

السؤال الثامن: أعلنت بعض القوى والشخصيات تجميد عضويتها إثر انعقاد المجلس الوطني، كيف تقرؤون هذا التجميد، خاصة مع إعلان قوتين هما الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل، عن تجميد عضويتها في الإعلان مما يعني غياب التيارين القومي والماركسي عن الإعلان الذي كان هدفه تجميع وتمثيل كافة التيارات السياسية؟ وما هي تداعيات هذا التجميد على الإعلان مستقبلاً؟

السؤال التاسع: كيف يمكن قراءة قرارات التجميد في ظل الاعتقالات التي طالت شخصيات من الإعلان دمشق؟

السؤال العاشر: كيف تقيمون سياسيًا حملة الاعتقالات الأخيرة، وهل هناك رابط ما بين الشخصيات التي تم اعتقالها؟

السؤال الحادي عشر: هل تعتقدون بوجود توجه جديد لإعلان دمشق، أدى لتغييب قوى وشخصيات مهمة عن نتائج الانتخابات الأخيرة؟

السؤال الثاني عشر: هناك بعض المزاعم بوجود توجه جديد نحو النيوليبرالية كي يحصل الإعلان على دعم وشرعية خارجية، ما مدى صحة هذه المزاعم؟

السؤال الثالث عشر: هل وجدت معايير محددة تم على أساسها دعوة الشخصيات المستقلة لحضور المجلس الوطني لإعلان دمشق؟ وماهي هذه المعايير في حال وجودها؟

السؤال الرابع عشر: هل وجد خلال انتخابات المجلس الوطني لقيادته، نوع من مراقبة الانتخابات قامت به جهات مستقلة «شخصيات مستقلة أو منظمات حقوق إنسان»؟

فأجاب بالآتي:

مدخل

تكاد الآثار المدمرة لشكل الحكم الدكتاتوري أن تكون غير قابلة للحصر. ومن

أبرزها أنها تؤدي إلى تذرير المجتمع بتحطيمها وإعاقتها للروابط الاجتماعية والسياسية التي ينزع الإنسان إلى إقامتها مع أبناء المجتمع، بحكم طبيعته الاجتماعية ونشاطه. يصدق هذا كما هو ملموس في سورية على مختلف الروابط السياسية والنقابية والثقافية، وحتى الفنية والرياضية والإنسانية منها. ويتم منع هذه الروابط من التجسد في علاقات منظمة أو شبه منظمة، إما بالقمع المباشر (إذا اعتبرتها السلطة معادية أو يمكن أن تكون معادية)، أو بالقمع شبه المباشر عبر المنع الإداري والإعاقات البيروقراطية المتنوعة، والاشتراطات السياسية كأن يطلب وجود مندوب دائم للسلطة في كل هيئة يجري تشكيلها، بما يضع تحت الرقابة المباشرة ليس نشاطها فحسب، بل الأفكار والأحاديث التي تدور ضمنها، مما يجبرها من ثم على تجنب أي حديث أو عمل قد لا يكون «موضع رضا» أجهزة الأمن، تحاشيًا منها للمساءلة والعقاب الذي يكثر استخدامه لأبسط الذرائع.

في مثل هذا المناخ البالغ القسوة الذي يعيشه الشعب السوري منذ عدة عقود، ولد «إعلان دمشق» الذي شكل وللمرة الأولى في العقود الخمسة الأخيرة توافق إرادات ووعي على ضرورة «التغيير الوطني الديمقراطي» بين التيارات والقوى القومية (العربية والكردية والآشورية) والشيوعية، والإسلامية المستنيرة، وما يعرف بالليبرالية، وهو الظاهرة الأحدث بين جميع هذه التيارات. ولابد من القول أن اجتماع هذه الاتجاهات على مثل هذا الهدف، وفي ظل المناخ الموصوف آنفًا، وطرحها مشروعها (بغض النظر عن المآخذ عليه) علنًا، وقيام نشطائها بممارسة نشاطهم بأسمائهم الصريحة، كان أمرًا جديدًا لا سابقة له في نصف القرن الأخير، ويستحق الكثير من التشجيع والثناء والدعم.

في الوقت نفسه تلعب الدكتاتورية وضغوطها تأثيرًا أكيدًا على وعي أولئك الذي يعيشون في ظلها، وعلى طاقاتهم النفسية وأمزجتهم، وعلى حساباتهم السياسية والعملية، وعلى لياقتهم ومهاراتهم ولغتهم وانفعالاتهم (السياسية)، فيخفض القمع عمومًا من «نوعية» هذا كله، ويزيد من حدة الانفعالات والخطاب. وبالطبع، فليس القمع وحده من يخلق هذه التأثيرات السلبية، إذ ثمة أسباب أخرى يمكن أن تساهم سلبًا في الأمر.

في ظل كل هذا يتعين على الناشطين أن يقدموا إجاباتهم على مختلف القضايا المطروحة، والتي تجسد أسئلة مجلتكم الموقرة نموذجًا منها. يستبطن الناشط المناخ القائم

في البلاد، وقيوده ومخاطره بصورة واعية أو غير واعية، مما يمكن أن يؤثر في درجة حريته في الإجابة، وفي موضوعية الإجابة، بخفض متعمد لدرجة الدقة والوضوح تجنبًا لمخاطر ومحاذير قمعية يمكن أن تترتب على وضوح أو دقة أعلى (تطاله أو تطال غيره أفرادًا وقوى، ولا سيما أن عددًا مهمًا من النشطاء يقبع اليوم في السجن في أوضاع بالغة السوء، بسبب آرائه ومواقفه. وقد نجد إضافة إلى هذا لغة وتوترًا أو غضبًا، في اللغة والمحتوى، يدل على درجة الألم الذي يعيشه الشخص المعني ويعاني منه، بل قد يحدث أسوأ من هذا، حيث يوجه بعض الناشطين غضبهم وانفعالهم إلى ناشطين وأحزاب يقفون معهم في الائتلاف نفسه، ولكن بآراء مخالفة في هذه المسألة أو تلك، وينجرفون بعيدًا في الاتهام والشكوك، بدلًا من أن يوجهوا هذا الغضب كما يفترض إلى الدكتاتورية المولدة لكل هذا الألم والتوتر.

إن أحد الآثار المهمة للدكتاتورية المديدة والقاسية على العقل والممارسة السياسيين في سورية، أنها تدفع ضحاياها نحو ممر ضيق الصدر وقلة التسامح تجاه الاختلاف، وتسهل الانزلاق نحو تضخيم الشكوك والنزعة التآمرية في الفهم والتحليل.

يمكن طبعًا استثناء بعض النماذج الإنسانية النادرة من هذه العلل، نسبيًا وليس إطلاقًا، ففي ظل الدكتاتورية يعاني الجميع، ولكن انعكاس هذه المعاناة على الوعي والممارسة يتفاوت بين نموذج وآخر، حيث تصل عند البعض إلى درجة المرض فعلًا، في حين تبقى عند غيرهم مفهومة وقابلة للتحمل.

ما أرجوه هو أن يقبل ما سبق من جانبي بوصفه اعتذارًا مسبقًا عما قد يبدو لغة حادة، أو انفعالًا زائدًا في غير مكانه، أو نقصًا في الإفصاح والدقة في بعض مواقع أجوبتي. وأظن أن عموم الناشطين السوريين يمكن أن يقولوا مثل هذا، باستثناء هؤلاء الذين لا يدركون تأثير القمع في وعيهم ولغتهم وأمزجتهم.

السؤالان الأول والثاني:

تبين وثائق الإعلان المتتابعة الدوافع السياسية الكامنة وراء ولادته من جانب، وتلك الكامنة وراء تحولاته أيضًا، وصولًا إلى اللحظة الراهنة، من جانب ثان. من الواضح أن كل المشاركين في «ائتلاف إعلان دمشق» أحزابًا وشخصيات، يريدون هدفًا أساسيًا، هو

«إقامة نظام حكم وطني ديمقراطي» عبر «مسار سلمي وتدرجي»، لقد سئم السوريون الدكتاتورية أشد السأم، وباتوا يتلهفون إلى اللحظة التي يستعيدون فيها مواطنيتهم وحقوقهم السياسية الأساسية، ولا سيما أنهم يرون المناخ الإقليمي والدولي العاصف والخطر جدًا على بلادهم ومستقبلهم. في حين تغرق الحياة السياسية السورية الداخلية في ركود عميق، وتنزلق أوضاعها في كثير من حقول الحياة من سيئ إلى أسوأ. ومما يزيد من قلقهم على بلادهم ومستقبلها، ما يرونه بأم العين في فلسطين والعراق ولبنان، وما ينذر به مشروع «الشرق الأوسطي الجديد» سيئ الذكر.

وفي ما كان اليأس من إقدام النظام على إحداث تحول في شكل وأدوات الحكم، نحو وضع أقل دكتاتورية وأكثر حريّة، (كما وعد في خطاب القسم الرئاسي عام 2000) قد شكل أحد الدوافع لولادة الإعلان، فإن اللحظة والكيفية التي ولد بها تشير بوضوح إلى تأثر كثير من القوى والشخصيات التي وضعت تلك الوثيقة الأولى، بالأجواء التي أشاعها تقرير ميليس وغذتها الدعاية الأميركية بوعي هادف، والتي كان فحواها أن النظام قاب قوسين أو أدنى من السقوط، ولا بد من المسارعة لتكتيل القوى للعب دور فاعل في التطورات المنتظرة، أو بعدها على الأقل.

ولا يبدو ذلك التأثر في العجلة الواضحة في إعداد الوثيقة وإصدارها فحسب، بل يبدو جليًا أيضًا في كثرة عيوبها وفي مصطلحاتها التي تبنت بقفزة كبيرة في المجهول المصطلحات والمفهومات الأيديولوجية والسياسة الأميركية الراهنة، كما تبنت زاوية رؤيتها للمنطقة وتكوينها ومستقبلها، وما هو متقاطع معها من أهداف سياسية تهم الشعب السوري، دون غيرها من الأهداف الوطنية والقومية والاجتماعية.

وقد يكون هذا التأثر، أو المجاراة، «شطارة» في عرف البعض ووعيهم، وقد يكون انسياقًا غير واع وغير متعمد من قبل غيرهم، لكن الوثيقة الأولى بمحتواها وتوقيتها تشي به بوضوح كما يبدو لي. كما يبدو أن الأميركيين قد ورّطوا بعض السياسيين اللبنانيين بالوهم ذاته وحشروهم بعد ذلك في مسارات قد لا تكون متطابقة مع ما يريدونه بالضبط، أو مع ما كانوا سيمضون فيه لولا نجاح الأميركيين في خداعهم.

وإذا كان (وهم ميليس) المعزز أميركيًا قد زوّد بعض السوريين (قوى وشخصيات)

بالأمل والاندفاع الضروريين كل الضرورة لتحقيق شكل ما من أشكال التحالف العريض، يفصح عن استعدادات سياسية ما، بوضوح نسبي، فلا بأس في ذلك إطلاقًا، ولا جديد فيه تاريخيًا في الحقيقة، فلطالما اندفعت قوى وجماهير عريضة أيضًا، بفعل اقتناعها بوهم ما (وعي زائف ما، حلم طوباوي ما) إلى ميدان الفعل السياسي والتاريخي، لتنجز أو لتحاول إنجاز مهمة تتطلبها ضرورة اجتماعية أو سياسية أو تاريخية معينة، بصرف النظر عن علاقتها (الضرورة) أو عدم علاقتها بذلك الوهم أو الوعي الزائف، وبصرف النظر أيضًا عن محتوى النصوص وفحواها[13]. وما يجعلني اليوم قليل المبالاة تجاه «وهم ميليس» قصر عمره، وافتضاح المحتوى الفعلي للمشروع الأميركي في المنطقة، على ضوء الدرس العراقي الدامي والمروّع.

لاحقًا، عاد المحتوى الوطني والقومي المناهض للمشروع الأميركي والصهيوني، والمميز تاريخيًا للثقافة والمعارضة السياسية السورية، ليفرض نفسه بسرعة (ولكن ليس من دون صراع داخلي طويل) على وثائق إعلان دمشق (وهو ما تجسد في بيان التوضيحات)، والذي أقر في حينه بإجماع المشاركين في الإعلان أيضًا. وبعد هذا، ونتيجة لصراع داخلي ليس أقل طولًا ولا إنهاكًا، عادت «صيغة توفيقية إلى حد ما» بين البيان الأول وبيان التوضيحات، لتجسد في «الوثيقة السياسية» الصادرة عن المجلس الوطني الموسع، ويفترض أنها حسمت الجدل (من حيث الجوهر) بين الوثيقتين السابقتين.

لقد شكل بيان التوضيحات «ردّة الرّجل» وإعادة الاعتبار إلى المواقف التاريخية لمعظم القوى الوطنية السورية، على حساب القوى الحديثة العهد بتوجهاتها السياسية، والمتأثرة بالخطة الأميركية الراهنة ومشروعها للمنطقة.

الأسئلة، ثلاثة وأربعة وخمسة وستة:

التسمية التي أقرها المجلس الوطني الموسع لإعلان دمشق هي «ائتلاف إعلان

(13) جاءت جماهير وجيوش الحملات الصليبية المتعاقبة إلى منطقتنا مشحونة بوعي زائف لاستعادة (الأرض المقدسة، وحماية الصليب). في ما كان الهدف التاريخي هو حل أزمة الجوع والفقر المُدقع الذي ساد أوروبا تلك الآونة، عبر وراثة الثروات الهائلة للإمبراطورية الإسلامية المتهالكة! وانخرطت جماهير البعث في سلطة آذار/ مارس بهدف تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية، ليتبين أن ما خدمته فعليًا هو حل المسألة الزراعية، بضرب الإقطاع وتوزيع الأرض على الفلاحين. ومن ثم تمهيد الأرض موضوعيًا لقيام نظام رأسمالي راسخ (بحماية الدكتاتورية) ومتخلف ضبطًا، على حساب أي فعل وحدوي أو اشتراكي، وعبر مصادرة شاملة للحرية! (أي العكس تمامًا من شعارات البعث!).

دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي». وكلمة ائتلاف كما تفهم وكما هو واقع الحال، تشير إلى حالة من التفاهم والاتفاق بين قوى وشخصيات، على هدف سياسي مشترك أو أكثر من هدف، وعلى درجة من الترابط وتنظيم العلاقة والمركزة بين مختلف الأطراف، أقل ضبطًا وأكثر حرية من الجبهة أو التجمع.

وقد أنجز المجلس الوطني الموسع:

أ- إقرار وثيقة سياسية يفترض بها أن تشكل قاسمًا مشتركًا بين قوى ونشطاء الائتلاف، يضبط توجهاتهم السياسية والبرنامجية المتعلقة بأهداف الإعلان وبكيفية تحقيقها أو التقدم على طريقها.

ب- وثيقة تنظيمية ولائحة داخلية تقرر دمجهما لتصيرا وثيقة واحدة، تنظم العلاقات والبنية التنظيمية بين مختلف هيئات الإعلان وناشطين في كل موقع (أعضاء، لجان مناطق، أمانة عامة، رئاسة مجلس وطني ولجان تخصصية مختلفة المهام، وذلك داخل الوطن وخارجه)، وتوضح الوثائق صلاحيات كل هيئة وموقع للإعلان وتحكم العلاقة بينها.

لا يصادر «ائتلاف إعلان دمشق» حريّة ناشطيه وقواه في إعلان الآراء والمواقف الخاصة المتمايزة عن موقف الائتلاف في هذه المسألة أو تلك. ويكون صاحب الرأي المخالف (ناشطًا أو حزبًا) مسؤولًا عن رأيه الخاص. ولا يشاركه الائتلاف في تحمل هذه المسؤولية. كما يظل حق الرد والمناقشة محفوظًا للناشطين والأحزاب الأخرى، كما لهيئات الإعلان المختلفة. ويعد هذا جزءًا من حرية الرأي والتنوع الفكري والسياسي في واقع الائتلاف نفسه.

إلا أن هيئات الائتلاف المعنية هي وحدها المسؤولة عن التحدث رسميًا باسمه وعن تحديد مواقفه من مختلف القوى والشخصيات والأحداث السياسية. لقد حددت الأمانة العامة للائتلاف موقفًا واضحًا يرفض ادّعاء مأمون الحمصي تمثيله للإعلان أو علاقته به. ومن ثم فهو يتحمل وحده مسؤولية تحركاته وتصريحاته، كذلك حددت الأمانة العامة موقفها من (جبهة الخلاص)، ومن الإخوان المسلمين المنخرطين فيها، حيث أوضحت أن (لا علاقة للإعلان بتلك الجبهة)، وإذا كان هناك من يشارك في

ائتلاف إعلان دمشق ويقيم صلات معلنة أو غير معلنة مع هذا الطرف أو ذاك، فهو بذلك يعبر عن نفسه، ولا مسؤولية للائتلاف عن صلاته أو تصريحاته.

السؤالان السابع والثامن:

كان يمكن لانعقاد المجلس الوطني الموسع أن يكون خطوة رئيسة إلى الأمام في مسيرة ائتلاف إعلان دمشق، لو لم تعترضه مشكلتان مهمتان:

الأولى: وهي الأسبق حدوثًا والأهم سياسيًا هي تركيبة المجلس الوطني التي طغى عليها تقريبًا لون واحد مع مشتقاته، من الألوان الأيديولوجية والسياسية، من «المستقلين». وواقع الحال أن معظمهم حزبيون سابقون في هذا التنظيم أو ذاك، وهم وإن كانوا مستقلين تنظيميًا، فإنهم غير ذلك أيديولوجيًا وسياسيًا.

أما كيف حدث ذلك، فلا مكان هنا للتفاصيل، لكن من الضروري والملزم توجيه نقد عميق وحازم للعقلية التي عملت على توليف هذه التركيبة التي لا تعبر إلا عن شريحة محدودة من الناشطين السوريين، تتناسب توجهات ومقاصد من رشحوها للمجلس كما يوجه النقد بالعمق والحزم نفسه إلى القوى الأخرى المشاركة في الأمانة العامة السابقة، والتي سمحت بحدوث ذلك (لم يكن الترشيح والقبول سويًا، بل تم بموافقة أعضاء الأمانة العامة على كل مرشح، كقاعدة قد يكون لها استثناء نادرا) والتي لم تقدم مرشحين آخرين من «المستقلين» ذوي ألوان سياسية وأيديولوجية أخرى، لتحقيق تمثيل أوسع طيف ممكن من الناشطين السوريين، ولتثقيل تمثيل طروحاتها وخطها في المجلس.

وسواء تم هذا الأمر جهلًا بأهميته (ولا نظن هذا)، أم لعجز عن ترجمته عمليًا، فالنتيجة بالغة السوء في الحالين، ودلالتها ليست أقل سوءًا.

وبالترافق مع تجاوز مبدأ التوافق المسبق لتمثيل الأحزاب والاتجاهات المختلفة في الأمانة العامة، عبر مقاعد تخصص لكل حزب، واعتماد مبدأ الانتخاب في المجلس بديلًا من ذلك، لممثلي الأحزاب وللمستقلين على حد سواء[14]. (وهذا خطأ منهجي في

---

(14) توافقت الأمانة العامة السابقة على استثناء مدهش لهذه القاعدة، حين خصصت ثلاثة مقاعد مسبقًا للقوى الكردية والآثورية.. فلماذا لم يحترم تمثيل الاتجاهات والقوى الحزبية الأخرى بالطريقة نفسها؟! شتاء وصيف تحت سقف واحد؟

التحالفات التي لا تستهدف أن تصير حزبًا، ولاسيما في المراحل الأولى لوجودها حيث يشكل التفاهم والتواثق والقبول المشترك شروطًا لازمة لا غنى عنها لترسيخ التحالف وتثبيت أقدامه وروابط المشاركين فيه)، بالإضافة طبعًا لما يمكن افتراضه من مناورات انتخابية وتوافقات مسبقة بين بعض الأطراف في الائتلاف حول الترشيحات، فقد أدت تركيبة المجلس السابقة وكل ما ذكر آنفًا، إلى استبعاد فعلي لممثلي حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي وحزب العمل الشيوعي عن التمثيل في الأمانة العامة، وقد تزداد خلفية ما حدث وضوحًا حين نشير إلى عبارات تكررت كثيرًا على السنة بعض قيادات «التيار الرابع» تقول صراحة «أنه يجب «تلقين» الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل درسًا، وأن ذلك سيكون عبر «إغراق المجلس بالمستقلين»، وأن أولئك القياديين قد (تعبوا من «غرور» الاتحاد الاشتراكي وسعيه لتمثيل متميز له في هيئات الإعلان القيادية، كما تعبوا من حزب العمل ومناقشاته وتدقيقاته التي لا تنتهي، إلخ). وقد راهن بعضهم كما بدا واضحًا في عقب عقد المجلس على أن «يمرر» الحزبان النتائج المترتبة عليه، لكن هذا لم يحصل فكان الوضع - المأزق الراهن، ثمرة كل ما سبق.

بمحض أن ظهرت نتائج انتخابات الأمانة العامة، كان رأي رئاسة المجلس الوطني، والذي بلغت به الأمانة العامة في اليوم التالي مباشرة، هو: «أن نتائج الانتخابات تهدد الائتلاف، وأنها قد أوقعته في ورطة عميقة. ويطلب إلى الأمانة العامة بذل كل جهد لتداركها، ولتصحيح الأوضاع مع حزبي الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل». وها نحن اليوم نواجه مشكلة عميقة حقًا، وستكون لها تداعيات بالغة السوء ما لم تجر معالجتها بصورة شاملة، لا تصحح النتائج فحسب، بل تحض ضد الأسباب والممارسات (من مختلف الأطراف) التي أوصلتنا إلى هنا، وهو ما يجري العمل عليه حاليًا، وما نرجو نجاحه.

أما المشكلة الثانية التي اعترضت طريق تثمير اجتماع المجلس الوطني الموسع، فقد بدأت بعد المشكلة الأولى بنحو أسبوع، ولم تكن مستبعدة من حيث المبدأ، وهي ردّ النظام على الاجتماع بالاستدعاءات والاعتقالات، لكن هذا الردّ جاء في الحقيقة شديد القسوة والتطرف، وشكل نقلة بالغة السلبية في موقف النظام من «حرية الأمر الواقع» التي كان يتغاضى عنها، وعودة إلى سياسات البطش التي كانت معتمدة في بعض المراحل السابقة،

وبالضرورة فقد أدت هذه الاعتقالات إلى تغذية مناخات الخوف والانكفاء التي يعرفها السوريون جيدًا. ولا يحتاجون إلاّ إلى تذكير رمزي بها، ليعيشوها مجددًا! كما أدت أيضًا إلى إضعاف هيئات الائتلاف، ولا سيما المركزية منها، وإعاقة عملها إلى حد بعيد. (لقد اعتقل ثلاثة من خمسة أعضاء يشكلون هيئة رئاسة المجلس الوطني، واعتقل ثمانية من أصل سبعة عشر عضوًا يشكلون الأمانة العامة، بمن فيهم رئيسة المجلس، ورئيس هيئة الرئاسة في الأمانة العامة).

وبالنتيجة، فإن عقد المجلس الوطني الموسع قد تمخض عن عدد من النتائج الإيجابية الأكيدة، ولكن أدى بالكيفية التي تم بها (وفق ما عرض آنفًا) إلى أزمتين؛ أولاهما داخلية، وهي كبيرة الأهمية سياسيًا وتنظيميًا ومعنويًا، وثانيتهما خارجية، تمثلت في السياسة المستجدة للنظام تجاه الإعلان، وهي تهديد مصيري لوجود الائتلاف وفعاليته.

ويشكل استمرار الأزمتين، وعدم النجاح في معالجتهما بطريقة أو بأخرى (وليس الأمر مرهونًا بالائتلاف وحده) تهديدًا لمستقبل الائتلاف، ومستقبل القوى السياسية السورية القائمة اليوم، كما سيؤثر على مستقبل الوضع السياسي السوري عمومًا بطرق متنوعة، ليس فيها ما هو إيجابي.

أما تجميد الاتحاد الاشتراكي وحزب العمل لنشاطهما (وليس لعضويتهما، وثمة فرق مهم بين الحالتين) فقد شكل إنذارًا قاسيًا للاتجاه المسيطر في الأمانة العامة بصورة خاصة، وقد جرّب البعض لوهلة تجاهل ذلك الإنذار أو التقليل من أهميته، لكنه كان كمن يغمض عينيه عن قسوة الواقع، ليعود من بعد فيفتحهما على مصاعب الوضع الملموس التي جرب أن يهرب منها إلى وهم ما.

يشكل تجميد النشاط كما يجب فهمه رسالة مزدوجة: تحتج بصورة جديّة تمامًا على جوانب في المجلس الوطني الموسع وما تكشف عنه عقده، من جهة، وتترك الباب مفتوحًا للحوار «ومعالجة الأوضاع» من جهة ثانية. وتتوقف تطورات هذا الوضع كما هو واضح على نوايا ووعي وممارسة كل الأطراف المعينة بالأزمة. كما تشكل في الوقت نفسه اختبارًا لمدى نضج الوعي السياسي والتحالفي للمعارضة السورية الديمقراطية، وما إذا كان قد وصل إلى مستوى يمكنه من معالجة وضع مشكلٍ كهذا، بصورة تنقل

الحركة بمجملها إلى الأمام، وتعزز ثقة النخب السياسية (ومن ثم الشارع السوري) بقيادات الائتلاف والمعارضة عمومًا، وبجدارتها بقيادة، أو على الأقل بالمشاركة في عملية الانتقال التي يحلم بها ويتمناها السوريون معظمهم، نحو نظام حكم وطني ديمقراطي، أو أقله نحو الظفر بالحريات السياسية التي طالما ظمئ الناس واشتدت حاجتهم إليها.

أما الفشل في ذلك، فسيقوض على الأرجح البقية الباقية من الثقة المهزوزة أصلًا بتلك القوى وجدارتها، وسيخلق بانحسارها وفشلها، وإن يكن بعد زمن، الحاجة لبلورة بدائل منها ومن الرموز المسؤولة فيها، كما لبلورة بديل من ائتلاف إعلان دمشق نفسه.

السؤالان التاسع والعاشر:

جاءت قرارات التجميد نتيجة سلسلة طويلة من الخلافات ذات المكونات السياسية والبرنامجية والتنظيمية بين قوى لائتلاف، وكانت وقائع «الانتخابات» في المجلس الوطني الموسع حلقتها الأخيرة الحاسمة، بما كشفته من شروخ في الالتزامات المتوافق عليها، وما سببته من أذى لروح التواثق والشفافية الضرورية كل الضرورة في ائتلاف من هذا النوع، ولا سيما في مراحله الأولى وقبل ترسخه وتمتن العلاقات بين أطرافه، ولم تفعل الاعتقالات (شأنها دائمًا) سوى إرباك الساحة، وتقييد حرية وفاعلية أطرافها في متابعة نشاطها السياسي (تقاربًا أو تباعدًا، توافقًا أو تبادلًا للنقد والخلاف). فالجميع في ظل الاعتقالات يغير أولويات نشاطه، فيبطئ منه، ويصير الدفاع عن المعتقلين والحرص على عدم زيادة أعدادهم الهم الأول المشترك بين كل الإخوة المتخاصمين وغير المتخاصمين.

ومن مساوئ الاعتقالات أيضًا أنها تفتح بابًا جديدًا لمستويات معينة من الوعي والمصالح، لإثارة الشكوك والشبهات حول أسباب اعتقال فلان دون فلان، أو استهداف هذا الطرف دون ذاك، إلخ، وكأن الاعتقال ليس رهنًا بإرادة وخطط واستهدافات أجهزة القمع (أمنيًا وسياسيًا) بل بإرادة الضحايا والمرشحين لأن يصيروا ضحايا! أو كأنه تعميق الشكوك وزعزعة الثقة بين أطراف المعارضة، ليس هدفًا دائمًا للنظام، يعمل لخدمته حتى عبر توجيه الاعتقالات بالصورة التي تعمقه وتزيد طينه بلة.

لقد شكلت الاعتقالات الأخيرة تصعيدًا حادًا ضد المعارضة السورية عمومًا، وضد ائتلاف دمشق خصوصًا، وهي بدورها تأتي كخطوة تضاف إلى جملة خطوات قمعية سبقتها، يلاحظ تزايدها وتوسعها عامًا بعد عام، وكأن العهد الجديد يعود ببطء ولكن بثبات نحو سياسات القمع الشامل للعهد القديم، ويلاحظ هذا بصورة خاصة في التعامل مع الإعلام بمختلف أدواته، ولا سيما منها الإلكتروني، حيث يتصاعد حجب المواقع السورية أو المهتمة بالشأن السوري، وفي نشاطات المراقبة والرصد للناشطين في مختلف الحقول، وأخيرًا في توسيع الاعتقالات والمعاملة السيئة جدًا للمعتقلين.

هل قدح نجاح عقد المجلس الوطني زناد الاعتقالات، أم إن ما بدا وكأنه تغير في اللون السياسي لتركيبة الأمانة العامة وتجميد قوى معينة لنشاطها هو ما فعل ذلك؟ أم هما الأمران معًا؟ أسئلة تحمل أجوبة متنوعة، لكن يمكن القول بأن «الشرخ» الذي كشفته نتائج الانتخابات، قد يكون شكّل «إغراءً» للنظام ليلعب على التناقضات، والضغط عليها بالقمع، ومن ثم إضعاف المعارضة ككل تنظيميًا وسياسيًا.

أما الشخصيات المعتقلة حتى الآن، فأهم ما يجمعها أنها تحتل مواقع مسؤولة في قيادة الائتلاف (أكثر من نصف رئاسة المجلس الوطني وحوالي نصف الأمانة العامة) وثمة تقديرات بأن هناك مطلوبين للاعتقال من السويّة نفسها، وليس مستغربًا أن يكون النظام قد اتخذ قرارًا بإنهاء ائتلاف إعلان دمشق، كما سبق له وأنهى ظاهرة المنتديات وغيرها. ومن ثم فإن أي محاولة (لتصنيف) المعتقلين سياسيًا، لن تكون سوى خدمة (لتكتيك) القضم التدريجي لقوى الإعلان، بالإيحاء بأن الطرف أو الاتجاه الفلاني مستهدف أكثر من غيره، أما الاتجاه الفلاني فمستهدف أقل، وبالنتيجة سيقول آخر الضحايا: أكلت يوم أكل الثور الأبيض.

السؤالان الحادي عشر والثاني عشر:

اتصفت البورجوازية السورية تاريخيًا بأنها ذات ثقافة تجارية وروحية رخوة ومساومة. ليس من صفاتها الإقدام (بحيث تخوض صراعًا مكلفًا ضد نظام قمعي قوي) ولا المبدئية (بحيث تتبنى ثقافة وقيمًا تصطدم بحدة مع جوانب من الثقافة والقيم الدينية السائدة، كالليبرالية مثلًا)، ومما يبعث على الأسف أن هذه البرجوازية لم تنجب خلال تاريخها شريحة تدفعها مصالحها لتبني قيم الليبرالية أو غيرها من الاتجاهات الفكرية الحديثة.

ثمة بالتأكيد أفراد قليلون يشكلون استثناء للقاعدة السابقة، ورياض سيف واحد منهم، بل هو أبرزهم في الحقيقة، منذ عقود. وبالمقابل، فقد تعايشت البرجوازية السورية مع شتى أنظمة الحكم المتعاقبة، وفضّل من لم يرد التعايش أن يغادر البلاد مع أمواله، لا أن يواجه ويخوض صراعًا يكلفه مالًا وحرية وربما دمًا. (انظر مثال رياض سيف الذي يستحق بجدارة لقب مناضل، بصرف النظر عن الاتفاق أو الخلاف مع آرائه). وتعايشت هذه البرجوازية بخنوع مع نظام حكم حافظ الأسد، وها هي اليوم تتزاوج معه بنجاح، وتكاد تحتل كامل الحيز في السلطة الاقتصادية التي تقود البلاد بتسارع مخيف نحو التكيف مع شروط صندوق النقد الدولي والنظام الرأسمالي العالمي، وحيث يحكم «قانون السوق» في «سورية اليوم» بسلطة شبه مطلقة.

بناء على ما كل ما أوردناه يمكن القول إنه لا يوجد «ليبرالية» في سورية، لا بالمعنى الاجتماعي ولا بالمعنى السياسي، وفي الحقيقة فإن السلطة الراهنة والسابقة أكثر ليبرالية من بقية البرجوازية ومن قطاع مهم من المجتمع، بالمعنى الاجتماعي تحديدًا، وهي من يقود البلد نحو ليبرالية الاقتصاد عمليًا، في حين تجسد النقيض لشكل الحكم الليبرالي بدكتاتوريتها. ثمة أصوات وطروحات سياسية في سورية، تبدو (ليبرالية) سياسيًا، هي في حقيقتها أصوات مرتدين عن الماركسية أو عن غيرها من الاتجاهات السياسية والأيديولوجية (بعضها النادر ليس كذلك). هؤلاء الماركسيون يبدون لي (وعذرًا للتشبيه) كالأعراب الذين كفروا بإلههم الذي خذل أمانيهم ودعواتهم، (فأكلوه)، وعبدوا إلهًا غيره! هي ظاهرة ارتداد إذًا، موجودة في سورية وفي كثير من بلدان العالم، بعد انهيار دول المنظومة السوفياتية السابقة وتفرد القطب الأميركي بالعالم، وقد أوصلت بعضهم ليس إلى تبني الليبرالية فحسب، بل إلى الليبرالية المتوحشة، في ردة فعل عنيفة ومتطرفة على ماضيهم وتاريخهم وقناعاتهم السابقة التي باتوا يرونها أوهامًا وطوباويات.

ويستحق التقدير حزب قام بوضوح بتجديد وثائقه وتغيير اسمه لينسجم مع توجهاته الجديدة الموصوفة بأنها ليبرالية، في حين يبدو مفارقًا بصورة طريفة أن آخرين (قوى وأفراد) ورغم التغيير العميق الذي طال تفكيرهم وخطابهم، مازالوا يحتفظون بأسمائهم القديمة المناقضة تمامًا لتوجهاتهم الراهنة. والمدبجة بأوصاف الاشتراكية والثورية وغيرها مما فات أوانه بالنسبة لهم.

يبدو لي، وأرجو أن أكون مخطئًا، أن هذه «الليبرالية» ليست سوى فطر يظهر وينمو بسرعة في المناخ المناسب له، متغذيًا على الأجزاء المتحللة من أشجار أو نباتات ماتت، ثم يذوي بالسرعة نفسها مع تغير المناخ، أو نفاد غذائه.

وبالتالي فالأمر عندنا وفي كثير من البلدان المشابهة، ولا سيما العربية منها، ظاهرة بلا جذور اجتماعية محلية. لهذا تبدو وكأنها مجرد حالة من «التساوق أو الانجراف» مع موجة تولدت نتيجة الانهيار السوفياتي والتفرد الأميركي بالعالم، وليس نتيجة حالة ووضع اجتماعي - سياسي داخلي.

وأرجو أن يكون واضحًا تمامًا أن كل ما سبق لا يمس في قليل أو كثير صدق وجدّية مناضلين كثيرين في هذا الاتجاه، في سعيهم ونضالهم لأجل الديمقراطية التي هي الهدف المشترك الذي يجمع المؤتلفين حول إعلان دمشق، ولا يشكك في نواياهم وصلابتهم، وإن كان ينتقد الظاهرة ويحاول تحليلها، وما أرجوه حقًا هو أن يتعمق في سورية وعي وثقافة ليبرالية أصيلة وراسخة، وأن يكون «لليبراليين» الحاليين دورهم الإيجابي في ذلك.

أما الحديث عن «توجه جديد لإعلان دمشق نحو النيوليبرالية» فليس دقيقًا، فتوجه الائتلاف قبل المجلس وبعده ليس كذلك، بدلالة الوثيقة السياسية التي أقرت كناظم للتوجه السياسي للائتلاف. علمًا أن التوجه «الليبرالي» موجود كصوت من الأصوات المؤتلفة في الإعلان، قبل المجلس وفي أثنائه وبعده. وهو لم يزدد وزنًا ولم يكسب جمهورًا جديدًا، إلا أن انتخابات المجلس قادت إلى ما يبدو أنه تفرد للاتجاه الليبرالي بالقيادة، ليعود تجميد بعض القوى لنشاطها، ومن ثم الاعتقالات الأخيرة، لتخلط الأوراق من جديد، وتضع الائتلاف بمجمله أمام تحديات كبرى، سبق توضيحها، وتطغى أهميتها وضرورات معالجتها على كل شيء عداها.

ائتلاف دمشق ليس حزبًا موحدًا ومنضبطًا، هو تحالف ما زال هشًا، ويتعين أن تعبر هيئاته المسؤولة عن ما هو مشترك ومتفاهم عليه بين القوى المؤتلفة. وإذا أعتقد اتجاه أو طرف ما أنه إذا «سيطر على القيادة» فسيتمكن من توجيه الائتلاف حيث يشاء، فذلك خطأ قاتل، لأن أي طرح أو تحرك سياسي لا يتم ضمن الهوامش المتفق عليها بين مختلف القوى والأطراف، سيقود بالضرورة على شروخ في الائتلاف، وقد يؤدي إلى تفككه تمامًا،

وهذا تهديد قائم الآن ويتوقف على نجاح معالجته وإزالة أسبابه مستقبل الائتلاف ذاته.

من جهة أخرى، ثمة أحزاب أو شخصيات تتحدث بلغة ومفهومات وتقدم أفكارًا قد تظن أنها «نسوّقها» خارجيًا، فهل سيجلب لها مثل هذا الطرح دعم (الخارج) أو (شرعيته)؟ أعتقد أن ما تبالي به السياسة والصراع السياسي، إن في الداخل أو الخارج، إنما هو وزن الحركة وحجم جمهورها وتنظيمها وقدرتها على الفعل في ساحتها. فهذا هو ما يضفي (الشرعية) الداخلية والخارجية، وليس سواه، وهذا كله مفتقد أو ضعيف جدًا لدى كل الأحزاب السورية، ومن هنا تنبع أهمية إضافية لائتلاف إعلان دمشق، حيث يملك فرصة أكبر من كل ما عداه اليوم في سورية، لخلق وزن فعلي على الأرض، يتعذر على النظام تجاهله، كما يتعذر على الخارج ذلك. هذا إذا أحسن الائتلاف معالجة مشكلاته وتعزيز قواه وشعبيته، وتوسيع منافذه ليستقطب مزيدًا من القوى والاتجاهات السياسية المتحفظة عليه لهذا السبب أو ذاك.

السؤالان الثالث عشر والرابع عشر:

أترك مسألة (المعايير) التي تمت على أساسها دعوة الشخصيات المستقلة، لأعضاء الأمانة العامة السابقة التي تولت هذا الأمر.

أما انتخابات المجلس الوطني الأخيرة، والتي لم تشارك في الإشراف عليها أي جهة مستقلة عن الائتلاف، لأسباب عملية مفهومة جدًا، فأستطيع القول ومن مسؤول شارك في تنظيم عملية الانتخاب والإشراف عليها، إنها جرت بنزاهة وحريّة تامة، ولم تكن هناك أي محاولة للتزوير، كما لم يحتج أي من المشاركين في المجلس على وقائعها أو سيرها أو فرز الأصوات أو النتائج.

العزوف عن السياسة[15]

عودة السياسة إلى المجتمع.. عودة المجتمع الى السياسة

حوار مع عبد العزيز الخيّر

السؤال الأول: أتمنى من وجهة نظركم تقديم توصيف مختصر للواقع الراهن (العربي عمومًا والسوري خصوصًا)؟

تواجه المجتمع السوريّ (والعربيّ عمومًا) مجموعةٌ واسعةٌ من القضايا الكبرى التي تشكل كل منها تحدّيًا كبيرًا. من قضيّة وحدة التراب الوطنيّ إلى قضيّة السيادة الوطنيّة على مقوّمات الوجود السياسيّ والاقتصاديّ للدّولة والمجتمع، إلى جملةٍ من القضايا القومية الكبرى: قضيّة فلسطين والخطر الصهيونيّ، قضيّة التجزئة القوميّة ومشكلة الوحدة العربيّة المنشودة، وهكذا وصولًا إلى تهديداتٍ تطال الهويّة الوطنيّة والقوميّة والثقافيّة، من دون إغفال تحدّي التنمية والتخلّف بكلّ وجوهه، وقضيّة الاندماج الاجتماعي الداخلي للمجتمع وتجاوز الانقسامات أو الشروخ العموديّة في المجتمع (دينيّة، قوميّة، طائفيّة) بحيث لا تشكّل تهديدًا للوحدة المجتمعية. وثمّة قضايا وتحديّاتٍ سياسيّةٍ من طبيعةٍ أخرى، تمتاز بحدّتها وضغطها الشديد على المجتمع، كقضيّة شكل الحكم الاستبدادي والدستور المفصّل بما يناسبه وثمّة طغيان السلطة التنفيذيّة ولا سيّما الأمنيّة على السلطتين التشريعيّة والقضائيّةِ وثمّة الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة كما ينخر القوانين والقيم وبالتالي المجتمع.

ولا بدّ من ذكر قضية تزايد وتسارع الفرز الطبقيّ الذي يؤدي إلى توليد نخبةٍ طبقيّةٍ ضيّقةٍ بالغةِ الثراء، في مقابل ازدياد تدهور الشروط المعيشيّة لقطاعاتٍ وطبقاتٍ اجتماعيّةٍ تزداد اتساعًا.

---

(15) العدد 14-15 عدد خاص - مجلة مقاربات.

وثمّة مشكلات أساسيّةٌ أخرى أيضًا، كأزمات الأجيال الشابّة المهدّدة بالبطالة والمضطرّة للهجرة، ووضع المرأة وعدم نيلها لحقوقها القانونيّة والاجتماعيّة التي تساويها بالرجل ومشكلة تدهور البيئة المتفاقم وتهديد الجفاف والتصحّر والتلوّث، وغير ذلك وعلى الرغم من هذا الحشد الكبير من التحدّيات التاريخيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة، ومن زاوية موضوع هذه الندوة تحديدًا، فإنّ المفارقة كبيرةٌ حقًا، حين نرى أنه لا يترتب على ذلك حراكٌ سياسيٌّ واسعٌ ومتنوّعٌ ونشيطٌ، بما يتلاءم مع اتّساع وتنوّع وأهميّة القضايا - الأزمات المذكورة آنفًا.

إذ يفترض المنطق البسيط والحسّ العامّ أن تؤدي هذه القضايا دور الدوافع القويّة والشديدة الفعاليّة لتوليد حراكٍ فكريٍ وسياسيٍّ واجتماعيٍّ لا ينقطع، وأن يرى المراقب زخمًا كبيرًا لتصوّراتٍ وأفكارٍ وبرامجَ ومشروعات تتصدّى لمحاولة معالجة وحلّ القضايا العالقة، وأن يرى محاولاتٍ ومساعيَ لا تنقطع لتنظيم واستقطاب الجماعات والعناصر ذات المصلحة، لتأطيرها سياسيًّا ونقابيًّا ومجتمعيًّا، وأن يرى اندفاعه ا إلى ساحة النشاط والممارسة اليوميّة الدؤوبة في فعاليّةٍ سياسيّةٍ لا تتوقّف، لتسهم في خلق وضعٍ سياسيٍّ ومعالجات سياسيّةٍ وقانونية وثقافية واقتصادية لمختلف الشؤون التي تهمّها. ولكنّ الوضع ليس كذلك أبدًا، بل إنّ الحياة والفعاليّة في مختلف الحقول المذكورة تكاد تنحصر في دائرتين، إحداهما كبيرة بالمعنى النسبيّ، هي دائرة النظام والقوى الملحقة به، والأخرى صغيرةٌ جدًّا بالمقارنة، هي دائرة قوى المعارضة المنظّمة وشبه المنظّمة، ومن خصائص الوضع السوريّ أنّ العلاقة بين الدائرتين تكاد تكون معدومةً، وأهمّ أشكال هذه العلاقة وأكثرها استمرارًا ودأبًا، هو محاولة الدائرة الأولى ابتلاع الثانية وإلحاقها بها أو تقييدها، أو إلغاء وجودها كليًا. ولا بد من التنويه الى أن الفعّالية في أوساط النظام مؤطّرة بصورة بيروقراطية إدارية، تخضع فيها المراتب الأدنى للمراتب الأعلى كليًا، ويقتصر دورها على التنفيذ والنشاط في إطار ما هو مرسوم ومقرر لها من فوق، وتغيب من ثم مبادرة الأفراد وفعاليتهم الحرة (سواء في الحزب الحاكم، أو القوى المتحالفة معه، أو النقابات والمؤسسات والهيئات المختلفة للجهاز السياسي، وللدولة، بالقدر نفسه، بما في ذلك هيئات الإعلام والثقافة).

أما دائرة القوى والشخصيات المعارضة، بل حتى غير المعارضة ولكن غير السلطوية

في الوقت نفسه، فوجودها يكاد يكون رمزيًا، وتكاد فعالياتها تقتصر على حدود دنيا تحفظ وجودها، وتمارس في إطارها بعض النشاطات التي تأخذ طابعًا رمزيًا في كثير من الحالات، وتقدم من خلالها أفكار وتصورات ومواقف بشأن هذه القضية أو تلك، ويصل الأمر إلى طرح برامج عامة لمعالجة مسألة أو مجموعة من المسائل السابقة الذكر. ويندر أن يتجسد النشاط في فعالية سياسية في الشارع أو النقابة أو الجامعة أو المعمل أو الحي أو غيرها من ساحات الفعل السياسي العام والشعبي، أما النشاط خارج دائرتي السلطة والمعارضة، وأعني المبادرات الشعبية المستقلة عن هذين الطرفين، فهو يكاد يكون معدومًا تمامًا. بالمحصلة فإن هذا التساؤل عن علاقة المجتمع السوري بالسياسة، تساؤل مشروع تمامًا بل ضروري. في ظل وجود هذا الحشد من القضايا والأزمات التي تتطلب وتستوجب قدرًا هائلًا من الفعل والنشاط السياسي (بأوسع معاني السياسة).

في حين يكاد الواقع يقتصر على فعالية السلطة السياسية الحاكمة، وأدوات حكمها حصرًا.

السؤال الثاني: العزوف عن السياسة ظاهرة متفق عليها بين معظم المهتمين بالشأن السياسي السوري، متى بدأت هذه الظاهرة برأيكم؟

لا بد أولًا من تسجيل التحفظ على تعبير (العزوف عن السياسة) الذي أرى أنه يعطي انطباعًا خاطئًا عن الواقع، فالشعب السوري يميل بطبيعته إلى السياسة ويشكل الحديث عن الشأن العام والوضع السياسي مادة أساسية مرغوبة دائمًا في مختلف اللقاءات الاجتماعية، أو هكذا كان الأمر على مدى عقود على الأقل (العقود السادس والسابع والثامن من القرن الماضي) والحقيقة بالتالي هي أن هناك إقصاءً عن السياسة، وتضييقًا شديدًا على ممارستها، وليس عزوفًا طوعيًا عنها، وهو ما سيتضح لاحقًا عند التطرق إلى أسباب الواقع الراهن.

بدأت ملامح اللوحة الراهنة تتأسس عام1958 ، حين اشترط نظام جمال عبد الناصر حل الأحزاب السياسية لإقامة الوحدة المصرية السورية، فقضى بذلك على «الجهاز السياسي» للمجتمع السوري الذي يختلف عن شقيقه المصري بأن الحركة فيه تأخذ شكل حركة مؤطرة ومنظمة في أحزاب تقود جماهيرها، وليس شكل حركة عفوية شعبية واسعة يقودها زعيم فرد كما هو غالبًا في التاريخ المصري.

وزاد من خطر هذه الخطوة وآثارها السلبية تعرض الحزب الشيوعي الذي رفض حل نفسه، لقمع معمم أودى بالآلاف من أعضائه وأنصاره إلى السجون حيث تعرضوا لتعذيب وحشي وصل حد الاغتيال (الشهيد فرج الله الحلو) كما تعرض الإخوان المسلمون للتضيق والملاحقة بدورهم، ما أرسى بالمحصلة السابقة الأولى الواسعة للقمع الاستثنائي (الذي سيصير هو القاعدة في مرحلة الثمانينات من القرن نفسه).

وللإنصاف التاريخي، لا بد من الإشارة إلى أن قمعًا واسعًا كان قد مورس بحق الحزب القومي السوري الاجتماعي عام 1954 إثر اغتيال عدنان المالكي، إلا أنه كان أقل قسوة وشمولًا مما عرف إبان الوحدة السورية المصرية في عام 1962 أعلن حكم الانفصال الأحكام العرفية في البلاد، ومنذ ذلك الوقت حرصت أنظمة الحكم المتعاقبة، حتى اليوم، على تجديد هذا الإعلان، وممارسة سلطتها بالاستناد إلى حالة الطوارئ الدائمة والشاملة، منذ ذلك الحين، أصبح سيف التوقيف العرفي والتعذيب والسجن مسلطًا على رقاب كل المواطنين والمجموعات والقوى والأحزاب والجمعيات، في حال الإقدام على أي نشاط اجتماعي أو ثقافي أو سياسي أو نقابي أو غير ذلك، إذا رأى النظام القائم في ذلك النشاط ما لا يروق له، وصار كل تجمع يصل إلى ثلاثة أشخاص ممنوعًا بحكم منع (التجمعات) ويمكن أن يعرّض المشاركين فيه للمساءلة والمنع، وربما ما هو أكثر من ذلك. وقد عزز الحكم العرفي لاحقًا بمجموعة من المراسيم والقوانين الاستثنائية التي تندرج فيها تهم ضبابية قابلة للتأويل وفق هوى السلطة ومصالحها (مثل: إضعاف الشعور القومي، إيهان عزيمة الأمة، تسريب معلومات إلى الخارج - أيًا يكن هذا الخارج، عربيًا أو غير عربي، وأيا تكن تلك المعلومات تافهة وعديمة القيمة، حتى ولو كانت منشورة في صحافة النظام وجرى إرسالها إلى صحيفة عربية في لبنان أو الخليج!) وتؤدي إلى الحكم بمدد سجن تطول وتقصر (من شهور عدة إلى بضعة سنوات)، إثر محاكمات شكلية أمام محاكم استثنائية معتمدة (المحاكم الميدانية محكمة أمن الدولة المحكمة الاقتصادية) دون توفّر فرصة فعلية للتقاضي العادل، والدفاع وتوثيق التهم وتعليل الأحكام! وبلغت هذه الأوضاع الاستثنائية ذروتها في العقد التاسع 1980 - 1990 حيث صار القمع المعمم والاستثنائي هو القاعدة. وحيثيات يُنظر الى كل فكرة أو مبادرة أو رأي أو نشاط شخصي أو عام، سياسي أو ثقافي أو أدبي أو فني أو شبابي أو حتى رياضي، بصفته نشاطًا مشبوهًا ومعاديًا يستوجب التحقيق والمساءلة (وما قد يتبعها)، ما دام قد انطلق من مبادرة أتت من خارج مؤسسات السلطة وأجهزتها.

وحيث بلغ عدد المواطنين الذين تعرضوا للمساءلة والتوقيف والتحقيق أرقامًا مرعبة بالنسبة للمجتمع السوري (لا تقل أكثر التقديرات تفاؤلًا عن مئة ألف مواطن، ويذهب بعضها إلى أكثر من ضعف هذا الرقم)، وتعرّض عشرات الآلاف لتجربة التحقيق والتعذيب والسجن المديد. وقد حدثت هذه القفزة الواسعة في شمولية القمع وقسوته جراء الصراع المسلح والدموي بين الإخوان المسلمين والسلطة (1977-1982) والذي أودى بالمحصلة بحياة آلاف المواطنين، وفتح أبواب القمع المعمم على مصاريعها، في أثناء المواجهات المسلحة وبعدها، ليشمل لا الإخوان المسلمين ومن تحالف معهم فحسب، ولكن أيضًا كل القوى والاتجاهات والمواطنين الذين عدهم النظام (غير موالين) بمن فيهم أولئك الذين كان لهم مواقف مناهضة معلنة للإخوان المسلمين ومشروعهم، ولكنهم رفضوا أن يندرجوا في حلف النظام ويخضعوا لآلياته في التطويع والإلحاق (حزب العمل الشيوعي مثلًا). ومن جرّاء ذلك في مرحلة الثمانينات بالذات تجمدت الحركة السياسية والثقافية والنقابية السورية تمامًا، وأقصي الشارع والمجتمع بكل أطيافه وفعالياته عن ساحات النشاط المستقلة، واحتكرت الساحة تمامًا من قبل النظام ومؤسساته، وتركت للقوى الملحقة به هوامش شديدة الضيق والهزال، تتحرك فيها، بالانسجام والتوافق مع ما يقرره النظام ويرسمه، حصرًا، وما تزال نتائج وتبعات تلك المرحلة الدامية ترخي ظلالها الثقيلة إلى اليوم على واقع المجتمع السوري وعلى علاقته بالسياسة، على الرغم من أن مياهًا كثيرة قد مرت تحت الجسر خلال ربع القرن الماضي، لاسيما في السنوات العشر الأخيرات، إلا أن عافية المجتمع ومبادرته المفترضة، لم تُستعد بعد، وما زالت عودته إلى حيويته السياسية بحاجة إلى جهد كبير، وتطويرات كبرى في الواقع الملموس، وفي الإطار الدستوري والقانوني الناظم للحياة السياسية، لاسيما أن الحكم العرفي ما زال على حاله (دستوريًا وقانونيًا) وإلى حد بعيد، في الممارسة.

السؤال الثالث: إلى ماذا يُعزى هذا العزوف بنظركم؟

أ- على مستوى السلطة ومؤسساتها كقوة حاكمة، والدستور والقوانين الناظمة للمشاركة السياسية.

ب- الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والأهلي.

أوضحنا في ما سبق الأسباب التاريخية الحديثة لظاهرة ابتعاد المجتمع السوري عن السياسة (ولا تختلف المجتمعات العربية عنه كواقع حال، وإن يكن ثمة خلاف في الصيرورات التي أوصلت الى هذا الحد أو ذاك) أما إذا طوّرنا السؤال الثالث ليصير سؤالًا عن أسباب استمرار هذا الواقع أو البطء الشديد في تطوره، فإن جوابنا يكون كما يلي على مستوى السلطة ومؤسساتها كقوة حاكمة، والقوانين الناظمة للمشاركة السياسية:

1 - إن استمرار العمل بقانون الطوارئ والحكم العرفي منذ أكثر من خمسة وأربعين عامًا يعني عمليًا استمرار تعليق مواد الدستور المتعلقة بالحقوق السياسية والثقافية وحرية الرأي والتعبير للمواطن، ومثلها حقوق التجمع والتحشد والإضراب وتأسيس الجمعيات، إلخ. في حين إن إسناد السماح بالتمتع بهذه الحقوق إلى السلطة التنفيذية، وبصورة خاصة، إلى أجهزة الأمن السياسي، يؤدي فعليًا إلى مصادرة هذه الحقوق وعدم السماح بها إلا (لنماذج منتقاة) من المواطنين الذين تطمئن الأجهزة المذكورة إلى (ولائهم) وتجاوبهم معها. الأمر الذي يضيق الى حد بعيد جدًا النشاط السياسي والنقابي والثقافي والمجتمعي للمواطنين، حتى يكاد يلغيه، فيقتصر كما هو واقع الحال تقريبًا على تبادل الزيارات العائلية والحديث عن الرياضة والفنون، وعلى الشكوى والتذمر من الهموم المعيشية والأوضاع السياسية، ضمن ما يقدر المواطن أنه مسموح، وهذا كله دون أن نتعرض لنصوص الدستور القائم نفسه، وما ينص عليه من كون حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع وغير ذلك من البنود التي تكرس احتكار السلطة السياسية وشكل الحكم القائم بكل خصائصه المعروفة.

2 - عدم إقدام النظام على خطوات ملموسة ومؤسسة قانونيًا لفتح الأبواب أمام حياة سياسية غنية ونشطة، عبر إصدار قانون أحزاب ديمقراطي يجعل وجود الحركة السياسية محميًا بالقانون، ويوضح ضوابط قيامها ونشاطها، إلخ.

ويصدق الأمر نفسه على قانون للإعلام يترك فسحة فعلية للمصالح الاجتماعية المتنوعة والآراء المتعددة المنبثقة عنها، لتعبر عن نفسها ضمن ضوابط محددة وواضحة (لا بد من الإشارة هنا إلى أن النظام أصدر منذ سنوات قانونًا للمطبوعات، يجد أسوأ ما في الحكم العرفي ويكرسه).

كذلك الأمر فيما يخص قوانين تشكيل الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية المتنوعة، إلخ، والتي يشترط النافذ منها اليوم موافقة الأجهزة الأمنية المسبقة على قيامها.

3- تجاهل النظام لضرورة المعالجة العميقة والمسؤولة لإرث مرحلة الثمانينات الثقيل، عبر فتح ملفاته و تصفية متعلقاته المؤلمة والمستمرة حتى اليوم، ومعالجة الجراح والكوارث التي ترتبت عليه وتصحيح الأوضاع القانونية والإنسانية لضحاياه، كما جرى في المغرب مثلًا (حركة الإنصاف والمصالحة)، وهو أمر دعت إليه أصوات عديدة، فلم تقابل دعواتها بغير الشك والارتياب الشديد، و لعل ما هو أسوأ من هذا إقدام النظام بين فينة وأخرى على ممارسات تكاد وظيفتها تقتصر على التذكير بحضور أجهزة القمع، وسطوتها، واستعدادها لتجاوز كل القوانين والأنظمة والحقوق المنصوص عليها في الدستور، إذا ما وجدت ذلك مناسبًا.

4- ما زالت السلطة تتعامل مع السلطة التشريعية والسلطة القضائية كملحقات للسلطة التنفيذية من دون احترام لاستقلاليتهما المفترضة ومن دون محاولة جدية لتوفير المناخ والشروط الملازمة لتمكينهما ممارسة دورهما باستقلال، بل يمكن القول بأن العكس هو الذي جرى ويجري، أي العمل لضمان «انضباط» كل من هاتين السلطتين بإرادة السلطة التنفيذية.

وما دام الأمر هكذا فإن قناعة المواطن وثقته بإمكانية وجدوى النشاط السياسي ستظل معدومة أو ضعيفة جدًا، بما فيها قناعة المواطنين المتمين لحزب البعث نفسه، أو الأحزاب المتحالفة معه في إطار (الجبهة الوطنية التقدمية) ويزيد المسألة تعقيدًا تعامل النظام مع جهازه السياسي والإعلامي والثقافي نفسه (البعث والجبهة، شتى أدوات الإعلام الرسمي، مختلف المؤسسات والشخصيات الثقافية التابعة للسلطة)، حيث يقتصر المسموح لكل المواطنين في هذه المؤسسات، على التحرك لتنفيذ الخطط والتوجهات المقررة لهم، ضمن خطوط حمراء يعرفونها جيدًا، وأهمها وأكثرها وضوحًا، هو تناول سياسات النظام بالنقد الجدي، أو طرح تصورات بديلة من موقع مختلف معها، وفي حين يعرف هؤلاء أنه من المسموح ممارسة النقد والاقتراح والاختلاف في ما يخص الشأن الاجتماعي أو الاقتصادي (ضمن حدود فضفاضة نسبيًا) فإنه من المحظور تمامًا فعل ذلك في الشأن السياسي وفي الحقيقة فإن مواطنًا ما، لن يستطيع أن

يقتنع أو حتى أن يأمل بأن شيئًا مهمًا قد اختلف عن الماضي، وأنه يمكن له أن ينخرط في نشاط سياسي ما، دون أن يعرّض نفسه (للمهالك)، ما دام النظام لا يسمح، بل يحاسب ويعاقب المواطنين في أجهزته السياسية والإعلامية والثقافية والنقابية (وهم مضمونو الولاء) إذا هم تجاوزوا الحدود المقررة لهم.

وعلى الرغم من أن هوامش الحركة قد باتت أوسع من الماضي بعض الشيء، والعقوبات باتت أقل قسوةً، إلا أن المبدأ ما زال هو نفسه فالمبادرة الحرة للمواطن في التفكير والنشاط ما تزال خطرة، لأن الخطوط الحمراء المقررة من فوق، ما تزال ترسم من فوق عرفيًا، وليس بموجب القانون، ولأن تحديد هوامش الحركة، يتم وفق الحاجات السياسية الراهنة للنظام، بصرف النظر عن ما ينص عليه الدستور والقانون من حقوق للمواطن وما يزال تجاوز تلك الخطوط يعرّض المواطن بصورة أكيدة للمساءلة والتحقيق، وربما بعد ذلك للسجن أو التسريح من العمل أو غير ذلك من الاعتداءات على حقوقه. بمثل هذه الآليات والمناخات القائمة، يستمر إقصاء المواطن عن السياسة، أو «دفعه للعزوف عنها» أما فيما يخص دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والأهلي في استمرار «عزوف المواطن عن السياسة»، فيمكن قول ما يلي:

1- سحق القمع المعمم في الثمانينات البنى التنظيمية للأحزاب وحولها إلى حطام واسع، قسم كبير في السجون، والبقية انكفأت عن النشاط شاكرة الله على نجاتها من الاعتقال. وطال تأثير ذلك القمع عموم المواطنين، فتحول المجتمع السوري إلى مجتمع للخوف، لا يقدم مواطنوه على أي فعل أو نشاط قبل أن يسأل أحدهم نفسه مرات كثيرة إن كان ذلك سيعرضه للاعتقال أو للضغوط الأمنية.

وقد أصبحت هذه هي القاعدة أيضًا بالنسبة إلى غالبية من عاشوا تجربة السجن وأفرج عنهم في تسعينيات القرن المنصرم عمومًا، أصبحت «ثقافة الخوف» سيّدة الموقف وقدم كثير من المناضلين السابقين «قدوة سلبية» للأجيال الجديدة بعد أن انقلبوا على ماضيهم وقناعاتهم، بما فيها القناعة بضرورة النشاط السياسي، ولا سيما المنظم منه أيًا يكن شكل هذا التنظيم، للإسهام في محاولة تغيير الواقع الاجتماعي والسياسي نحو الأفضل، بل إن عددًا من هؤلاء بات يحذر الأجيال الجديدة صراحةً من مغبة النشاط السياسي «ونتائجه الكارثية» على من يشارك فيه! وفي ظل «ثقافة الخوف»، فإن ضعف المبادرة

لإنشاء جمعيات ومؤسسات للعمل المدني، هو إحدى النتائج الأكيدة، وتجنب طرح الأسئلة الجادة عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في النقابات والمؤسسات والجامعات والمعامل، بل حتى في اللقاءات الاجتماعية، هو نتيجة أكيدة أيضًا.

وبالمحصلة، فإن المجتمع يتشظى، وتفتقد فيه الروابط الحقيقية والعميقة بين الأفراد، وتتعطل فيه الآلية الاجتماعية-التلقائية والواعية لتشكيل الجماعات، هذا هو واقع الحال في المجتمع السوري حتى الأمس القريب، وما يزال هو الواقع إلى حد بعيد، ولكن ليس إطلاقًا، حيث إن مظاهر التعافي من هذا الواقع المَرَضي تتراكم ببطء، عبر الأجيال الجديدة، رغم كل العوامل المولدة للخوف واليأس والإحباط، سواء جاءت من النظام أم من الأحزاب والقوى والنماذج المعارضة أو التي كانت معارضة.

2- إن مسؤولية الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والأهلي في «عزوف المواطن عن السياسة» تكمن بصورة رئيسة في أنها خسرت معركتها ضد القمع الساعي لإقصاء المواطن عن السياسة وتدجينه، وأن بعضها الآخر قد هزم في معركته الفكرية والسياسية إضافة لذلك، وسواء وقعت هذه الهزيمة بسبب أخطاء فكرية أو سياسية أو برنامجية، أو بسبب الفشل في مقاومة القمع، أو لأي سبب آخر، فإن النتيجة الملموسة تظل كما هي. وقد ولّدت هذه الهزيمة يأسًا وإحباطًا كبيرًا، تكفل القمع بتحويله إلى خوف ويأس مقيم ولا يمكن أن نأمل بالخروج من مناخ الخوف واليأس ما لم يتم بطريقة ما، خلق أمل جديد، وحلم جديد، مقنع للجمهور والمجتمع المعني به، إلى الدرجة التي تدفعه للانخراط مجددًا في ميدان النشاط السياسي سعيًا وراء تحقيق هذا الحلم، على الرغم من كل الصعوبات والتحديات المحيطة به، ومن ضمنها تحدي «الخوف»، فإنه يحق لمن يرغب أن يقول، إنه خسر معركة ولم يخسر الحرب، وعليه في هذه الحال أن يثبت بنشاطه وفاعليته والنتائج التي يحققها على الأرض، صحة ما يذهب إليه في قوله هذا.

3- يمكن القول بأن الاتجاهات الأيديولوجية - السياسية الأساسية في المجتمع السوري (قومية - شيوعية - إسلامية - ليبرالية)، فشلت، أو هي لم تنجح حتى اليوم على الأقل في تحقيق أي من الأهداف والمهام الأساسية التي رسمتها لنفسها وللمجتمع، ولعلّ هذا ما يسمح بالقول بأن ثمة أزمة فكر سياسي -اجتماعي عميقة، تعترض طريق تطور المجتمع السوري فما كان مطروحًا بالأمس لم يعد مقنعًا للمجتمع، ولا سيما

للأجيال الشابة اليوم، ولا بد لاستعادة الفاعلية السياسية للمجتمع وقواه الحية من نقد المرحلة السابقة نقدًا معمقًا وشجاعًا ومسؤولًا، وتعميم هذا النقد على كل قوى المجتمع المعنية، والتي يتعيّن العمل لاستقطابها مجددًا إلى ساحة الفاعلية السياسية - الاجتماعية، ولا بدّ أيضًا من بعد هذا، أو بالترافق معه، من استنباط الحلول والمعالجات والبرامج اللازمة في كل ميدان، للإفادة من تجربة الماضي، وتجاوزها، والتأسيس للمرحلة اللاحقة في النشاط والفاعلية السياسية والاجتماعية المنشودة.

وعلى الرغم من أن الحكم بفشل التجارب السابقة قد يكون فيه قدر من الظلم والتعميم المجحف، حيث إن في تلك التجارب أو بعضها، جوانب أساسية ومهمة، ما تزال تحتفظ بقدرات كامنة، فكرية وسياسية وتاريخية، فإن الحاجة إلى إعادة إنتاجها من جديد، في سياق ومفهومات ولغة وأدوات، تخلصها مما علق بها من أخطاء وعثرات وتواكب مستجدات الحياة والتاريخ، هي ضرورة لا بديل منها، إذا ما أريد لها أن تستعيد حيويتها وقدرتها على الفعل الاجتماعي والسياسي.

4- أدى القمع المديد، في ما أدى إليه من نتائج، إلى حرمان الأحزاب من استمرارية عملها فعليًا، وقد حافظ معظمها على وجود رمزي تمامًا خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مما جعل الجيل الشاب يتكون بعيدًا تمامًا عن تأثيرها، بل عن معرفة أسمائها في كثير من الحالات.

وها نحن في العقد الجاري أمام لوحة تتمثل فيها بعض الأحزاب بلافتات يقف خلفها أفراد قليلون يعدون على أصابع اليدين، في حين يقف بضع عشرات، أو بضع مئات في أحسن الأحوال، خلف لافتات أخرى. وتمتاز الكتلة الكبرى من هؤلاء جميعًا بتقدمها في السن، وافتقادها الدماء الشابة، الأمر الذي يشكل نتيجة مفهومة على ضوء كل ما سبق، لكنه يعبر عن مشكلة عميقة في الآن نفسه. وما لم تجد هذه الأحزاب معالجة جذرية لهذه المشكلة، عبر تطوير وتجديد طروحاتها وتصوراتها ومفهوماتها وأدوات نشاطها، بحيث تتمكن إقناع وجذب أجيال جديدة إلى ميدان النشاط السياسي، فلا شك بأن التاريخ سيطوي صفحتها بأشكالها الراهنة، وسيتعين على المجتمع أن ينتظر حتى تتطور فيه وتتبلور حركات جديدة تلبي حاجاته وطموحه بصورة أفضل.

السؤال الرابع: ما هو الدور الذي يلعبه الاقتصاد في ظاهرة العزوف عن السياسة أو المشاركة السياسية؟

يلعب الاقتصاد دورًا أساسيًا في انخراط المجتمع أو أجزاء منه في النشاط السياسي أو الانكفاء عنه، والمفتاح في فهم هذا الدور يكمن في كيفية تقاسم أو توزيع الثروة الاجتماعية، فمن يحظون بالحصة الوافرة من الثروة، يحرصون على الاحتفاظ بحصتهم هذه وزيادتها ما استطاعوا ومن يحظون بالحصة الأقل، يجدون أنفسهم ملزمين بالدفاع عن لقمة عيشهم والكفاح ضد تدهور شروط حياتهم، حين يصل هذا التدهور إلى درجة لا يطيقونها وفي الحالتين، يدفع «الاقتصاد» قوى المجتمع للانخراط في العمل السياسي كل من موقعه وخدمة لمصالحه ويشكل التطور الرأسمالي المتسارع للاقتصاد السوري اليوم أحد العوامل المهمة في رسم لوحة النشاط السياسي. حيث أن قطاعات واسعة جدًا من الطبقات الشعبية تجد نفسها مضطرة للعمل ساعات أطول فأطول من يومها، لكسب لقمة عيشها، أو للحفاظ على مستواها المعيشي في ظل تضخم متفاقم يرفع أسعار السلع بأسرع كثيرًا مما ترتفع الأجور.

وبالنتيجة فإن ملايين السوريين يتحولون إلى بشر لا وقت لديهم لغير العمل على حساب مختلف اهتماماتهم وحاجاتهم الإنسانية والاجتماعية والثقافية ومنها اهتماماتهم السياسية، وثمة حقيقة ملموسة في المجتمع السوري اليوم، وهي أن النسبة الكبرى ممن كانوا ناشطين سياسيين واجتماعيين في الثمانينات والتسعينات، ما عادوا يجدون الوقت حتى للمتابعة الجادة للإعلام وللثقافة، ناهيك عن الفعالية السياسية وبالطبع فإن الوضع لم يصل بعد في البلاد إلى حالة الأزمة الاقتصادية المستفحلة التي يمكن للطبقات الشعبية أن تشعر فيها بتهديد الجوع لحياتها بحيث يدفعها دفعًا إلى الفعل السياسي، على الرغم من أن مظاهر الفقر تتسع بصورة ملحوظة، ويصل بعضها إلى مرتبة الفقر المدقع على هوامش المجتمع.

وعلى المقلب الآخر، فإن أصحاب الثروات في المجتمع السوري اختاروا منذ زمن طويل مشاركة السلطة و التعايش معها، ودفع ما يترتب عليهم من «حصص» لشركائهم، وتحمل «أشواك» هذه الشراكة (التي يشتكون من ظلمها)، ولم يبدر منهم ما يدل على اهتمامهم باستعادة المجتمع لفاعليته السياسية، أو اهتمامهم بممارسة هذه الفعالية من

قبلهم هم بالذات، لصنع تغيير ما في الواقع! والحقيقة أن الثقافة التقليدية في أوساط أصحاب الثروات السوريين، تنظر إلى الانخراط في النشاط السياسي بصفته مفتاحًا لخراب البيوت، ولا يكتفي هؤلاء بتبني ثقافة كهذه، بل هم يكرسونها في أوساطهم على أوسع نطاق يصلون إليه، وهو ما يخدم تمامًا ذات الوظيفة التي يخدمها القمع: إبعاد المجتمع عن السياسة.

السؤال الخامس: ما هو دور الدين والثقافة والعادات والتقاليد في ظاهرة العزوف عن السياسية؟

يلعب الدين دورًا أكيدًا في دفع قطاعات من المؤمنين للمشاركة في النشاط السياسي أو الانكفاء عنه، فالثقافة الدينية بالغة القدم، ولطالما استخدمتها السلطات الحاكمة أو القوى التي تمردت عليها، لتكوين قناعات معينة عند المؤمنين، تخدم هذا الخندق أو ذاك: الخضوع والاستكانة للحاكم وتثبيت سلطته بالتالي، أو العكس، التمرد عليه والإطاحة به، ويسري الأمر نفسه على المجتمع السوري. فلقد نشر في العهد العثماني فهم للدين دفع المجتمع العربي للاستكانة لحكم السلطة آنذاك، وأنتج أسوأ النماذج الاجتماعية السلبية والمستقيلة من مسؤوليتها السياسية تجاه المجتمع، لكن اللوحة تغيّرت بعض الشيء لاحقًا، بعد أن حاربت الثقافة الوطنية والقومية والماركسية هذا الفهم ووصل الأمر إلى إحدى ذراه حين استخدم الإخوان المسلمون فهمًا معينًا للدين لدفع قطاعاتٍ من المجتمع إلى النشاط الفاعل في مواجهة السلطة، بما في ذلك العنف الدموي، وقد لعبت المؤسسات الدينية وما تزال تلعب، دورًا ملموسًا في التوجيه السياسي لقطاعات من المجتمع، يدفع غالبًا إلى الانكفاء عن النشاط السياسي المباشر، والتعايش مع الأوضاع القائمة، وتوجيه الفاعلية الاجتماعية نحو نشاطاتٍ ثقافية أو إنسانية أو فنية (لا تلقى معارضة رسمية) تؤدي وظيفة حفظ التماسك الداخلي للجماعة الدينية أو الطائفية، مما يمكن رجال الدين من قيادتها والتحدث باسمها وادعاء التعبير عن مصالحها. وتتوسّع النشاطات الاجتماعية للمؤسسات الدينية في السنوات الأخيرة لتشغل حيزًا متزايدًا من حقول النشاط التي يفترض أن تملأها المؤسسات والجمعيات والنوادي العائدة للمجتمع المدني ككل، وليس لدين أو طائفة منه فحسب وقد شملت النشاطات المذكورة لتلك المؤسسات جزءًا من مهمات التعليم العام بمختلف مراحله

ومن مهمات اجتماعية أخرى كالرعاية الصحية مثلًا. كذلك فإن شخصيات دينية تنشط ليكون لها دائمًا أتباع ومريدون يخضعون لنفوذها ويشكلون أداةً تستخدمها لحيازة نفوذٍ اجتماعي-اقتصادي-أيديولوجي، وبالتالي نفوذ سياسي أو شبه سياسي. وهي لذلك تحرص على «ضبط» نشاط هؤلاء المريدين في حدود توجيهاتها حصرًا.

وقد تشكلت جماعات عدة على هذه الشاكلة في سورية على امتداد العقود الماضية، وتكاثرت الظاهرة واتسعت في العقد الأخير خاصةً، حتى وصل تعداد بعض الجماعات إلى عدة آلاف، يشكل أفرادها مجتمعًا صغيرًا خاصًا، له طقوسه وتقاليده وأزياؤه ونشاطاته الاجتماعية، وأساليب تضامنه الخاصة. ووصل الأمر إلى ظهور رجال دين يستخدمون وسائل الإعلام العامة بصورةٍ يوميةٍ أو شبه يومية (ساعات بث إذاعي وأحيانًا تلفزيوني، مواقع على الإنترنت، أشرطة مسجلة) يقدمون عبرها فهمهم للدين والمجتمع والإنسان، ولكثير من القضايا التي تشغل الرأي العام ويتم كل هذا بما فيها بعض القضايا السياسيّة ويتم كل هذا بعلم السلطة وأحيانًا بتشجيعها، مقابل تفاهم الشيخ أو الداعية وتجاوبه معها في ما تراه ضروريًا من توجيه اجتماعي وسياسي للجماعة في حين يجري التضييق على رجال الدين الذين لا يظهرون مثل هذا التجاوب، ولا سيما إذا ظهر في طروحاتهم وفهمهم للدين ما تتوجس السلطة منه. بالمحصلة، يشكل الدعاة الإسلاميون، وجماعات المريدين جزءًا مهمًا وبارزًا من لوحة الفاعلية الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في المجتمع السوري في السنوات الأخيرة، وهو يحتل حيزًا أوسع وأكثر ديناميكية من الحيز التي تشغله القوى والأحزاب العلمانية عمومًا (باستثناء حزب البعث) ويلعبون حتى اليوم (إلى متى؟ ثمة تساؤل مقلق حول الآفاق الممكنة لتطور هذه الظواهر والجماعات) دورًا معززًا للسلطة، إن لم يكن عبر دعمها بفاعلية مباشرة، (وهذا يتم من قبل بعضها)، فعبر منافسة الاتجاهات الدينية التكفيرية والعنفية وعدم ترك الميدان لها وحدها (علمًا أن وجودها سرّي ومحدود جدًا).

لا بد من الإشارة إلى أن كلًا من السعودية وإيران تعملان لكسب تعاطف بعض المجتمع السوري، عبر تمويل إقامة مساجد ومقامات دينية، والسعي لاستمالة أو تشجيع عناصر المجتمع لاعتناق المذهب الوهابي والمذهب الشيعي، حيثما يتاح ذلك ويُثير هذا النشاط على ضآلة فعاليته ومردوده، ردود فعل غاضبة، وإن تكن مكبوتة، نظرًا لحساسيته الطائفية.

أخيرًا، فإن الفعاليات الدينية المذكورة آنفًا، مضافًا إليها الفاعلية التقليدية للجهاز الديني الرسمي (وزارة الأوقاف وجهاز الإفتاء، المعاهد والمدارس الدينية، المساجد والكنائس والخطباء والأئمة ورجال الإكليروس المسيحي، وما يلحق بها من جمعيات خيرية ونواد) تضفي صبغة تقليدية محافظة على قطاعاتٍ من المجتمع السوري، تطفو على السطح، وتبدو معادية أو منافسة للبنى الاجتماعية الحديثة والثقافة المعاصرة، وهي إذ تلعب دورًا متناميًا في الفاعلية الأيديولوجية والسياسية والثقافية والاجتماعية، بقبول وتسهيل من السلطة، فإنها تثير قلقًا عميقًا على مستقبل المجتمع والبلاد، نظرًا لما تستبطنه من احتمالات خطرة على التطور الاجتماعي، ولا سيما على الاندماج الاجتماعي الداخلي والوحدة الوطنية ويشكل ضعف النزعات التحديثية في الفكر الديني، وعدم إنتاج فهم معاصر وتجديدي للدين، أحد المكونات المهمة في أزمة الفكر السياسي والاجتماعي السوري، والعربي عمومًا، وهو ما يترتب عليه استمرار الفهم والدور الماضوي السلفي للدين، واستمرار ما يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية وسياسية مناهضة أو معيقة لتطور المجتمع وتقدمه وبناء الأمة الحديثة.

السؤال السادس: ما هو الحل برأيكم لتجاوز هذا الوضع وإقناع المواطن السوري العربي بضرورة المساهمة في الحياة السياسية؟

لا مخرج إلا بحدوث أحد أمرين:

أولهما: توفر هامش فعلي من حرية التعبير والرأي والنشاط وتشكيل الأحزاب والجمعيات والمنتديات، وغيرها من أطر النشاط الاجتماعي - السياسي وهذا لن يتحقق إلا بإقدام النظام عليه، سواء تم ذلك بفعل (إدراكه) أن الأمر ضروري لمصالحه الداخلية أو الخارجية، أو كليهما معًا، مثل هذا (الإدراك) يُمكن لقوى حيّة في المجتمع أن تلعب دورًا في تسريع الوصول إليه، لا بطرح الأفكار والتصورات المناسبة فحسب، وإنما أيضًا بدعم ذلك الطرح بما يتاح من وسائل (الإقناع) التي يشكل الفعل والممارسة بعض أكثر أشكالها كفايةً وقدرةً.

ثانيهما: نجاح قوى المجتمع الفاعلة في انتزاع ذلك الهامش من الحرية، بقوة كفاحها وتحالفاتها وتضحياتها، مستفيدة من أوضاع موضوعية مواتية يمكن أن تعزز مساعاها

هذا، وهي أوضاع يمكن أن تستجد في أي وقت، وربما دون سابق إنذار، في ظل وضع اقتصادي يحمل في باطنه إمكانات متعددة للتأزم الحاد، كما في ظل غليان المنطقة وزخم وعنف تطوراتها المتسارعة بدون حدوث أحد الأمرين السابقين، ستظل الفاعلية السياسية مقصورة على حزب السلطة والقوى والمجموعات الموالية)، وهي فاعلية نمطية - استلابية تزيد ابتعاد المجتمع عن ميدان السياسة والمبادرة الاجتماعية النشطة(، ومقصورة في خندق المعارضة على نخبة ضيقة من الفئات الواعية التي تدرك الضرورة الحيوية للعمل السياسي من أجل تغيير شروط الحياة نحو الأفضل، و تملك الاستعداد لدفع ضريبة نشاطها هذا.

السؤال السابع: إن معظم المواطنين السوريين فاقدي الثقة بالمؤسسات الحالية الحاكمة والمعارضة بل فقدان الثقة في النخب الفكرية والثقافية والسياسية المؤطرة للحياة السياسية، في رأيكم كيف نستطيع إعادة هذه الثقة للمواطن السوري؟

صحيح أن المواطنين فاقدو الثقة بالمؤسسات الحاكمة والمعارضة وبالنخب الثقافية والسياسيّة ولعلّ هذا وصل عند كثيرين إلى حالة اليأس من الأوضاع القائمة وإمكانية تغيّرها نحو الأفضل، أما استعادة الثقة، وهي مسألة صعبة حقّا، فلن تتم إلا بالإقدام على أفعال تخلق تطورًا ملموسًا في واقع هذه المؤسسات، وفي دور النخب السياسية والثقافية.

سبق لرئيس الجمهورية أن أثار آمالًا حقيقيةً في المجتمع إثر خطاب القسم وما وعد به في ذلك الخطاب، وتعززت الآمال مع هامش أتيح من حرية التعبير والنشاط استمر أقل من ثلاثة أعوام، حين ظهرت المنتديات المتنوعة في المجتمع وتنشق الناس هواءً طال انتظارهم له.

لكن تلك المرحلة انطوت بسرعة مخيبة، وعادت مظاهر الحكم العرفي الاستبدادي لتفرض نفسها خطوة وراء خطوة. مثل ذلك المناخ كان جديرًا في ما لو استمر بأن يُكسِب مؤسسات الحكم ثقة متزايدة، وكان جديرًا بأن يخلق تطورًا كبير الأهمية في ما لو عزز بتعليق العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية وإصدار قانون ديمقراطي للأحزاب والإعلام. إلّا أن مخاوف النظام مما سمعه من طروحات وبيانات امتاز بعضها بالحدة والنزق (والراديكالية التي لم تستند إلا على أوهام) جعلته يسارع بحدة ونزق أيضًا إلى

إغلاق النوافذ التي سمح بفتحها بالأمس القريب واليوم ما يزال التحدي نفسه قائمًا. فلا سبيل للسلطة أو لمؤسساتها السياسية لكسب ثقة المجتمع ما لم تقدم على تغيير حقيقي في المناخ السياسي القائم في البلاد، يعطي السوريين فسحة من حقوقهم الطبيعية والمكتسبة، بصورة راسخة ومحميّة بالقانون فعلًا لا قولًا. وبالتحديد، ما يخص حرية الرأي والتعبير والنشاط والتجمّع والتنظيم. وحين أقول (يعطي السوريين) أقصد السوريين جميعًا، بما فيهم حزب البعث نفسه، وأحزاب الجبهة، ومختلف الأحزاب المعارضة وسائر المجتمع.

وبإمكان أي عاقل ينظر إلى واقع المجتمع والنظام أن يدرك أن تطورًا كهذا لا يخلق من المخاطر أو المتاعب للنظام بقدر ما يخلقه استمرار الوضع على حاله، بما فيه من أحكام عرفية وكبت شد يد للحريات. وعلى الرغم من أن الصخب والحراك في الحالة الأولى يكون أعلى وأقوى بلا شك (لا سيما عند مقارنته بالموات الظاهري في الوضع القائم اليوم) إلا أنه يظل قابلًا للمعالجات السياسية السلمية بحكم ما يتميز به من شفافية ووضوح، في مقابل الاحتمالات الخطرة والمباغتة التي يمكن أن تنفجر من دون توقع، في الحالة الثانية، حيث قد تجد السلطة نفسها في مواجهة وضع مولّد للعنف الواسع (من أي من الأطراف المتواجهة (أو مولد للفوضى، مما قد يقحم المجتمع في كارثة هو بغنىً عنها من دون ريب، ولا يجوز أساسًا ترك احتمالها واردًا، أما استعادة الأحزاب المعارضة والنخب الفكرية والسياسية لثقة الناس بها، فلن تتم أيضًا إلا بالإقدام على أفعال محددة. إن أحد أهم أسباب فقد الثقة يكمن لا في نقص الكلام والأفكار فثمة الكثير منها، مما بات الناس يملون سماعه بل في نقص الأفعال التي تعطي الأفكار صدقيتها، وفي نقص القدرة على التجدد والإبداع ومواكبة مستجدات الحياة. وقد تكون هناك مئات الأعذار أو الأسباب المقنعة لتفسير هذا النقص، إلا أن البشر والتاريخ معًا، لا يبالون بها، لأنهم بحاجة إلى من يساعدهم على تطوير حياتهم وواقعهم، وليسوا بحاجة أبدًا إلى من يعجز عن ذلك، ولو كانت لديه مئات الأعذار المحقة لتبرير عجزه.

المجتمع بحاجة إلى أناسٍ قادرين على لعب دورهم، ليمنحهم الثقة، وليس بحاجة إلى عاجزين، يقدمون أعذارًا، ولو كانت محقة.

السؤال الثامن: لماذا فشلت الأحزاب السياسية كافة في السلطة والمعارضة على ثني المواطن السوري من العزوف عن السياسة؟

من الواضح أن السؤال غير دقيق، فأحزاب السلطة، أو حزبها إن شئنا الدقة، لا تعمل لإقناع المواطن بضرورة النشاط السياسي، بل إن فعلها يدفع المواطن موضوعيًا للابتعاد عن السياسة. ولا بأس من الإشارة إلى أن أحزاب الجبهة الملحقة بالنظام تعجز عن الحفاظ على انتماء أعضائها إليها وإقناعهم بمتابعة فعاليتهم السياسية في صفوفها، فكيف إذًا بإقناع مواطنين غيرهم بضرورة هذه الفاعلية، ويكمن السبب في فقد هذه الأحزاب لصدقيتها، وعجزها المقيم (بل استسلامها) عن تجاوز الخطوط الحمراء المرسومة لها، مما يظهرها كما هي فعلًا: مجرد ملحقات للديكور الذي يستخدمه النظام لتمويه طابع حكمه الاستبدادي. هذا الأمر شديد الوضوح للمجتمع السوري كله، وفيه يكمن سبب العجز والانحسار المستمر لهذه الأحزاب، التي بات معظمها محض لافتات لا ظل لها على الأرض.

أما في ما يخص أسباب عجز المعارضة، فقد أوضحناه سابقًا، في سياق الإجابة على السؤال الثالث.

- المواطنون فاقدو الثقة بالمؤسسات الحالية، الحاكمة والمعارضة، بل في النخب الفكرية والثقافية والسياسية. كيف يمكن استعادة الثقة؟

- المدخل الرئيسي للحكم الرشيد لأي دولة مرهون بالإرادة السياسية، كيف ومن هي الجهة التي تملك هذه الإرادة؟

عبد العزيز الخير

أواخر 2009

حول أزمة الحياة السياسية في سورية

-1-

تعيش سورية تحولات شاملة في ميادين البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بتسارع كبير في السنوات الأخيرة. الأمر الذي رتب وسيرتب أكثر في المستقبل المنظور نتائج كبرى في حقل السياسة، بما فيه من قضايا يمكن أن تطال ما ينظر إليه اليوم كثوابت وطنية ـ تاريخية (اجتماعية وسياسية وثقافية) مميزة للمجتمع السوري. بل يمكن أن تطال بعض أبرز سمات الهوية والشخصية السورية التي ميزتها تاريخيًا، لاسيما في القرن العشرين. وينطوي الأمر على احتمالات خطيرة على المجتمع، كما على الكيان السوري نفسه. هذا في حين ما تزال القوى السياسية السورية على تنوعها في الموالاة والمعارضة (مع حفظ الفوارق)، غارقة منذ سنوات طويلة في أزمات متنوعة، تجعلها ضعيفة الفعالية والتأثير في الواقع إلى حد كبير. ويكاد الفعل السياسي ينحصر في دوائر القمة الطبقية والسلطوية شديدة الضيق، بالإضافة إلى الدوائر الإقليمية والدولية طبعًا، الأمر الذي يجعل هذه الأطراف وحدها هي من يصيغ الواقع والمستقبل السوري وفق مصالح أطرافها وتفاهماتها وصراعاتها، في ظل غياب كبير للشعب، وضعف شديد للقوى المعبرة عن مصالحه وطموحاته يبقيها خارج معادلات الفعل والتأثير.

فإلى متى سيستمر هذا الحال؟ وهل تنطوي القوى والأحزاب السياسية المعارضة وتحالفاتها القائمة أو التي يمكن أن تقوم، على ما يكفي من المقدرة والجدارة لمواجهة أزماتها وتجديد نفسها، لتكون بعد تجددها، جهة مؤهلة لملاقاة التحولات الجارية والمرتقبة، تطوق مخاطرها وتلعب دورها في صياغتها، بما يفتح طريق التقدم نحو مستقبل ديمقراطي يكون للشعب فيه كلمة ودور (على الأقل، إن لم يكن صاحب الدور

الأساسي كما يفترض)، في شؤون السياسة التي تعنيه، بدلًا من أن يكون محض موضوع لها، لا صوت له ولا رأي، كما هو حاله منذ أربعة عقود؟

أم إن هذه القوى لم تعد سوى جزء من ماض يحتضر، وتحتضر معه، بحيث أن ولادة قوى جديدة حية وفاعلة، تعبر عن مصالح الشعب، وتتوفر على المعرفة والعزيمة الضروريتين لاستنهاض أصحاب المصلحة في المستقبل المنشود، وقيادة نضالهم على طريقه، باتت أمرًا تقتضيه الضرورة، يتعين ترقبه والعمل لأجله، وستفضي الحياة إليه على كل حال، شاء من شاء وأبى من أبى؟

* * *

لا تخفى أزمة الحياة السياسية في سورية على عين: في المجتمع ككل، عند حزب النظام، عند حلفائه، عند المعارضة، وبالتأكيد عند جماهير الشعب الواسعة. وحدها النخبة الضيقة للنظام مع شريكتها المتعاظمة القوة: بورجوازية السوق، (وما يخضع للأولى من أجهزة تراقب وتدرس مختلف المعطيات والظواهر المادية والمعنوية، الداخلية منها والخارجية، لتضع بالنتيجة أرضية الخيارات الممكنة بين أيدي تلك النخبة لتختار وتقرر)، هي التي تحتكر الحياة السياسية السورية بصورة شبه تامة.

هذه النخبة ذاتها هي التي توجه وتقود عمل أجهزتها الأمنية والإعلامية بكل شراسة لإبقاء المجتمع بكل ما فيه محض موضوع للسياسة، خاضع ومنفعل، فتحاصر وتخنق (وتضرب حين ترى ضرورة لذلك) أي بادرة تأتي من خارجها للعب دور ما في الميدان السياسي، مهما يكن أوليًا وبسيطًا، حتى لو كان محاولة مواطنين أفراد قول كلمة أو إسماع صوت في هذا الشأن (مثقف ما، أو ناشط في مجال حقوق الإنسان أو شاب ينشر بكل براءة وحمية الشباب رأيًا على الإنترنت، أو حتى مواطن بسيط يضيق صدره بما يعيشه من واقع يراه ظالمًا و فاسدًا، فيرفع صوته بتظلم أو بشتيمة غضب في زحمة الشارع).

وتتواطأ برجوازية السوق مع النخبة المذكورة تواطؤًا تامًا، بالصمت المطبق عن الاستبداد وما يفعله بالمجتمع، سعيدة بشراكتها الناجحة مع نخب السلطة، كما بنمو استثماراتها واكتظاظ خزائنها، وبدورها الأساسي في إعادة هيكلة الاقتصاد ورسم التشريع الاقتصادي بما يحقق مصالحها على أكمل وجه يمكن أن تحلم به.

***

لسنا هنا بصدد أزمة علاقة المجتمع بالسياسة رغم أهميتها الأساسية، وسنكتفي بإيجاز يقول: إن الدكتاتورية قد نجحت في تذرير المجتمع السوري منذ ثمانينات القرن الماضي، وزرعت فيه رهابًا عميقًا من العمل السياسي، بل حتى من التفكير والحوار حول قضايا السلطة والسياسة بصورة جدية، ووصل الرعب بأكثرية المواطنين إلى حد تجنب كل مجلس يمكن أن يكون فيه من قد يفعل ذلك، ففقد الناس روابطهم الجمعية بعضهم ببعض، وباتوا ذرات مستفردة، يشكل الخوف من كل ماله صلة بالسياسة/ السلطة مناخًا مسيطرًا في دواخلهم العقلية والنفسية، ومن ثم السلوكية. حتى إن الجيلين الأخيرين من أبناء هذا المجتمع يكادون لا يعرفون عن أمور السلطة والسياسة في بلادهم سوى أنها من الأمور التي يجب على المرء تجنبها تمامًا إذا أراد أن (لا يخرب بيته)، بالإضافة طبعًا إلى معرفتهم الحسية بما يعيشونه كل يوم من انعدام القانون وشيوع الفساد وتخلف البلاد مقارنة بغيرها وزيف الإعلام، إلخ، دون إدراك واضح لأسباب كل ذلك، ولا لكيفيات معالجته والخلاص منه.

لقد حفرت أعمال القمع الوحشية عميقًا في وعي السوريين ووجدانهم منذ مرحلة الثمانينات الدامية في القرن الماضي، فخلقت مناخًا من الخوف العميق من العمل السياسي ومن تناول قضايا الشأن العام، وإحساسًا باليأس وعدم الجدوى من كل ذلك، لم يحدث ما يخرج المجتمع السوري منه حتى اليوم، وما يزال يخيم بثقله حتى على عملية التفكير السياسي (بل الاجتماعي أيضًا) عند الجمهور الواسع في المجتمع، وأيضًا عند أحزاب المعارضة وعند المثقفين، بمن فيهم أولئك الذين انسحبوا من أحزابهم (وهم نسبة كبرى) وبات قليلون منهم ينشطون كأفراد مستقلين.

ويتعمق هذا الخوف واليأس والإحساس بلا جدوى العمل السياسي جراء استمرار ملاحقة الأجهزة الأمنية لكل نشاط مستقل عن النظام مهما صغر، وتهديد الناشطين والضغط عليهم بطرق متنوعة، بما في ذلك الاعتقال الذي قد يمتد لسنوات، عقابًا على نشر مقال أو عقد اجتماع ما. وهو ما يبقي ذكريات ومخاوف الربع الأخير من القرن الماضي حية ونازفة على طول الخط في وجدان الناس وذاكرتهم الجمعية. باختصار، يمكن القول بلا تحفظ إن النظام قد نجح في تحويل المجتمع السوري إلى واحد من (مجتمعات الخوف)،

بخصائصها المميزة، منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، وإبقاءه كذلك حتى اليوم. ولم تؤد الزلازل السياسية العديدة التي ضربت العالم والمنطقة، كما لم تؤد أية أحداث سياسية داخلية، بما فيها الفعالية المحدودة للمعارضة، إلى تغيير هذا الوضع.

***

لسنا أيضًا بصدد أزمة حزب النظام الذي تضم سجلاته أسماء أكثر من مليون ونصف المليون مواطن، وهو المتروك منذ سنوات طويلة للإهمال والتهميش، بعد أن تم منذ عقود إفراغه من أي دور فاعل في صنع السياسة، وحول إلى جهاز تنفيذي منفعل كأي جهاز إداري/ أمني من أجهزة الدولة، يجري تفعيله بصفته هذه عند الضرورة، ويترك عند انتفائها ليغط في سبات عميق كما هو الحال منذ مؤتمره الأخير، في حين تتحول سياسات النظام الذي يحكم باسمه، وتسير في كثير من القضايا في خط مناقض تمامًا لأهدافه وشعاراته التي جرى العمل بصمت وبنفس طويل لسحبها من التداول، حتى باتت منذ سنوات قشرة فارغة ومهترئة.

أما حلفاء النظام من الشيوعيين التقليديين في (الجبهة وخارجها) فهم بدورهم غارقون منذ سنوات طويلة في صيرورة احتضار وفقدان للهوية والماهية السياسية منذ البيريسترويكا، تحولوا بنتيجتها إلى بقايا ومزق أحزاب، بعد أن أضاعوا البوصلة، وانسحبت النسبة الكبرى من الأعضاء من صفوفهم، وتشظى من بقي فيها وفق مصالح بعض القيادات، وأصبح وجود تلك الشظايا معلقًا بصورة تامة بقرار النظام الذي يمدها وحده بمصل الحياة السياسي والمادي، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

***

على الرغم من أهمية كل ما سبق، مما قد نعود له لاحقًا، فإن أزمة المعارضة (ونحن جزء منها) هي ما يهمنا أكثر لأنها الطرف الذي يفترض به أن يكون الرد على هذا الواقع، ومشروع البديل المستقبلي له، فهل هي كذلك اليوم؟ أم إنها باتت (أم تراها كانت وما زالت؟) جزءًا من الواقع المرفوض، من ركوده وتخلفه وأمراضه، يتعين على الباحثين عن مستقبل لشعبهم ووطنهم أن ينفضوا أيديهم منها، وأن يبحثوا عنه خارجها، وفي مواجهتها، كما في مواجهة الواقع البائس نفسه؟

ثمة الكثير من اللافتات والحالات الحزبية، والعديد من الأطر التحالفية، وأكثر من ذلك بكثير من الشخصيات (المستقلة) التي تصر جميعًا على حقها وواجبها في تكوين رأيها وقول كلمتها في الشأن العام، رافضة الخضوع والاستقالة من السياسة والمسؤولية العامة تجاه مجتمعها ووطنها، ومتحملة في سبيل ذلك ضغوطًا ومخاطر عدة، بشجاعة وثبات يزيدان أو ينقصان هنا وهناك، ولكنهما يستحقان التقدير على كل حال بالمقارنة مع بقية المجتمع السلبية تمامًا.

على الرغم ذلك، وفي العقد الأخير الذي شهد قدرًا من الحراك والدينامية في الشروط الموضوعية مختلفًا عن ما قبله[16]، و شهد نشاطًا أوفر إلى حد ما لهذه المعارضة[17]، فإن فعاليتها وكيفية تعاملها مع ذلك الحراك، وما انطوى عليه من إمكانات وفرص، ظلت

---

(16) - أيار/ مايو 2000: المقاومة اللبنانية (الإسلامية) تنتصر في لبنان وتطرد الاحتلال دون قيد أو شرط.

- حزيران/ يونيو 2000: «استلام الرئيس بشار الأسد للسلطة: البلاد تعيش فسحة من الحرية السياسية لم تعرفها منذ ربع قرن» (ربيع دمشق).

- أيلول/ سبتمبر 2000: المحافظون الجدد، المعبرون عن الاتجاهات الأكثر عنفًا وشرهًا للرأسمالية الأميركية، يفوزون بالسلطة.

- أيلول/ سبتمبر 2001: تدمير برجي التجارة العالمية في نيو يورك وإعلان الولايات المتحدة حربًا كونية على ما تسميه الإرهاب. واحتلال أفغانستان، وبدء العمل في مشروع الشرق الأوسط الكبير.

- آذار/ مارس 2003: زلزال احتلال العراق ولجوء أكثر من مليون ونصف مليون عراقي إلى سورية؛ الجيش الأميركي يمارس استفزازات وضغوطًا عسكرية متنوعة على الحدود الشرقية للبلاد.

- أيار/ مايو 2004: تفاهم أميركي - فرنسي (أوروبي) في لقاء الأطلسي في أنقرة لمحاصرة النظام السوري وتغيير الوضع في لبنان.

- شباط/ فبراير 2005: اغتيال رفيق الحريري وسحب الجيش السوري من لبنان تحت الضغط الأميركي - الفرنسي؛ تشديد الضغوط الاقتصادية والسياسية على النظام لفك تحالفه مع إيران والكف عن دعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية وتسهيل مهمات الاحتلال الأميركي للعراق (المساعدة في ضرب المقاومة العراقية).

- تموز/ يوليو 2006: العدوان الإسرائيلي على لبنان لاجتثاث المقاومة وخلق وضع سياسي جديد ينسجم مع مشروع الشرق الأوسط الكبير (نظام سياسي طائفي تحت الوصاية الفرنسية الأميركية، منعزل عن فلسطين وعن العروبة، ومعادي للمقاومة)؛ العدوان يفشل في تحقيق أهدافه رغم الوحشية والتدمير الهائل.

- 2007: اشتداد الضغط والحصار الغربي والعربي على النظام؛ مصادر أوروبية وسورية معارضة تتحدث عن تغيير وشيك وعن مواعيد محددة لقلب النظام.

- كانون أول/ أكتوبر 2008: العدوان على غزة لاجتثاث المقاومة الإسلامية بمشاركة عربية سياسية وإعلامية ومشاركة مصرية في الحصار؛ العدوان يفشل في تحقيق أهدافه؛ بدء تراجع الغرب الأوروبي عن مقاطعة النظام وحصاره.

- أيلول/ سبتمبر 2008: فوز أوباما بالرئاسة وسقوط شامل للمحافظين الجدد؛ سياسة خارجية أميركية أقل اعتمادًا على الوسائل العسكرية؛ استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية وسقوط سياسات الليبرالية المتوحشة وفلسفتها؛ بدء المساعي لتفاهمات أميركية سورية.

(17) بدأت مظاهر الحراك السياسي الداخلي تتجدد منذ النصف الثاني للتسعينات، وسنركز في ما يلي على أبرز وقائع العقد الأول من القرن الجديد:

- 2000 ـ 2003 ربيع دمشق: المنتديات الثقافية والسياسية والأدبية تزدهر بسرعة كبيرة في كل البلاد: آلاف الناشطين يندفعون بحماس

شكلًا ومحتوى أقل من أن تؤثر فعليًا في ميدان السياسة الواقعي.

وأسوأ من هذا أنها ظلت أقل من أن تترك أثرًا إيجابيًا في وعي الجماهير أو وجدانها، ولا حتى في قطاعات أو أعداد مهمة منها. والأسوأ مما سبق أنها لم تترك أثرًا إيجابيًا حتى على أوضاعها الذاتية ـ الحزبية نفسها.

ولأن السياسة لا تعرف الفراغ، ولا يمكن أن تكون محصلتها حيادية (فهي إما سلبية أو إيجابية)، فإن ذلك يعني أن المعارضة بمحصلة عملها في العقد الأخير (في

للتعبير عن آرائهم وأفكارهم: النظام يسارع إلى منع الظاهرة.

الإخوان المسلمون يطرحون وثائق تعبر عن تعديلات مهمة في توجهاتهم السياسية.

مزيد من المنظمات والجمعيات الحقوقية المدافعة عن حقوق الإنسان تتشكل وتباشر نشاطها. كذلك بعض (مراكز الدراسات).

إعلان قيام لجان إحياء المجتمع المدني وعدد من اللجان الوطنية في محافظات مختلفة.

الإعلام الإلكتروني يبدأ بلعب دوره كمنبر جديد في سورية خارج رقابة السلطة: المحطات الفضائية تلعب دورًا كبيرًا في طرح وإثارة قضايا الوضع السوري التي ظلت مكبولة على امتداد عقود.

ظهور الطروحات المسماة (ليبرالية) في أوساط المعارضة للمرة الأولى منذ خمسينات القرن العشرين.

بدء تبلور مجموعات إسلامية ـ ديمقراطية في المجتمع السوري.

- 2003: أعداد غير محددة من المواطنين السوريين تتطوع للانضمام إلى حركة المقاومة العراقية للاحتلال الأميركي.

حزب العمل الشيوعي يعاود نشاطه داخل البلاد بعد ثماني سنوات من اقتصار النشاط على (منظمة الخارج).

- 2004: تصاعد الحراك الشعبي والسياسي بين الأكراد السوريين للمطالبة بمساواتهم في حقوق المواطنة وبالحقوق الثقافية والاجتماعية؛ النظام يرد باعتقالات واسعة.

- 2004: أطراف سياسية عديدة (التجمع الوطني الديمقراطي، حزب العمل الشيوعي، لجان إحياء المجتمع المدني، أحزاب قومية كردية وآثورية، منظمات حقوق إنسان عديدة، منتدى جمال الأتاسي) تلتقي في إطار: لجنة التنسيق الوطني للتغيير الوطني الديمقراطي، وتشارك معًا للمرة الأولى منذ 1970 في نشاطات متنوعة لرفع الأحكام العرفية وقانون الطوارئ، والمطالبة بإنهاء احتكار السلطة، ومعالجة أزمات البلاد المختلفة.

- 2005: الحزب الشيوعي السوري ـ المكتب السياسي ينقسم قبيل مؤتمره الخامس إلى شقين: شق يتمسك بالماركسية والهدف الاشتراكي (الحزب الشيوعي السوري ـ لجنة التنسيق)، وشق يتبنى الليبرالية ويسمي نفسه (حزب الشعب).

- 10/ 2005: إعلان قيام ائتلاف إعلان دمشق كأوسع تحالف سياسي يسعى للتغيير منذ خمسينات القرن العشرين، ويضم قوى (لجنة التنسيق الوطني) وقوى وشخصيات يسارية وقومية وإسلامية وليبرالية.

التجمع الوطني الديمقراطي يعقد مؤتمره ويرسم خطًا سياسيًا ملتبسًا في القضايا الوطنية والقومية والاجتماعية.

حزب العمل يحظى باعتراف أحزاب التجمع التي ظل بعضها يقصيه ويحاربه منذ تأسيسه، وينضم للتجمع.

- 2007: عقد المجلس الوطني الموسع لإعلان دمشق وإقصاء التيارين القومي العربي واليساري عن أمانته العامة. بدء أزمة عميقة في المعارضة بين الاتجاه الليبرالي والاتجاهين القومي والماركسي؛ اعتقال عدد من أعضاء الأمانة العامة والمجلس الوطني.

- 2008: أزمة الإعلان تتعمق نتيجة العقلية الإقصائية والممارسات غير الديمقراطية وتجاهل التفاهمات التي قام عليها الإعلان من قبل التيار الليبرالي في الأمانة العامة؛ انسحاب ممثلي التيار الإسلامي الديمقراطي من الإعلان احتجاجًا على مواقف وممارسات الاتجاه الليبرالي الذي يبقى وحيدًا في الأمانة العامة مع بعض القوى الكردية والمنظمة الآثورية.

- 2009: الإخوان المسلمون ينسحبون من جبهة الخلاص (تضمهم مع خدام)، وبعد أشهر يعلنون تجميد نشاطهم المعارض داخل سورية.

شتى الحقول: الفكر والبرنامج والتنظيم والممارسة) قد راكمت سلبًا في وجدان ووعي الأوساط الاجتماعية الضيقة التي تصل إليها، كما في وجدان ووعي النخب القليلة من الناشطين والمهتمين بالشأن العام، بمن فيهم أولئك المنتظمين في أطرها نفسها، وتسبب أداؤها وواقع حالها في زيادة الإحباط واليأس من إمكانية إحداث تغيير إيجابي أيًا يكن في الوضع السياسي السوري، كما في زيادة اليأس من قوى المعارضة وجدارتها في إنجاز أو حتى تحقيق تقدم حقيقي نحو إنجاز، أي شيء من الأهداف والمهمات التي ترسمها وتؤكد ضرورة إنجازها.

ويزيد سواد اللوحة ومأسويتها أن الملايين من الشعب السوري، لا سيما من الأجيال الشابة، باتت لا تعرف شيئًا عن أحزاب هذه المعارضة، سوى الصورة السلبية التي يروجها النظام عنها، وأن أكثريتها لم تقرأ ولم تتواصل مع أي نشاط أو وجود مباشر لها. الأمر الذي نعتقد أنه ملموس بوضوح على أوسع نطاق، ويصعب أن يكون موضع جدل، إلا من باب المكابرة والتهرب من مرارة الحقائق وقسوتها.

في واقع كهذا، يمكن القول دون الخشية من التجني على أحد، ودون التقليل أبدًا من تقدير جهود وتضحيات بعض القوى والكثير من المناضلين، وهي كبيرة وقاسية، بأن المعارضة السورية بكل تلاوينها ما زالت جزءًا من الأزمة العامة للحياة السياسية السورية، يسهم في تكريسها واستمرارها (على عكس ما يريد ويتمنى)، بدلًا من أن يكون ردًا عليها وطريقًا للخروج منها، وسيبقى كذلك بل سيزداد دوره سلبية، ما دام حاله على ما هو عليه.

بقدر ما سيشعر بعض الناشطين والمناضلين بأن هذا التقييم قاس بحق المعارضة، فإن كثيرين منهم سيقولون ألا جديد فيه، وأنهم يعرفونه ويعيشونه منذ سنوات طويلة، وستقول أعداد أكبر بكثير من هؤلاء جميعًا، (ونقصد أولئك الذين استنزف النضال طاقاتهم وأنهك أرواحهم، فقرروا الاستقالة منه صراحة أو مواربة)، إنهم وصلوا منذ سنوات إلى نتيجة مماثلة، و بنوا على الأمر مقتضاه، الذي هو بالنسبة إليهم: الاستقالة!

فما الذي أوصل الوضع إلى هذه الدرجة من البؤس؟ وما الذي يبقيه على هذه الحال؟ أين تكمن الأسباب، وهل يفسر القمع المستمر هذا العجز أم أن للمعارضة حصتها

من المسؤولية أيضًا؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فكيف وأين؟ وهل من مخرج أو مخارج ممكنة من الأزمة تعيد الحيوية والفاعلية للمعارضة السورية، وتعيد لها اعتبارها وموقعها كرد على أزمات الواقع وطريق لتجاوزه؟ أم إن اضمحلال وموت الأطر الراهنة لأحزاب المعارضة وتحالفاتها بات أمرًا حتميًا، وليس سوى مسألة وقت يقتضيه الاحتضار البطيء حتى يصل إلى نهايته الحتمية؟

للمعارضة مسؤوليتها دون ريب، إذ لا يمكن الزعم بأنها نجحت من حيث الجوهر في فعل ما يتوجب فعله، وأن قسوة الواقع (التي لا خلاف عليها) هي وحدها السبب في الوضع الراهن للمعارضة. ثمة الكثير مما يستوجب النقد والمراجعة واستخلاص العبر والدروس. أما كيف وأين، وهل ثمة مخرج من الأوضاع الراهنة المؤسية، وكيف، فهذا ما سنحاول مقاربته في نصوص تلي، نأمل أن يكون فيها ما يفيد. وندعو كل مهتم للمشاركة برأيه عبر أي وسيلة نشر متاحة له، (بما في ذلك هذه الجريدة)، فالقضية كبيرة ومتشعبة وتحتمل قراءات متنوعة، ولا يمكن أن يكون الجواب عليها بسيطًا ولا أحاديًا، علاوة على كونها قضية رئيسة تعني كل قوى المعارضة السورية، وكل الناشطين والمثقفين المهتمين بشروط وجودهم، كما ببلادهم وشعبهم، على اختلاف مشاربهم ومعتقداتهم.

إنها دعوة للتفكير النقدي المسؤول، ولوقفة مع الذات والتجربة خلال العقد المنصرم الذي فيه الكثير مما هو استمرار لما قبله بالنسبة للمعارضة، وفيه بعض الجديد والذي يصعب أن تكون حصيلته موضع رضى من أحد، (سوى النظام والطبقة التي تجني الثروات في ظله!) في محاولة لتلمس طريق يفضي إلى تجاوز هذا العجز المزمن.

حول أزمة الحياة السياسية في سورية

- 2 -

محاولة في نقد التجربة خلال عقد من الزمن

مع بدء ما سمي إعادة البناء (البيريسترويكا) في الاتحاد السوفياتي في أواسط ثمانينات القرن الماضي، بدأت الاحزاب الشيوعية الستالينية في العالم بالاهتزاز بعنف، فكريًا وسياسيًا وتنظيميًا، ثم تصاعد الاهتزاز بسرعة كبيرة، بحيث لم تمض سبع سنوات حتى انهارت (المنظومة الاشتراكية) بالكامل، وانهارت معها المدرسة الستالينية في كل أنحاء العالم، بدوي هائل. وكان حتميًا أن تطال اهتزازات ذلك الانهيار الفكر الماركسي نفسه، ولا سيما الماركسي اللينيني منه، بحكم ضخامة البناء الستاليني العالمي الذي كان ينظر إليه من قبل معظم البشرية كتجسيد وحيد لا يعرف غيره للمشروع الماركسي ـ الشيوعي (وذلك خطأ أكيد)، لا سيما عند مقارنة حجمه وإمكاناته ببقية الاتجاهات الماركسية في العالم، الناقدة لستالينية بدرجات متفاوتة من الجذرية، والتي وصلت مع ماركسيين كثر إلى اعتبار الستالينية وتشويهها للفكر والمشروع الاشتراكي أكبر تشويه لحق بالماركسية في تاريخها كله.

وفاقم تلك الاهتزازات والانهيارات ذلك الهجوم المنهجي الكاسح الذي سارعت إليه مراكز الفكر والسياسة والإعلام الرأسمالي العالمية، مستغلة القفزة الهائلة في سطوة الإعلام بعد بدء البث الفضائي وعصر الإنترنت، هادفة إلى تدمير كل مرتكزات الوعي الثوري المناهض للرأسمالية الذي أنتجته البشرية التقدمية خلال قرنين من الزمن، بأمل جعل هزيمة المشروع الاشتراكي العالمي والفكر التقدمي في العالم، نهائية وأبدية، عبر تدمير وتشويه الفكرة والحلم وكل مرتكزاتها الفلسفية والمعرفية، وكل ما هو نبيل وصحيح ومتفوق فيهما، ربطًا مع تشويه وطمس التجارب والرموز والقادة والزعماء والوقائع والإنجازات الهائلة، في الوجدان والتاريخ الإنساني، ومن ثم إلقاء كل الحطام الناتج عن ذلك في ظلمات الكراهية والإلغاء، لتصبح الرأسمالية بعد هذا كله هي المشروع الوحيد والأمل الوحيد الذي لا منافس ولا بديل منه لمستقبل المجتمعات البشرية، و إنسانية الإنسان.

هكذا راجت مصطلحات الأيديولوجيا الإمبريالية الجديدة الصاخبة: موت الماركسية، موت الشيوعية، موت الأيديولوجيا، نهاية التاريخ، وأمثالها. وأصبح الحديث عن الطبقة العاملة والصراع الطبقي والاشتراكية والإمبريالية والوطنية والقومية، وعن الحزب الثوري والنضال والكفاح والتضحية والثورة والتحرر الوطني والسيادة الوطنية (لغة خشبية)! في حين جرى الترويج بكثير من البريق والصخب لمصطلحات أريد لها أن تمسح كل ما عداها، وأن يفهم التاريخ وحركته، والعالم والمجتمع وصراعاته، من خلالها بصورة رئيسية، إن لم تكن حصرية، كالحضارة والحداثة والعصرنة والعولمة والديمقراطية وحقوق الإنسان الفرد (شطبت من القائمة حقوق الشعوب والأمم) والازدهار والمجتمع المدني والجمعيات (بديلًا من الأحزاب)، إلخ. وذلك كله بمحتوى يربط كل حركة التطور التاريخي المادي منه والروحي بالإمبريالية واكتساحها للعالم والمجتمعات وبقيمها وثقافتها، ويروج للخضوع لها و الالتحاق بها بأسرع وقت، (كقدر وحيد لا بديل له سوى الركود والتخلف ومن ثم الفناء) قبل أن يفوت القطار المنطلق نحو الفردوس الأجمل لمستقبل البشرية، فردوس الرأسمالية السعيدة، بقيادتها!

وهكذا أصبح لينين لا يذكر إلا كرمز كريه ومنفّر، لأنه المسؤول عن كل جرائم الستالينية، وبات المشروع الاشتراكي وهمًا لا يؤدي إلا إلى الرأسمالية (التي هي قدر البشرية الوحيد) عبر الطريق الأصعب والأطول والأكثر مأساوية! وباتت السيادة الوطنية فكرة رجعية يجب أن تخلي الساحة للفكرة التقدمية: الالتحاق بالإمبريالية وفتح كل الحدود لها، إلخ. وجرى هجوم شامل على فكرة الحزب المنظم بحد ذاته، وعلى فكرة الانضباط والمركزية الديمقراطية (التي شوهت بشدة على يد الستالينية أولًا، ومن ثم في الإعلام الإمبريالي)، وتمت مماهاة كل ذلك بالحزب الستاليني الذي لم يكن في الحقيقة سوى تشويه قاتل للحزب اللينيني، أفقده ديمقراطيته وحيويته الداخلية ووظائفه الإبداعية، وحوله إلى منظمة بيرقراطية لا دور لها سوى تنفيذ الأوامر التي يصدرها زعيم الحزب الأوحد؛ ولم يكن لكل ذلك الهجوم إلا أن يشحن المناضلين ضد فكرة الانتظام في حزب، وضد فكرة تنظيم القوى وتوجيه فعاليتها، لتظل بالنتيجة مشتتة ضعيفة الفعالية والقدرة السياسية، يسهل التلاعب بها وتصفيتها حين يلزم.

***

على المستوى السوري كان العقد الماضي عقد انتقال قيادة الدولة والسلطة بكل مؤسساتها إلى يد جديدة، وهي عملية فيها من التعقيد والتحديات الكثير. ولا سيما لجهة ما تتطلبه من ضمان لاستقرار ولاء الأجهزة الأساسية للسيطرة، واستمرار فعاليتها، وضبط للجمهور المتعطش للتغيير بعد ثلاثين عامًا من الدكتاتورية القاسية، وضمان القبول والاعتراف الاقليمي والدولي الذي تمس الحاجة إليه في بلد محدود القدرات والمساحة والسكان، يقع في قلب منطقة شديدة الاضطراب، وتكثر فيها التحديات الداخلية والخارجية إلى درجة قد تهدد وجود البلد نفسه، وليس سلطته أو دولته فحسب. وجاء احتلال بغداد في سياق مشروع الشرق الأوسط الكبير ليرفع المخاطر والتهديدات إلى مستوى شديد السخونة، و ليتبعه بلا إبطاء تفاهم أميركي - فرنسي على تغيير الوضع في لبنان ومباشرة الضغوط والحصار على النظام لإخضاعه سياسيًا واقتصاديًا للمشروع الجديد بلا قيد أو شرط، كحلقة يتعين إسقاطها لإسقاط سائر حلقات المحور الذي يندرج فيه مع إيران وحزب الله وحماس، ذلك المحور الرافض لمشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد استمرت تلك الضغوط حتى نهاية العام 2008 عندما فشل العدوان على غزة في إسقاط حماس، كما فشلت قبله محاولة استئصال حزب الله في لبنان 2006.

* * *

في هذا المناخ العالمي والإقليمي والمحلي الذي يدفع الفكر والوعي السياسي نحو التشوش وتضييع الاتجاهات، وحتى الخبل واختلاط الذهن في بعض الحالات، كان على القوى والأحزاب السورية المعارضة التي عانت القمع الشديد ومساعي الإخضاع والإلحاق بالنظام على امتداد ثلاثين عامًا، أن تعيد بناء نفسها تنظيميًا، وتعيد إنتاج أفكارها وبرامجها وطروحاتها السياسية، وأن تحتل موقعها في ميدان السياسة والفعل دون إبطاء، فالأحداث كانت تتوالى بسرعة عاصفة، والزمن لا ينتظر أحدًا. ومن الأكيد أن هذه المهمة (إعادة البناء) كانت وما تزال شديدة التعقيد والصعوبة في ظل المناخات العاصفة التي سبق عرضها.

لنبدأ بأنفسنا: حزب العمل الشيوعي، رد على الأزمة أم جزء منها؟

لنسارع إلى تقديم الجواب بلا مواربة، وبصراحة وشفافية نراها واجبًا على كل حركة سياسية تحترم نفسها وجمهورها الذي يتطلع إليها ويساندها في أداء مهماتها التي تتنطح لها: ما زال الحزب يعاني أزمة عميقة بدأت في العام 1987 في إثر نجاح النظام في تحطيم بنيته التنظيمية على أوسع نطاق، واعتقال مئات المناضلين، وترويع آلاف الأصدقاء والمناصرين ودفعهم للانكفاء عن كل نشاط سياسي، ما سبب أزمة (قوى) تعمقت في العام 1992 عندما اعتقلت آخر قياداته المتعاقبة منذ تأسيسه، ثم توسعت لتطال الحقلين الفكري والبرنامجي بعد الانهيار السوفياتي الشامل وتداعياته الكبرى، فكريًا وسياسيًا، لتصير أزمة شاملة لكل عناصر وجود الحزب، الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية.

لم يتمكن الحزب منذ العام 2003 عندما بدأت أولى محاولات لم الصفوف، بعد سنوات السجن الطويلة لأعضائه وكوادره، وحتى اليوم؛ إنجاز المهمات الأساسية المتوجبة عليه، وفق المعايير المنهجية التي يضعها لنفسه، ليكون حزبًا حقيقيًا كما تعوّد أن يكون، ولا سيما في ثمانينات القرن الماضي، ينطوي على مشروع متماسك لمعالجة أزمات الواقع السوري، (رؤية نظرية، خط سياسي، برنامج)، ويتجسد في بنية تنظيمية حية ومرنة وفعالة (نظام داخلي وهيئات وعلاقات مقننة تتجسد في الممارسة وتؤمن بصورة ديمقراطية عمل العقل الجمعي والإرادة الجمعية للحزب وجمهوره)، وتمتد جذوره في الواقع الاجتماعي نفسه، علاقات ونفوذًا وتأثيرًا وتأثرًا ولو بالحدود الدنيا المقبولة.

فالحزب لم يقدم حتى اليوم رؤية نظرية عن الفكر والمنهج الذي يعتمده في فهم العالم والمجتمع وحركة التاريخ، ولم يقم بتأكيد فهمه الذي كان معتمدًا سابقًا. فهل يتبنى اليوم الفكر الماركسي؟ أم الماركسي اللينيني؟ أم إن له رؤية أخرى تقوم على قاعدة فكرية جديدة، قد تكون ماركسية معدلة أو (مطورة) مثلًا، أم أن ثمة رؤية مختلفة تمامًا عن كل ما سبق؟ وما هي؟ حتى اليوم، وعلى الرغم من محاولات وجهد بذلا في هذا المحور، ليس ثمة أجوبة متفق عليها، وما يزال (عدم التعين) هو سيد الموقف، ما يترك المناخ الفكري مشوشًا وضبابيًا، وهو ما يشكل نقطة تفارق صارخة مع تاريخ الحزب الذي كان شديد الوضوح والتحديد في هذا الميدان.

ولم ينتج الحزب رؤية محددة عن الطبقة السائدة وعن طبيعة السلطة في سورية (باستثناء أنها برجوازية)، وهو الذي كان يقول إنها سلطة البرجوازية البيرقراطية التي تحكم بالأصالة عن نفسها وبالنيابة عن الطبقة ككل. فهل ما زالت كذلك أم إن تحولات مهمة قد طرأت على تركيبتها؟

وإن كان هذا قد حصل، فبأي اتجاه، وما تأثيره على شكل الحكم إن كان قد أثر في هذا المجال؟

وماذا عن وضع الطبقة العاملة السورية وتطوراته في ربع القرن الماضي؟ هل ثمة ما هو جوهري هنا أم لا؟ وماذا كذلك عن بقية الطبقات الشعبية والتركيبة الاجتماعية؟ وماذا عن تطورات الوعي الاجتماعي والطبقي في المجتمع السوري؟ هل من تطورات مهمة أم أن الوضع ما زال على حاله منذ ثمانينات القرن الماضي؟

لم ينتج الحزب برنامجًا سياسيًا جديدًا، لا انتقاليًا ولا إستراتيجيًا، ولم يعد اعتماد برنامجه السابق الذي تغيرت معطيات إستراتيجية استند إليها، أبرزها انهيار المنظومة الاشتراكية التي كان ينظر إليها بوصفها حليفًا إستراتيجيًا لمشروع الحزب السياسي، واكتفى فعليًا، حتى اليوم بعدد من الشعارات - الأهداف، وبتبني مقولة التطور السلمي التدريجي الآمن نحو النظام الديمقراطي، من دون تحديد دور القوى والطبقات الاجتماعية في هذا التطور، وما إذا كان لبعضها دور أساسي، أو داعم أو مناهض للتحول المنشود، وأي الطبقات مرشحة لقيادة هذا التطور ويتعين من ثم تركيز الاهتمام عليها.

ولعل الخلل الأكبر في عمل الحزب في السنوات السبع الماضيات أنه لم يعد بناء هيكليته التنظيمية، فما زال الناشطون ينشطون كأفراد وفق ما يرونه مناسبًا وصحيحًا، دون تحديد للمعايير والضوابط التنظيمية الضرورية في عمل أي حزب: فمن هو عضو الحزب مثلًا؟ ما واجباته وما حقوقه؟ وإن كان ثمة هيئات حزبية، فما واجباتها وما حقوقها وكيف تنظم علاقات بعضها ببعض؟ النظام الداخلي القديم لم يعد معتمدًا، ولا يوجد نظام داخلي جديد ينظم العمل والعلاقات ويحدد الحقوق والواجبات، وما زال الوضع التنظيمي بالمحصلة، وبعد سبع سنوات من بداية النشاط، هيوليًا يعتمد على المبادرة الذاتية للأفراد، وهو أبعد ما يكون عن الحالة الحزبية التي تستحق اسمها،

ولا سيما مقارنة مع حزب العمل المعروف تاريخيًا بالتحديد والتنظيم الدقيق الشامل لبنيته وعلاقاته الداخلية كلها، وبحرصه العالي على توظيف قواه وتثميرها على أفضل ما يمكن.

لقد طرحت في العام 2004 وثيقة تدعو لتأسيس حزب يساري من طراز جديد، وظلت هذه الجملة تتصدر جريدة الحزب على مر السنين، من دون تقديم التحديدات والتوضيحات الضرورية لماهية هذا الحزب ووظيفته التاريخية وبرنامجه، وبماذا يختلف عن حزب العمل التاريخي. هذا في الوقت الذي استمر الناشطون يستخدمون اسم حزب العمل كعنوان لهم، ويصدرون أطروحاتهم باسمه، مع تسليمهم جميعًا بأن الكثير من مقولات الحزب وأطروحاته ووثائقه لم يعد صالحًا (وأيضًا من دون تحديد ما الذي شاخ وانقضى عهده، وما الذي ما زال حيًا ومعتمدًا من قبلهم).

فهل يكفي الحديث عن تعقد الأوضاع التاريخية الذي يسود المرحلة، وضخامة المهمات الموجبة الإنجاز، وصعوبتها، لتفسير كل هذا التقصير والخلل؟ أم إن قصورًا في القوى وفي الوعي هو الذي لعب الدور الأهم في استمرار هذا الوضع كل هذه السنوات؟ أم إن المشكلة أساسًا تكمن في تحديد خاطئ للمهمات ذات الأولوية على ما عداها، وفي سوء تنظيم القوى وسوء توظيفها وعدم استنهاضها كما يجب؟ أم إن ما تم فعله هو ما يمكن فعله فحسب، وثمة عجز حقيقي للقوى الراهنة عن إنجاز المطلوب؟ أسئلة يتوجب على مناضلي الحزب وأصدقائه أن يجيبوا عليها، بكل العمق والصدق والحزم المطلوب مع النفس، إذا ما أرادوا تجاوز الوضع المأزوم، والانتقال من وضع هم فيه جزء من أزمة الواقع، إلى الوضع الذي يصيرون فيه عبر حزبهم ردًا على الواقع المأزوم ومشروعًا لتجاوزه.

من جهة ثانية، جسد مناضلو الحزب فاعلية سياسية ملموسة (بالمعايير النسبية في ظل الجزر والانكفاء الشعبي والنخبوي عن العمل السياسي في سورية)، وصبوا طاقاتهم بصورة رئيسية في ميدان الممارسة السياسية في الميدان الذي وجدوه أكثر سخونة وإلحاحًا مما عداه، تاركين سائر القضايا لمرتبة تالية في الأهمية، الأمر الذي يلقي بعض الضوء على أحد أسباب ضعف أو عدم الإنجاز في حقول أخرى أساسية من حقول بناء الحزب، سواء كان ذلك الحزب (حزبًا يساريًا من طراز جديد) أم (إعادة تأسيس لحزب العمل).

وعلى امتداد المرحلة التي مارس (الحزب) فيها فاعليته السياسية، نشط لخدمة مهمات سياسية عدة وأساسية، من حيث التوجه العام الذي حرص على تجسيده على الأرض : التوجه الوطني الديمقراطي الحقيقي والجاد، سواء في صفوف المعارضة السورية، أو في ساحة الممارسة الميدانية (الرمزية تقريبًا) التي سمح الظرف بها، ولعب دور ضوء كاشف، وقوة مواجهة نشطة لعدد مما عده انحرافات وأخطاء سياسية اندفعت فيها قوى معارضة نحو الرهان الأميركي-الأوروبي، وأرادت جر الحركة الوطنية كلها إليها (في إعلان دمشق وفي التجمع الوطني الديمقراطي). ولم يكن أقل شأنًا أو أهمية من هذا أن يلعب الحزب دوره المبادر والفعال في التحالفات السياسية التي نشأت، وأن يكون له هويته الواضحة وفعله المؤثر فيها، وتحديدًا في بناء إطارين تحالفيين جديدين (من بين ثلاثة نشأت في سورية خلال العقد الماضي، باستثناء التحالفات القومية الكردية التي ظلت خاصة بالأكراد السوريين) يمكن أن تكون لكل منهما أهميته النوعية في الواقع والمستقبل السوري إذا تابع طريقه بنجاح يرتجى: تجمع اليسار الماركسي (تيم) الذي يمكن أن يصير الحزب اليساري أو الشيوعي المنشود، إذا نجح في تطوير نفسه والتصدي بنجاح للمهمات التي تنتظره ليكمل مسيرته. والتيار الوطني الديمقراطي(قيد التأسيس) الذي هو إطار وطني ديمقراطي واسع أنجز تفاهمات أساسية، وما زال أمامه طريق طويل ليثبت وجوده على الأرض كتيار وطني ديمقراطي حق، يؤمل أن يصير قوة فاعلة لتجاوز أزمات الواقع، لا أن يغرق فيها.

لكن هذا كله يظل أقرب ما يكون إلى الفعل السياسي الرمزي الذي لم ينجح حتى اليوم في التحول إلى حركة سياسية فاعلة على الأرض، شأنه شأن فعل الحركة السياسية السورية المعارضة كلها، كونه ينحصر في إطار النخبة الناشطة الضيقة التي تزداد ضيقًا في البلاد والتي تنشد أناشيدها في واد، في حين يسير ملايين السوريين بوعيهم واهتماماتهم في واد آخر، يتقاسم التأثير فيه: النظام والطبقة الحاكمة من جهة، وقوى الخارج الإمبريالي والإقليمي من جهة أخرى، كما سبق وأشرنا في المقال السابق.

الحصيلة: عمل سياسي ملموس ذو توجهات وطنية ديمقراطية واضحة وثابتة، مبادرة ونشاط وفعالية سياسية، وتعثر متكرر في إعادة بناء الحزب، سواء بوصفه حزبًا يساريًا من طراز جديد، أو تأسيسًا جديدًا لحزب العمل، وماذا يجدي المرء إذا كسب

العالم وخسر نفسه؟

ما زال الحزب يقف على رجل واحدة على أرض الأزمة، فيما رجله الثانية لم تثبت بعد على الأرض خارج الأزمة، فأين سيهبط بها؟

فهل ما زال الحزب ينطوي على إمكانات تجديد نفسه واحتلال الموقع الجدير بتاريخه وإنجازاته وتضحياته؟

وما المطلوب فعله لتحقيق ذلك، وكيف؟

أسئلة برسم مناضلي الحزب وأصدقائه جميعًا، ولا جواب حقيقيًا عليها إلا في ساحة الفعل والإنجاز.

حول أزمة الحياة السياسية في سورية

-3-

لطمة كبرى للمعارضة الوطنية الديمقراطية

الموجة الليبرالية الطارئة

لمحة تاريخية عن الليبراليين السوريين

أغلق الانتداب الفرنسي على سوريا طريق التطور الاقتصادي المستقل، وشرع الأبواب لتطور كولونيالي. وكانت تأثيرات الثقافة الرأسمالية الفرنسية ونظرتها للحياة قد بدأت تفعل فعلها في بعض أبناء النخب السورية والعربية منذ أواخر القرن التاسع عشر، لتطعّم وتزيح ببطء الثقافة والرؤية العثمانية العتيقة شبه الاقطاعية. وازدادت هذه الإزاحة سرعة مع وصول جيوش الانتداب وتقسيم المنطقة العربية وفق اتفاق سايكس ـ بيكو. في أواخر العشرينات بدأت بعض النخب السورية من العائلات التقليدية الأكثر ثراء بإنشاء بعض الاستثمارات الرأسمالية (إسمنت، صناعة غذائية، مياه) التي تزايدت مع السنين، وأخذ قطاع الغزل والنسيج يتوسع فيها لاحقًا، إضافة طبعًا إلى التغلغل السريع لفروع ووكالات الشركات والبنوك الفرنسية الذي بدأ مع القرن العشرين.

بعد الاستقلال تسلمت السلطة توليفة من ملاك الأراضي والإقطاعين والتجار والرأسماليين الجدد (وكلاء شركات غربية وصناعين)، ينحدرون جميعًا من عدد محدود من العائلات التي كانت تحوز السلطة والثروة تقليديًا في سوريا في ظل العثمانيين، حيث كان شكل الملكية الرئيسي للأرض والمال هو الملكية العائلية، واستمر كذلك في الاستثمارات الرأسمالية الجديدة، ما وفر أرضية قوية للشراكة والتصالح (وليس التناقض والصراع) بين الطبقات السائدة القديمة والجديدة (الإقطاع وملاك الأراضي

والبرجوازية الناشئة)، وترك آثاره الرجعية على قيم وثقافة وطموح الرأسمالية الصاعدة التي ولدت ضعيفة وتابعة، في حاضنة الانتداب الرأسمالي - الإمبريالي. وذلك على عكس ما كان عليه الحال في فرنسا خصوصًا، وأوروبا عمومًا، إبان ظهور الرأسمالية هناك، في بداية العصور الحديثة، حين كانت الشروط التاريخية لولادتها تفرض عليها أن تكون ثورية وجذرية في مواجهتها للإقطاع وثقافته ونظامه السياسي، علاوة على أنها ولدت في زمن لا تنافسها على سوقها القومية فيه لا إمبريالية ولا رأسمالية أخرى، فنمت بسرعة واستقلالية وقوة تحسد عليها.

يطيب لبعض المثقفين وصف الشريحة الرأسمالية السورية التي تنامت تحت الانتداب وبعيد الاستقلال بـ (الليبرالية)، وهي ليست كذلك إلا بالمعنى المجازي والنسبي حين تقارن بالإقطاع وملاك الأراضي المحليين، حيث كان ما تحمله من محتوى ودور الليبرالية الغربية مجرد تقليد سطحي ومحاولة للتشبه بالغرب الرأسمالي، ناتج عن إعجابها بمدنيته وتقدمه. فلم يتجذر فيها ذلك المحتوى، ولم تكن مصالحها تشترطه. بل الأقرب إلى الحقيقة أن تلك المصالح كانت تسوقها لتبقى محافظة وأقرب إلى اعتماد ثقافة وقيم وعلاقات الإقطاع وملاكي الأراضي الذين انحدرت من صلبهم وتشابك مصالحها معهم.(لنراجع مثلًا طروحات الحلف الطبقي الذي عاد إلى السلطة مع الانفصال الذي كان رئيس وزرائه خالد العظم، أحد أبرز رموز من يسمون بالليبراليين. وكذلك المطالب الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية التي طرحها معروف الدواليبي؛ الرئيس الثاني لحكومة الانفصال، ممثلًا لمصالح الحلف نفسه قبيل تصاعد حركة الإخوان المسلمين ضد النظام أواخر السبعينات).

ولعل أهم سبب دفع إلى إطلاق صفة الليبرالية على تلك الشريحة هو اعتماد نظام السوق (من دون تصفية الإقطاع)، وشكل الحكم الذي تبنته في سياق تشبهها بالرأسمالية الفرنسية.

قاد عجز التحالف الحاكم عن مواجهة المشروع الصهيوني إبان النكبة 1948، أي عجزه عن معالجة المسألة الوطنية - القومية، إلى تدهور كبير في مكانته ونفوذه، وتسبب في سلسلة من الانقلابات العسكرية لم تتوقف إلا عام 1954 عندما عاد التحالف نفسه إلى السلطة معتمدًا شكل الحكم نفسه، في سياق موجة واسعة من النهوض الشعبي،

الطبقي والقومي المعادي للاستعمار، وقد تبلورت أحزاب قوية عدة على الأرضية الشعبية ذاتها من الطبقات الدنيا والوسطى: (البعث، القوميون العرب، الشيوعي) في حين احتفظ الحلف الحاكم بحزبيه الرئيسيين: حزب الكتلة الوطنية (دمشق) وحزب الشعب (حلب)، ببنيتيهما التقليديتين، وأهدافهما نفسها، حيث لم يباليا بمشكلة الأرض التي ظلت مملوكة للإقطاع وملاك الأراضي الكبار في حين يغرق 65 في المئة من الشعب (سكان الأرياف) في الأمية والفقر المدقع والتخلف، كما لم يكن لديهما أي مشروع لحل المسألة الوطنية والقومية، في حين استمر توسع الاستثمار الرأسمالي في قطاع الغزل والنسيج بشكل خاص. كما نمت حركة الإخوان المسلمين التي كانت (شريكًا مضاربًا) لذينك الحزبين. وقاد الاحتدام الحتمي للتناقضات الاجتماعية والوطنية، إضافة إلى تصاعد التهديدات الإمبريالية والصهيونية (العدوان الثلاثي، حلف بغداد، الحشود التركية شمال سورية) إلى مبادرة عدد من ضباط الجيش المنتمين للأحزاب الشعبية لمقابلة عبد الناصر وطلب الوحدة مع مصر، متجاوزين السلطة وحلفها الحاكم، طامحين لبناء الدولة القادرة على معالجة المسائل المطبقة على خناق المجتمع: الوطنية والقومية والاجتماعية، فقامت الوحدة عام 1958. وبذلك انتقلت السلطة إلى يد الطبقات الوسطى والشعبية التي حكم النظام الناصري بالوكالة عنها، وطويت صفحة ما يسمى مجازًا بالمرحلة الليبرالية التي لم تدم سوى أربع سنوات قصيرات. وعجزت ردة الانفصال التي قادها ضباط موالون للحلف الإقطاعي الرأسمالي عن إعادة تثبيت السلطة رغم إعلانها الأحكام العرفية عام 1962، (استمرت منذ ذلك الحين)، فأطيح بها ثانية في 8 آذار/ مارس 1963 على يد تحالف ضباط بعثيين وناصريين، لتتم في السنوات اللاحقة تصفية جذرية للطبقات القديمة ومصادر سلطتها، ومن ضمنها البورجوازية الحديثة العهد، عبر الإصلاح الزراعي والتأميم. بهذا أخرجت تلك الطبقات من السلطة ومن الاقتصاد أيضًا، وأخرج أفرادها أنفسهم من المجتمع، حين هاجروا ليلحقوا بأموالهم التي أودعوها خارج البلاد، من دون أن تترك ليبراليتهم السطحية أي أثر مهم في ثقافة المجتمع السوري ووعيه. اليوم، وبعد أكثر من نصف قرن من سلطتها، انقرضت تلك الشريحة الصغيرة التي نشأت في مناخ تاريخي (سياسي وثقافي) لم يعد له أثر منذ ذلك الحين.

***

الأصوات الليبرالية الجديدة

بعد أربعة عقود من الدكتاتورية، وفي بدايات القرن الجديد، بدأ يظهر في أدبيات وخطاب بعض القوى والشخصيات السورية المعارضة مصطلح (الليبرالية) من جديد، ولكن ليس من أوساط البرجوازية المتجددة هذه المرة، على الرغم من أنها الطبقة المسيطرة بامتياز في البلاد (بعد أن جرت إعادة توليدها على مر السنين، ببطء ولكن باطراد، و تنامت استثماراتها بمقاييس كبرى في العقد الأخير، وبعد أن تمت تصفية طبقة الإقطاعيين وملاك الأراضي تصفية جذرية منذ عقود، على يد الناصرية والبعث، وسادت العلاقات الرأسمالية في السوق وإلى حد ملموس في المجتمع) بل يا للمفاجأة، من شخصيات سياسية وحزبية تنحدر من الطبقات الشعبية، كانت تاريخيًا معادية للرأسمالية بشدة، وكانت مستعدة للتضحية بسنوات عمرها وبكل مصالحها الفردية دفاعًا عن مصالح الشعب! «حزب الشعب الذي كان حزبًا شيوعيًا، عديدون من حزب العمل الشيوعي وحزب العمال الثوري والقوميون العرب والاشتراكيون العرب وماركسيون رسميون سابقون».

فما الذي ولد هذه الموجة المستجدة من الأصوات (الليبرالية) في سورية؟ هل ثمة شريحة برجوازية جديدة تكون حاملة وعيًا متميزًا عن بقية الشرائح البرجوازية في البلاد، وتتطلب مصلحتها مواجهة الوعي المحافظ المتخلف السائد في طبقتها وفي المجتمع، وإحلال الفلسفة والنظرة الليبرالية وشكل الحكم السياسي الديمقراطي مكانه؟ (تقديس الملكية الخاصة والنشاط الاقتصادي الخاص والمبادرة الحرة، تقديس الحريات الفردية، الفكرية والدينية والسياسية والاجتماعية، تقييد دور الدولة في المجتمع إلى أقصى حد وإطلاق الحرية للمجتمع المدني ليقوم بمهامها بتنظيمه الذاتي ومبادرة أفراده ومجموعاته بقيادات برجوازية، تنظيم الحياة السياسية وفق مبادئ فصل السلطات والانتخابات وتداول السلطة، إلخ). وهل ما نسمعه من أصوات تتحدث عن الليبرالية بالتالي هو نبت حقيقي ذو جذور في بلادنا؟

وإذا لم يكن للشريحة التي أشرنا إليها وجود ملموس، فما الذي تسبب بظهور هذه الظاهرة؟ أهي ظاهرة تكونت بحكم ظروف سياسية عارضة، وهي بالتالي بلا جذور ولا حامل اجتماعي له وجود مادي على الأرض، وستختفي بالتالي بالسرعة التي ظهرت

فيها بمجرد زوال الشروط العارضة التي أوجدتها، أم هي غير ذلك؟

وما الدور الذي لعبته وتلعبه موجة من هذا القبيل في الأوضاع التاريخية والسياسية الراهنة، ولا سيما في أزمة المعارضة السورية التي هي موضوعنا الأساسي هنا؟

ثمة أسباب موضوعية لظهور الأصوات الليبرالية من جديد في سورية، وفي بلدان أخرى عربية وغير عربية «وليست الأسباب متطابقة بين مختلف الحالات، رغم وجود أساس واسع مشترك بينها»، وثمة أسباب ذاتية أيضًا.

الأسباب الموضوعية

1ـ ضعف الشريحة البرجوازية الليبرالية التاريخي في سورية والبلاد العربية وسطحية ليبراليتها، وسرعة الإطاحة بها وتصفيتها في بلادنا، بحكم مجمل شروط ولادتها وخصائصها التاريخية التي سبق أن تطرقنا إليها. وبالتالي:

بقاء المهمات المنوطة بها تاريخيًا (قياسًا على التاريخ الأوروبي والأميركي) غير منجزة، الأمر الذي يلقي بمهمة إنجازها على كاهل المجتمع، بقوى طبقات أخرى، وبكيفيات وأشكال أخرى. يصدق هذا بشكل خاص على احترام فردانية الإنسان وحريته في المعتقد والحياة الاجتماعية والسياسية، كما يصدق على إيجاد أشكال حكم تتيح للمجتمع اختيار نظام وآليات الحكم الذي يقتنع بصلاحه، سواء كانت هذه القناعة محقة أم خاطئة من وجهة نظر الآخرين.

2ـ فشل كل التيارات الأيديولوجية المعروفة في البلاد (القومية، الاشتراكية، الإسلامية، الليبرالية) في تحقيق أي من مشروعاتها النهضوية وحل القضايا التاريخية العالقة بالنسبة للمجتمع. في حين يظل نجاح الليبرالية الغربية في تحقيق نهضة أممها جذابًا ومغريًا بتقليده بالنسبة للكثيرين. كما يظل قصر عمر الليبرالية السورية في السلطة مسوغًا يجده بعضهم مناسبًا للدعوة لإعطائها فرصة جديدة.

3ـ نجاح الدكتاتورية في سد الطريق أمام مشروعات قوى المعارضة التي تكونت من مختلف الطبقات الشعبية، شيوعية كانت أم قومية أم إسلامية، بالعنف غير المحدود، وما ولده هذا من يأس وإحباط وارتداد عن هذه المشروعات والأيديولوجيات، ولا سيما

بعد انهيار النظام السوفياتي الذي جعل عددًا من الماركسيين السابقين (يكفرون) بالحلم الاشتراكي، في ظاهرة ارتداد نموذجية.

4- انهيار التجربة السوفياتية واجتياح الرأسمالية - الإمبريالية لدول المنظومة الاشتراكية السابقة، فكريًا وسياسيًا واقتصاديًا، و من ثم الاجتياح الإمبريالي للعالم عمومًا، والمنطقة خصوصًا، في سياق مشروع الشرق الأوسط الكبير، ولا سيما بعد احتلال العراق، وطرح أحلام تغيير خرائط المنطقة وأنظمتها وكياناتها السياسية، تحت لافتة اللبرلة والحداثة (والتعتيم التام على المحتوى الحقيقي التدميري للمشروع)، وهو ما جعل بعضهم يقتنع بأن الليبرالية الغربية قدر لا مفر منه، ولا طريق للحياة والتطور سواه، فكل ما عداه وهم زائف!

وشكل الهجوم الأيديولوجي - الفكري الإمبريالي الشامل بعد السوفيات محورًا أساسيًا من ذلك الاجتياح، استقوى بسطوة الإعلام الحديث، وتقنياته وقدراته غير المسبوقة التي وظفت جميعها للترويج للنظام الرأسمالي والليبرالية، وجعلت كثيرين يتحولون إلى أبواق تردد بصورة واعية أو غير واعية ما ينتجه ذلك الإعلام، ولكن بحماس شديد دائمًا.

الأسباب الذاتية

1. دمرت سنوات السجن الطويلة القاسية نفوس وقناعات كثير من المناضلين، بل محقتها محقًا بالنسبة لبعض هؤلاء. فانكفأ بعضهم كليًا عن الاهتمام السياسي، وانقلب بعضهم تمامًا على قناعاته السابقة، فترك بعض من كان متدينًا تدينه، وبعض من كان علمانيًا صار متدينًا، وصار بعض من كان يساريًا أو ماركسيًا ليبراليًا! معظم هؤلاء بدأ بالارتداد إلى الليبرالية مع البيريسترويكا الروسية (وحصل مثل هذا في مختلف بقاع العالم)، ثم جرفه مد الإمبريالية الكاسح بعد السوفيات. كانت الأرواح والعقول منهكة ومهزومة، تقاوم الموت السياسي والروحي، فتمسكت بأول خشبة ساقها السيل في طريقها. ولأن الإعلام الإمبريالي رمى بكثير من هذه الأخشاب في السيل الذي نتج عن انهيار السد السوفياتي، فقد تعلق كثيرون بها، وصاروا يتبارون في تبرير سلوكهم هذا بصفته التكيف الصحيح المطلوب مع (العالم الذي يتغير)، ولم يوفروا جهدًا في السخرية

من(الجامدين) الذين يتمسكون بمبادئهم وأحلامهم المختلفة، و لا يحذون حذوهم في (التجديد؟)، مستقوين بما يضخه ذاك الإعلام من: تنظيرات وتمجيد لليبرالية، وانطواء صفحة الاشتراكية، وموت الماركسية والقومية والوطنية، وضرورة تصفية الأحزاب بصيغها و مبادئها المعروفة، وانتهاء مفهوم السيادة الوطنية، ومضي عهد التنمية المستقلة، وبروز قوة العولمة المتوحشة التي ستمدن العالم رغم أنف الشعوب والتاريخ وتجلب له الازدهار... إلخ.

2. بعض آخر أعْمَل ذهنه لتبرير تحول أفكاره وانقلاب انحيازه السياسي والاجتماعي إلى نقيضه، فركز على حاجة الساحة السياسية والثقافية السورية لتمثل قيم الليبرالية السياسية، على ضوء تجربته التي خبر فيها مدى عمق وشيوع التفكير والسلوك المتخلف واللاديمقراطي في الثقافة السياسية السورية، موالية ومعارضة، وعلى(فشل) كل محاولات التنمية والنهضة العربية السابقة، (وهو محق في كل هذا)، فتبنى هذه الأيديولوجيا (وهنا جانبه الصواب) متناسيًا أو متجاهلًا أن الماركسية تبنت وأدرجت في مشروعها التاريخي كل ما هو إيجابي في الفكر الليبرالي (وأهمه تقديس حرية الإنسان وحلم مجتمع الحرية)، ونقدت بعمق وجذرية الفكر الليبرالي الاقتصادي لأنه يقود إلى عبودية الإنسان واغترابه وتشييئه ـ تحويله إلى شيء، وجعله مجرد أداة إنتاج واستهلاك، ضمن النظام العام للرأسمالية! لقد شطب ليبراليونا الجدد من رؤوسهم، أو لعلهم لم يعرفوا؟ أهم وأكثر إنجازات الفكر الماركسي علمية ورسوخًا، وهو نقدها للنظام الرأسمالي واستلابه للإنسان، على نقيض ما يعلنه من أهداف، وهو نقد يقره ويشيد بعمقه وأصالته معظم فلاسفة و منظري الرأسمالية أنفسهم، ولا سيما في القرن العشرين.

لقد شكل ارتداد ماركسيين سابقين عن انحيازهم للطبقة العاملة وحلفائها، وانقلابهم إلى التنظير للرأسمالية وتمجيد البرجوازية، عودة غير معلنة إلى مدرسة ستالين الفكرية (بكل بؤسها وانحطاطها) عن التطور الميكانيكي للتاريخ والمجتمعات، والتي تستوجب دعم البرجوازية والمرحلة الرأسمالية (بعد العهد الإقطاعي)، وعمل على تلميع وأسطرة مرحلة السنوات الأربع اليتيمة في الخمسينات وما تم فيها من(تطور وازدهار؟)، حين حكمت البرجوازية السورية البلاد بنظام سياسي ذي مظهر ديمقراطي، متجاهلًا ضعف تلك البرجوازية وسطحية ليبراليتها، وعجزها البنيوي عن النهوض

بالمسؤوليات التاريخية الأساسية التي يتطلبها المجتمع، والتي لا قيامة للبلاد من دونها (في الحقول الاجتماعية والوطنية والقومية). ومتجاهلًا أيضًا أن البرجوازية السورية (الطبقة وليس الدولة) الموجودة اليوم أكثر عجزًا وضعفًا من برجوازية الخمسينات (تجاه حاجات المجتمع، وتجاه الخارج الإمبريالي المتوحش)، وبلا أي طموح تاريخي أو مشروع وطني نهضوي، وأنها لا تستطيع أن تسيطر من دون قوة الدكتاتورية وسطوتها، ومن دون دور مركزي للدولة في الوظائف الاجتماعية وفي الاقتصاد، وأنها لهذه الأسباب بالضبط اختارت أن تتزاوج وتتشابك بعمق مع النظام الذي يضمن لها مصالحها العليا بطريقة تعجز هي ذاتها عن تأمينها. كما أنها خاوية تمامًا فكريًا وثقافيًا، ولا تستبطن سوى نتف مهترئة من التفكير المحافظ المتخلف ونتف أخرى سطحية مستوردة من الإعلام الرأسمالي العالمي مباشرة، ما يجعلها عدوًا مبينًا لأي فكر ليبرالي يستحق اسمه، ما عدا جانبه الاقتصادي الذي يخدمها والذي يمضي النظام على دربه بسرعة كبيرة بالتعاون التام معها ومع رأس المال العربي والعالمي. وبالطبع، فإن هذه المراجعة للتاريخ والفكر لا تستقيم من دون إدانة وتجريم كل التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية الكبرى التي تمت في عهد عبد الناصر والبعث (الإصلاح الزراعي، التأميمات، إنشاء قطاع اقتصادي كبير للدولة، سن القوانين التي تقيد نهب رأس المال الخاص للعمال والفلاحين وسائر فئات الشعب، مجانية التعليم وإلزاميته، مناهضة المشروعات الاستعمارية والإمبريالية، إلخ)، وبالتالي الدعوة للتراجع عنها وترك القطاع الخاص يسرح ويمرح على هواه ليحقق التنمية والازدهار الموهوم. وهو ما يتطابق تمامًا مع شروط صندوق النقد الدولي سيئ الصيت، وهو نفسه ما يفعله النظام في الحقيقة، ولكن بحنكة وطول نفس يفتقده دعاة الليبرالية الجدد.

3. الحقد الأعمى ونزعات الانتقام أسوأ معلم وقائد سياسي. يزيد قبح نتائجه وضلالها التعالي السخيف على الشعب وإدانته وتحقيره لأنه لم يتحرك ويتمرد وفق تصورات هؤلاء (المثقفين؟) ـ كم مرة سمعنا العبارة التافهة المشبعة بغرور المثقف وعنجهيته الغبية: الشعب السوري ليس سوى قطيع من الغنم!

لقد شكل هذا الحقد بالنسبة لبعض (المتلبرلين) منبع طاقة أساسي أمدهم بالقوة المحركة (لوعيهم المستجد)، ولمواقفهم السياسية، لا تجاه النظام وحده، حيث باتوا

يرون فيه شرًا مطلقًا يعجزون عن أي قراءة موضوعية لسياساته ومواقفه، بل أيضًا تجاه أحزابهم التي هجروها والتي بات مجرد استمرارها يذكرهم بكل معاناتهم السابقة في السجون وبالسنوات التي (خسروها؟) من أعمارهم في صراع لم يثمر بالنسبة لهم إلا هزائم مريرة، ناهيك عما يمثله هذا الاستمرار من تذكير حي لهم بانقلابهم الشامل على تاريخهم وعلى روحهم الكفاحية وقيمهم وأفكارهم السابقة التي حظيت بالكثير من الاحترام والإعجاب من جماهير واسعة، وصل عند بعضها إلى مواقع عميقة جدًا في النفوس، في حين تنظر تلك الجماهير نفسها بدهشة وذهول وعدم احترام لأوضاعهم وطروحاتهم المستجدة، ما جعل من صراعهم ضد استمرار تلك الأحزاب همًا مقيمًا بالنسبة لهم، فيحرصون على الحط من شأنها في كل مناسبة، ويتمنون فناءها واختفاءها بأسرع وقت وبأي طريقة.

وقد أسهم كل هذا بفعالية في بلبلة الأوساط السياسية المهتمة بالشأن العام، ولا سيما أوساط الشباب التي أقبلت على المناضلين بعد خروجهم من السجون، منتظرة أن ترى فيهم صورة قادتها، وتسمع منهم ما تتعطش له من أفكار وإجابات على تساؤلاتها القلقة، فتلقت من المرتدين والمهزومين منهم (وهم كثر) تلك الصدمة المدوخة التي أثارت الذهول في نفوسها، فزادتها تشوشًا وإحباطًا حين رأت فيهم أناسًا ضعفاء مشوشين ومستسلمين وخائفين، أو أشخاصًا انقلب عاليهم سافلهم، وباتوا نقيض ما كانوا عليه قبل سجنهم.

4. ليس غياب الحامل الاجتماعي للطرح الليبرالي المستجد هو البرهان الوحيد على ظرفية الظاهرة الراهنة ولا تاريخيتها، فثمة أيضًا غياب أي نتاج فكري وثقافي محلي جديد لها، (باستثناء المقالات الصحفية، ولا سيما السياسية منها) واقتصار ما ينشر عنها في هذين الحقلين على النصوص المترجمة التي كتبت لمجتمعات أخرى وفي أوضاع تاريخية اقتصادية وسياسية وثقافية مغايرة تمامًا لواقع حال بلادنا، وأسوأ من هذا: طباعتها في أكثر الحالات بتمويل غربي! وبقدر ما يقدم هذا برهانًا إضافيًا على الغربة التامة للبرجوازية السورية عن الهم الليبرالي، الفكري والسياسي والثقافي، بحيث لا تجد في نفسها الدافع ولا الاهتمام لإنفاق قرش واحد على الترجمة والطباعة في هذا المجال (علاوة على الارتقاء إلى مستوى إنتاج فكر ليبرالي سوري وعربي أصيل)، فإنه يقدم

مثالًا متجددًا على استمرار ظاهرة (استيراد الأفكار الجاهزة) ومحاولة حشر الواقع في ثوبها، وهي ظاهرة قديمة تتكرر، تؤكد التخلف بقدر ما تؤكد العجز، ولم يقصر الفكر الفلسفي والسياسي العربي والعالمي في نقدها.

5. وأسوأ ما في الأمر من الناحية السياسية، وأكثره دلالة، توافت هذه الظاهرة مع موجة المد الإمبريالي بعد الانهيار السوفياتي، بداية، ووصولها إلى ذروتها مع هجوم مشروع الشرق الأوسط الجديد واحتلال العراق، تاليًا. وهو ما يكشف بجلاء القوة الفعلية الحاملة لهذه الظاهرة، والمستفيد الحقيقي منها، وأسباب حضورها الإعلامي القوي على الرغم من أنها تفتقد الحامل الاجتماعي ـ الطبقي لها كما سبق وأشرنا، ولا يتوافر لها محليًا إلا جزء صغير من الحامل الإعلامي: عدد من المثقفين و الناشطين السياسيين المرتدين على أيديولوجياتهم وانحيازاتهم الاجتماعية السابقة لصالح الأيديولوجيا والطبقة التي يفترضون أنها ستحملها (الأيديولوجيا الليبرالية، منزوعًا منها عمقها الفكري ودورها الاجتماعي والثقافي، بل شكل حكمها السياسي أيضًا. أنظر أشكال الحكم، والدور الثقافي ـ الفكري لهذه الشريحة المزعومة في سائر البلدان العربية).

6ـ ويسبغ على الطرح الليبرالي المعارض طابع المفارقة التاريخية المضحكة المبكية، أن النظام الحاكم هو الصانع الفعلي لليبرالية الاقتصادية على أرض الواقع السوري، وهو قاطرتها القائدة محليًا، فهو من يخنق قطاع الدولة الاقتصادي ويذوبه يومًا وراء يوم، لصالح نظام السوق ورأس المال الخاص المحلي والعربي والعالمي، وهو من يعيد إنتاج البنية القانونية والبيئة الاستثمارية والوعي الاجتماعي في المنحى ذاته، بحيث يسير في الاتجاهات الاقتصادية التي تحظى برضى الرأسمال العالمي ودعمه بصورة متزايدة.

فما الذي تفعله الأصوات الليبرالية المعارضة إذًا؟ ولماذا تضع نفسها في موقع المعارضة أصلًا، إذا كان النظام بحكم مصالحه وما يمثله، يسير بسرعة قصوى بالاتجاه الذي تتمناه؟

لا يبقى سوى أن موجة الأصوات الليبرالية الجديدة (التي تتفق في الجوهر مع سياسات النظام الاقتصادية، ومع سيطرة طبقته، سواء اعترفت بهذا أم لم تعترف)، تعارض شكل الحكم الدكتاتوري فحسب، وتريد كما تقول، شكل حكم ديمقراطي بدلًا منه. ولتحقيق هذا الهدف تقول الأصوات الليبرالية لا بد من قوة ما باتجاه تحقيقه. وبما أن (الرئة الداخلية)

التي هي الشعب السوري معطلة لألف سبب وسبب (ويبدو أنها ستبقى معطلة إلى الأبد، وفق فهم تلك الأصوات لحركة التاريخ وتحركات الشعوب، أم لعلهم ما عادوا يطيقون صبرًا على بطء حركة التاريخ باتجاه رغباتهم؟) فلا بد من الاعتماد على (الرئة الخارجية) لتحقيق التغيير المطلوب من قبلها! ومن تراها تكون هذه الرئة الخارجية غير قوى الخارج الإمبريالي: الأميركي والأوروبي، إلخ! وحلفه العربي المنبطح، لا أحد سواها!

ولكسب رضى تلك (الرئة الخارجية) وركوب موجتها والحصول على دعمها، يتعين تبني منطقها وطروحاتها وتوجهاتها السياسية!

لهذا وجدنا تلك الأصوات تعارض الدكتاتورية، وتعارض في الوقت نفسه سياسة النظام الممانعة للمشروع الإمبريالي، وتحالفاته الإقليمية التي تخدم في هذا المنحى (إيران، والمقاومة اللبنانية ولا سيما حزب الله، والمقاومة الفلسطينية ولا سيما حماس)، وتريده أن يستسلم لذلك المشروع ويرتمي في (الحضن العربي السعودي والمصري) الأشد انبطاحًا أمام الإرادة الأميركية ـ الإسرائيلية. كما رأيناها تنبذ وتحارب الأحزاب الوطنية والقومية والماركسية المعارضة للنظام، لأنها تتبنى مشروعات وسياسات مناهضة للإمبريالية في الوقت نفسه، و تتبنى رؤية اجتماعية ـ اقتصادية ـ سياسية مختلفة جذريًا عن رؤيتها، حين تحصر رهانها بالشعب نفسه وحلفائه الحقيقيين، وترفض الارتماء في الحضن الأميركي تحت أي ذريعة كانت.

هكذا تتضح أسباب مناهضة الأصوات الليبرالية الجديدة للقوى السورية والعربية: الوطنية والقومية والشيوعية المناهضة للإمبريالية، وأسباب إصرارها على شق صف القوى السورية المعارضة للدكتاتورية إلى شقين: القابلون والراغبون بملاقاة المشروع الأميركي ـ الغربي للمنطقة، والرافضون والمقاومون لذلك المشروع. هذا في الوقت الذي تملأ فيه الجو صراخًا حول (قبول الآخر)، ولم شمل كل المناهضين للدكتاتورية.

هل نحن أمام (طبعة سورية) من نظرية وممارسة القوى الرجعية اللبنانية (شمعون والكتائب، وآخرون كثر قبلهم في التاريخ) في الرهان على، وربما استدراج، قوى خارجية لحسم وضع داخلي لصالحها بعد أن عجزت بقواها الخاصة عن حسمه، ولو كان ثمن ذلك هو الطوفان؟ أم نحن أمام محاولة لاستنساخ الحالة العراقية الكارثية؟

نحن في أحسن الأحوال أمام أجواء شبيهة، تترك الأبواب مفتوحة لكل الاحتمالات، بما فيها أسوأها.

تكررت في بغداد المعاصرة قصة الطامعين في الخلافة الذين فتحوا أبواب المدينة للمغول، فأغرقوا الأمة في ظلام وتخلف دام ثمانية قرون، ما نزال نعاني تبعاته وظلماته حتى اليوم. وحدثت وقائع كثيرة تماثل في الجوهر مسرحية (رأس المملوك جابر)، فهل يفيد التذكير بالنتائج في كل حال؟

* * *

الطبقات الشعبية ليست في حسبان الأصوات الليبرالية التي تسمح لنفسها أن تغيبها تمامًا، فتغامر أو تقامر بمصيرها ضد إرادتها وأهدافها (الاجتماعية والوطنية والقومية) التي طالما أكدتها تاريخيًا. هي لا توجه خطابها إلى تلك الطبقات، ولا تأتي على ذكرها أو ذكر مصالحها في قليل أو كثير (إلا بالشتم والتسفيه والتعالي الفارغ عليها)، اللهم باستثناء مسألة واحدة عامة يفترض (نظريًا) أنها لا تخص الطبقات الشعبية وحدها، هي مسألة الحريات والنظام الديمقراطي، وهي على أهميتها بالنسبة للشعب، تأتي للأسف في مرتبة متأخرة عن قضية مستوى الحياة ومتطلباتها الأساسية (لقمة العيش والسكن والتعليم والصحة، إلخ)، وعن القضيتين الوطنية والقومية. واللوم في هذا الترتيب المختل للأولويات لا يقع على عاتق الشعب الذي يستسهل (المثقفون إياهم) إدانته وتسفيهه لتبرئة أنفسهم من مسؤوليتهم، بل يقع على عاتقهم (وبالتأكيد على عاتق الأحزاب الوطنية، ونحن منها) لأنهم لم يدركوا في الوقت المناسب ما يجب إدراكه، ولم ينتجوا بالتالي وعيًا وثقافة توضح الترابط الجدلي بين هذه الأهداف وطرق التقدم نحوها تاريخيًا، ليزرعوه في صفوف الجماهير ذات المصلحة، فيقنعوها به، ويستنهضوها ويقودوا نضالاتها على طريق مستقبلها المنشود، بدلًا من شتمها والتعالي السخيف عليها.

وهي (نقصد الحريات والنظام الديمقراطي) مسألة عامة يفترض(نظريًا أيضًا)، أنها تهم البرجوازية السورية ولا سيما شريحتها الليبرالية (غير الموجودة)، لكن هذه البورجوازية بشرائحها المختلفة لا تبالي فعليًا بقضية الحرية والديمقراطية، إلا عندما تكون بحاجة للقوى الشعبية لحماية مصالحها المهددة، أو لزيادة أرباحها التي يعاق

نموها، وهي ليست كذلك، لا اليوم ولا في المستقبل المنظور، فمصالحها وأرباحها في ازدهار مستمر. وهي فعليًا شريك كامل الوعي والمسؤولية (والسرور أيضًا بزواجها الناجح في السنوات الأخيرات) مع النظام، ولم يبق أن سمع أحد صوت معارضة جدية من هذه الطبقة، إلا عندما كانت في شراكة تامة مع قوى الرجعية السوداء: الإقطاع وملاك الأراضي في حركة الانفصال، وفي الشراكة نفسها قبيل تحرك الإخوان المسلمين 1977 ـ 1982. وفي الحالتين كان صوتها هو الأخفض بين حلفائها وكان معاديًا معاداة جذرية وشاملة لمصالح الطبقات الشعبية (ضد الوحدة، وضد الإصلاح الزراعي، وضد التأميمات ـ في مرحلة الانفصال ـ ولاحقًا أضيف لكل ذلك في تحركها ضمن الحلف الرجعي الأسود في السبعينات: العمل بالعنف والدم لإشعال فتنة طائفية في البلاد، و الركوع أمام إسرائيل على طريقة كامب ديفيد)، و في هذه الخلطة من الأهداف جرعات قاتلة من السم، لن يبلعها الشعب السوري ولو جرت تغطيتها بكل سكر الحرية والديمقراطية المزعومة في العالم، وبأيدي أمهر طباخي السموم. فباسم من إذًا من طبقات المجتمع أو شرائحه تتحدث الأصوات الليبرالية الجديدة؟

اليوم، وقد تعطلت (الرئة الخارجية) الموهومة لمثقفينا المتلبرلين، فسقط المحافظون الجدد، وتبددت الأوهام التي ارتبطت بسياساتهم في المنطقة، ما الذي سيبقى على الأرض فعليًا من تلك الظاهرة ـ الفقاعة؟ وماذا سيفعل أصحابها في ظل (رئتين معطلتين)؟ هل سيعمدون إلى تغيير جلودهم من جديد؟ أم سيعودون إلى جلودهم القديمة؟ أم سينامون طويلًا بانتظار أن يأتي ظرف تنشط فيه (الرئة الخارجية) من جديد؟

أي ثوب وأي صفة ستكون لهم أو لمن سيأخذ موقعهم ودورهم آنذاك؟

كنا، وما نزال نقول: إن قضية الحرية والديمقراطية في سورية (وفي كل البلدان العربية وأمثالها) كانت وما تزال قضية الطبقات الشعبية أساسًا، إما أن تنهض وتنتزعها بنفسها وبقواها في سياق نضالها المترابط لتحقيق أهدافها ومصالحها، أو تظل محرومة منها، لأن أحدًا لن يقدمها لها على طبق من ذهب، ولن تقودها نحوها لا قوى البرجوازية السورية ولا قوى الإمبريالية، ولا الأصوات الليبرالية الجديدة السائرة في ركابها، مهما كانت المزاعم والأوهام.

***

لقد شقت الدعوات (الليبرالية) صف المعارضة السورية بعمق، وأثارت صراعات ومعارك هامشية كثيرة على امتداد عقد كامل من السنين تقريبًا، فكانت أحد أهم أسباب تشتيت وإضعاف المعارضة وتعميق عجزها في هذه المرحلة، وتسببت بزعزعة الثقة الشعبية بصدقيتها (وهي ضعيفة ومحدودة أصلًا)، ولا سيما حين قرأ الناس تلك الدعوات على ضوء المثال العراقي الكارثي.

وشكلت ظاهرة ارتداد شيوعيين ووطنيين وقوميين سابقين، وانقلابهم على أحزابهم وعلى تاريخهم وعلى انحيازهم الاجتماعي، وما ارتبط به من أفكار ومشروعات، (وكانت مجاهرة بعضهم بهذا موتورة وفيها من الحقد، وإرادة قتل وتشويه التاريخ النضالي، وكل من وما يمت إليه بصلة، أكثر مما فيها من أي شيء آخر) وانتقالهم إلى مواقع ملتبسة تحت عنوان (الليبرالية)، وفي سياق المشروع الأميركي للمنطقة، شكلت (تلك الظاهرة) صدمة كبرى للأوساط الشعبية والشابة المهتمة، زاد من قوتها دعم وتسليط الإعلام المسيطر (إياه!) لأضوائه عليها، ومحاولته طمس أو تشويه كل ما عداها، مما خلق حالة من الذهول والصدمة والاستغراب العميق. وكانت إحدى النتائج الأكيدة لتلك الصدمة فقدان الجمهور لثقته، ليس بأولئك المناضلين السابقين فحسب، (وهم الذين كانوا في يوم من الأيام قدوة ومثلًا أعلى للكثيرين)، وإنما أيضًا بالعمل السياسي عمومًا وبمصداقية الأحزاب والقوى المعارضة (التي كانوا ينتمون إليها يومًا ما)، رغم كل ما قدمته من تضحيات وضرائب باهظة، فقد تزعزعت الثقة بثبات مناضليها جميعًا على أهدافهم ومبادئهم، على ضوء الانقلابات الأيديولوجية البهلوانية لبعض من كان منهم ومعهم، على امتداد سنوات طويلة قاسية.

لقد حاول النظام على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تشويه صورة المعارضة الوطنية الديمقراطية، وبذل جهودًا إعلامية وسياسية غير قليلة لهذا الغرض، لكن مردود محاولاته ظل ضعيفًا لأسباب عديدة لسنا بصددها هنا. لكن حين أتى هذا التشويه من داخل البيت المعارض نفسه، ومن أشخاص كانوا مناضلين وأعضاء أصيلين فيه يومًا ما، ولا سيما حين أتى بالكيفية والمحتوى والسياق الذي جاء فيه خلال العقد الماضي، فقد كان أكثر فتكًا وإساءة بكثير. وكان هذا كله هدية فادحة الكلفة، قدمت مجانًا وبكل رعونة، للدكتاتورية (التي يريد الليبراليون أن يقاوموها!)، ولأعداء الوعي الوطني والقومي والطبقي عمومًا.

وكان لما ترتب على ذلك من صراعات، ومن صدمات واستنزاف لقوى وجماهير المعارضة المحدودة أصلًا، ومن ممارسات ودعوات مغتربة عن الواقع والتاريخ، كان لذلك كله دور كبير في إضعاف المعارضة السورية وإضعاف مصداقيتها أمام جماهيرها خلال العقد الماضي، مما عمق أزمتها، وزاد اليأس من جدوى نضالها. الأمر الذي سيترك آثارًا مريرة لسنوات تلي، فاستعادة الثقة والصدقية بعد شرخها أصعب بكثير من بنائها للمرة الأولى.

عبد العزيز الخير

حزيران 2011

مقاربات أولية لبعض قضايا الثورة الراهنة

دخلت التحركات الشعبية الواسعة في شتى مناطق البلاد شهرها الثالث، مكررة مطالبها بحق الشعب في الحرية والكرامة، ومتمسكة بالوحدة الوطنية، وهي ما تنفك تزداد اتساعًا وغضبًا أسبوعًا وراء أسبوع، برغم، بل بتحريض شديد من العنف الدامي الذي اعتمده النظام سبيلًا لمواجهتها تحت عنوان (الحل العسكري ـ الأمني). وفي حين سقط أكثر من ألف ومئتي شهيد من المواطنين برصاص أجهزة الأمن، كما استشهد وجرح عدد من العسكريين في شتى المناطق، فقد اعتقل أكثر من عشرة آلاف وتعرضوا للتعذيب الوحشي والإهانات الإجرامية ومحاولات الإذلال وتحطيم المعنويات في أقبية المخابرات.

في الوقت نفسه، يتابع إعلام النظام ولا سيما الشفهي (الإشاعات) حملاته المتسمة بالغباء الشديد والكذب والتضليل، لإخفاء الطابع الحقيقي لهذه التحركات وتشويه صورتها عبر وصفها بأنها تحركات (سلفية) مرة، وبأنها (عصابات مسلحة) مرة أخرى، وبأنها (مؤامرة خارجية) ضد سورية مرة ثالثة، وبأنها حركات تخريب وفوضى، أو تحركات طائفية أو بأنها تحركات شعبية ومطالبها محقة لكن ثمة (مندسين) فيها يشوهونها ويحرفونها باتجاه مآربهم الخاصة، مرة رابعة وخامسة وسادسة.

وبعد ما لجأ النظام إلى إنزال الجيش في عدد من المناطق والمدن بآلياته وعتاده، ففرض حصارًا عسكريًا على مدينة درعا ثم بانياس وحمص وتلكلخ وجسر الشغور وغيرها، وأقحمه في مواجهة مع أبناء الشعب أدت إلى تصاعد كبير في أعداد الشهداء، زاد غضب الجماهير في كل مكان من هذه السياسة القمعية، وارتفع سقف المطالب في مواقع كثيرة

من المطالبة بالإصلاح والحرية، إلى المطالبة بإسقاط النظام ومحاسبة رموزه.

وفي مواجهة ارتفاع هذا السقف صعد النظام من العنف وسفك الدماء والضغوط على الجماهير المحتجة.

فإلى أين تسير الأمور؟ وإلى أين يدفع النظام والخارج الإمبريالي والإقليمي بها؟

من المعروف للحس الشعبي العام، علاوة على ما يعرفه كل مهتم بالتاريخ والسياسة، ولو بأبسط الدرجات، أن سورية كانت وستبقى موقعًا ذا أهمية إستراتيجية كبرى، إقليميًا وعربيًا وعالميًا، بحكم الجغرافيا والاقتصاد والتركيبة الاجتماعية والتاريخ، وأن ما يجري فيها سيؤثر تأثيرًا كبيرًا في جوارها (وحاسمًا على بعضه ولا سيما الوجود الصهيوني الطارئ تاريخيًا)، كما سيمتد تأثيره بدرجة أو بأخرى إلى مناطق واسعة ولا سيما في الإقليم العربي والإسلامي الذي هو موضع تشابك مصالح عالمية كبرى. ومن البدهي، بالتالي، أن تكون موضع اهتمام ورصد دقيق ومتابعة من كل أطراف هذه الدائرة الواسعة، وأن يحاول كل طرف أن يدفع بالأمور في الاتجاه الذي يناسب مصالحه أكثر.

لهذا فإن الحديث عن (المؤامرة، والتدخلات الخارجية) هو حديث لا يقدم أي جديد، فمن البدهي أن تكون هناك محاولات من أصحاب المصالح كلهم للتدخل في كل ما يجري في البلاد، في المجتمع وفي الدولة، ولا يمكن الاستناد إلى ذلك لفهم جوهر ما يجري، لأن الخارج لا يستطيع خلق أو افتعال أحداث كبرى في البلاد، ولا سيما حين تنخرط أوسع الجماهير في الحركة.

وحين تكون أسباب هذه الأحداث قد تراكمت بفعل سياسات النظام الحاكم على امتداد عقود حتى أوصلت الشعب إلى نقطة بات يرفض فيها بأي شكل من الأشكال استمرار الحال على ما هو عليه، ولا سيما بعد استلام الأسد الابن للسلطة، ووعوده الإصلاحية التي لم تتمخض عن شيء في أحد عشر عامًا، بل زادت الأمور سوءًا في المجال المعيشي وغيره، فإن على النظام أن يلوم نفسه ومستشاريه وأصحاب القرار فيه، وأن يتحمل المسؤولية عن ما آلت إليه الأمور، وعن ارتفاع سقف مطالب الجماهير إلى مستوى المطالبة بإسقاطه، وليس أن يلوم الخارج ويحمله المسؤولية عن غضب الشعب وثورته.

أما اتهام جماهير الشعب الواسعة بأنها مندسة أو عميلة أو سلفية لأنها تحركت مطالبة بحقوقها المشروعة التي حرمت منها عقودًا طويلة، فليس سوى دفن للرأس في الرمال كي لا ترى العين ما هو شديد الوضوح أمامها وأمام الشعب وكل العالم.

لقد تفجرت حركات الاحتجاج الشعبي إثر اعتقال الأمن السياسي في درعا لعدد من الأطفال، ورفضه إخلاء سبيلهم على الرغم من كل تدخلات أهاليهم ووجهاء من المدينة، بل إهانة هؤلاء جميعًا في استخفاف مطلق بحقوقهم بوصفهم مواطنين وبشرًا، وهو سلوك دأبت أجهزة النظام على ممارسته على مدى عقود طويلة، وكأن النظام هو رب البشر وخالقهم، أو كأن الشعب ليس سوى جمع من العبيد الذين يملكهم، يعطيهم ما يشاء ويحرمهم مما يشاء دون أن تكون لهم أي حقوق مشروعة يكفلها دستور، ولا حتى حق السؤال عما تفعله أجهزة الأمن بهم وبأبنائهم.

كانت حادثة أطفال درعا هي القطرة التي فاض بها الكيل، فهب الشعب بداية من درعا ليقول للنظام: كفـــــــــــى!

كفى استخفافًا بحقوقنا وكرامتنا وعقولنا، كفى استبدادًا وقهرًا واعتداءً علينا وعلى أبنائنا، كفى تصرفًا كسلطة مطلقة تعتقد أن احتكارها للسلاح وأجهزة القمع والمال يعطيها الحق بمعاملة الشعب كقطيع من الكائنات غير البشرية، فتكم أفواه أبنائه كالعبيد، وتلقي بهم في السجون حين تشاء، وتتحدث باسمهم بما تشاء وحيثما تشاء من دون أي اعتبار لهم، وتستولي على ثروات وطنهم وثمار عملهم لتلقي لهم بأقل القليل منها وتزيدهم فقرًا يومًا بعد يوم، ولتخص حاشيتها وشركاءها بالحصة الكبرى فتزداد ملياراتهم يومًا بعد يوم.

فاض الكيل بالشعب عند حادثة أطفال درعا، فنزل إلى الشوارع غاضبًا هاتفًا: نريد الحرية، نريد الكرامة، نريد سيادة القانون، نريد إنهاء الاستبداد وممارساته التي تسحق إنسانيتنا، نريد الديمقراطية.

ردت السلطة بوعيها (!) وأسلوبها الذي طالما اعتمدته عبر تاريخها: القمع ثم القمع ولا شيء سوى القمع! وكأنها غافلة تمامًا عن التغيرات العميقة التي تجذرت خلال عقود في نفوس السوريين ووعيهم، والتغيرات العاصفة التي اجتاحت العالم والمجتمعات العربية، ولا سيما في العقد الأخير، من ناحية وسائل الاتصال والإعلام، وتأثيرها الكبير على الوعي

الاجتماعي والسياسي، وبشكل أخص، ما حدث في تونس ومصر من ثورات مظفرة.

وكان القمع في البداية محدودًا بالمقارنة مع ما وصل إليه مؤخرًا، جمع بين الغازات المسيلة للدموع، وخراطيم الماء، وبعض إطلاق النار الذي أسقط عددًا من الشهداء، والاعتقالات الواسعة طبعًا. ولكنها (أي السلطة) أنكرت منذ اللحظة الأولى طبيعة التحرك الشعبي المحقة والمشروعة، والعدالة المطلقة لمطالبه، ما زاد من غضب الجمهور ووسع التحركات وضاعف أعداد المشاركين فيها. ولم يعترف رئيس الجمهورية بطبيعة التحرك الشعبي وعدالة مطالبه إلا بعد أن كانت الحركة قد أخذت أبعادًا لا سابق لها في التاريخ السوري المعاصر (منذ عهد انفصال الوحدة السورية المصرية)، وظلت الإشارة إلى وجود (مندسين وعصابات) بين الجمهور تغطية كافية لمتابعة القمع بشدة أكبر وأكثر وحشية.

وكلما زادت وحشية القمع وسفك الدماء والاعتقالات، زاد غضب الشعب وتوسعت المشاركة في الاحتجاجات، وارتفع سقف المطالب السياسية في طول البلاد وعرضها.

حتى اليوم، أدى اعتماد (الحل الأمني ـ العسكري) إلى سقوط أكثر من ألف ومئتي شهيد من المواطنين والعسكريين، وإلى شمول الاحتجاجات مناطق البلاد كلها تقريبًا، وإلى تكرر شعارات إسقاط النظام في مواقع كثيرة، وإلى تقديم الذرائع على طبق من ذهب لقوى الخارج الأوروبي والأميركي للتدخل أكثر في شؤون البلاد (بدءًا من العقوبات على الأفراد، وهو ما لن تتوقف الأمور عنده بالتأكيد)، الأمر الذي تتحمل السلطة كامل المسؤولية عنه، وعن ما قد يتطور إليه لاحقًا، ولا سيما منها أولئك الداعون (لمعالجة) تحرك شعبي سلمي بامتياز، من أجل قضايا سياسية مشروعة بامتياز، معالجة (أمنية ـ عسكرية) متوحشة، لا تفعل شيئًا سوى تعقيد الأوضاع بشدة ودفع البلاد والمجتمع نحو خيارات متطرفة شديدة الخطر بالمعايير.

حراك أم انتفاضة أم ثورة؟

يتردد كثيرون في وصف تحركات الجماهير المستمرة منذ ثلاثة أشهر بالثورة، فيصفها بعضهم بـ (حراك شعبي) أو (تحركات احتجاجية) أو (انتفاضة شعبية)، إلخ. وإذا كان ذلك مشروعًا في الأسابيع الأولى لتحركات الجماهير حين كانت حديثة العهد

ومحدودة ببعض المناطق (درعا، بانياس واللاذقية وجبلة)، فإنه لم يعد كذلك اليوم بعد أن عم الحراك كل الأراضي السورية، وبات ما يجري قولًا وفعلًا ثورة شعبية عامة تتميز بالاستمرار والمثابرة ووضوح الأهداف، وتخوضها قوى اجتماعية واضحة في مواجهة نظام وقوى اجتماعية ذات أهداف مضادة واضحة بدورها.

ما يجري هو ثورة سياسية تهدف إلى تغيير شكل الحكم الاستبدادي القائم، إلى شكل حكم ديمقراطي تداولي، يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، وعلمانية الدولة أو مدنيتها على الأقل، وينظمه دستور وقوانين تضمن الحريات العامة والفردية، وتكفل فصل السلطات وحرية التنظيم السياسي والنقابي والمدني وحرية الإعلام، كما تضمن السيادة الفعلية للقانون ومساواة المواطنين أمامه من دون تميز بسبب العرق أو القومية أو الدين أو الطائفة أو العشيرة أو العائلة، فتنهي بذلك عقودًا من الدكتاتورية القاسية لدولة أمنية، متخفية في ثوب حكم حزب واحد وجبهة كرتونية تلتف حوله.

ونقول إنها ثورة سياسية فحسب وليس ثورة اجتماعية ـ اقتصادية، لأن أهدافها لا تتضمن تغيير النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي القائم (الرأسمالي)، ولا تغيير الطبقة السائدة (البرجوازية). أهداف هذه الثورة هي تغيير شكل الحكم (وهذا لا يقلل من أهمية هذا المطلب وقيمته التاريخية)، وهو ما سيتم بالانتقال من الشكل الدكتاتوري ـ العائلي الراهن، إلى الشكل الديمقراطي التداولي المنشود، مع الحيثيات الكثيرة التي يستتبعها هذا التغيير، دستوريًا واجتماعيًا، وربما اقتصاديًا (محاربة الفساد وتجريم الفاسدين، نظام للضمان الاجتماعي التعليمي والصحي والسكني، إلخ). إلا أن الطبقة البرجوازية السائدة ستظل سائدة على الرغم من انتقال مركز الهيمنة فيها من الشريحة الحاكمة اليوم (اندماج السلطة السياسية مع رجال الأعمال الفاسدين وتحالفها مع سائر المستثمرين والرأسماليين الكبار في حقول التجارة والصناعة والخدمات والمال) إلى شريحة أخرى أو تحالف آخر من الرأسماليين، ويفترض أن تستقل فيه السلطة السياسية نسبيًا عن الطبقة السائدة.

إضافة إلى ما سبق، فإن لهذه الثورة خصوصيتها التي تميزها عن الثورات المعروفة تاريخيًا، حيث تشترك مع ثورة التحرر الوطني الهندية (غاندي) في اعتمادها شكل النضال الجماهيري ـ السلمي لتحقيق أهدافها (كما ثورتا تونس ومصر)، وتتميز عنها بتطورها التدريجي لجهة أهدافها ولجهة اتساع القوى المنخرطة فيها، كما تتميز عنها بأهمية

دور الإعلام فيها، وبافتقادها (حتى اليوم على الأقل) للقيادة المركزية والدور التاريخي المعروف للتنظيم والتوجيه (من قبل الأحزاب أو الزعامات الفردية)، الأمر الذي لا يعني غياب دور الأحزاب والشخصيات العامة المعروفة تاريخيًا فيها بطبيعة الحال، إلا أنه يظل أقل وزنًا وأهمية من ما هو معروف تاريخيًا، ولا سيما في سورية، كما لا يعني أنه يمكن للثورة أن تستمر بنجاح من دون أن تتبلور عاجلًا أو آجلًا قيادة لها تتحلى بالثقة الشعبية وبالكفاءة السياسية والتنظيمية الضرورية لمواجهة التحديات والعقد الخطرة التي تعترض طريقها، وتبلور برنامجها في التغيير الديمقراطي والاجتماعي، لإيصالها إلى أهدافها المرجوة.

حول الأسباب الطبقية للثورة وطبيعة قواها

أدت السياسات الليبرالية المتوحشة التي اعتمدها النظام في العقد المنصرم استجابة لضغوط صندوق النقد الدولي والرأسمال العالمي عمومًا، إلى تركز كبير للثروة في أيدي حفنة من الرأسماليين الجدد، وإلى دفع قطاعات واسعة جدًا من الطبقة العاملة والفئات الوسطى إلى الهجرة أو إلى جحيم الفقر والبطالة. حدث ذلك نتيجة حرمان السوق الوطنية من كل حماية وفتحها للمنافسة العالمية الشرسة وغير العادلة، مع توجيه الاستثمارات فيها إلى القطاعات الخدمية ذات الربحية العالية (استثمارات في القطاع الخدمي: المالي، التجاري، السياحي والصحي والتعليمي بكافة مراحله، والموجهة كلها لخدمة الطبقة والشرائح الأكثر ثراء في المجتمع، إلخ)، في مقابل تراجع الاهتمام بالصناعة والزراعة (الاقتصاد الإنتاجي) الذي يستوعب أعدادًا كبرى من قوى العمل ويقوي استقلال الاقتصاد الوطني، إلى جانب تخلي الدولة المتسارع عن مسؤولياتها الاجتماعية تجاه الطبقات الشعبية في مختلف الحقول (ضمان حق العمل والتعليم والاستشفاء والسكن، إلخ).

شكلت النتائج الاجتماعية للسياسات الاقتصادية المذكورة مناخًا خصبًا لتغذية الغضب الاجتماعي والذي كان لديه مسبقًا الكثير مما يغذيه: قهر وظلم واستبداد وغياب للقانون وفساد وانتهاك للقضاء وتدهور للتعليم وزيف في الإعلام وتسفيه للفكر والثقافة والقيم وتزييف لإرادة الملايين في الانتخابات والنقابات والمؤسسات والمدن والقرى،

إلخ. وفر اجتماع هذه العوامل المتراكمة عبر عقود، مع نجاح ثورتي مصر وتونس، كل ما يلزم لتحول حادثة أطفال درعا (وهي ليست الأولى من نوعها في ظل هذا النظام، ولا هي الأقسى) إلى شرارة أشعلت نار الغضب والاحتجاجات في المحافظة الباسلة، لتنتقل منها إلى سائر المدن والبلدات السورية وتتحول إلى ثورة شاملة تعبر عن رفض الشعب لاستمرار الأوضاع القائمة وإصراره على تغييرها مهما كانت التضحيات.

من الواضح أن قوى الثورة هي قوى الطبقات الشعبية حصرًا، الطبقات الدنيا والفئات الوسطى في المجتمع، من طلبة وعمال وعمال زراعيين وفلاحين وموظفين صغار وتجار صغار وقطاع مهم من النساء المنخرطات في المجتمع الحديث ومهندسين وأطباء وفنيين وإعلاميين ومثقفين من هذه الطبقات والفئات، بالإضافة طبعًا إلى جيش العاطلين عن العمل والفئات المهمشة اجتماعيًا واقتصاديًا، وهي واسعة.

من الواضح بالقدر نفسه أن قوى الطبقة البرجوازية ما تزال ملتفة حول النظام. وفي حين ينخرط بعضها في الصراع إلى جانبه بكل إمكاناته وقواه، ولا سيما أولئك الذين يعرفون أن رحيل النظام أو حتى حدوث إصلاح يؤدي إلى قيام دولة قانون سيكون وبالًا على مصالحهم وثرواتهم التي جمعوها برعاية واحتضان تأمين من فساد السلطة السياسية، تتمسك بعض شرائح الرأسمال التجاري والصناعي الأخرى بموقفها الانتهازي التاريخي منتظرة رجحانًا واضحًا في موازين القوى لصالح الثورة قبل أن تفك تحالفها وشراكتها مع النظام وتلتحق بمشروع التغيير، رغم أن بعضها قد يكون المستفيد الأكبر من التغيير لاحقًا.

تفسر هذه الحقائق سبب تأخر انخراط قطاعات مهمة من المجتمع في الثورة، ولا سيما في دمشق وحلب حيث يتركز الرأسمال الكبير واستثماراته، وحيث النفوذ الاجتماعي الأكبر لذلك الرأسمال. ويقدم كل ما سبق تأكيدًا إضافيًا لما سبق أن قلناه مرارًا وتكرارًا بشأن عجز واستقالة برجوازيات البلدان المتخلفة من مسؤوليتها في إنجاز أو حتى استكمال مهام الثورة الوطنية - الديمقراطية (التغيير الديمقراطي في المرحلة الراهنة)، علاوة على عجزها عن تحقيق التنمية والتصنيع والوحدة القومية، وضرورة إنجاز هذه المهمات التاريخية من قبل الطبقات الشعبية تحديدًا، وبقيادة قواها ونخبها الواعية (سواء أحزابها ونخبها القديمة أم قواها الشابة الجديدة).

يشكل ما تردده وسائل الإعلام عن أن الثورة هي (ثورة الشباب)، أو هي ثورة (الفيسبوك)، استمرارًا لوعي وأيديولوجيا تعمل على تهميش دور الإنسان في صنع التاريخ، وعلى تغييب القراءة الاجتماعية ـ الطبقية للمجتمع وحركته، وإخفاء طبيعة قوى الثورات وتزييف أسبابها الحقيقية، فالقوة الأهم والأسرع للمبادرة والمواجهة في الثورات كانت دائمًا وعبر التاريخ قوى الشباب، (ولكن شباب أي طبقات وأي شرائح اجتماعية؟) وليست الثورة السورية الراهنة استثناء من هذه القاعدة، فقواها البشرية التي بادرت هي شباب الفئات الوسطى والدنيا حصرًا، والتحق ويلتحق بها جمهور متزايد الاتساع من هذه الطبقات بالذات بما في ذلك النساء، ومن كل الأعمار، بينما تقف الطبقة البرجوازية بشبابها وكهولها بقوة إلى جانب الدكتاتورية، أو متفرجة ومشتكية من (الفوضى!) التي تعطل عليها متعها ونزهاتها، وتخفض أرباحها بإضعافها حركة السوق!

أما (الفيسبوك) والإنترنت والخلوي، على الرغم من دورها المهم جدًا في تحقيق نقلة كبرى في التواصل المجتمعي، وكسرها لاحتكار الإعلام من قبل النظام وأصحاب الملايين، فهي في نهاية المطاف أدوات بيد البشر جميعًا، ممن هم مع الثورة أو ضدها، يستخدمونها لخدمة الثورة أو لإفشالها. وهي موجودة في شتى بلدان العالم التي لا يقل بعضها معاناة عن الشعب السوري، من دون أن تؤدي إلى الثورة هناك! الأمر الذي يكشف قصور التفكير الذي يرجع حدوث الثورة إليها.

عوامل قوة الثورة

لا شك في أن أهم عوامل قوة الثورة السورية الراهنة هي:

1. سلميتها وتجنبها كل أشكال العنف المسلح، مهما كانت الاستفزازات والمحاولات التي يبذلها النظام لجرها نحو ذلك الميدان الذي هو ميدانه بامتياز، في مسعى منه لإفقادها عنصر تفوقها الأخلاقي والحقوقي، وتبرير قمعه الوحشي لها بالنار والحديد. وبقدر ما تتمسك الجماهير بسلمية تحركاتها، وبقدر ما تتمكن ضبط ردود فعل المواطنين المتألمين والغاضبين من فقد أحبائهم الذين يقتلون بلا أي مبرر أمام أعينهم، والمحافظة عليها في حدود اللاعنف، وبقدر ما تنجح في منع أو قمع أي شخص نزق أو غاضب أو متطرف

أو مخرب يتحرك بين الصفوف ليطلق النار أو يستخدم أي سلاح، سواء كان من عملاء النظام أو من بعض العناصر غير المنضبطة أو غير ذلك، فإنها تتقدم على طريق ربح معركتها التاريخية، وتفضح وحشية القمع ولاعقلانيته، وتكسب المزيد والمزيد من المتعاطفين والمؤيدين في داخل البلاد وخارجها. لا بد أن يكون واضحًا أشد الوضوح لكل قوى الثورة أن اللجوء إلى السلاح لأي سبب كان هو تخريب على الثورة وخدمة كبرى لأعدائها.

2. الاستمرار والانتشار وتنامي الحركة من أسبوع إلى أسبوع، ومن يوم إلى يوم. حيث يلعب الاستمرار والتصاعد دورًا أساسيًا في المحافظة على زخم الحركة واندفاعها ورفدها بمزيد من القوى، وإنهاك قوى النظام (المحدودة بالمقارنة مع قوى الشعب)، ودفعها من ثم للتراجع والتفكك، من دون إعطائها الفرصة لالتقاط أنفاسها وإعادة ترتيب صفوفها.

في حين يؤدي الاتساع الجغرافي المتزايد للحركة إلى ضم مزيد من القوى الشعبية إلى الثورة، وسحب مزيد منها من صفوف النظام ووضعها في مواجهته حيث هو موقعها الطبيعي، كما يؤدي إلى تشتيت جهود أجهزة القمع وإنهاكها وإضعاف معنوياتها.

3. وحدة أهداف الحركة ووحدة شعاراتها تلعب دورًا مهمًا في إشعار الجماهير بوحدتها وقوتها وحتمية انتصارها، وتبرز للعيان وحدتها الوطنية وتفشل مساعي النظام لزرع التناقضات والخلافات في صفوفها، ولتزييف أهداف التحركات وطبيعتها، الأمر الذي يبذل جهدًا كبيرًا من أجله.

4 ـ قوة الحشد وضخامته، حيث تكشف ضخامة الحشود قوة الشعب وترفع من معنويات المشاركين فيها ومعنويات من يراها من خارجها، وتلعب دورًا معاكسًا تمامًا في خندق النظام حيث تضعف معنويات أنصاره وتكشف عزلتهم الشعبية ووقوفهم في مواجهة أهداف الشعب وطموحه المشروع. ويفسر هذا لماذا يحرص النظام على القمع الدموي الواسع وارتكاب المجازر والترويع البشع حين يتجمع حشد واسع في هذه المدينة أو تلك، على الرغم من السلمية التامة للحشود.

لقاءات صحافية وحوارات مسجّلة

نيـسـان 2011 مقابلة في «العربية»، برنامج «روافد»[18]

عبد العزيز الخيّر:

- السياسة ليست دائمًا منطقيّة، السياسة هي عملية الحياة، هي وجه من وجوه الحياة، الحياة ليست منطقية أبدًا، والحياة ليست دائمًا عادلة.

- الفصل التعسّفي بين حراك الشباب وبين القوى السياسية المنظّمة هو أحد النتائج المرضيّة لأربعين سنة من الدكتاتورية، هذا وضع ليس طبيعي أبدًا، الدكتاتورية صادرت الحياة السياسيّة على امتداد أربعين عامًا.

- حمل السلاح سياق مناقض لمصلحة الثورة كليًا.

- أشدد النداء وأشدد الطلب الى كل السوريين المناضلين، الى الشباب الثائرين، إلى كل قوى المجتمع السوري ألا يجرّها الغضب ولا ردّ الفعل ولا فعل النظام العنيف والوحشي ولا المحاولات المغرضة التي يمكن أن تُبذل من هذه الجهة أو تلك أن تُجر نتيجة ذلك إلى ردّ فعل مسلّح، لأنها بذلك تُطلق النار على الثورة.

- كل إنسان يفهم الضغط الهائل الذي يترتب على الانسان الذي يُشاهد إنسانًا غاليًا عليه يُقتل أخ، أخت، أب، زوجة، أم، طفل، كل إنسان يصعد الدمّ الى رأسه حين يرى الأجساد المشوّهة نتيجة أعمال التعذيب الوحشي أو يسمع أو يقرأ أو يُشاهد الإهانات الفظيعة التي تطال السوريين بمختلف المواقع، وبصورة غريزية ربما يرغب بحل الموضوع بصورة حاسمة وسريعة، فيخطر في باله استخدام السلاح، يجب ألا يحدث هذا على الإطلاق، ما يَنصُر الثورة هو استمرار سلميتها، تمسّكها مهما كان الثمن باهظًا بسلميتها.

- المطلوب بلورة هيئة سياسيّة وتنظيميّة ذات تمثيل حقيقي لقوى الحراك الشعبي وذات تمثيل سياسي ناضج يليق بحلم سورية الديمقراطية التي نسعى إليها جميعًا، وقادر

---

(18) رابط برنامج روافد، محطة العربية:
https://www.youtube.com/watch?v=weUWFBwT6f4

على التعامل مع كل الإشكاليات والتحديات التي يطرحها النظام ومناوراته ومع كل الإشكاليات والتحديات التي يطرحها وضع إقليمي معقّد، ومع كل الإشكاليات والتحديات التي يطرحها وضع دولي معقّد.

لقاء مع الدكتور عبد العزيز الخير[19]

تشرين أول 2011

- ما موقفكم من المبادرة العربية وما موقفكم من الحوار عمومًا؟

الموقف الرسمي للمكتب التنفيذي هو أننا نرحب بالمسعى العربي. لم نوافق على المبادرة بوصفها مبادرة لأنه ليس لدينا النص الرسمي وركزنا على الدور الذي على الجامعة القيام به رغم الخيبات التي عشناها مع الجامعة العربية ودورها وتحديدًا دورها في وقف القتل وهو هدف رئيسي لدينا كهيئة التنسيق.

ومن جهة أخرى لم نكتف بالترحيب بالمسعى لوقف القتل وقلنا لا بد من إطلاق سراح المعتقلين وعودة الجيش إلى ثكناته وسحب أجهزة الاستخبارات وضمان حق التظاهر السلمي وتغيير سياسة الإعلام السوري الذي يحرض ويثير الفتن، فمجمل هذه العناصر تؤدي إلى مناخ سياسي جديد يسمح بإطلاق عملية سياسية ونحن لم نذكر حرفًا واحدًا عن الحوار.

من وجهة نظرنا نرى أننا لا نستطيع أن نفكر بالحوار ولا أن نقبل به وأن نشارك به قبل وجود مناخ لإطلاق عملية سياسية وهو يعني تفاوض ينطلق من اللحظة الراهنة نحو هدف نهائي مسبق هو بناء النظام الديمقراطي البرلماني التعددي؛ مهمة التفاوض رسم خريطة طريق للانطلاق من اللحظة الراهنة نحو الهدف المنشود في بناء النظام الديمقراطي، وهذا لا يمكن أن يتم إلا عبر وجود مناخ لذلك.

- أتقصد بذلك إسقاط النظام بلغة الشارع المنتفض؟

ما تقدم أعلاه يمثل طرح الهيئة منذ بداية تشكلها، في حينه كانت الجماهير تنادي بشكل من أشكال الإصلاح وحاول النظام أن يوصل إلينا دعوات للحوار عبر أقنية غير رسمية وكان جوابنا الواضح والمحدد تنفيذ النقاط الثمانية التي أقرتها الهيئة في أدبياتها في الشهر الثاني أو

---

(19) مقابلة صحافية مع محطة RT، المصدر موقع هيئة التنسيق الوطنية.

الثالث للثورة في حينه كان رأي الهيئة يقول في ضرورة التغيير الوطني الديمقراطي الشامل.

حاول الإعلام أن يخلق بلبلة بالانطلاق من لفظة «الإسقاط». هذا بالعمل السياسي هو محاولة لإثارة زوبعة في فنجان. المسألة ليست بلفظة الإسقاط فالتعبير الذي اعتمدنا (التغيير الوطني الديمقراطي) هو تعبير أشمل بكثير من عبارة الإسقاط، فهو لا يكتفي بإسقاط النظام وإنما يحدد بديله بخلاف الإسقاط الذي يترك البديل مجهولاً.

في الحقيقة نرى أن مقولة الإصلاح هي مقولة فارغة فالنظام منذ البداية يسعى إلى سحق الحراك، وأن الشعب مادة يشتغل بها وليس له حقوق. وحاول النظام أن يعيد إنتاج نفسه عبر إصلاحات مزعومة مثل قانون الانتخابات وغيره دون النظر في المسألة الجوهرية التي يطالب بها الشعب كما تطالب بها المعارضة الوطنية الديمقراطية.

نحن بالمختصر لم نتحدث لمرة واحدة عن الحوار مع النظام منذ خرجت الفكرة ردت الهيئة بنص مكتوب ومنشور ورسمي بأن على النظام تحقيق مناخ للحوار عبر تطبيق النقاط الثمانية سابقة الذكر. واليوم نقول إننا لسنا مستعدين حتى للتفكير بموضوع الحوار قبل تغيير المناخ السياسي بالكامل في سورية وبعدها يتوفر المناخ لإطلاق عملية سياسية.

- في الأسابيع الأخيرة بدأت تخرج أصوات مطالبة بتسليح الثورة، ما موقفكم من هذه الدعوات؟ وهل أنتم مع تسلح الثورة؟

منذ اللحظة الأولى لتأسيس الهيئة كان لدينا موقف مستند إلى قراءة وتحليل وأيضًا إلى تجارب الشعوب العربية التي سبقتنا إلى الثورة (مصر وتونس واليمن) وهي تجارب استطاعت أن تنجح وتمكنت المحافظة على خيارها في سلمية ثورتها.

في بداية الحراك كان المتظاهرون يطالبون بالحرية والكرامة وإذا شئتم كانوا يطالبون بإصلاحات معينة، ولكن طبيعة رد فعل النظام الأمني والدموي والمتوحش دفع الناس إلى تصعيد شعاراتها خطوة خطوة، فبتنا نسمع بشعارات تطالب أولًا بإسقاط النظام، وتجاوزت لاحقًا المطالب العقلانية حتى أصبحت تعبر عن الانفعال والغضب، حتى راحت تطالب بإعدام الرئيس وهو شعار يعبر عن الغضب أكثر من أي شيء آخر وهو شيء مفهوم بالنسبة لنا، ولكن بالمعنى السياسي علينا ألا ننزلق إلى هذا المكان لأنه إن كنا سنؤسس لنظام بديل

فلن يكون لدينا الحق بالإعدام، فهذا الحق يمنح للمؤسسات القضائية حقًا وحصرًا.

لقد كان وما زال لدينا رؤية أن سلمية الثورة هي رصيد إستراتيجي لها يجعلها تتفوق على خصمها، ومن قبل اندلاع الثورة كان هناك قوى تريد تطور تدريجي سلمي وآمن. ولكن مع بدء الثورة ستضمحل فكرة التدرج وذلك على قاعدة اتساع رقعة الحراك الشعبي ما سيبقى هو فكرة السلمية والانتقال الآمن إلا أن النظام أصر على النيل من هاتين السمتين من خلال الدفع باتجاه العنف وتسلح الثورة، وفي سبيل ذلك قام بكل ما أتيح له من وسائل القمع الوحشي وانتهاك الحرمات والقتل الممنهج دافعًا الناس عبر هذه الممارسة إلى حمل السلاح.

- كيف لنا أن نفهم مصلحة النظام في دفعه الثوار إلى التسلح؟

في الحقيقة له مصلحة عليا بذلك أي مصلحة إستراتيجية، فجرّ الثوار إلى التسلح يعني أنه يجرهم إلى ميدانه وهو الميدان المتفوق به أصلًا، وبذلك يفقد الثوار تفوقهم الأخلاقي (كثوار) يسعون إلى بناء نظام بديل لا يستعمل العنف ضد المواطنين ويسعون في هذا السياق إلى بناء مؤسسات الدولة والقضاء والقانون عمومًا، ولكن عندما تتسلح الثورة فهي ستخسر هذه الميزة إلى حد كبير.

من جهة أخرى سنلاحظ أنه مهما تسلح المدنيون في مواجهة جيش مسلح مدرب على القتل فمعركتهم خاسرة؛ معركة المدنيين ضد الجيش تحسم سياسيًا لصالح الثوار ولكنها حتمًا ستحسم عسكريًا وميدانيًا لصالح النظام.

النظام دفع الثوار إلى حمل السلاح وهناك جهات غذت هذا الاتجاه من خارج النظام ومن خارج البلد من أجل خدمة مصالحها وليس من أجل خدمة مصالح الثورة أو الشعب السوري.

للأسف من يحمل السلاح اليوم رغم تفهمنا لألمه وغضبه المشروع وشعوره باليأس، على الرغم من تفهمنا هذا كله، نقول إن المسؤولية السياسية تقتضي ألا ننجر إلى الميدان الذي يريده النظام والذي هو متفوق فيه؛ في هذا الميدان ستفرغ غضبك لكنك ستخسر معركتك.

حوار مع عبد العزيز الخيّر

شتاء 2012 - مجلة الآداب

أجراه في دمشق: ناريمان عامر ويوسف فخر الدين

* قمتم بإنشاء «هيئة التنسيق الوطنيّة» من أجل المشاركة في الحراك الشعبيّ ومحاولة تمثيله. فلماذا قام هذا الحراك؟ ولماذا رفع سقفَ مطالبه إلى حدّ إسقاط النظام؟ ولماذا غاب هذا المطلب عن بياناتكم، فأثرتم حفيظةَ بعض الشارع عليكم؟

- الحراك الشعبيّ هو، فعليًا، ثورةٌ سياسيّةٌ، حصيلةُ تاريخٍ سياسيٍّ طويل. وقد اجتمعت الظروفُ الموضوعيّة لتنقلَ حركيّةَ هذا التاريخ من الفضاءِ الثقافيِّ السياسيِّ إلى فضاء المجتمع الذي قدّم ما طابقَ توقّعاتنا، وفي الوقتِ نفسه أدهشنا.

هو شيءٌ يشبه ما كنّا نحلم به، وإنْ أتى بصيغةٍ مختلفة تمثّلتْ في أنّ طبيعة الجمهور المتحرّك لا تنطبق عليها تصنيفاتٌ نمطيّةٌ أو تصوّراتٌ سابقة (فهي ليست ثورةَ عمّالٍ أو فلاحين أو قوّى سياسيّةٍ منظّم). وهذا الأمر أربكَ العقلَ التصنيفيّ، ولا سيما أنّ تاريخَ الحراك السياسيّ في سورية هو تاريخُ الحركات المنظّمة لا العفويّة كما هي حال مصر. عفويّةُ الحراك الجديد كانت مفاجئةً للشعب السوريّ كما للنظام والمعارضة، لأنّ أحدًا من هذه الأطراف لم يمتلك القناعةَ بوجود حركةٍ عفويّةٍ في سورية: ولذا عدّه النظامُ مؤامرة، وتعاملتْ بعضُ القوى السياسيّة معه بحذر، وتوجّستْ منه شرائحُ من المجتمع السوريّ لم تحسم خيارَها بعد.

هي ثورةُ جمهورٍ من طبقاتٍ وسطى وشعبيّة. لكنّ الفراغَ الذي سبّبَه عقودٌ من القمع، ومن عزلِ المجتمع عن السياسة، أدّى إلى ضعفٍ تنظيميٍّ ملموسٍ للأحزاب، أو لمن صمد منها أمام القمع الطويل (إذ تلاشى بعضُها فعليًا)؛ كما أدّى إلى جهل الجمهور

بهذه الأحزاب وبطروحاتها ونضالاتها. يضاف إلى ذلك غيابُ نقاباتٍ حقيقيّةٍ تعبّر عن مصالح أعضائها ووعيهم؛ فالموجود هو محضُ هياكل نقابيّة تخضع لهيمنة السلطة، تزيّف إرادة أعضائها ووعيهم، ولا تدافعُ عن مصالحهم نفسها. وثمة غياب لمنظّماتٍ أهليّةٍ ومدنيّة، مستقلّةٍ وفعّالة، ولو وُجدتْ لأمكن أن تملأ بعض الفراغ الذي نتج من قمع الأحزاب، لكنّ القمعَ منعها هي الأخرى من الوجود بصورةٍ شبه مطلقة.

كلُّ هذا جعل الثورةَ، بالضرورة، ثورةً عفويّةً غيرَ منظّمةٍ، انفجرتْ لأنّ القمعَ عجز عن إلغاء توق السوريين إلى الحريّة (بل عزّزه)، وعجز عن إلغاء حلمهم بسيادةِ العدالة والقانون وإنهاءِ الفساد (بل قوّى إصرارَهم عليه)، على الرغم من نجاحه في تحطيم أو إضعافِ أو منع الأطرِ السياسيّةِ والنقابيّة والمدنيّة المنظّمةِ التي تستطيع حمل ذلك التوق وهذا الحلم، وقيادة نضالهم نحوه.

نحن نرى أنّ المنابعَ العميقة لهذا الحراك تعود إلى سببين تاريخيّين:

1) دكتاتوريّة النظام وفساده، بما يعنيه ذلك من قمعٍ معمّم وشديد ضد كلِّ نشاط أو تفكيرٍ سياسيٍّ مستقلّ؛ ومن رعب ينتاب المواطنين كلّما تناولوا القضايا السياسيّة في جلساتهم الخاصّة أو العامّة؛ ومن ممارسةٍ للحكم على أساسِ مراسيمَ وأعرافٍ وأوامرَ كثيرًا ما تكون شفهيّةً وخرقًا للقانون المكتوبِ أو تحريفًا له أو استثناءً منه، بحيث تخدم مصالحَ الموالين للنظام، وتضعُ ثرواتِ المجتمع في متناولهم أكثر من متناول غيرهم، أو دون غيرهم في كثيرٍ من الحالات. وهذا ما خلق حالاتِ تمييزٍ واضحةً بين المواطنين، شملتْ أبسطَ حقوق المواطن، مثل حقِّ العمل أو السكن أو السفر خارج البلاد، على مستوى قاعدة الهرم، ووصلتْ إلى المحاباة الفاضحةِ في الصفقات والاستثماراتِ الكبيرة، على مستوى قمّة الهرم.

2) السياسات الاقتصاديّة، وتحديدًا السياسات التي تمَّ اتّباعُها منذ بداية التسعينيّات، عندما تسارع تحريرُ نشاط رأس المالِ الخاصّ، وبدأ فتحُ الأبواب للرأسمال العربيِّ والأجنبيِّ، في تجاوبٍ واضح مع شروط صندوق النقد الدوليِّ ومراكزِ الرأسمال العالميّة الأخرى. وقد أخذتْ هذه السياساتُ دفعاتٍ قويّةً بعد عام 2000، وظهرتْ تعديلاتٌ قانونيّةٌ وعمليّةٌ للنشاط الاقتصاديِّ في البلاد ولدور الدولة الاقتصاديّ، فتراجع

هذا الدورُ لصالح رؤوس الأموال الخاصّةِ والشراكات الجديدة بين النُّخَب المقرّبة من السلطة ورؤوس الأموال العربيّةِ والعالميّة، عبر انفتاح اقتصاديٍّ انتقائيٍّ وأحيانًا عشوائيّ. وبدأ يتراكم تغييرٌ في بنية الاقتصاد، لا يبالي بقطاعات الإنتاج الحقيقيّ، بل يخنقها ويضعفها. وهذا ما زاد من وطأة التشوّهات البنيويّة، القائمة أصلًا في الاقتصاد السوريّ، وزاد من تبعيّته للخارج، ومن تكيّفه مع حاجات السوق العالميّة، لا مع حاجات التنمية والمجتمع السوريّ، ولا سيّما حاجات الطبقات الشعبيّة والوسطى التي كانت القطاعاتُ الإنتاجيّة وقطاعُ الدولة تؤمّن بعضَها، وبخاصةٍ الحاجةُ إلى العمل. كلّ هذا كان بالنتيجة على حساب الطبقات الشعبيّة والوسطى، وبعضِ فئات الرأسماليين غير المقرّبين من السلطة. وقد أدّى تسارعُ الفرزِ الطبقيّ إلى إنتاج نخبٍ ذات ثرواتٍ خياليّةٍ ورفاهيّةٍ غير مسبوقة، بينما انحدر المستوى المعيشيّ والاجتماعيُّ للشرائح الوسطى والدّنيا بشكلٍ قويٍّ، وتوسّعتْ دائرةُ البطالة بسرعةٍ كبيرة.

تضافر مع هذين العاملين عاملٌ آخر، هو العامل المعنويُّ الذي وفّره مناخُ الربيع العربيّ (تونس، مصر، ليبيا، اليمن). هذا المناخ أنعش الأملَ بالتغيير، وقوّى الثقةَ بالنفس في إمكانيّة تحقيقه بقوى الشعب نفسها، وقدّم نماذجَ رغِبَ السوريّون في السير على هديها. فالشعبُ السوريُّ لا يعد نفسَه أقلَّ من غيره من الشعوب، بل على العكس؛ فهو شعبٌ معتدٌّ بنفسه، ويتباهى بتاريخه الحضاريِّ ومدنيّته العريقة ــ وهو محقّ في ذلك.

كان المناخ السوريّ يحوي جميعَ عناصر الانفجار، فجاءت حادثةُ درعا لتُطلقَ الشرارةَ التي فجّرت الثورة. والحقّ أنّ حادثة درعا ليست استثنائيّةً في ظلِّ الدكتاتوريّة؛ لكنّ اجتماعَ العناصر السابقة أدّى إلى غضب المواطنين وانطلاق حركةٍ احتجاجٍ واسعةٍ بينهم، تجاوبتْ مناطقُ أخرى معها، وبدأت الحالة الثوريّةُ تعمُّ مختلفَ أنحاء سورية. في البداية، تحرّك الجميعُ تحت سقف «الإصلاح»، ولم تكن المطالبُ في بداية الحراك جذريّةً بالطريقة التي نراها اليوم، بل كانت مصحوبةً بالأمل في أن تستجيبَ السلطة لمطالب الإصلاح. لكنّ ما حصل كان عكسَ ذلك تمامًا. فقد واجه النظام هذا الحراكَ مواجهةً أمنيّةً شديدةً، هي طريقته المعهودة في مواجهةِ مثل هذه الحالات، مصحوبةً كالعادة بجملةٍ من الاتّهامات الموجّهة إلى المحتجّين: مجموعات إرهابيّة، سلفيّة، فلسطينيّة، جهاديّة.

ما طُرح من مطالبَ إصلاحيّة، وشعاراتٍ سياسيّة، اصطدم ببنيةٍ شديدةِ المركزيّة وبدكتاتوريّة يتميّز بها النظامُ السوريُّ حتى تجاه بنيته الداخليّة؛ فهو نظامٌ استبداديٌّ مركزيٌّ ليس فقط تجاه المجتمع، وإنّما تجاه بناه وهيئاته ومؤسّساته نفسها. ذلك لأنّ القرار عادةً محتكرٌ من رأس النظام، والآن يتشارك في صنع القرار مع فئةٍ قليلةٍ من الأفراد، تظلّ فعليًّا ممسوكةً من قبله. والحال أنّ عدمَ السماح لجهاتٍ أو مؤسّساتٍ أو اتّجاهاتٍ جديدةٍ بالتفكير في التدخّل ضمن بنيةِ النظام نفسه أفقده الليونةَ والقدرةَ على التكيّف، وجعل تعاملَه مع المستجدّات تقليديًّا وميكانيكيًّا.

وقد ترافق هذا التصلّبُ مع دخول عنصرٍ تاريخيٍّ جديدٍ في البيئة والحياة السياسيّة، ألا وهي وسائلُ الإعلام الحديثة التي شكّلتْ، من جهةٍ، أدواتِ تواصلٍ بين الناشطين مكّنتْهم تبادل الأفكار والتنسيق في العملِ في ما بينهم، فعوّضتْ بذلك من آليّات التواصل والتفاعل السياسيّ التقليديّة المحظورة في سورية (الصحافة والاجتماعات المباشرة في النقابة أو الحزب)؛ وشكّلتْ، من جهةٍ ثانية، وسيلةَ إعلامٍ بديلٍ عجز النظامُ عن منعها، فأدّت دورًا رئيسًا في كشف ممارسات النظام القمعيّةِ لأوسع الجماهير وقطاعات الرأي العامّ المحليّ والعالميّ، الأمرُ الذي قوّض تمامًا سياسةَ التعتيم على الجرائم، فأصبحتْ كلّ ممارسات السلطة تتمُّ تحت أعين الكاميرات، وهو ما أخلّ في العمق بآليّات عملِ النظام وأجهزة قمعه التي تعتمدُ مثل غيرها على الصمتِ والتعتيم على جرائمها لتضمنَ لنفسها حريّةَ التصرّف وتجنّبَ ردود الفعل.

هكذا أصبحتْ كلُّ عمليةِ قمعٍ تُفتضح محرّضًا على المزيد من ردود الفعل الغاضبة، ودافعًا إلى رفع سقف المطالب السياسيّةِ للجمهور الغاضب الذي أخذ يشعر بالمزيد من المهانة والغضب لتجاهل مطالبه تمامًا ولمعاملته بالإخضاعِ والإذلالِ وسفكِ الدماء، حتى وصلت الأمورُ إلى المطالبة بإسقاط النظام.

أمّا عن سؤالكم عن غياب مطلب «إسقاط النظام» في بيانات «هيئة التنسيق،» فنردُّ بأنّ هذا السؤالَ محقٌّ من حيث الشكل، ويجانب الصوابَ في المحتوى. ذلك أنه حاضرٌ ضمنًا بلا شكٍّ في طروحاتنا وبياناتنا، على الرغم من عدم استخدامِ التعبير حرفيًّا. فالقول بالانتقال من النظام الشموليّ القائم، إلى نظامٍ تعدّديٍّ برلمانيٍّ ديمقراطيّ يتمسّك بالوطنيّة السوريّة، يعني حكمًا القولَ بإسقاط النظامِ، مع إضافةٍ نوعيّةٍ، تُعنى بطرح البديل. أي

إننا نختلف عن غيرنا بأننا طالبنا بإسقاط النظام وحدّدنا أيضًا وصْفًا للنظام المأمول. وعلى مَن لا يقتنعُ بهذا أن يقولَ لنا كيف تمكن إقامةُ نظامٍ وطنيٍّ ديمقراطيٍّ، برلمانيٍّ وتعدّديٍّ، من دون إسقاط هذا النظام (رغم أنّنا امتثلنا لاحقًا لمطلبِ إبراز هذا الشعار بالتعبير الحرفيّ الذي أراده الشارعُ الثائر)؟

يمكن القولُ إننا لم نوفّق منذ اللحظةِ الأولى في ترجمة الفكرة الصحيحة للتغيير الذي نريد إلى شعارٍ شعبيٍّ بسيطٍ وواضحٍ يناسب مزاجَ الحالة الثوريّةِ التي يعيشها المجتمع، ألا وهو شعار «إسقاط النظام» ـ وهذا ما استغلّه خصومُنا السياسيّون بتجاهلٍ تامٍّ لمصلحة الثورةِ والشعب. لكننا تجاوزنا هذا الخطأ بعد ثلاثة أشهر من تأسيس الهيئة، وبعد أن دفعنا ثمنه غاليًا.

* ما العواملُ التي أدّت إلى تشكيل «هيئة التنسيق الوطنيّة»؟ وما التيّارات المشاركة؟

– منذ سنواتٍ طويلةٍ، وحلمُ إنشاء تحالفٍ سياسيٍّ واسعٍ للتغيير الديمقراطيّ يراود قلوبَ الناشطين والجمهور السياسيّ السوريّ نتيجةً للإحساس بعجزِ أيِّ حزبٍ بمفرده، أو بعجز أيّ تحالفٍ محدودٍ، عن تحقيق التغيير الديمقراطيّ المنشود وإطاحة الدكتاتوريّة على امتداد العقود الماضية.

وقد جرت محاولةٌ أولى في هذا السياق في العام 2005 بتأسيس «إعلان دمشق للتغيير الديمقراطيّ» بين أحزابٍ كثيرةٍ وشخصيّاتٍ متنوّعةِ المشارب فعلًا، لكنّ هذه المحاولة فشلتْ خلال عامين لأسبابٍ لسنا في صدد الحديث عنها هنا.

وجرت محاولاتٌ لاحقةٌ لتأسيس تحالفٍ من هذا القبيل في العام 2009، لم تكلّل بالنجاح لافتقاد قوّة الدفع السياسيّ اللازمة.

وعندما اندلعت الانتفاضةُ في آذار/ مارس 2010 توفّرتْ قوّةُ الدفع المطلوبة، وتمّ تأسيسُ «هيئة التنسيق الوطنيّة» في 30 حزيران/ يونيو 2011 بعد حواراتٍ صعبةٍ وواسعةٍ استغرقتْ ثلاثة أشهرٍ، شاركتْ فيها قوى وشخصيّاتٌ من كلّ الاتّجاهات الفكريّة والأيديولوجيّة الموجودة في البلاد، القوميّةِ واليساريّةِ والليبراليّة والإسلاميّةِ المستنيرة، عربيّةً وكرديّةً وآثوريّةً، ومن كلّ ألوان الطيف السوريّ الاجتماعيّ والدينيّ.

كان الدافعُ الأساس الذي حرّك الجميعَ هو تشكيل إطارٍ سياسيٍّ واسعٍ يعبّر بحقٍّ عن الطيف السياسيِّ السوريِّ، ويعمل على تحقيق التغيير الوطنيّ الديمقراطيّ بقوّة الشعب السوريِّ وثورته أساسًا، ويصون البلدَ من أخطار التدخّلِ العسكريّ الخارجيّ، والطائفيّة، وأخطارِ عسكرة الثورة والحرب الأهليّة. والتزمت المبادرة لإنشاءِ هذا التحالف برفض إقصاء أيِّ طرفٍ أو اتّجاهٍ سياسيٍّ، إلاّ مَن يقصي نفسَه، وبالعمل على تحقيق التغيير الديمقراطيِّ بالكيفيّة التي تضمنُ وحدةَ الشعب وسيادةَ البلاد ونقلَها في المحصّلة إلى وضعٍ تاريخيٍّ أفضل، لا بالسعي إلى تحقيق التغيير بصرفِ النظر عن وسائله وقواه وعن البديلِ الذي سيقومُ على أنقاض النظام.

مَن هنا بدأ التمايزُ السياسيُّ والبرنامجيّ يتبلور: فقد وُجِد من يدعو إلى التغيير بقوّةِ التدخّلِ العسكريِّ الخارجيِّ على الطريقة الليبيّة، وبصرف النظرِ عن البديل الذي سيحلُّ محلَّ السلطة القائمة، بحجّةِ أنه لا يوجد ما هو أسوأ من السلطة القائمة، وأنّ أيَّ بديلٍ هو بالضرورة أقلُّ سوءًا منها، وبصرف النظر أيضًا عن أخطار العسكرة والحرب الأهليّة التي قد تُدفع نحوها قوًى بعينها (من داخل البلاد وخارجها)، وهو ما رفضته وترفضه قوى «الهيئة» وشخصيّاتُها بصورةٍ مبدئيّةٍ حازمة.

بالنتيجة، أعلنت «الهيئة» عن قيامها في 30/ 6/ 2011، وطرحتْ وثيقتها التأسيسيّة، وحرصتْ على إشراك قوى جديدةٍ من الحراك في بنيتها وهيئاتها. انضمَّ إلى الهيئة خلال ثلاثة أشهرٍ من تأسيسها خمسةَ عشرَ حزبًا وتيّارًا سياسيًّا، هي الغالبيّة العظمى من الأحزاب والمجموعات السياسيّةِ الموجودة في الخريطة السياسيّة السوريّة (أحزاب قوميّة عربيّة وقوميّة كرديّة وسريانيّة، وأحزاب وقوى يساريّة وماركسيّة معارضة متعدّدة، وشخصيات تعبّرُ عن اتّجاهاتٍ إسلاميّةٍ مستنيرةٍ، وشخصيات اجتماعيّة واقتصاديّة ليبراليّة، ونخبة من أبرز الشخصيّات العامّة في البلاد من مثقّفين وصحفيين وكتّابٍ وغيرهم).

* يبقى النفسُ اليساريّ حاضرًا في حديثك، وهنا يحضرنا سؤال: من موقعك القياديِّ في حزب العمل الشيوعيّ في سورية، كيف ترون في الحزب موقفَ القوى اليساريّة في المنطقة، وعلى الصعيد العالميِّ، من الانتفاضةِ السوريّة؟

- كان اليسارُ الحقيقيُّ في المنطقة والعالم مع الشعب السوريّ ومصالحه على طول الخطّ. المشكلة كانت دائمًا لدى الأحزاب الستالينيّة أو التابعة للسوفيات، إذ كانت تُولي مواقف النظام من الصراعات الدوليّة الوزنَ الأهمَّ، بينما تقضي المبدئيّة اليساريّة بإيلاء الأولويّة في تحديد الموقفِ من الدول والأحزاب انطلاقًا من سياساتها تجاه شعوبها. لنا قراءتنا النقديّة تاريخيًّا من هذا التشوّه «اليساريّ»، ونعده من أسباب الهزيمة التي لحقتْ باليسار العالميّ الذي كان متحقّقًا (النموذج السوفياتيّ)، بينما يراها غيرنا «واقعيةً سياسيّةً» للأسف. حزبُ العمل ينتمي، من حيث النشأة، إلى اليسار الجديد الذي برز في نهاية الستينيّات من القرن الماضي، في لحظةٍ فارقةٍ في نهوض يسارٍ نقديٍّ للستالينيّة، ما زلنا أمناء له وسنبقى.

الواقع أنّ النظام السوريّ كان على يسار الأنظمة العربيّة عمومًا في المسألة الوطنيّة (الموقف من قضيّة فلسطين والمشروع الصهيونيّ والمقاومة)، وفي بعض القضايا الاجتماعيّة. وكان موقعه هذا أحيانًا كثيرةً في ظواهر السياسات، لا في عمقها، وحرص ببراغماتيّةٍ عاليةٍ على أن يبقى في هذا الموقع من المشهد الرسميّ العربيّ ـ وهو ما استفاد منه كثيرًا عبر تاريخه. وحين انزاح المشهدُ العربيُّ كلّه باتّجاه اليمين، انزاح معه بلا تأخر، ولكنه حرص على أن يبقى على يساره في الوقت نفسه، وبذل جهدًا شبهَ مستمّر في إقامة علاقاتٍ جيّدةٍ مع أنظمةٍ وقوى يساريّةٍ في أميركا اللاتينيّة مثلًا، ومع الصين وغيرها في آسيا، وأحسن استغلالَ هذه العلاقات عندما كان يحتاجها، ليهملَها عندما تخفُّ حاجتُه إليها.

على أنّ هذا الوضع تغيّر بعد اندلاع الثورة الشعبيّة الراهنة ضدّ الدكتاتوريّة، ولا سيّما مع انكشاف ممارسات النظام الوحشيّة. وها هي سياساتُ النظام الداخليّة التي مارسها على امتداد عقودٍ في الخفاء، وغطّاها بسياسةٍ خارجيّةٍ أعجبتْ بعضَ اليساريين والوطنيين وخدعتْهم طويلًا عن حقيقته، ها هي تُفْقده أصدقاءه وحلفاءه واحدًا بعد الآخر، وتنقلهم إلى صفّ المطالبين بضرورة أن يلبّي مطالبَ الشعب.

من الغريب حقًّا كيف يصمُّ النظام أذنيه عن كلّ هذا، ويمضي في تصعيد القمع والوحشيّة، مشدّدًا الخناقَ على نفسه بيديه، حتى يكاد لا يترك لنفسه حليفًا أو صديقًا، متّهمًا العالمَ كلّه تقريبًا بالتآمر عليه، ومحرجًا أقربَ حلفائه إليه، وكأنه يدفعهم دفعًا إلى التخلّي عنه ونبذه!

* قمتم بإنشاءِ «هيئة التنسيق الوطنيّ» لتَلحقكم الاتهاماتُ منذ اللحظاتِ الأولى. قيل إنكم أنشأتم هيئةً للتفاوض مع النظام السوريّ. وقيل إنّ موقفكم أقلُّ حزمًا من المطلوب في الشارع. إلى أيِّ مدًى تقارب هذه الاتهامات حقيقةَ موقف الهيئة؟ وهل يشكّل «المجلس الوطنيُّ» ضمن هذا السياق النقيضَ الموضوعيَّ للنظام في تصلّبه من فكرة الحوار؟

- كلّ هذه الاتّهامات جاءت من أطرافٍ سياسيّةٍ تتميّز تاريخيًا باعتمادها مفهومات التخوين والإقصاء في صراعها مع من تعده منافسًا سياسيًّا أو خصمًا لها، بل مع من يختلف معها من أنصارها أيضًا. مثلُ هذه الأساليب بخلفياتها الثقافيّةِ هي بعضُ ما يثور الشعبُ السوريُّ ضدّه اليوم، لأنها هي بالضبط أساليبُ النظام الاستبداديّ وثقافتُه. ومن المفهوم أنّ احتكارَ النظام للحياةِ السياسيّةِ والنشاطِ الإعلاميِّ والثقافيِّ على مدى عقودٍ ترك آثارًا قويّةً في وعي الجمهور وثقافته السياسيّة أيضًا. ومن الأكيد أنّ تجاوزَ ثقافة الاتّهام المجانيّ والتخوين والإقصاء يتطلّبُ عملًا جادًّا وطويلًا في حقولٍ كثيرة، لتصلَ الحياةُ السياسيّة في سورية إلى مستوى الثقافة والسلوك الديمقراطيِّ المنشود. هذا وقد قامت جهاتٌ إعلاميّةٌ وسياسيّةٌ، عربيّةٌ وأجنبيّةٌ، ذاتُ مصالحَ وأجنداتٍ معيّنة، بالإسهام في ترويج تلك الاتّهامات على أوسع نطاقٍ، وحرصتْ على ألا تتيحَ «للهيئة» فرصةً عادلةً ولو بالحدِّ الأدنى لمواجهة تلك الاتّهامات والردِّ عليها. ونحن نفهم تمامًا أنْ تحاربَنا جهاتٌ غير سوريّةٍ تريد أن تخْلفَ النظامَ الدكتاتوريّ، وقوًى تكون مرتهنةً لها وخادمةً لمصالحها، ولا تبالي كما يجب بالسيادة الوطنيّة ولا بمصالح الشعب والثورة، فمصالحها تقودها إلى ذلك. أما الأطراف السياسيّة السوريّة التي تحاربُ مَن يتميّز عنها بمثل هذه الأساليب، فنرى فيها جزءًا من ثقافة التخلّف والاستبداد، ومن الماضي الذي يجب أن ينطوي عاجلًا أو آجلًا، لا جزءًا من الثورة وقواها الحقيقيّة، بل هي في الحقيقة جزءٌ من قوى الثورة المضادّة، ومن طبيعة النظام نفسه على الرغم من معارضتها له.

إنّ «هيئة التنسيق» هي النقيض الديمقراطيّ الحقيقيّ للنظام، في برنامجها وفي ثقافتها وفي ممارستها، لكنها، خلافًا لغيرها، وبقدر ما تتمسّك بأن يكونَ بديلُ النظام نظامًا ديمقراطيًا حقيقيًّا يلبّي مطالبَ الشعب والثورة، فإنها ترفضُ أن ترهن نفسَها للخارج تحت أيِّ ذريعةٍ أو تنظير، وترفض بوعيٍ وإدراكٍ وحزمٍ أن تندرجَ في أيِّ سياقٍ للتغيير

يهدِّدُ بوضع البلاد تحت الاحتلال الأجنبيّ، أو برهن مستقبل الشعبِ السوريّ لجهاتٍ خارجيّةٍ أيًّا تكن، أو بزجّ البلادِ في حربٍ أهليّة. وهي ترفض بالتأكيد «مشروعات تغيير» تقود فعليًّا إلى بديلٍ من النظام الدكتاتوريّ الراهن لا يقلُّ عنه ديكتاتوريّةً، وربّما يتفوّق عليه، ولا يقلُّ عنه تخلّفًا، وربما يزيد عليه.

ولأنّ «هيئةَ التنسيق» على هذا النحو، فإنها تحارَب وتحاصَر ولا تتوقّفُ محاولاتُ تشويهها والافتراءِ عليها من قبل كلِّ الذين يهتمّون بمصالحهم الأنانيّة فقط، على حساب مصالح الشعب السوريّ وثورته ومستقبله الديمقراطيّ، وربّما على حساب وحدته المجتمعيّة وسيادته الوطنيّة وسلمه الاجتماعيّ.

لقد تكفّلَ ثباتُ مواقف «الهيئة» على مرِّ الشهور في فضح كذبِ تلك الاتّهامات وزيفها. فها هو النظامُ يدعو منذ أشهرٍ إلى «الحوار» لكنّ «الهيئة» تَرفض وتكرّرُ مطالبَها: بوقف القتل، وسحبِ الجيش، ولجمِ أجهزة الأمن، وإطلاقِ سراح المعتقلين، وإحالةِ المسؤولين عمّا ارتُكِبَ من جرائمَ وفسادٍ إلى المحاكم. وكلُّ هذا لتوفير مناخٍ يسمح بالحديث عن عمليّةٍ سياسيّةٍ لمعالجة الوضع تلبّي مطالبَ الشعب المشروعة، وتؤدّي إلى استبدال النظامِ الديكتاتوريّ بنظام ديمقراطيٍّ تعدّديٍّ برلمانيٍّ. وها هي أصواتٌ وقوًى دوليّةٌ وإقليميّةٌ تنضمُّ إلى الدعوة إلى «الحوار» فلا تسمع من «الهيئة» إلا الأجوبة نفسها. فأين هي تلك الاتّهامات من حقيقة ممارسات «الهيئة» وطروحاتها، إذًا؟

هذا في حين إنّ سياسات النظام، وسياسات معارضيه الذين هم من جنسه حقًّا، تدفع البلادَ أكثرَ فأكثرَ نحو أخطار التدخّل العسكريّ الخارجيّ، وأخطارِ الحرب الأهليّة، وأخطارِ تفتّت وحدة المجتمع والصراعات الطائفيّة. فأين هذا من مزاعم السعي إلى نظامٍ ديمقراطيٍّ، ومن رفضٍ للتدخّل العسكريّ الخارجيّ، ومن رفضٍ للطائفيّة والعسكرة، ممّا يزعمه مهاجمو «الهيئة»؟

ليس «الحوارُ» في حدِّ ذاته قضيّةً يمكن اتّخاذُ موقفٍ مبدئيٍّ منها؛ فهو واحد من أساليب العمل والنضال، يمكن استخدامُه لخدمة أهدافِ الثورة أو عدم استخدامه، تبعًا لميزان القوى ولحاجاتِ اللحظة السياسيّة في مرحلةٍ معيّنة. وأنت تستطيعُ أن تجلسَ إلى طاولة الحوار مع عدوٍّ أو خصم، وتظلَّ جذريًّا ومتمسّكًا بأهدافك وعاملًا لتحقيقها،

ويمكن أن تستسلمَ وترفعَ الرايةَ البيضاء في أرضِ المعركة أيضًا من دون أيِّ حوار. جرى كلُّ هذا في التاريخ في أماكنَ كثيرةٍ من العالم. فرفضُ الحوار أو قبوله ليس مقياسًا لجذريّتك، ولا دليلًا على قوّتك أو ضعفك. المقياسُ والدليل هو ما تفعله وما تتّخذه من مواقفَ على طاولةِ الحوار أو بعيدًا عنها، بحيث تخدم أهدافَكَ على أفضل شكلٍ ممكنٍ.

أمّا القول إنّ «المجلسَ الوطنيَّ السوريَّ» هو النقيض الموضوعيُّ للنظام، فردّي عليه هو أنه لا يمكن الحديثُ عنه وكأنه كتلةٌ متجانسةٌ لأنه أبعدُ ما يكون عن ذلك. في «المجلس» شخصياتٌ وقوًى تريد نظامًا ديمقراطيًّا ليبراليًّا؛ وفيه قوًى أبعدُ ما تكون عن مثل هذه الإرادة: بعضُها إسلاميٌّ أصوليٌّ متشدّد، وبعضُها طائفيٌّ صريح، وثمّة أشخاصٌ يصعب تصنيفُهم ومعرفةُ ما يريدونه سوى مصالحهم الشخصيّة الضيّقة، وثمّة من هو غيرُ هذا وذاك. وسلوكُ «المجلس» بمحصّلة قواه لا يدلّ حتى اليوم على أنه يجسّدُ نموذجًا ديمقراطيًّا صالحًا، لا في الفكر ولا في الممارسة. بل ثمّة خشيةٌ حقيقيّةٌ من أن تكون القوى المهيمنةُ في هذا المجلس من طبيعةٍ لا ترى في الديمقراطيّة سوى شعارٍ يجب استغلالُه للوصول إلى السلطة، ليجري بعد ذلك اعتمادُ نموذجِ حكمٍ لا علاقة له بالديمقراطيّةِ من قريبٍ أو من بعيدٍ، نموذجٍ قد يكون محض طبعةٍ جديدةٍ من كتاب الاستبداد، مكتوبةٍ بحبرٍ مختلفٍ ولونٍ مختلفٍ، ولكن بمحتوى استبداديٍّ أكيد. على ضوء هذا لا أرى على أيِّ أساسٍ يمكن الزعمُ أنّ «المجلس» نقيضٌ موضوعيٌّ للنظام.

* يتمُّ التشكيكُ في تمثيل «الهيئة» للشارع المنتفض. كيف تنظرون لموضوعِ التمثيل؟ هل يعبّر عن وجهة نظرٍ حقيقيّةٍ؟ أيُّ حراكٍ شعبيٍّ يحتاج إلى نُخبٍ تتقدّمه، فما رأيكم بظاهرةِ اللحاق بالشارع سياسيًّا وأخلاقيًّا؟

– عندما تنزل الجماهيرُ إلى الشوارع والساحات تكون الحالةُ هي الديمقراطيّة المباشرة، لأنّ الجمهور يعبّر عن نفسه بنفسه من دون أيِّ توكيلٍ أو تفويضٍ لأحد كي يمثّله أو يتحدّث باسمه. لذا من الصحيحِ القول إنّ «الهيئة» لا تمثّلُ الشارع، ولكنْ بالقدر نفسه يصحُّ القولُ ذاتُه عن «المجلس الوطنيّ» وأيّ نخبةٍ سياسيّةٍ أخرى. حكايةُ التمثيل المتداولة منذ مدةٍ هي لعبةٌ إعلاميّة ـــ سياسيّة، لها غاياتٌ معيّنة. وعندما يقول جمهورٌ متظاهرٌ إنّ فلانًا «يمثّلني»، فالمعنى الحقيقيّ للتعبير هو أنني في هذه اللحظةِ أعلّق آمالي على فلانٍ، وأنه يعجبني. تعبير «يمثّلني» هنا لا يعني أنّ الجمهورَ يفوِّض هذا الطرفَ

التحدّثَ باسمه والتصرّفَ وفق ما يراه مناسبًا لتحقيق مصالح الجمهور، كما هو الحال مثلًا في تمثيلِ قيادة حزبٍ لأعضاء ذلك الحزب وطروحاته، أو في تمثيل النائب البرلمانيّ لمنتخبيه الذين صوّتوا له بناءً على برنامجٍ محدّدٍ طرحه عليهم وقبلوه، وبناءً على إعجابٍ واختيارٍ يخوّلانه صلاحيّاتٍ محدّدةً بالقانون. ثمّة «عقدٌ» بين الحزبيين وقيادة حزبهم، والنائبِ البرلمانيّ وناخبيه، يخوّل هذه الجهات صفةَ الممثّل ويحدّد صلاحيّاتِه ومدّتَها. أما الجمهورُ الثائر فلا عقدَ بينه وبين مَن يدّعون تمثيلَه، وهو يسحبُ ثقتَه وإعجابَه وصفةَ التمثيل عن أيِّ شخصٍ أو جهةٍ بالسرعة أو السهولة نفسها التي يمنحها بها. هذه هي طبيعةُ الديمقراطيةِ المباشرة وآليّاتها.

بالطبع تعمل القوى والأحزابُ والشخصيّات السياسيّة على كسبِ ودِّ الجمهور وثقته ورضاه، بطرقٍ مبدئيّةٍ أو غير مبدئيّةٍ، قد لا يكونُ التملّقُ والتدليسُ والخداعُ غريبًا عنها بالنسبة إلى كثيرين؛ وتجاربُ التاريخ تزخرُ بالأمثلة على هذا. وقد يترفّع بعضُ أصحابِ المبادئ عن مثل ذلك، ويراهنون على سلامةِ مواقفهم وانسجامها الفعليّ مع مصالح الجمهور وحاجاته، وعلى الثقةِ بأنّ هذا الجمهورَ سيكتشف صدقيّتهم وسيكسبون احترامَه وثقتَه الحقيقيّة عندها، ليصيروا بعد هذا ممثّلين موثوقين له ولمصالحه. في هذه الحال تكون معركةُ النضال لكسب ثقةِ الجمهور معركةً طويلةَ النفس، أهمُّ أسلحتها هي الصدقيّةُ والاستمرارُ والإخلاصُ للشعبِ والنجاحُ في التواصل معه وتوضيح الحقائق له. وعلى هذا نراهنُ في «هيئة التنسيق.»

أمّا مسألةُ اللحاق بالشارع، والقول إننا «نريدُ ما يريده الشارعُ ونقولُ ما يقوله،» فهي ظاهرةٌ تعبّر عن مزيجٍ من الرغبةِ في تملّق الشارع، وعن تخلّي النخبة السياسيّة التي تقول هذا عن دورها ومسؤوليّتها في قيادة الشارع وتوجيهه (ربّما لعجزها) طمعًا في شعبيّةٍ لحظيّةٍ، قد تحقّقها وقد لا تحقّقها. هذه شعبويّةٌ مبتذلةٌ في الموقفِ والخطاب، لا علاقةَ لها بالسلوك المسؤولِ المفترض بالنخبة!

حوار مع د. عبد العزيز الخيّر

أجراه الموقع الإخباري دي برس

في الذكرى السنوية الأولى للثورة - 17 آذار/ مارس 2012[20]

- ما هو موقفكم من دعوات تسليح المعارضة من دول إقليمية وغربية؟

ج: بصرف النظر عن التسميات هناك دعوات تُطلق من أماكن متعددة تحاول أن تقول أنه لم يعد هناك من طريق لدفع النظام الى التعقّل نتيجة سياساته الوحشية وقتله للمواطنين بلا وازع من ضمير وأخلاق أو قانون إلّا مواجهته بالسلاح، نحن نعتبر أن هذا التفكير ليس إلّا مجرد تفكير مغامر، إنه تفكير يغامر بالشعب السوري، وأكثر من ذلك يُغامر بالمستقبل السوري.

في حقيقة الأمر هناك مشكلة عميقة وعويصة، النظام لا يريد أن يتعامل مع المواطنين في سورية ومع المعارضة في سورية إلّا بالسلاح والدم، وكل حديث عن الحوار والدعوة إلى حوار يدخل في إطار الديماغوجيا السياسية، حتى هذه اللحظة لم نلمس أي صدقية في كل ما قاله النظام حتى اليوم، وقد عَقدَ مؤتمر الحوار واتخذ توصيات وقام هو نفسه بإلقائها في سلة المهملات، هذا ما فعله بقرارات مثقفيه وحواشيه فما بالك بقرارات ممكن أن تصدر عن معارضين.

هناك مشكلة عميقة يخلقها النظام، تخلقها سياسة النظام، هذه المشكلة هي التي تفتح الباب لكل من هبّ ودبّ ليجتهدوا ببساطة أن التسليح هو الطريق الوحيد. أظن أن الجميع لو فكروا بالموضوع بالنسبة لبلادهم لما كانوا تصرّفوا بهذا التسرّع، وهذه الخفّة في الدعوة إلى التسلّح، ودعوة السوريين لأن يقتلوا بعضهم بعضًا، التسليح سيؤدي إلى

---

(20) رابط الحوار:

http://www.dp-news.com/pages/video-detail.aspx?vid=250606

http://www.dp-news.com/pages/video-detail.aspx?vid=250815

تزايد النزف السوري بصورة هائلة هذا لا شك فيه، وكل هذا كان يمكن التفكير فيه لو أن هناك إمكان ما لتحقيق انتصار بواسطة التسليح، كما يقول المثل الشعبي العامي (اللي عليك عليك) إذا كان سيوصلك للهدف لا ضير مهما كان موجعًا ومهما كان مؤلمًا، لكن إذا كنت ستدفع ثمنًا باهظًا موجعًا ومؤلمًا، وفي الوقت نفسه أنت تعرف أنه لن يوصلك إلى الهدف، فما هي الحكمة إذًا؟ دفع الثمن محض دفع البلاد إلى وضع أسوأ وأسوأ.

لكن بالمقابل لا بد من اجتراح الجواب، لا بد من اجتراح حل حقيقي يلبي طموح الشعب السوري المحقّة مئة بالمئة والمشروع مئة بالمئة، يجب الانتهاء من الدكتاتورية، ويجب الانتهاء من الفساد، يجب إقامة نظام ديمقراطي برلماني وتعددي وتداولي، يجب ضمان الحريات، حرية التعبير وحرية التجمّع وحرية التظاهر وحرية النقابات وحرية وحرية وحرية، إلخ، هذا يجب أن يتم.

لا يملك السوريون داخل البلاد ولا خارج البلاد، ولا تمتلك أي من دول الاقليم ولا العالم جوابًا عن هذه المعضلة، غياب هذا الجواب بسبب تعقّد الواقع، هو الذي يسمح بأجوبة متسرّعة، بأجوبة لا تحسب بما فيه الكفاية للثمن الذي تدفعه سورية للمغامرة التي يُمكن أن تزج فيها سورية شعبًا وكيانًا سياسيًا.

لا بد وأدعو الجميع، كل الأطراف السورية والإقليمية والدولية إلى التفكير طويلًا قبل اقتراح أي مخرج عنفي للوضع في التفكير فيما الذي يمكن أن يقود إليه العنف، وباتجاه مزيد من الفوضى ومزيد من الصدامات، المسلّحة ونزف الدم، ومزيد من المخاطر على الكيان السوري، وعلى المستقبل السوري، وفي ظل هذه الدعوات أضعف الاحتمالات هذا (إذا كان موجودًا على الإطلاق) هو نجاح العملية السياسية في الانتقال إلى الديمقراطية المنشودة التي يدفع السوريون من أجلها دمًا غاليًا كل يوم.

- ماذا يعني لكم الجيش الحر؟

ج: مصطلح الجيش الحر هو مصطلح يُستخدم بمعان متعددة وليست بمعنى واحد ومحدد ودقيق، بعضهم يستخدمه للإشارة إلى المنشقين من العسكريين عن الجيش السوري، نظّموا صفوفهم في منطقة أو أخرى، وبالتالي يُشير إلى عسكريين لديهم التدريب العسكري ولديهم الثقافة والمعرفة العسكرية بدرجة أو أخرى، هذا أحد المعاني. المعنى الأكثر شيوعًا

والذي يستخدم في مصطلح الجيش السوري الحر هو مجموع المواطنين الذين حملوا السلاح من عسكريين ومدنيين في مختلف مناطق البلاد الذين يواجهون وحشية النظام وجرائمه بردود مسلّحة. الصورة الغالبة على الواقع أن أعداد العسكريين الذين انشقّوا عن الجيش والذين رفضوا الانصياع لأوامر قتل أهلهم وأبنائهم وأخوتهم السوريين المسالمين المشاركين في الاحتجاجات هو عدد نسبيًا قليل، وهو عدد لم يبني بعد إذا كان سيبني يومًا ما شبكة علاقاته المنظّمة، ولم يبن هرمية عسكرية محددة، على الرغم من أن بعض الأطراف تدّعي غير ذلك، في حقيقة الأمر ما يزال ما يسمى الجيش السوري الحر مجموعات من المواطنين المسلّحين، والنسبة الكبرى منهم هي من المدنيين الذين امتشقوا السلاح، ونسبة قليلة منهم من العسكريين المنشقين، موزعين في مناطق مختلفة من البلاد.

ومن جانب آخر عندما تسألني عن الموقف من أعمال الجيش الحر هنا تُدرج أعمالًا تُنسب بعضها لعسكريين انشقوا عن الجيش، ويُنسب بعضها لمدنيين حملوا السلاح، وفي الحقيقة يوجد بينها أيضًا عمليات تقوم بها مجموعات جنائية، هناك مجموعات جنائية في البلاد تسرق وتقتل وتنهب وتأخذ رهائن لطلب فدية، وليس لأي غرض سياسي، هي تستغل حالة الفوضى التي خلقها النظام وحالة الفلتان الأمني التي خلقتها سياسة النظام، والتي يتحمّل مسؤوليتها النظام، والنظام حصرًا، لتقوم بأعمال جنائية، ويتناولها الإعلام كما لو أنها أعمال للجيش السوري الحر، هذه الأعمال لا تمت للجيش الحر، لا إن كانوا مدنيين حملوا السلاح، ولا إن كانوا عسكريين حملوا السلاح، هذه أعمال جنائية تستحق كل احتقار وكل تجريم وكل إدانة، إذًا، يجب أن نميّز بين الأعمال.

نحن نرى أنه نظرًا لسياسة النظام الوحشية التي استمرت عامًا كاملًا حتى اليوم والتي تُطلق الرصاص على صدور المدنيين العُزّل والمواطنين الأبرياء وتنتهك الحرمات وتعتدي على الأملاك وتعتقل بلا مسوّغ قانوني أو شرعي، هذا كله رغم رفع الأحكام العُرفية، نحن نعد حمل السلاح للدفاع عن النفس حقًا مشروعًا في مواجهة هذا العدوان المستمر والوحشي من النظام، وما دام النظام لا يحترم حق التظاهر السلمي ولا يحترم حق المواطنين في التعبير عن أنفسهم بصورة سلميّة، فحق الدفاع عن النفس مشروع بكل القوانين والشرائع الدولية و السورية وبكل القوانين والشرائع السماوية وهذا ما يعرفه كل مواطن في سورية وفي العالم أيضًا.

نحن نقول أن حق الدفاع عن النفس حق مقدّس ضد كل اعتداء مسلّح، والمسؤول عن هذه الظاهرة هو هذا النظام، والنظام حصرًا، ما خلا هذه النقطة نحن نهيب بالمواطنين ونقول: أيها المواطنون، أيها الأشقاء والأخوة أيتها الأخوات، سورية بلدنا جميعًا، كل حجر فيها هو ملك لنا ولأولادنا من بعدنا ولأحفادنا من بعدهم، كل ذرّة تراب هي لنا جميعًا، كل شتلة نبات، كل شجرة خضراء هي لنا جميعًا كل بناء، كل دائرة حكومية، كل منشأة هي لنا جميعًا نحن السوريين، ليس من حق أحد أن يدمّرها، من يدمّرها يرتكب جريمة بحق السوريين.

النظام يرتكب جرائم عندما يدمّر الممتلكات الخاصّة أو العامّة، ومثله يرتكب جريمة من يدمّر الممتلكات العامّة أو الخاصّة، هذه ملكية للشعب وللأجيال الآتية، لا يحق لأحد المساس بها، مثلما لا يحق لأحد المساس بأرواح السوريين إلا في حالة الدفاع عن النفس، هذه الحالة المشروعة الوحيدة.

- ما موقفكم من المبادرة الصينية التي نسمع عنها اليوم؟

ج: اسمح لي أن أقول أن المبادرة الصينية فيها ما يُلفت الانتباه، فيها ما هو مختلف عن كافة الأفكار التي طُرحت بهذا السياق من أطراف دولية.

ممكن القول أنه من بين حلفاء النظام هذه المبادرة هي الأكثر تجرُّؤًا على النظام، هذا شيء يستدعي الاهتمام بها، مطلبها الأول وقف إطلاق النار من الأطراف كافة، أظن أن هذا مطلب السوريين كلهم، لكن بالتأكيد هو بحاجة إلى حيثيات وتفاصيل لنقله إلى واقع ملموس، وطرحه بهذه الطريقة يشكّل نوعًا من الضغط على النظام، ويُمكن تطويره، من جانب آخر فيها نقاط أخرى تتعلّق بالإغاثة الإنسانية وتتعلّق بقضية الحوار.

الإغاثة الإنسانية هي مطلب عام للسوريين كلهم، وهي أيضًا نوع من أنواع الضغط على النظام، لأنه من الواضح أن النظام يتعامل مع الإغاثة الإنسانية بصفتها أحد أوراق الضغط السياسي أو إحدى أسلحة الضغط السياسي على الخصم، لا يتصرّف النظام كما لو أن النظام دولة مسؤولة عن أرواح المواطنين ومسؤولة عن تأمين احتياجات المواطنين، يتصرّف بصفة فريق سياسي، الطرف السياسي الآخر بالنسبة إليه هو عدو، الطرف السياسي في هذه الحالة ليس كما يقول النظام هو مجموعات المسلحين، قد تكون

مجموعات المسلحين هي جزء من الطرف الخصم للنظام لكن النظام في هذه الحالة يحاول أن يُعمي العيون تمامًا عن القطاع الرئيسي والفاعل والأهم في الحركة الراهنة في سورية الذي هو جماهير الشعب.

الآن حلفاء النظام ليسوا مرتاحين أبدًا لكيفية تعامله مع الاحتجاجات والحراك والثورة القائمة في سورية، ليسوا مرتاحين على الأقل من زاوية أن يُهمل كليًا الجانب السياسي للمسألة، ويحاول أن يحصرها في الجانب العسكري، في هذا السياق تأتي المبادرة الصينية لتعبّر عن عدم الارتياح عن موقف النظام ولتعبّر عن اهتمام حقيقي بالشعب السوري ومستقبل سورية.

عليه نحن نرحّب بالمبادرة الصينية من حيث المبدأ، ونرحب بكل جهد يحاول أن يجد مخرج سلمي يحقق أهداف الشعب السوري، ليس أي مخرج سلمي بأي نتائج، مخرج سلمي يضمن الانتقال إلى نظام ديمقراطي، هذا شيء أساسي، نحن قلبًا وقالبًا يجري في دمائنا مطلب الشعب السوري في إقامة نظام وطني ديمقراطي برلماني تعددي، هذا يجب أن يتم في سورية، وسيتم.

مقابلة مع عبد العزيز الخير

قناة روناهي الفضائية 24 - 6 - 2012 [21]

س: د. عبد العزيز ما هو سبب زيارتكم بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي؟

ج: تعرفون أنه تمّ الإعلان منذ مدة عن تنظيم منتدى أو ندوة حوار بين ألوان المعارضة السياسية السورية كافة، بهدف خلق مناخ إيجابي من التقارب للأفكار السياسية وبهدف تقريب المسافات بين الأطراف، هذه المسافات التي يشتكي منها الشعب السوري بصورة رئيسة ومُطالب بتوحيد المعارضة، وهو محق كل الحق في هذا، وتشتكي منها قوى إقليمية ودولية حيث لا تجد طرفًا تتوجه إليه بالخطاب بديلًا من النظام، ومعتمدَة بديلًا من النظام في التطورات والرؤى السياسية. هذا القلق عبّرت عنه مختلف الأطراف الإقليمية والدولية وتتحمّل المعارضة السورية بمختلف فصائلها بصرف النظر عن حصّة كل منها من المسؤولية؛ المسؤولية عن عدم وصولها إلى نتيجة ترضي الشعب السوري، وتوحّد نضالاته، وتخفف الكلفة عليه، وتقصّر طريقه وتوصله بالسرعة الممكنة إلى الحرية. ومجيئي إلى بروكسل للمشاركة في منتدى تنظّمه منظمات مجتمع مدني بصورة خاصة، وبمشاركة الاتحاد الأوروبي، ومن اللافت للانتباه ومن المهم أن مختلف الألوان السياسية السورية قد دُعيت إلى هذا المنتدى، وسيشارك الجميع في طرح الأفكار وتبادلها حول المرحلة الانتقالية التي نأمل أن تدخلها سورية بأقرب وقت ممكن.

س: بالنسبة إلى توحيد خطاب المعارضة لكم أنتم في هيئة التنسيق مساعي كثيرة على مستوى الداخل والخارج، حيث كان لكم حضور في العاصمة المصرية -القاهرة- وجرت هناك مناقشات مستفيضة حول الموضوع. برأيكم ما هي الأسباب التي تكمن وراء عدم وصولكم إلى صيغة مشتركة مع القوى السياسية الأخرى في المعارضة السورية؟

(21) رابط المقابلة:
https://www.youtube.com/watch?v=IJNDidBY2II&t=2749s

ج: سؤال مهم في الحقيقة. الأسباب ليست بسيطة، لعل السبب الذي أعاق مساعي التوحيد مدة طويلة هو وجود قناعة لدى أحد أطراف المعارضة أنه يستطيع أن يمثّل كل ألوان المعارضة، ويستطيع أن يقول أنه يمثّل الشعب السوري أيضًا. في الحقيقة وفي بداية الثورة بعد الأشهر الأولى منها وُجدت أفكار خارج سورية وتبنّاها بعض السوريين حاولت أن تقلّد النموذج الليبي في سورية؛ حاولت أن تنشئ وضعًا للمعارضة يشبه «المجلس الانتقالي الليبي» الذي يستدعي تدخلًا عسكريًا خارجيًا ليحسم الأمور مع السلطة الموجودة وتسليمها إلى حلفاء يختارهم هو بنفسه.

استجاب بعض السوريين لهذا المسعى للأسف، وهذا جديد تمامًا على التاريخ السوري، جديد بمعنى أنه لا سابقة في التاريخ السوري الحديث يوجد فيها سوريون معارضون يعلنون جهارًا نهارًا رغبتهم في استجرار تدخّل عسكري خارجي (هذه واقعة خطرة) وقد أدارت بعض الرؤوس وأُنشئت كتل سياسية على أساسها، وتدري أن من يتوّهم أو يظن أنه يستطيع أن يحتكر تمثيل المعارضة السورية ويحتكر تمثيل الشعب السوري يقع في خطيئة قاتلة وليس خطأً.

مثل هذه القناعة كانت مضمرة عندما جرت المفاوضات في القاهرة مع هيئة التنسيق الوطنية التي عملت بإخلاص من أجل إيجاد وضع نستطيع فيه المعارضة السورية أن تُسمع صوتًا موحدًا، وتمتلك رؤية موّحدة، ونظرًا لقوّة وسلامة الأفكار والاقتراحات التي اقترحتها الهيئة لم يكن هناك مناص أمام الزملاء والأصدقاء من المجلس الوطني الذين شاركوا في تلك الحوارات إلّا أن يوافقوا عليها بحيث وصلنا خلال سبعة وثلاثون يومًا إلى نص بات معروفًا للجميع وجرى توقيعه من قبل وفدي الطرفين هيئة التنسيق الوطنية والمجلس الوطني. ولكن لم تكن المجموعات المشكّلة للمجلس الوطني جاهزة بصورة منسجمة.

س: مقاطعة؟ هل تقصد أنه تلقّوا تعليمات من قوى إقليمية خارجية فرفضوا الاتفاق؟

ج: ليس هذا القصد. بالتأكيد القوى الخارجية لها بعض التأثير لكن ليس هذا ما أقصده. مثلًا حضر رئيس المجلس الوطني إلى القاهرة ومعه عدد من الشخصيات

الأساسية في المجلس الوطني وجرى وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق وأُدخلت تعديلات طفيفة جدًا في الأربع والعشرين ساعة الأخيرة وتمّ التوقيع على الاتفاق من قبل وفد الهيئة ورئيس المجلس الوطني. الآن بعد التوقيع تبيّن أن هناك قوى داخل المجلس الوطني لا تقرّ بما تمّ التوافق عليه وبما أقرّته أطراف في المجلس الوطني بما فيها رئيس المجلس؛ إذًا، هناك نقص في الانسجام والتوافق داخل قوى المجلس، وأُثيرت ضجّة في الحقيقة أدرك الجميع أنها لتغطية عدم انسجامهم في الموقف من هذا الاتفاق تقول أن التوقيع بحاجة إلى مرجعية الطرفين. فالقول أن نشر الاتفاق أو مسودة الاتفاق يفسدهُ هو قول عديم المعنى مع احترامي لمن يقوله. أولًا: الاتفاق علني وليس سرّي على الإطلاق، ولم يحرص أي من الطرفين على أن يكون سريًا، وكانت تتسرب باستمرار أفكار تجري مناقشتها في الاجتماعات وكان يصل إلى الإعلام ما يتم الاتفاق عليه نقطة فنقطة دون اعتراض أي من الأطراف. أكثر من ذلك كان الشعب السوري ينتظر بفارغ الصبر وصول أقطاب الجناحين الرئيسيين للمعارضة؛ المعارضة الداخلية الممثلة بهيئة التنسيق الوطنية والمعارضة الخارجية الممثلة بالمجلس الوطني وصولهم إلى اتفاق، كان ينتظر بفارغ الصبر، ويتابع هذه المفاوضات بشوق ولهفة، وكان من المحتّم أن يعلن الطرفان هذا التوقيع، بالتالي التذرّع بنشر الاتفاق هو إخلال به، وحجّة لا تقنع أحدًا.

الأسباب الحقيقية هي كما قلت وجود أطراف داخل المجلس الوطني لم تكن راغبة في الوصول إلى اتفاق وكانت تخشى من فقد سيطرتها على المجلس الوطني ومستقبلًا على المعارضة السورية ككل إذا وقّعت على اتفاق مع هيئة التنسيق الوطنية، وزنها سيصير أقلّ بالمعنى النسبي إذا اتحد الجسمان معًا، وستعجز على السيطرة على المسار السياسي لمعارضة سوريّة موحّدة. كان هذا هو السبب الرئيس والحقيقي لرفضها.

ومن جانب آخر هناك قوى إقليمية بالتأكيد لم تكن ترحّب بهذا الاتفاق لأنها كانت ما تزال تتمسك بالتصوّر الليبي لمعالجة الوضع السوري. كانت تريد أن يكون هناك مجلس أو جهة سياسية تستطيع اعتمادها كغطاء لعمل عسكري يتم من الخارج، وتسلم السلطة له ويأتي بسلطة تحمل محتوى سياسي يناسب تلك الأطراف الإقليمية. في الحقيقة وقفت أطراف إقليمية معروفة بالاسم لا أريد أن أسمّيها يعرفها السوريون جميعهم، ويعرفها العالم أيضًا ضد هذا الاتفاق وضد التوقيع عليه، ومارسوا ضغوطًا سريعة،

لذلك انسحب المجلس الوطني من توقيعه. حقيقةً أكثر من جهة إقليمية لعبت دورًا بحيث لا تريد أن تفقد سيطرتها التي تحققها على المجلس الوطني بتوحّد المجلس مع الهيئة لأن هذا سيُعطي المعارضة استقلالية كبيرة. ويعرف الجميع حرص هيئة التنسيق على استقلالها التام وعلى حرية قرارها السياسي وعلى أن مصدر قرارها ورؤيتها السياسية هو من الشعب السوري، من الداخل بصورة رئيسية. نحن نأخذ بالحسبان مصالح مشروعة لقوى في المنطقة وفي العالم، ولكن تلك المصالح ليست هي التي تقرّر مستقبل سورية. بالنسبة لنا من يقرّر مستقبل سورية يجب أن يكون الشعب السوري والقوى التي تعبّر عن الشعب السوري، وإذا حاول أي طرف أن يسلب هذا القرار من المعارضة السورية أو من الشعب السوري فسنكون ضدّه بوضوح شديد.

السيادة الوطنية وسيادة القرار السوري هي للسوريين، مستقبل سورية يرسمه السوريون. نحن نحترم ونقرّ بوجود مصالح لقوى إقليمية ودولية داخل سورية يمكن أن نراعيها ونأخذها بالحسبان بما لا يتعارض مع مصلحة الشعب السوري.

هناك أطراف تريد أن تقلب المعادلة فتضع مصالحها أولًا قبل مصالح الشعب السوري، وهذا لا يمكن أن يكون مقبولًا بالنسبة لنا. كان هذا سببًا رئيسًا ثانيًا في انسحاب المجلس الوطني من التوقيع.

وفي الحقيقة في انسحاب كتلة مهمّة لا يستطيع المجلس الوطني أن يتحرر منها أو يتخلّص من تأثيراتها، ليس المجلس ككل؛ هناك أطراف في المجلس في الحقيقة تقرّ بالاتفاق، وتريده، وتسعى إليه، وسعت إليه فعليًا.

س: هل استمرت مساعيكم إلى التقارب؟

ج: بالتأكيد. السياسة تحتاج إلى نفس طويل، وكلما كانت المشكلة معقّدة أكثر، يجب أن يكون النفَس أطول.

مسألة وحدة المعارضة السورية هي هدف ذو أهمية عليا من وجهة نظرنا، ونرى أن مصلحة الشعب السوري أولًا تتطلّب صوتًا موحدًا للمعارضة ورؤيا سياسية موحّدة على الأقل متقاربة بين أطراف المعارضة. إذا فشلت المحاولة الأولى والثانية والثالثة

فسنظل نحاول حتى ننجز هذا الهدف لأن نجاح الثورة السورية في تحقيق أهدافها في الحرية والكرامة والديمقراطية مرتبط إلى حد بعيد بإنجاز هذا الهدف.

لذلك لم تنقطع محاولاتنا على الرغم من أننا حقيقةً شعرنا باستياء شديد من الكيفية التي انسحب فيها الإخوة في المجلس الوطني من توقيعهم، وفضّلنا ألا نثير معارك فارغة حول الموضوع، لأننا فكرنا بالمستقبل وليس باللحظة الراهنة، ولأننا نعرف حقيقة الدوافع التي أدت إلى هذا الانسحاب بعيدًا عن الحجج الصغيرة التي تمّ الاختباء وراءها.

إذًا، استمرت المحاولات وحرصنا على استمرار الصلات الفردية مع عدد من الأصدقاء والإخوة في المجلس الوطني الذي نعرف أنهم حريصون على وحدة المعارضة، ولهم مصلحة في وحدة المعارضة، ويقدّرون ضرورة هذه الوحدة على الأقل سياسيًا من أجل مستقبل الثورة السورية في الداخل وأمام العالم كله.

تعقّدت وتعددت المحاولات، وتعرفون أنه جرى سباق غير معلن من القوى الإقليمية والدولية لاحتضان ورعاية مؤتمرات ولقاءات لتوحيد المعارضة.

(مقاطعة): هل مؤتمر أصدقاء سورية في تونس مثال على ذلك؟

ج: هذا لم يكن مؤتمرًا لتوحيد المعارضة، هذا كان مؤتمرًا وقبله ما جرى في إسطنبول لاحقًا ،وما سيجري في باريس قريبًا هو في الحقيقة لإنشاء كتلة سياسية إقليمية ودولية -ضمنًا عربية أيضًا- ذات استقلالية عن الأمم المتحدة وعن المحافل الدولية ذات الشرعية تستطيع أن تقرر سياسيًا، وتتصرّف بمعزل عن الأمم المتحدة، وبعيدًا عن التأثيرات الصينية والروسية وسائر الدول التي تعترض على الرؤية الغربية أو تتضارب مصالحها مع المصالح الغربية. إذًا مؤتمر أصدقاء «الشعب السوري» في تونس هو تكوين لإطار دولي؛ تحالف الراغبين الذين يظنون أن لهم مصالح منسجمة متناغمة يمكن أن يحاولوا تنفيذها سياسيًا في سورية بصرف النظر عمّا تقرره الأمم المتحدة وعن الحاجة إلى قرارات في مجلس الأمن.

عندما نتحدّث عن المعارضة السورية ومحاولة أطراف إقليمية ودولية رعاية هذا

المؤتمر أشير إلى دعوات تكررت، جرت أكثر من دعوة تركية لتنظيم لقاءات للمعارضة السورية ومحاولة توحيدها، كما أعلنت روسيا بوضوح استعدادها لاحتضان مؤتمر للمعارضة السورية أيضًا ومؤكد أن الجامعة العربية سعت من ضمن محاولاتها تنفيذ قراراتها المتخذة في أماناتها العامة وفي مجلس وزراء الخارجية العرب حاولت أن تطبخ هذه الطبخة، لذلك هذه الطبخات كلها كانت محروقة ولم تُثمر، لذلك اصطدمت كل هذه المساعي بالجدار.

الشيء الجوهري الذي نركّز عليه هو إيجاد مناخ صحّي وصحيح من أجل تعامل ديمقراطي بين أطراف المعارضة، من أجل تعامل لا يقوم على الإقصاء وعلى الإلغاء ولا على ادعاءات احتكار التمثيل. إذا كانت الثورة السورية قد قامت بصورة جوهرية من أجل الخلاص من الإلغاء والإقصاء واحتكار حزب البعث وسلطة البعث لتمثيل الشعب ولمختلف السلطات، فلماذا نقبل هذا من أي طرف آخر؟. لم يقم الشعب السوري بثورته ليستبدل مستبدًا بمستبد ولا طاغية بطاغية ولا محتكرًا بمحتكر ولا إقصائيًا بإقصائي، قام من أجل قيم وسياسة وعلاقات ديمقراطية تتضمن اعترافًا بكل حقائق الواقع من كل عناصرها تجاه بعضها بعضًا، وتتضمن علاقة تقوم على الشراكة بالوطن.

نتطلّع إلى مبادرة ونسعى في هذا الاتجاه وتقدّمنا بأفكار إلى الجامعة العربية من أجل محاولة خلق مناخ صحّي بين أطراف المعارضة، لا نريد نبش القبور ولا نريد أن نغرق لا في عتاب ولا في حساب عن الماضي، علينا أن نتطلّع إلى المستقبل كما يريد شعبنا أن يتطلّع إلى المستقبل. هنا المسألة الرئيسة، لنتطلع إلى الأمام، نريد علاقات ديمقراطية بين قوى المعارضة السورية كافة، بألوانها كافة، بصفتها قوى حقيقية موجودة على الأرض، ولا نريد القوى الوهمية «الهيئات الافتراضية» و«المنظمات الافتراضية» الموجودة فقط على الفيسبوك أو في الأحلام؛ نريد الهيئات التي من لحم ودم وموجودة على الأرض ولها قوّة وأثر سياسي وفاعلية، هذا هو الشيء الجوهري الذي يهم الشعب السوري والذي يهمنا أيضًا.

في هذا المسعى اقترحنا أن يتم تنظيم لقاءات وندوات يجري فيها تباحث بين المعارضين بصورة ديمقراطية حول الأفكار التي هي همّ مشترك بين أطياف المعارضة

جميعها، وبكل تأكيد هذا من المفارقات المريرة والمؤلمة في الوقت الذي يضيع على شعبنا، ودائمًا التعلّم من التجربة مؤلم ولكن أن يتعلم المرء من التجربة ولو دفع ثمنها ألم خير من ألا يتعلّم؛ المهم أن ننتقل إلى الأمام.

الشعب السوري يعاني وينزف في كل يوم، ويدفع أثمانًا فادحة، ويكتب أساطيرًا بطولية في كل يوم في الصمود وفي الإصرار على الكرامة والحريّة، هذا يُلزم النخب السياسية والثقافية والطلائع السياسية والثقافية أن تسعى بجدية وإخلاص أكبر وأن تتجاوز ثغراتها وعيوبها وأن تصل متأخرًا خيرًا من ألّا تصل أبدًا.

إذا كان هناك أي طريق أقصر فنرجو أن يدلّنا أحد عليه. نحن نظن أن هذا أقصر الطرق، نعم هو طويل بالنسبة لحاجة شعبنا الملحّة وهو مؤلم وموجع لأن شعبنا يتألّم ويتوجّع بكل تأكيد، ولكن عندما يصبر الشعب ويتحمّل الاستشهاد يوميًا والاعتقالات يوميًا والقصف يوميًا، نحن نقول أن هذا يجب أن يكون دافعًا لكل الأطراف التي تعرقل وتعيق وتتمسّك بأوهام الحلول غير الحقيقية، الحلول الوهمية.

جزء من المسؤولية في الثمن الفادح الذي يدفعه الشعب السوري هو الحلول السياسية الوهمية التي طرحتها بعض القوى السياسية أو طرحتها قوى دولية وتبنتها قوى سياسية سوريّة فاصطدمت بالحائط وكان ثمن هذا الاصطدام داميًا جدًا، وضاع وقت طويل على الشعب السوري في البحث عن تصوّرات لا علاقة لها بالواقع؛ تصورات ليست قائمة على إدراك حقيقي لتعقيد الوضع السوري ولتعقيد بنية النظام السوري ولتعقيد تحالفات النظام السوري ولتعقيد قوّة النظام السوري، والكل يعرف أن كثيرين أعطوا مواعيد لسقوط النظام السوري، وكان هذا وهميًا.

أظن اليوم أن كثيرين منهم غيّروا رأيهم على الأقل، أدركوا أن ما كانوا يسعون إليه من تدخّل عسكري خارجي هو وهم.

لم يكن الأمر يحتاج إلى عبقرية أينشتاين لمعرفة أنه وهمي منذ الأيام الأولى للثورة، كان يحتاج إلى رؤية وبصيرة سياسية وقدرة على إدراك الواقع.

سورية هي معطى سياسي تاريخي وجغرافي واقتصادي وعسكري واجتماعي مختلف

إلى حد كبير جدًا عن ليبيا، لا يمكن سحب التجربة الليبية إلى سورية، فضلًا على أننا لا نريد سحب هذه التجربة، ليس السوريون من يسعون إلى طرف خارجي يحلّ لهم مشكلاتهم، هم قادرون على حل مشكلاتهم، يملكون كل العناصر الضرورية لحلّها، يطلبون الدعم والمساندة، ولكن ليس أن يقوم الآخرون بدورهم، هناك فارق كبير.

يظل السوريون هم أصحاب القرار وأصحاب الرؤيا ويطلبون الدعم والمساندة، يأخذون بالحسبان مصالح الآخرين، ولكن ليست مصالح الآخرين هي التي تقرّر خطتهم وتصوّراتهم، هذا عنصر أساس في الوجدان الوطني السوري وفي الإحساس السوري في الكرامة الوطنية عبر تاريخ طويل.

ليس التاريخ السوري وليد الصدفة معروف أن تمسّك السوريين بالكبرياء الوطني والكرامة الوطنية وبالسيادة الوطنية متجذّر جدًا.

من يتجاهل هذا العنصر، يتجاهل حقيقة أساسيّة من حقائق التاريخ، إضافة إلى هذا: المعطيات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتحالفات والمعطيات الدبلوماسية التي يقوم عليها النظام السوري هي مرئيّة لكل عاقل، ليحاول أن يستخدم عقله لقراءة الواقع وفي تحليل وضع هذا النظام ويستنتج بالمحصّلة أن هناك توازنًا إقليميًا ودوليًا لا يسمح بتكرار التجربة الليبية في سورية.

كان هناك هدر للوقت والدماء، للدماء الغالية وللوقت الثمين على السوريين.

إذًا غيّر كثيرون أفكارهم ولكن البعض ممن لا يؤمنون بالشعب السوري وقدراته ما زالوا يقولون نحن نريد تدخّل عسكري خارجي، لكنهم أصبحوا لحسن الحظ أقليّة.

س: كيف تنظرون إلى مبادرة كوفي أنان وما هو مصيرها بعد تصاعد العنف اليوم؟

ج: بالنسبة إلى مبادرة كوفي أنان ونقاطه الست: نرى أن خطة كوفي أنان تصوّر مقبول، ويصلح لإيجاد مخرج من الوضع السوري المستعصي، ودعونا من أجل ذلك بوضوح منذ مدة غير قصيرة إلى ضرورة ليكون هناك تفاهم إقليمي وعربي ودولي وبوضوح شديد يشمل جامعة الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي ويشمل إيران وتركيا ويشمل روسيا والصين ويشمل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة،

يضاف إلى هذه القوى دول البريكس أيضًا، هذه القوى جميعًا أصبحت ليست معنية فقط بالأزمة السورية بل ضالعة في الأزمة السوريّة ومؤثّرة. نحن دعوناها إلى ضرورة التفاهم من أجل مساعدة السوريين وليس لحل المشكلة بالنيابة عنهم، وتجسّدت هذه الدعوة في دعوات جاءت من موسكو حين دعت إلى مؤتمر دولي بهذا الشأن ومن الأمم المتحدة حين دعا السيد كوفي أنان إلى مجموعة اتصال تضم الدول الفاعلة والمعنية بالأزمة السورية من أجل توفير وسائل الضغط الضرورية على النظام من جهة وعلى القوى الإقليمية من جهة أخرى وعلى الأطراف التي تحقن السلاح والذخيرة عند الطرفين وتدعم بالتمويل الطرفين، ومن ثم تُسهم في تأجيج الحريق في سورية وفي نزف الدماء في سورية، وهو تفكير مصيب تمامًا بالمعنى السياسي، وأكدنا أهمية هذا التفاهم.

من جهة أخرى لا بد أيضًا من تفاهمات ضمن المعارضة السورية لا بد من إيجاد قطب سياسي سوري معارض يطرح مشروعا سياسيًا متماسكًا قابلًا للحياة وقادرًا على التحقق على الميدان وليس مجرّد أفكار وهمية وليس محض أحلام وليس محض تفكير رغبوي كما غرق البعض في أكثر من سنة وربع في التفكير الرغبوي، لا بد من بلورة هذا القطب السوري المعارض ولا بد من التفاهم الإقليمي والدولي والعربي من أجل إيجاد مخرج للوضع السوري لأن استمرار الوضع على ما هو عليه يهدد بانزلاق البلاد، والبلاد تنزلق للأسف يومًا وراء يوم نحو مخاطر أكبر ونحو مأساة أكبر ونحو نزف أكبر، ونرجو ألا ندخل في المجهول، الوقت ليس حياديًا.

هذا له علاقة بلقاء بروكسل المدعوّة إليه المعارضة السورية اليوم، فشكرًا للجمعيات المدنية التي التقطت الفكرة وبادرت إلى تنفيذها وهي راع جيد جدًا لأنه لا ينسب الفضل لأي طرف سياسي، ولا نريد أن يُنسب الفضل إلى أي طرف سياسي، المهم أن يتمّ العمل، كما يقول المثل الصيني: ليس مهمًا أن تكون القطّة بيضاء أو سوداء، المهم أن تصطاد الفئران. المهم أن تؤدي الوظيفة بصرف النظر عن الاعتبارات الذاتية. إذًا هذا هو محور توحيد المعارضة أما التفاهم الاقليمي والعربي والدولي فهذا محور آخر.

هناك في الثلاثين من حزيران أي نهاية هذا الشهر اجتماع سيعقد في جنيف بدعوة من السيد كوفي أنان من أجل مجموعة الاتصال بشأن الملف السوري ونتمنى لهذا الاجتماع النجاح.

س: ما هو موقفكم من القضية الكردية في سورية وحقوق الشعب الكردي؟

ج: أولًا: الأكراد السوريون والعرب السوريون هم سوريون متساوون في كل شيء. ثانيًا: هم شركاء في تاريخ طويل، وثالثًا: هم جزء غني ومهم وأساسي من التشكيل التاريخي الهائل للشعب السوري، من البنية التاريخية للشعب السوري، وهي كنز نعتز به وسنحميه بحدقات العيون.

هذا التنوّع الغني سنحميه بحدقات العيون وبالدم، سورية علامة فارقة من حيث الغنى الاجتماعي والبشري والثقافي والديني والقومي الموجود على أرضها، ومن حيث التعايش الذي أنجزته، هذا لا يعني أن الوضع مثالي على الإطلاق. هناك مظالم وهناك انتهاكات وهناك إنكار وهناك محاولات إلغاء وهناك محاولات انتهاك وهناك محاولات سيطرة، وهناك محاولات انغلاق، وهناك محاولات انفكاك، وهناك مساعي اندماج. هذا كله موجود كما هو موجود في الحياة. مرة أخرى نرى أن الوجود الكردي هو وجود تاريخي وطبيعي وعضوي ومكوّن أساسي للشعب السوري تاريخيًا.

ثانيًا: هناك شيء اسمه القومية الكردية لا بد من الإقرار به، والاعتراف بوجوده، واحترام خصائصه ومزياته، واحترام حقوقه.

س: ما هو الضمان مستقبلًا للكرد في أن تكون كلها وعود فقط يتم التخلي عنها مستقبلًا؟

ج: الضمان للشعب الكردي هو إقرار الوجود الكردي في الدستور السوري القادم في بند دستوري، وربما أحد المبادئ فوق الدستورية.

إن ثقافة ورسوخ ثقافتنا الديمقراطية توجب علينا أن نقرّ مبادئ لا يحق لأي أحد أن يغيّرها، ولا لأي أكثرية سياسية أن تغيّرها نسميها مبادئ ما فوق دستورية، أحدها الوجود القومي الكردي.

لقد جرت محاولات كثيرة جدًا لزرع الشقاق بين الكرد والعرب بالوسائل كلها والإشارات والتخوين والتشكيك وإثارة الشكوك بكل الوسائل غير الشريفة سياسيًا. هناك من يسأل عن الضمان للمستقبل؛ الضمان هو مثل كل ضمان في السياسة بالنسبة للقوى السياسية التي تتبنى ذلك الطرح.

لقد طُرح علينا مشروع الإدارة الذاتية، وجرى توزيع نُسخ منه ولقي الترحيب المبدئي بهذا المشروع والترحيب بهذا المشروع، ليس للأكراد فقط، وإنما لسورية ككل، هذا هو تقييمه العام. الآن النص بحاجة إلى تدقيقات وتصويبات وملاحظات، وهذا طبيعي. إذًا نحن نتعاطى بإيجابية مع هذا الموضوع.

مرّة أخرى من أجل الضمان وهذا سؤال محق لأن الناس تقلق والناس يعرفون بأن السياسيين يكذبون كثيرًا والناس يملكون وعيًا بأن الكذب هو جزء من السياسة، بالنسبة للمناضلين الحقيقيين بالنسبة لأصحاب القضايا الذين لا يبحثون عن مكاسب نفعيّة وانتهازية الكذب هو أداة معادية للشعب ولمصالح الشعب.

هناك علاقة بين الأهداف وبين الوسائل والأدوات، ولذلك نقول: الضمانة للمستقبل هو قوّة الشعب الكردي وقوّة الشعب السوري، هذه هي الضمانة الحقيقية، كما هي الضمانة في كل مكان من العالم.

ما الضمانة لأن يجري التاريخ بطريقة معينة، وليس بطريقة أخرى؟ الناس الواعون المنظمون الذين يعرفون حقوقهم ويعرفون واجباتهم ويقاتلون من أجلها، نحن نقول لشعبنا الكردي في سورية ولشعبنا العربي في سورية: تريدون ديمقراطية، إذًا يجب أن تعرفوا جيدًا ماذا تعني الديمقراطية، ويجب أن تعرفوا كيف تدافعون عنها ضد كل من ينتهكها من أي جهة كان، وأن تكونوا حرسًا وأعينًا لحقوق الأكراد وحقوق العرب ولحقوق السوريين كلهم.

دعني أقول أنه في زمن الثورات يأخذ الزمن معنى مختلفًا، فالبشر في زمن الثورة يتعلمون في يوم، ويحتاجون ربما إلى سنوات لتعلّمه في زمن الركود أو في زمن الحياة العادية، اليوم في ظل الثورة يتلقى السوريون فيضانًا من المعرفة السياسية كل يوم، بعضها سيء وسلبي وبعضها إيجابي وصحيح، المهم الركود والبلادة والاستكانة لمفهومات متحجّرة ولوعي متحجّر عن العالم وعن سورية وعن المجتمع يتزلزل بفضل الثورة، والناس يفتحون عيونهم على حقائق الحياة والواقع، يفتحونها وليس بالضرورة يدركون كل شيء بصورة صائبة. هناك وعي خاطئ لبعض المسائل ولكن مع الاستمرار يمكن الوصول إلى الوعي الصحيح. من ضمن القضايا التي يتفتّح عليها وعي السوريين البنية الاجتماعية الموجودة التي تشكّل القومية الكردية جزءًا أساسًا منها في سورية.

اليوم في سورية يناقش السوريون جميعًا مسألة الأكراد في سورية وحل الموضوع والاتفاق على المستقبل ووجود نزعات انفصالية، وعدم وجود نزعات انفصالية، والتعايش الديمقراطي وكيف يمكن تحقيق هذا التعايش؟ نعم، هذه قضايا مفتوحة أمام الرأي العام وهذا تطور من إنجازات الثورة بكل تأكيد والذي لم يصل إلى نتائج والتي نرجو أن يصل إليها مع الوقت، هذا من قضائل وإنجازات الثورة السورية.

وأيضًا لم يسبق أن تحرك الأكراد السوريون بهذه القوة والفعالية والتنظيم من أجل الحق السوري العام في الحرية والكرامة والديمقراطية -وليس حق الكرد فقط- كما يفعلون اليوم، إضافة إلى أن هناك من يحاول وضع إسفين بين الأكراد والعرب.

الأكراد السوريون يناضلون وهم في الميدان من أجل حرية وكرامة الشعب السوري عربًا وكردًا وشركس وأرمن وتركمانًا ومسلمين ومسيحيين، إلخ، ومن كل الأطراف والأديان. السوريون يتحركون بحقوقهم العامة المشتركة وهذا من أهم منجزات الثورة، وهو واحد من أهم المخاطر التي تهدد بها الثورة المضادة وهو فصل نضالات السوريين عن بعضهم بعضًا، ووضع السوريين في مواجهة بعضهم بعضًا كقوميات أو كأديان وطوائف.

هناك مساع خبيثة وشريرة ومجرمة تجري في قلب الثورة السورية من أجل خلق شرخ وخلق صدامات وخلق شقاق بين السوريين بوصفهم قوميات وبينهم بوصفهم أديانًا وبينهم بوصفهم طوائف. إحدى المهمات الأساسية للثورة السورية والمناضلين الواعين أن يقفوا صفًا واحدًا في مواجهة هذه التهديدات والمخاطر.

نحن نقول أولًا: أن هذه الثورة أهم ما فيها أنها ثورة مواطنة ستوحّد السوريين جميعًا بصفتهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات أمام القانون، بصرف النظر عن العرق والدين واللون والطائفة والمذهب والعشيرة والإقليم، إلخ، جميعهم متساوون أمام القانون.

ثانيًا: جميعهم يحترمون حقوق بعضهم بعضًا في المعتقد والتعبّد واللغة والثقافة والإدارة الذاتية، إلخ.

السوريون اليوم يخلقون المناخ لوضع عقد اجتماعي جديد في ما بينهم، وهذا هو جوهر ما تقوم به الثورة السورية، يهدمون نظام الدكتاتورية والاستبداد والفرض بالقسر والإكراه وكمّ الأفواه والسجن والإلغاء والإقصاء، ويفتحون مناخًا يرى فيه الجميع بعضهم بعضًا، ويتعايشون بوعي بعضهم مع بعض، ويحترمون حقوق بعضهم بعضًا، ويقبلون المساواة أمام القانون، هذا هو أهم ما في الثورة السورية اليوم.

بالنسبة إلى شعبنا الكردي أظن أنه جزء من الحقوق الديمقراطية للإنسان هو حق الحلم، والحق في الطموح. من حق العرب أن يحلموا بدولة عربية موحّدة، ومن حق الكرد أن يحلموا بدولة كردية، المسألة ليست في الحلم، الحلم حق؛ المسألة في الحل العملي الذي يضمن حقوق الجميع، هذه هي الحكاية. وهذا يتطلّب وضع الأمور على طاولة البحث بشفافيّة ووضوح وشجاعة وباحترام تام للحقوق المتبادلة والوصول إلى الحل الذي يُرضي كل الأطراف.

يجب في سورية بشكل خاص أن نقدّم مثالًا جديدًا للعالم حول كيفية حل المشكلات داخل المجتمع، يجب أن نقدّم مثالًا جديدًا، الحلول يجب ألّا تقوم على القوّة، يجب ألّا تقوم على العنف، يجب أن تقوم على التفاهم واحترام الحقوق المتبادلة، والتسويات بين الأطراف داخل المجتمع، بحيث يرغب الناس بأن يتكاتفوا ويدركوا أن لهم مصلحة مشتركة، ليس أن يكونوا مجبرين على ذلك.

س: حول نيّة النظام السوري بإجراء انتخابات وتشكيل حكومي جديد، ما هو رأيكم بهذه الحركات؟ هل تُقنع الشارع السوري بأنّ هناك تغييرًا؟

ج: كل هذه الحركات تقول شيئًا واحدًا: أن النظام السوري يعيش في عالم معزول عن الواقع، لا يرى حقائق الواقع، ولا يرى واقع الشعب السوري. أنا أشبّه الحديث عن تشكيل حكومة جديدة وإثارة ضجّة حولها كما لو أنك تقول لمواطن في حمص التي تغرق في القصف المدفعي والتفجيرات كل يوم سأغيّر لون بيتك من الأصفر الفاتح إلى اللون الأبيض الرمادي، هل سيهتم هذا المواطن؟

هو يخشى أن تدمّر القذائف بيته كل يوم وأنت تحدّثه عن تغيير لون البيت، الحكومة في سورية هي محض إداريين بلا أي سلطة سياسيّة، وهم غير قادرين على فعل أي

شيء تجاه المشكلات السياسية، وأكثر من ذلك غير قادرين على فعل أي شيء تجاه المشكلات الحياتية، إلّا بمعايير جزئية. مَن يُصدّق في سورية أن وزارة الاقتصاد هي من ترسم السياسة الاقتصادية في سورية؟ مَن يُصدّق أن وزارة التموين تستطيع أن تضع الأولويات في الاستهلاك والإنفاق لتأمين حاجيات المواطنين؟

إذا قالت وحدات الجيش أنها تريد وضع يدها على كل موجودات مادة المازوت في سورية وتحرم المواطنين المدنيين منها لأنها بحاجة إليها في تحريك الدبابات والآليات في مناطق معيّنة، ماذا تستطيع الوزارة أن تفعل حيال ذلك؟ الجواب لا شيء.

ما أهمية أن يكون الوزير محمد أو حسين أو إلياس أو فواز، إلخ؟ لا شيء على الإطلاق. الفرق الوحيد هو أن هذا الشخص هو الذي سيركب سيارة الوزارة ليس ذاك.

أمّا من حيث الأفعال والنتائج فلا قيمة لها على الإطلاق، يحاولون أن يُثيروا ضجّة سخيفة هي تُشبه الخلاف على جنس الملائكة، فيما الكوارث تهدد الوطن ومستقبل البلاد.

س: ماذا تقولون عن الذين لا يشاركون في الثورة؟ هناك نسبة كثيرة من السوريين لا تشارك فماذا تقولون لهم؟

ج: للأسف يرتكب كثير من البشر خطأً مبدئيًا يمكن أن يكون قاتلًا حين يعتقدون أن تجاهل القذائف والموت الذي يتطاير في كل مكان والاختباء في مكان ما، في ملجأ ما، هو الذي سيحمي حياتهم ومستقبل أولادهم، هذا يشبه سلوك شخص يرى الحرائق تندلع في المدينة ويريد أن يحمي نفسه من الحريق بأن يُغلق أبواب بيته ويقيم في داخله مع أولاده واهمًا نفسه أن الحريق لن يصل اليه.

أسوأ ما يفعله المواطن السوري اليوم هو السلبية والانتظار، لأنه بذلك يترك الميدان للآخرين أيًا يكن هؤلاء الآخرين طيبين أو أشرار، سيئين أم جيدين، يترك لهؤلاء الآخرين أن يقرروا مصيره.

من يُريد أن يضمن مستقبله ومستقبل أولاده عليه أن يسهم في صُنع هذا المستقبل بفاعليته المباشرة.

اليوم تدفع سورية ثمن أربعين عامًا من السلبية، لم يناضل بها الشعب من أجل حقوقه وكانت نتيجتها أن أجهزة الدولة تجرأت يومًا بعد يوم على انتهاك هذه الحقوق وعلى انتهاك المواطنين، ووصل الوضع بها أن الناس لم تعد يطيقون ذلك، فقرروا التمرّد.

نعم هناك نسبة كبيرة من المواطنين السلبيين والذين يدفعون للأسف ثمنًا باهظًا على الرغم من أنهم سلبيين، لأن القذيفة لا تميّز بين السلبي والإيجابي، والرصاصة لا تميّز بين من يُشارك في التظاهر ومن لا يُشارك، هي تقتل الاثنين، وهذا هو واقع الحال، ولذلك أقول: على السوريين كافة الذين يريدون أن يصنعوا مستقبلًا لوطنهم ومستقبلًا لأجيالهم ومستقبلًا لأطفالهم يَرضون عنه أن ينزلوا إلى ساحة الممارسة بما يستطيعون، لا أطلب من الكل أن يتظاهر، ولا من الكل أن يدخل السجن، كل يفعل ما يستطيع، لكن على كل سوري أن يفعل شيئًا من أجل مستقبل بلاده.

س: لقد تطور الوضع في سورية خلال المدة الأخيرة وازداد العنف، هل هذا سبب تعليق المراقبين لمهامهم؟

ج: نعم لقد تطوّر الوضع في سورية خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة بطريقة سريعة ودراماتيكية نحو الأسوأ، وبدأت الدبابات تتحرك إلى دير الزور، وأرجو ألا يظهر في أماكن أخرى، لكن لا أحد معصوم، ولا أحد على رأسه خيمة، الكل مُهدَد.

إن لتعليق المراقبين مهامهم أسبابًا أدّت إلى تعليق عملهم، وأدّت إلى تصاعد العنف، الأسباب نفسها أدّت إلى النتيجتين.

المسألة الأساسية أن القوى الدوليّة والإقليمية المعنية بوضع الزخم والقوّة لتنفيذ خطة كوفي أنان لم تضع الزخم والقوّة الكافية، أعلنت موافقتها لفظيًا، ووضعت بعض الضغط غير الكافي على النظام السوري ليلتزم، وبعض الضغط غير الكافي على بعض المجموعات المعارضة المسلّحة لتلتزم، كان مطلوبًا وما يزال مطلوبًا ضغط حقيقي وجدّي من قبل حلفاء النظام السوري، تحديدًا روسيا بصورة أساسيّة، والصين وإيران على النظام لوقف إطلاق النار بصورة جدّية، وسحب القوّات، وأيضًا ضغط جدّي من المجتمع الدولي، وأقصد أوروبا وأميركا بصورة خاصة، وعلى تركيا والسعودية وقطر لوقف الإمداد بالأسلحة وتمويل المجموعات المسلّحة، وإلزام الطرفين بوقف إطلاق نار حقيقي.

دعني أعطي مثالًا عن حقائق تحدث على الأرض: منذ ثلاثة أيام قبل مجيئي إلى بروكسل كنت أحد المسهمين وإخوة في هيئة التنسيق ومن خارجها من أجل تحقيق محاولة وقف إطلاق نار إنساني في حمص لمدّة أربع ساعات فقط لإخلاء مدنيين، كنّا نطلب أربع ساعات وقف إطلاق نار من أجل إخلاء عائلات محاصرة، تحاصرها قوات الجيش والأمن، ويوجد فيها مسلّحون من الجيش الحر ومن غير الجيش الحر، هناك مدنيون عالقون في أماكن مختلفة وكان هناك حالة من التعاون والتنسيق لمساع مشتركة مع قيادة قوات المراقبين الدوليين ومع مكتب السيد كوفي أنان، وكان مكتب السيد كوفي أنان يتولّى الاتصال أيضًا بالجهات العليا في السلطة من أجل تحقيق وقف إطلاق نار، ثلاثة أيام لم تنجح هذه المساعي لتحقيق وقف إطلاق نار لمدّة أربع ساعات من أجل إخلاء المدنيين، ولم يكن ذلك مسؤولية النظام السوري وحده، لنتنبه إلى ما يحصل على الأرض، أغلبية المجموعات المسلّحة على الأرض وافقت على وقف إطلاق النار، لكن هذا لم يكن كافيًا، كان لا بدّ من أن يوافق الجميع، لأن مجموعة واحدة لا توافق ستخرّب على الجميع، والشيء نفسه من قبل النظام، يجب أن تكون الضمانات قطعيّة لالتزام قوّات النظام بوقف حقيقي لإطلاق النار، ليتم إخلاء المدنيين وعدم تعرّضهم للخطر بعد وصولهم إلى المناطق التي يتم إخلاؤهم إليها (منطقة الوعر في حمص تحديدًا)، يجب أن يكون هناك ضمان كي لا يتعرضوا للاعتقال ولا يتحوّل الأمر إلى كمين، إذًا، أنت بحاجة إلى ضمانات متعددة، أحيانًا الإخلال بحلقة واحدة يُفسد العملية كلّها. عرقل النظام طويلًا خطة كوفي عنان، واستجاب في بعض المواقع، وبعض مجموعات المعارضة عرقلت خطة كوفي عنان أيضًا، واستجابت المجموعات الأخرى في بعض المواقع، هذا هو واقع الحال بصورة عامّة من دون المساواة بين الطرفين بكل تأكيد، لندع هذه الأسطوانة المشروخة لأن المسؤولية الرئيسة دائمًا على النظام والدولة، لا نشك في ذلك الأمر، ولكن عندما يكون لديك سلسلة طويلة من مئة حلقة يكفي حلقة ضعيفة واحدة لتقطع السلسلة، هكذا هو الوضع.

س: النظام وافق على خطّة كوفي أنان، وكذلك الدول الإقليمية والدولية برأيكم لماذا لم تنجح؟

ج: بالنسبة إلى خطة كوفي أنان هناك نفاق مارسه النظام السوري ونفاق مارسته

دول غير النظام السوري، أعلن النظام السوري موافقته على خطّة كوفي عنان، وحاول أن يضع مئة عصا في دواليب الحل، يوافق لفظيًا ويُعرقل عمليًا، وهناك دول في الإقليم وافقت لفظيًا وعرقلت عمليًا، والنتيجة خطّة كوفي أنان لم تتقدّم بصورة فعلية على الأرض والنتيجة أن أعداد القتلى والشهداء من السوريين تصاعدت بصورة صاروخيّة في الأسابيع الأخيرة.

س: كيف وجدت موقف المثقف العربي ووسائل الإعلام العربية من الثورة السورية؟

ج: أظن أن المثقّف العربي أحد الغائبين الكبار عن الثورة السورية، أحد الغائبين الكبار للأسف الشديد، سورية التي تميّزت تاريخيًا بأهمية كبرى للمثقفين العرب، وربما لا يوجد مكان يُعرَف به المثقفون العرب ويحظون به بجمهور كما هو في سورية، ربما أكثر من بلدانهم الأصليّة، هذا يُلزمهم بأخلاقية عالية تجاه الشعب السوري، هناك مشكل تاريخي في هذه النقطة حيث إن الكثيرين من المثقفين العرب لا يرون في النظام السوري إلّا سياسته الخارجية، أقصد مواقفه من الكيان الصهيوني ومن الولايات المتحدة الأميركية، ويتجاهلون تمامًا الأثمان الفادحة التي يدفعها الشعب السوري نتيجة دكتاتوريّة هذا النظام ووحشيته، عانينا طويلًا في الأحزاب السياسيّة المناضلة هذه المشكلة، واصطدمنا فيها مع كثير من مواقف المثقفين العرب الذين كانوا يظنون أن سياسات النظام هي فضل ومنّة منه، لأنهم لا يعرفون أنه لا يستطيع ولا يجرؤ أن يفعل غير ذلك، لأن الشعب السوري يعده متهاودًا جدًا في هذه المواقف، يريد الشعب السوري مواقف أكثر جذرية، لا ينتبه المثقفون العرب كفاية لهذا الموضوع، واليوم هم لا ينتبهون كفاية الى أحقيّة وصدقية وأهمية ما يريده السوريون من حريّة وكرامة.

المثقفون العرب يرون بصورة أساس أن الدول التي لا تعرف أي معنى للديمقراطية وهي دول مال ريعي ودول ودول... إلخ، تدعم جهات معيّنة في المعارضة، فالمعارضة كلها مشبوهة، هكذا بكل تبسيط، وأن هذا الحديث عن حريّة وكرامة وديمقراطية ليس إلّا نسخة أُخرى من الثورات الملونة لأوروبا الشرقية، يعني صنيعة غربيّة، أي مرّة أخرى نحن أمام رواية النظام، هذا موقف لا يليق بالمثقّف، المثقّف يجب أن ينظر ويبذل جهدًا ليعرف الحقائق على الأرض.

لا كرامة للوطن بدون كرامة المواطن، وفي الوقت نفسه لا كرامة للمواطن من دون كرامة الوطن، وجهان لعملة واحدة.

النظام يحاول أن يقول ويفصل أن كرامة الوطن يستحق أن يهدر من أجله كرامة المواطن، وأصوات أخرى تقول أن كرامة المواطن تستحق أن تهدر من أجلها كرامة الوطن، هذان وجهان استبداديان لعملة واحدة.

العملة الحقيقية كرامة الوطن وجه وكرامة المواطن وجه آخر، لا يوجد عملة بوجه واحد، للعملة وجهين.

س: هل من كلمة مختصرة توجهها إلى الشعب السوري؟

ج: ما أُريد أن أقوله ببساطة: على الرغم من الألم والدماء النازفة، وعلى الرغم من المعاناة التي لا توصف، وعلى الرغم من البشاعات وقُبح الكثير من الأفكار التي تُروّج، وعلى الرغم من كثير من الانحطاط الذي يظهر، ما أرجوه وأطلبه من السوريين كلهم أن يعرفوا أن الولادة دائمًا فيها دماء، لا يوجد ولادة من دون دماء، الولادة لا تتم في مناخات من العطر والحرير، الولادة عملية صعبة، والمهم هو أن تتم الولادة بصورة سليمة، وفي النهاية يكون القادم الجديد كائنًا جديدًا جميلًا.

على السوريين، علينا جميعًا أن نمضي بكل قوّة وثبات، أن نقاتل من أجل كل فكرة وكل موقف صحيح، وكل ما نريده من أجل مستقبل أولادنا وأجيالنا الاستمرار والصلابة والصبر هو الطريق الى النصر.

مداخلة عبد العزيز الخير

في منتدى الحوار في بروكسل 26 حزيران/ يونيو 2012 [22]

الذي دعت إليه قوى من المجتمع المدني برعاية الاتحاد الأوروبي

النقطة الرئيسة التي أريد أن أبدأ بها هي وجوب التساؤل في الحقيقة وفي العمق وبعيون مفتوحة، على ضوء تطورات الأوضاع في سورية، تطوراتها في الميدان وفي الممارسات وفي الوعي السياسي الذي يحكم هذه الممارسات.

هو التساؤل: هل هناك مرحلة انتقالية فعلًا؟

إذا استمرت الأوضاع في سورية في التطور وفي المسار الذي هي ذاهبة فيه لن تكون هناك مرحلة انتقالية، وعلى الأرجح لن يكون هناك نظام ديمقراطي، سيكون هناك مرحلة طويلة من الفوضى والانهيار والحالات الكارثية التي يصعب تصنيفها تحت لافتة محددة، والأمر الذي يهدد كل ما نتناوله في هذه الندوة وفي ما يشبهها من ندوات لاحقة ترف فكري لا يستند إلى أرض الواقع الصلبة.

المسألة الأساس هي: لكي تأخذ هذه الأفكار معنىً عمليًا محتملًا ومعنىً واقعيًا هو وجوب العمل بكل الطاقات وكل الجهد من أجل تحقيق وقف العنف بصورة شاملة أو شاملة تقريبًا، أما استمرار الصراع العسكري واستمرار تصعيد التسلح واستمرار تصعيد أعمال العنف فهو سيدمّر الأرض التي تقوم عليها المشروعات السياسية المتداولة كلها في هذه الأيام، ومنها الأفكار التي نتناولها بشأن المرحلة الانتقالية، إذًا، هناك أولويات بالأفكار والممارسات.

أولًا وقبل كل شيء التركيز على وقف العنف ومصادرة احتمالات تصاعده في

---

(22) الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=fmrkUMpBWrA

المستقبل، ونعرف أن هذا الأمر يتوقف إلى حد بعيد على القوى السياسية السورية، وعلى النخب السياسية السورية، ويتوقف أيضًا في الوقت نفسه على قوى إقليمية ودولية يجب أن تمتلك الإرادة في ضبط الوضع قبل أن يصل إلى نقطة تنفلت فيها السيطرة، وتعجز فيها كل الأطراف أيًا تكن قوتها عن ضبط التفاعل المتسلسل الذي يمكن أن يطلق نتيجة انهيار المجتمع والدولة في سورية.

في ثلاثة الأسابيع الأخيرة تصاعد العنف، وتصاعد التسلح والعسكرة، وتصاعد الشحن الطائفي بصورة محمومة، وأصبح الخوف يملأ الأجواء في سورية، خوف لدى المواطنين لم يسبق أن لمسناه بهذه القوة وبهذا الوضوح، خوف على اللحظة الراهنة، خوف على المستقبل القريب، خوف على مستقبل البلاد والشعب، أرجو أن يضلّ هذا الخوف، وهو حقيقي، وله ما يبرره تمامًا في الأذهان عندما نفكر بالتخطيط أو وضع تصورات لمراحل تفترض سيناريو سياسي معين لأن السيناريو الجاري على الأرض يمكن أن يقوّم كل السيناريوهات التي فكرنا بها.

الآن في النقاط التي تتعلق في موضوع هذه الندوة، وأبدأ الحديث عن ضرورة المرحلة الانتقالية بعد أربعين عامًا من الدكتاتورية، ولكن سأصنفها بالصورة الآتية:

المرحلة الانتقالية ضرورية بصورة حيويّة لتطور سورية السياسي بسبب طبيعة النظام في الوسائل التي اعتمدها في الحكم، وأقصد بطبيعة النظام السياسي:

1 - النقطة الأولى هي الدكتاتورية التي دامت أكثر من أربعين عامًا، وقادت إلى قيام مجتمع الخوف، فذررت المجتمع، وحطمت الروابط بين أفراده، وجعلت القاعدة أن المواطن لا يتحدث قبل أن يلتفت يمينًا ويسارًا، ليتأكد من أنه في مأمن على ما يقوله ليرجع عليه بنتائج كارثية هذا حطم الروابط وحوّله من بنية مجتمعية متماسكة إلى مجموع واسع من الأفراد الذين تكاد تفتقد بينهم الروابط القائمة على الثقة والصدقية الموجودة في المجتمعات الطبيعية.

2 - النقطة الثانية هي السمة الطائفية للنظام والتي تجلت بصورة محاباة وتمييز وإثارة عصبيات استخدمها جميعًا لتوفير عنصر إضافي لتأمين ولاءات اتباعه له، هذه النقطة ربطت ولاءات معينة بمصالح مادية، وهي نقطة شديدة الخطر، وأدت إلى نتائج بالغة

السلبية على المستوى السياسي وعلى المستوى الاجتماعي أيضًا.

3 - النقطة الثالثة هي التميز القومي الذي هو استمرار لوعي شوفيني موجود قبل النظام، واستمر معه، رتب حرمانًا من الحقوق وأحيانًا من أبسط هذه الحقوق بمثل حق الهوية والمواطنة، وأسهم في زيادة التفكك وانعدام الروابط داخل المجتمع السوري.

4 - النقطة الرابعة هو اعتماد الفساد كوسيلة للسيطرة السياسية وشراء الموالين، وأثر هذا الفساد على منظومة القيم الضرورية للعلاقات بين الأفراد في المجتمع، والعلاقات بين المواطن والقانون وبين المواطن وبين الدولة ومؤسساتها، كل هذه العلاقات تأثرت بشدة بسبب الفساد الذي اعتمده النظام وسيلة للسيطرة السياسية وليس ظاهرة مرضية استثنائية كما هو موجود في المجتمعات الاخرى، الفساد في سورية ليس محض ظاهرة مرضية، هو سلاح سياسي استخدمه النظام بصورة منهجية منذ اللحظة الأولى لشراء الولاءات ولضمان شبكة السيطرة داخل المجتمع.

5 - النقطة الخامسة هي التغطية الأيدلوجية والسياسية لكل ما سبق التي استخدمها النظام، حيث استخدم القضية القومية وشعاراتها، واستخدم الموقف تجاه القوى والمشروعات الخارجية بشكل خاص إسرائيل والغرب، واستغل ذلك للدخول في محاور سياسية أو للانفكاك عنها تبعًا للمصلحة البراغماتية التي لا علاقة لها بالمبادئ على الإطلاق.

هذه النقاط الخمس أدت إلى محصلة كارثية على صعيد الوحدة الاجتماعية، والروابط داخل المجتمع، أدت الى تفكيك المجتمع وإلى انحطاط واسع في القيم، وإلى ظهور أمراض وظهور جاهزية في المجتمع لتلقي تأثيرات لم يكن المجتمع مستعدًا لتلقيها في مراحل سابقة.

نعرف جميعًا أن الاستقلال الوطني تحقق في سورية تحت شعار الدين لله والوطن للجميع، وكان التطرّق إلى دين مواطن أو مذهب مواطن يثير الاستهجان والاستياء من الحاضرين جميعهم في مراحل سابقة من التاريخ السوري، هذا الواقع تغير للأسف، وأصبح هناك لغة هي ما تسمعونها، وأصبح هناك تحريض ديني وطائفي وحتى حديث عن ما هو أكثر من ذلك، حديث عن طائف سوري وحديث عن نموذج عراقي في سورية، وحديث عن نموذج لبناني في سورية أو حديث يجمع سوءات وقباحات النظامين اللبناني والعراقي في سورية، وهذا أمر محتمل فعلًا.

ولكي لا نكون انتقائيين في تحليل أسباب الظواهر الموضوعية الموجودة لا بد من الإشارة إلى عامل ثان رئيس يبرر الحاجة ويفرض الحاجة إلى مرحلة انتقالية هي طبيعة الوعي السياسي الموروث على المستويين الشعبي وعلى مستوى النخب السياسية على خلفية بنية الدولة وأيديولوجيتها عبر القرون الماضية، وبصورة خاصة خلال المرحلة العثمانية التي تعرفون أنها كانت أبعد ما تكون عن نظام الدولة العلمانية أو دولة المواطنة، أو الدولة التي تحترم حرية المعتقد للمواطنين هذا الموروث له استمرارية بحكم قوة العطالة في البداية، وله استمرارية بحكم أن أطرافًا غذّته، وحاولت أن تبني عليه لاحقًا، فعززت من تأثيراته، واليوم ثمة أطراف تبني على هذا الموروث نفسه وبقوة، وتدفع أيضًا باتجاه يناهض في الحقيقة المشروع الذي نطمح له جميعًا، كما أظن أو كما أفهم، مشروع دولة المواطنة التي تضمن المساواة بين المواطنين جميعًا في الحقوق والواجبات، وبالحصيلة النظام نفسه استفاد من هذا الموروث فبنى نظامًا سياسيًا هو في جوهره أقرب ما يكون إلى نظام الدولة الأميرية التي قامت في القرون الوسطى حيث الأمير أو الحاكم هو صاحب بيت المال، وهو السلطة القضائية العليا، وهو قائد الجيوش وهو رأس السلطة التنفيذية، وهو المشرّع الأول، وهو أيضًا مفتي الديار، شيء من هذا موجود فعلًا في نظام الدولة السورية الراهنة، في بنية النظام السياسي الراهن، مغطى بشكل له علاقة بالحداثة.

اليوم حيث تقسّم السلطات شكليًا بين تشريعية وتنفيذية وقضائية، وجميعها ممركز، ونحن جميعًا نعرف في يدي من وأين، وكذلك بيت المال، وأضيف على ذلك كله نموذج السلطة العائلية والوراثية، الأمر الذي يجعل محتوى النظام القائم يكاد يتطابق إلى حدّ بعيد باستثناء قشرة رقيقة مع نظام الدولة الأميرية التي سادت في العصور الوسطى.

أتطرّق الآن إلى دولة المواطنة كردّ جذري على كل ذلك وما تتطلبه لبنائها، وعلاقة ذلك بالمرحلة الانتقالية، أقول:

أولًا: بالمقارنة مع كل النقاط التي سبق سردها تتضح ضرورة بناء وعي سياسي قائم على المساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين والقومية والطائفة والعرق والثنية والعشائرية، إلخ.

ومن الأكيد أن هذه عملية تاريخية تراكمية لن تنجز خلال المرحلة الانتقالية، ولكنها يجب أن تبدأ خلال المرحلة الانتقالية، لأن قوّة الأمل وقوّة الحلم هي دافع أساس بالنسبة للجمهور وللمواطنين من أجل أن يسهموا في عملية التغيير بإرادة حرّة وفاعلة، تترافق عملية بناء الوعي هذا مباشرة بالطرح السياسي والقانوني والإعلامي الذي يكرسّها أو يعمل على تكريسها، ولكنها لا تكتسب الصدقية أبدًا إلّا بالممارسة الحازمة أمام كل مفصل وكل تحدّ يطرح سؤالًا من القضايا المثارة في المرحلة الانتقالية.

إذًا أفكار دولة المواطنة تكتسب الصدقية في المرحلة الانتقالية بالالتزام ببدء تطبيقها، كجواب على كل سؤال لا بد من الإجابة عليه في الممارسة في المرحلة الانتقالية.

ثانيًا: ضرورة استقلالية الدولة وتشريعاتها من الأيديولوجيا والمعتقد والعرق، إلخ، وضمان ذلك بقوة الدستور وإقامة المؤسسات التي تراقب تطبيق واحترام هذه الاستقلالية وتمنع انتهاكها ولا يكفي النص على المبادئ. لا بد من إنشاء المؤسسات التي تضمن التحقق من الالتزام بالدستور وهي من أعقد المهمات، التأكد أن النص يتجسد على الأرض، على الواقع وحيث يوجد اختراق هناك آليات لتصحيح هذا الاختراق لردع من يخترق هذه النصوص لتجاوز آليات معروفة تاريخيًا في وضع نصوص جميلة لا علاقة لها بالممارسة أو المهارات التي تطورت عبر طريق طويل بالالتفاف على هذه النصوص وفعل عكسها.

ثالثًا: هي وضع المبادئ التي تكفل ما سبق بكيفية غير قابلة للتغيير من قبل الأكثرية السياسية هذه النقطة حاسمة في توفير الاطمئنان للمواطنين جميعًا، تسمعون أصواتًا سياسية وثقافية كثيرة تتحدث عن ضرورة «تطمين الأقليات» الدينية والقومية، المفتاح الأساسي لهذا التطمين الذي نعده تعبيرًا سياسيًا غير موفّق، ولكن حسنًا نرضى به مجازًا، هذا التطمين يتم باعتماد مبادئ فوق دستورية مبادئ مؤسسة للجمهورية الثانية لا يحق لأية أكثرية سياسية أن تخرقها إلّا باستفتاء شعبي يمكن الاتفاق على أنه يجوز 80 في المئة من الأصوات أو أكثر من ذلك، يعني يسمح بالانتقال إلى جمهورية ثالثة، لا نُصادر إمكان التغيير، ولكن نجعله مشروطًا بأغلبية ساحقة من المواطنين، هنا أهمية المبادئ الدستورية التي ترسم الهيكلية العامة والرؤية العامة للجمهورية الثانية المنشودة، والتي لا تستطيع أي أكثرية سياسية أن تغيّرها، هي بحاجة إلى أكثرية المواطنين المطلقة وليس

أكثرية هؤلاء الذين يشتركون في عملية التصويت أو الاستفتاء فقط، أي تغيير معين أو فكرة معينة يمكن أن يُطلب له 70 أو 80 أو 90 في المئة، حسب ما يُتفق عليه من أصوات المواطنين السوريين الذين يحق لهم التصويت لكي يجوز تغييره.

هنا تبرز أهمية المبادئ الفوق دستورية التي تضع الأسس الثابتة - بنية الدولة والدستور وتؤسس لدولة المواطنة قولًا وفعلًا.

تُشكل هذه المبادئ فوق الدستورية الضمان الفعلي لتطمين كل الأديان والقوميات وأطياف الشعب السوري لمستقبل بلادهم وشعبهم ونيل المواطنين حقوقًا متساوية حقًا.

رابعًا: أن يتم أو يتعيّن الأمر بتحقيق تفاهم واتساق واسع إن لم يكن شاملًا (قد توجد قوى ترفض مبدأ المواطنة)، ونعرف أن هناك قوى ترفض المواطنة فعلًا ،وترفض استقلال الدولة عن المعتقد والأديان، ونعرف أنها موجودة أيضًا، لذلك أقول: يتعين الأمر بتحقيق تفاهم واتفاق واسع، إن لم يكن شاملًا بين ممثلي كافة أو غالبية كبرى للاتجاهات السياسية في البلاد كمشروع تأسيسي قبل طرحه على الاستفتاء العام ويمكن تأسيس جمعية تأسيسية لهذا الغرض، يُطرح ما تصل إليه على الاستفتاء العام، وتضع بعد ذلك الدستور الجديد الخاضع بدوره للاستفتاء الشعبي لتعقبه انتخابات برلمانية ورئاسية ذات صدقية تنتهي بها المرحلة الانتقالية لتبدأ بعدها مرحلة الجمهورية الثانية على أسس ثابتة.

نص الكلمة المرتجلة لعبد العزيز الخيّر

في ختام أعمال الملتقى السياسي في روما[23]

دعت إليه جمعية سانت اجيديو[24] في روما - إيطاليا، وضم 17 معارضًا سوريًا من فصائل مختلفة من المعارضة الديمقراطية السورية الناشطة داخل البلاد وخارجها، ونتج عنه ما سمي (نداء روما[25]) للحل السوري 26 تموز/ يوليو 2012.

---

(23) رابط الكلمة:
/https://www.facebook.com/adnan.aldebs.1/videos/2054803091426945

(24) جمعية سانت اجيديو: جماعة سانت اجيديو هي جمعية - أخوية - مسيحية تعمل بصورة فعالة على حل الأزمات في العالم؛ وهي قد أسهمت فعلًا في حل بعض النزاعات في العالم (موزمبيق الجزائر - الفيلبين وغيرها) وهي تمتلك علاقات مع الأطراف الدولية الفاعلة - الأوروبية بشكل خاص، مركزها مدينة روما - إيطاليا.

(25) نداء روما: هو نداء تم التوقيع عليه من قبل معارضين من فصائل مختلفة من المعارضة السورية الديمقراطية وبصفتهم الشخصية، توجهوا فيه إلى الشعب السوري والأطراف المعنية والقوى الدولية:
نداء روما من أجل سورية:
بإرادتنا نقرر مصيرنا وبأيدينا نبني مستقبلنا.
1- تعيش سوريا الأزمة الأكثر مأساوية في تاريخها بفعل الحل الأمني العسكري في مواجهة الانتفاضة الشعبية المطالبة بالحرية والكرامة، وما أدى إليه من تعميم للعنف وتصاعد كبير في الخسائر البشرية والدمار العام.
2- وإذ اجتمعنا لدى جماعة سانت اجيديو في العاصمة الايطالية روما، كمواطنين ننتمي إلى فصائل مختلفة من المعارضة الديمقراطية السورية الناشطة داخل البلاد وخارجها، نوجه هذا النداء إلى الشعب السوري والأطراف المعنية والجماعة الدولية.
3- إننا نختلف في الآراء والتجارب، لكننا ناضلنا ولا زلنا نناضل من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن أجل بناء سورية ديمقراطية مدنية آمنة للجميع ودون خوف أو قهر. إننا نحب سوريا، ونعلم أنها مكان تعايش أديان وقوميات مختلفة، وأنها تواجه اليوم خطرًا محدقًا يمس وحدة الشعب وحقوقه وسيادة الدولة.
4- لسنا محايدين. نحن جزء من الشعب السوري الذي يعاني قمع الديكتاتورية وفسادها، ونقف بحزم ضد الممارسات الطائفية والتمييزية من أي طرف جاءت، ننتصر للمساواة في المواطنة ونريد مستقبلًا لسوريا وطنًا للجميع، يحترم الحياة والكرامة البشرية في إطار العدالة.
5- يحتجز الحل العسكري الشعب السوري رهينة دون حل سياسي يحقق مطالبه. ويحمل العنف على الاعتقاد بعدم وجود بديل للسلاح. لكن الضحايا، من شهداء وجرحى ومعتقلين ومفقودين ومشردين، إضافة للأعداد الكبرى للمهجرين داخل البلاد واللاجئين خارجها، تدعونا لتحمل مسؤولياتنا من أجل وقف دوامة العنف، ودعم كل أشكال النضال السياسي السلمي والمقاومة المدنية بمختلف تعبيراتها بما في ذلك عقد اللقاءات والحوارات والمؤتمرات داخل البلاد.
6- لم يفت الأوان لإنقاذ البلاد، ومع الإقرار بحق المواطنين في الدفاع المشروع عن أنفسهم فإننا نعتقد أن السلاح ليس هو الحل، ونرفض العنف والانزلاق نحو الحرب الأهلية، لأنهما يعرضان وحدة الشعب والدولة والسيادة الوطنية للخطر.
7- نحن نحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى مخرج سياسي للأوضاع في سورية. وهذه هي الطريقة الملائمة للدفاع أيضًا عن مُثل

مساء الخير:

بداية أشكر جمعية سانت دي اجيديو وأشكر مدينة روما على ضيافتها لهذا الحدث المهم.

ورد في كلمة السنيور ماريو عبارة أعجبتني جدًا: (تكاد سورية أن تكون الوطن الوحيد، البلاد الوحيدة التي تكون فيها هوية التعايش تساوي هوية الوطن).

اليوم هذا التعايش مهدد وأكثر من ذلك مجرد العيش البسيط مهدد. سورية ليست بعيدة عن روما ولا عن إيطاليا وبالتأكيد سورية جار قريب لأوروبا ككل، علاوة على أنها في قلب الشرق الأوسط، وما يحدث فيها له تأثيرات كبيرة على الجوار وعلى أوروبا بالضرورة. نعم ما يجري في سورية هو قضيتنا نحن السوريين بصورة رئيسة، ولكن في الحقيقة وبحكم حقائق الجغرافيا وبحكم حقائق التاريخ هو قضية الإقليم، وهو قضية المنطقة أيضًا، وإذا أردنا أن نأخذ أبعاد الثقافة فهو قضية العالم أيضًا.

ما الرسالة الرئيسة التي نريد أن نوجهها كثمرة من لقاءنا هذا نحن السوريين المعارضين الذين بدأنا النضال ضد الدكتاتورية منذ سنوات طويلة ودفعنا سنوات طويلة من عمرنا في السجون وبقينا متمسكين بآرائنا ومواقفنا وبإصرارنا على نيل البشر لحريتهم وكرامتهم وعلى حق بلادنا في الديمقراطية.

وأهداف من يضحون ويعرّضون حياتهم للخطر من أجل الحرية والكرامة. إننا ندعو مواطنينا في الجيش السوري الحر وكل من حمل السلاح للمشاركة في عملية سياسية تؤدي إلى سورية سلمية آمنة وديمقراطية.

-8 وإذ نرفض أن تتحول سورية إلى ساحة للصراعات الدولية والإقليمية، نعتقد أن المجتمع الدولي يتمتع بالقوة والقدرة اللازمتين لتحقيق توافق دولي يؤسس لمخرج سياسي من الأوضاع المأساوية الراهنة، يقوم على فرض فوري لوقف إطلاق النار، وسحب المظاهر المسلحة وإطلاق سراح المعتقلين والإغاثة العاجلة للمنكوبين وعودة المهجرين وصولًا إلى مفاوضات شاملة لا تستثني أحدًا تستكمل بمصالحة وطنية أصيلة تستند إلى قواعد العدالة والإنصاف.

-9 نطلب اعتبار الأمم المتحدة الطرف الدولي الوحيد المسؤول عن تنسيق جهود إغاثة السوريين ودعم صمودهم داخل وخارج البلاد.

-10 نتوجه بهذا النداء إلى جميع السوريين وخاصة الشباب منهم، ونقول لهم: إننا سنصنع مستقبلنا بأيدينا، وسنتمكن معًا من بناء سوريا ديمقراطية مدنية وتعددية. كما نتوجه بهذا النداء للمناضلات والمناضلين من أجل التغيير الديمقراطي في سورية، مهما كانت انتماءاتهم، من أجل التحاور والتنسيق فيما بيننا، للانتقال إلى الديمقراطية على أسس العهد الوطني المشترك.

-11 نشكر جماعة سانت اجيديو على عملها ودعمها بحثًا عن حل للأزمة الوطنية السورية، وندعوها للاستمرار في مرافقة جهودنا وعملنا.

روما 26-07-2012

أمل نصر- عبد السلام أحمد- عبد العزيز الخير- سمير عيطة- رجاء الناصر- رياض درار- ميشيل كيلو- صدى حمزة- حسين العودات- أنس جودة- أيهم حداد- فائق حويجة- هيثم مناع- علي رحمون- ريم تركماني- فايز سارة- عقاب أبو سويد.

الرسالة الجوهرية التي نقولها لشعبنا في الداخل وللعالم كله: السلاح ليس هو الحل. الحوار هو الحل، التفاوض هو الحل، المحافظة على السلم الاجتماعي وإتعاب الذهن وتقديم كل الوقت والعناصر الضرورية لإبداع الحلول للأزمات المستعصية هو الحل.

السلاح يقتل ويدمّر ولا يبني ديمقراطية ولا يصنع مستقبلًا، هذه نقطة رئيسة نريد أن يسمعها كل أبناء شعبنا، وأن يسمعها العالم الذي تردد أغلب وسائط الإعلام فيه أصوات المقاتلين والدعوة إلى التسلح والدعوة إلى العسكرة والدعوة إلى التدخلات العسكرية الخارجية.

سورية بلد يمثل تعايشًا فريدًا وغنيًا، وهو على درجة من الرهافة والحساسية لا تتحمل العنف الوحشي.

يهدد العنف تماسك النسيج الاجتماعي، ولأن هذا التماسك هو عنوان الوطن، فإنه يهدد أيضًا الوحدة السياسية لسورية وهذه كارثة في ما إذا تُركت الأمور تمضي بالطريقة التي تمضي فيها حتى اليوم منذ عام وأربعة أشهر، هذه كارثة ستطال آثارها الإقليم، وستطال آثارها أيضًا مناطق أبعد من الاقليم.

لذلك توجهنا بندائنا إلى السوريين لنقول لهم: إن السلاح ليس هو الحل، وتوجهنا بندائنا إلى العالم لنقول إن السلاح ليس هو الحل، وإن دعم التسلّح والعسكرة والتغاضي عن النتائج الكارثية التي يقود إليها هذا العمل إنما يقود إلى الكارثة.

نحن أكثريتنا على الأقل جاءت من داخل سورية ولقد عشنا وعانينا ما الذي يعنيه القمع الوحشي، وما الذي يعنيه القصف من المدافع ومن الدبابات، وما الذي تعنيه الحرائق، وما الذي يعنيه خطف المواطنين الأبرياء لأسباب سياسية أو لأسباب جنائيّة، ولم تؤد تلك الوحشية المعروفة جيدًا في تاريخ السلوك البشري، لم تؤدّ إلّا إلى زيادتنا إصرارًا على أن نحفرَ ولو في الصخر طريقًا آخر لنبني سورية المستقبل؛ سورية التي يؤيدها الشعب الذي هبّ في ثورة الحرية والكرامة ليقول: نحن بشر ولنا أشياء نحن أناس لنا الحق في الحرية والكرامة والديمقراطية، وعلى النظام أن يُصغي إلينا فالبلاد بلادنا والسيادة لنا نحن الشعب.

ونحن ننقل هذه الرسالة إلى العالم كلّه لنقول: نرجو من القوى الكبرى في العالم، وبشكل خاص من الشريك التجاري الأكبر لسورية في أوروبا وهو إيطاليا، ومن شريكنا في التاريخ وفي حوض المتوسط وفي مرتكزات ثقافية وروحيّة كثيرة، ومرّة أخرى أقصد إيطاليا، ونرجو عبرها من الاتحاد الأوروبي ومن العالم كله أن يلعب دورًا إيجابيًا في الضغط على الأطراف كافة من أجل وقف أعمال العنف، أولًا على النظام الذي بادر إلى الوحشية وإلى القتل وإلى التدمير وإلى محاولة إخضاع الناس بالوسائل الهمجيّة، وثانيًا على القوى التي عبر الإقليم أو عبر مناطق أبعد تحضّ على التسلّح وتحرّض على التسلّح وتحرّض على العسكرة، لنقول لهم بهذه الطريقة لن تخدموا مصالحكم، ولن تخدموا الشعب السوري، بهذه الطريقة تدفعون بنا نحن الشعب والبلاد نحو الكارثة، وتدفعون بمصالحكم إلى مواقع خطرة.

مرّة أخرى أكرر شُكري لجمعية سانت ايجيديو على مبادرتها التي نكنُّ لها احترامًا كبيرًا وعلى كل ما قامت به من نشاط لخدمة القيّم الإنسانيّة؛ قيّم السلام والعدالة في العالم، وأشكر روما المدينة الرائعة على استضافتنا بهذه المدة وأشكر لكم إصغائكم.

مقالات عن عبد العزيز الخيّر

لمجموعة من الكتاب السوريين

عام على اعتقال الضمير الوطني

منير الشعراني[26]

ساذج أو جاهل أو مغرض من ينظر إلى اعتقال الدكتور عبد العزيز الخيّر أو يحاول التعامل معه على أنّه حدث عادي في سياق الحراك الثوري في سورية، أو أنه ليس مؤثرًا أو ذا بال في سياق تطور هذا الحراك والصراع السياسي الذي رافقه واتخذ مسارات متعددة منذ بداياته إلى اليوم. فالنظام الذي اعتقل الخيّر ورفيقيه إياس عياش وماهر طحان، عبر إخراج رديء، حاول من خلاله حرف الأنظار عن مسؤوليته عن هذا الاعتقال وما يعنيه في سياق الصراع والحلول السياسية التي كان يجري العمل عليها ويؤدي الخيّر دورًا بارزًا ومحوريًا في العمل على إنضاجها لإنقاذ الوطن من دوامة الصراع المسلح الذي بات يهدد كل مقومات وجوده. وساذج أو جاهل أو مغرض من يقول إنّ اعتقال الخيّر لم يبعث الارتياح في نفوس بعض خصومه السياسيين الذين نصبوا أنفسهم قيادة للمعارضة السياسية بدعم خارجي من أطراف إقليمية ودولية لا يشكل الحراك الثوري للسوريين بالنسبة إليها إلا ذريعة لتحقيق مصالح كل منها.

نعم هو ساذج أو جاهل أو مغرض من لا يرى أن اعتقال عبد العزيز الخيّر استفاد منه طرفان هما النظام لأسباب واضحة ومعروفة، وتلك «المعارضة» التي رهنت نفسها لدول وقوى خارجية لتتمكن من انتزاع سدّة الاستبداد من النظام لتجلس عليها، وإن كان ذلك على حساب الوطن ووحدته وسيادته، وإن كان الثمن الدمار والقتل والتهجير والتشريد لشعبه. هذه «المعارضة» التي قامت على دعاة التحالف مع الشيطان في سبيل الخلاص من النظام وعلى رأسهم الإخوان المسلمون وعلاة إعلان دمشق من حزب الشعب - الليبرالي الجديد، الشيوعي سابقًا، وبعض حلفائه وأفراد شاركوا بحسن نية أو بسوء نية في استنبات نبت شيطاني على جسد الحراك الثوري سعى لاحتكار تمثيل الثورة وعمل على خنق الأصوات الثورية المخالفة لنهجه، وتخوينها والوقوف في وجه أي اتفاق يجمع أطراف المعارضة الوطنية ويوحّد جهدها لتغليب المصلحة الوطنية واستقلال قرارها.

---

(26) تشكيلي سوري2013.

هذه «المعارضة» هي التي أفسحت المجال لدخول نبت شيطاني آخر من خارج البلاد تمثل في الكتائب السلفية الجهادية كالنصرة وداعش، ليستطيل ويتمدد على أرضنا رافعًا ومنفذًا لشعارات لا تمت بأدنى صلة إلى أهداف شعبنا التي ثار على النظام من أجل تحقيقها.

أدرك النظام دومًا أن الخطر الحقيقي عليه يكمن في الوعي الذي يحمله مناضلون كعبد العزيز الخيّر رهنوا حياتهم من أجل وطنهم وشعبهم، وهو يدرك منزلة عبد العزيز الخيّر وحنكته وقدراته الفكرية والسياسية والتنظيمية والدبلوماسية. ويعلم دوره في العمل على توحيد جهد المعارضة في الداخل والخارج، وتابع النجاح الذي حققه من خلال لقاءاته مع أطراف فاعلة في الوضع السوري، والأثر الذي يتركه حتى عند حلفائه، لذلك أراد قطع الطريق على أي تقدم يستطيع عبد العزيز الخيّر إنجازه على مستوى تجميع جهد المعارضة الوطنية لانتزاع مكانها في الصراع السياسي الدائر، وصولًا إلى تحقيق الدولة المدنية الديمقراطية التي تساوي بين أبنائها، أو على مستوى التوصل إلى تغيير اقتناعات بعض الأطراف الدولية الداعمة للنظام بحل بديل من الحل الأمني العسكري الذي ينعكس سلبًا على صدقيتهم ومصالحهم.

اعتقل النظام عبد العزيز الخيّر لأنه يدرك تمامًا أنه واحد من أبرز رموز العمل المدني السلمي الذين وقفوا ضد عسكرة الثورة لأنهم يرون فيها خطرًا حقيقيًا على الوطن والشعب فضلًا عن ثورته، وشكلوا عائقًا كان لا بد من إزالته عن طريق العسكرة التي سعى النظام منذ البداية إلى جرّ الثورة إليها لإدراكه أنها الطريق الوحيد الذي يجيد العمل فيه، ويستطيع من خلاله إيجاد المبررات لعدم تقديم أي تنازلات لشعبه وتبرير جرائمه ومواجهته للثورة بصنوف الأسلحة وإشاعة الدمار والخراب في البلد. وكان عبد العزيز الخيّر إضافة إلى ذلك مناضلًا ذا صدقية يعترف بها الجميع ويتمتع بشخصية كارزمية قوامها هدوؤه واتزانه وتواضعه وثقافته ومرونته وحزمه، وكان قادرًا على انتزاع احترام خصومه وثقتهم باحترامه لالتزاماته، وقد أهّلته هذه العوامل والصفات لأداء أدوار مستقبلية شديدة الأهمية. ولا عجب في أن نشاط هيئة التنسيق الوطنية قد تضاءل بعد اعتقاله كثيرًا، ولا عجب في أن يعمد النظام إلى اعتقاله، ولا عجب في أن يتنفس أدعياء الثورة الصعداء لغيابه.

الحرية لعبد العزيز الخيّر الضمير الوطني، الحرية للأحرار جميعًا.

عبد العزيز الخيّر «حكيم» المعتقل والثورة الحقّة

ثائر ديب[27]

لو جمعتَ مقاتلًا ماركسيًا من الجيش الأيرلندي إلى ليبراليّ من عصر نصاعة الليبرالية، لكان الحاصل صورةً شديدة القرب من صورة الدكتور عبد العزيز الخيّر، القيادي البارز في «حزب العمل الشيوعي» وفي «هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني الديمقراطي» في سورية، الذي اختُطف الشهر الماضي بعد خروجه من مطار دمشق. يذكّرك عبد العزيز الخيّر بجيري آدامز، المناضل والقائد الأيرلندي الشهير؛ يذكّرك بما في جسد هذا الأخير من طلقات الإنكليز وإصراره، رغم ذلك، على أن تكون للنضال الثوري سياسته وثقافته، بل لياقاته أيضًا. والحال، إنَّ للصور قصّة ممتدّة مع عبد العزيز الخيّر، ربما بسبب تخفّيه واختفائه المديدين: 12 عامًا من العمل السرّي والملاحقة، و13 عامًا من الاعتقال، وصولًا إلى اختطافه الجديد. في الصورة الأشهر لما دُعِيَ «غزوة البيض» أمام مبنى الجامعة العربية في القاهرة، يبدو عبد العزيز مشيحًا بوجهه عن لكمة «ثورية» مسدّدة إليه، وقد أغمض عينيه أشدّ الإغماض عن رؤية «الثورة»، وهي تواصل ما لم يكفّ النظام عن ممارسته على مدى نصف قرن من سحق الرأي المخالف والمجتمع بأسره.

لم يكن قد بان جليًّا وقتها أنَّ ثمّة خطّين في الثورة الواحدة ذاتها، وأنَّ اليد التي ترمي «الحكيم» بالبيض صعبٌ أن تمتّ إلى الحرية بصلة، وأنّها يدُ كلِّ ما هو كفيل بأن يودي بالثورة، شأنها شأن اليد التي تعتقله وتعذّبه.

حين أسهم الخيّر في تأسيس «هيئة التنسيق»، وصولًا إلى الإعلان عنها في 30/ 6/ 2011، كانت الثورة السورية ما تزال عفويّة، تحدوها السلمية والمدنيّة وطلب الحرية والكرامة. لم تكن الثورة قد عبّرت، بفعل القمع الوحشي، عن آهاتها الرهيبة: حاجتها إلى وحدة المعارضة، وعون الخارج، والسلاح، وربما الطائفية. حينذاك، بدت

---

(27) كاتب ومترجم سوري - 2013.

«هيئة التنسيق» المكان الذي ينبغي أن يوفّر للثورة صمام أمانها، ويضمّ قواها الوطنية والديمقراطية واليسارية جميعًا، من برهان غليون الذي بقي مدة ممثّل الهيئة في الخارج، إلى «حزب العمل الشيوعي» الذي يقف الخيّر على رأسه، ذلك الحزب الصغير الذي اشتهر بين أواخر سبعينيات القرن الماضي وأوائل تسعينياته، وترى الآن أبناء تجربته أنّى اتجهت في أنحاء الثورة المدنية المدينية، كأنهم يتدفقون من نبع لا ينضب.

على الرغم من السرّية التي أحاطت بتجربة هذا الحزب الذي نشأ نشأةً نقديةً في سبعينيات القرن الماضي من حلقات ومشارب ماركسية شتّى تحت مسمّى «رابطة العمل الشيوعي»، وعلى الرغم من «القيادة الجماعية» وغياب ما يُدعى «الأمين العام» في هذه التجربة، يبقى مؤكّدًا أنّ عبد العزيز الخيّر كان الرجل الأول في الحزب منذ بداية الثمانينيات حتى اعتقاله عام 1992، ثم بعد خروجه من المعتقل وإلى الآن. وعلى الأقل، كان قياديًا بارزًا، وعضوًا في هيئات تحرير صحف الحزب ومجلاته: «الراية الحمراء» و«النداء الشعبي» و«الشيوعي»، التي بلغت مستوىً لافتًا على مستوى النظرية والنضال بمقاييس تلك المدة، ومقارنةً بما كان يصدر عن الأوجه المختلفة للشيوعية البكداشية (نسبةً إلى خالد بكداش)، بما فيها تلك التي انشقّت عنه.

تحت ضربات القمع المتوالية على ذلك الحزب الصغير، اضطر كثير من كوادره ومناضليه إلى التخفّي. غير أنّ تجربة الخيّر على هذا الصعيد تبقى الأشهر، إذ دامت ملاحقته 12 عامًا، فضلًا عن ترافقها مع اعتداءات على أهله وأسرته بالضرب والاعتقال والاحتجاز رهائن. وعلى غرار تخفّيه وملاحقته، كان اعتقاله مميّزًا في الأول من شباط/ فبراير 1992، إذ أُلقيَ القبض عليه في منطقة باب الجابية في دمشق القديمة، وكان ذلك مدعاةً لإطلاق النار احتفالًا في ساحة القلعة في دمشق. أُخضع الخيّر لتعذيب وحشي، وبقي معتقلًا من دون محاكمة حتى 1995، حين حكمت عليه «محكمة أمن الدولة» بالسجن 22 عامًا بتهمة «الانتماء إلى جمعية سياسية محظورة، ونشر أخبار كاذبة من شأنها زعزعة ثقة الجماهير بالثورة والنظام الاشتراكي». أمضى الخيّر 13 عامًا في سجن صيدنايا العسكري، قبل أن يُطلق سراحه بعفو رئاسي عام 2005، إثر حملات دولية للإفراج عنه. في المعتقل، راح «الحكيم»، كما سماه المعتقلون، «يحمي الحياة بلا حدود، ويسافر في طبّه من عهد الطبيب البابلي، وصولًا إلى حقّ الحشرات في الحياة»، كما يقول معتقل أمضى بقربه ما يزيد على العام.

الطبيب الذي لم تُتَح له فرصة ممارسة الطبّ طويلًا قبل تخفّيه، والذي عاين في المعتقل آلاف الحالات، قبل أن يقنع إدارة السجن بتحويل إحدى الزنازين إلى عيادة تستقبل المرضى من المسجونين، تبقى صورته الأشهر والأبقى هي التي رسمها له رفيق المعتقل هذا، وهو ينفخ في فم مسجون ميّت «روح الحياة»، فقد نفخ حتى احمرّت عيناه ونفرتا حتى كادتا تخرجان من صدغيه، ثم انهمر في بكاء مرير. خدماته الطبّية لم تقلل حرصه على أداء دوره في خدمات وضرورات السجن الأخرى، من الطبخ والتنظيف إلى التثقّف الذي يمضي في اتجاهات لافتة بالنسبة إلى شيوعي حزبي باقٍ على المتراس. ولعلّه، قياسًا برفاقه الذين «تلبرلوا» بشدّة بعد «تمركسٍ» زائد، أحسن المطلعين على الفكر الليبرالي واقتراحاته المتجددة التي لم يكن أكثرهم قد سمع بها.

بعد خروجه من المعتقل، استأنف الخيّر نشاطه الحزبي مع بقية باقية من رفاقه. شارك في تأسيس «إعلان دمشق»، وانتخب نائبًا للرئيس. بعد انسحاب حزبه من «الإعلان»، أسهم في تأسيس «تجمع اليسار الماركسي» عام 2007، في عودة إلى عمل النمل الدؤوب الهادئ الذي اشتُهر به، واشتدّ إلى حدّ الإنهاك مع اندلاع الثورة في آذار/ مارس 2011. ربما كان عبد العزيز الخيّر، كما دلّت إطلالاته الإعلامية باسم «هيئة التنسيق»، أفضل ممثّل لخطّ الثورة الوطني الديمقراطي المدنيّ، بعيدًا عمّا دفع إليه النظام، ووقعت فيه بعض قوى الثورة، من عسكرة وطائفية وطلب للخارج. ولعلّه أول من لفت الانتباه إلى وجود قوى في قلب الثورة لا تريد سوى تغيير تحالفات سورية الإقليمية والدولية، أو تتقبّل طائفية «الثورة» ما دام النظام طائفيًا، أو تبرر جرائم «الثوار»، مكتفية بتسميتها أخطاءً لأن النظام مجرم، أو ترتمي في أحضان أميركا وتركيا مقابل ارتماء النظام في أحضان روسيا والصين وإيران.

كان عبد العزيز الخيّر، والتيار الوطني الديمقراطي اليساري عمومًا، في قلب هذه الثورة منذ البداية وما يزال. قد تحجب صورتَه ورشدَه الخطايا والمزايدات والديماغوجيا المسنودة بأموال النفط وإعلامه، فضلًا عن عقود الضعف والقمع المديدة، لكنه يبقى حاضرًا و«مخيفًا» لكثيرين: من «الثوار» الذين قذفوه بالبيض، ووضعوا الورود على عنق برنار هنري ليفي وجون ماكين، إلى النظام الذي عامله كمجرم على الدوام، وصولًا إلى اختطافه، مع رفيقيه إياس عيّاش وماهر طحّان، بعد مغادرته مطار دمشق قادمًا من

ممنوع عليك أن تكون «عبد العزيز الخيّر»

نبيل الملحم[28]

ممنوع عليك أن تكون «عبد العزيز الخيّر»، القضايا الكبرى محتاجة إلى رجال كبار. سيتنكر الصغار لهذا الكلام، وأكثر من ذلك سيمارسون التنظير في رفضه واستنكاره ربطًا بكلام من نوع: -الشعب وحده الكبير، ثم: يأكلون الشعب بصغرهم. حال سورية، أن كبارها ضاعوا أقله منذ تشرّد جيلين اثنين، الجيل وارث الاستقلال، وقد اغتالته مرحلة الوحدة السورية - المصرية، وأبناء هذا الجيل وقد اغتالتهم مرحلة حافظ الأسد، وقد جعلت للبلاد رجلًا أول و-ممنوعة هي المساحة التي يمكنها أن تتسع لرجل ثان. وحين تسرّب رجال كبار من ثقوب الموت، جاء من يعمل على تصغيرهم. وليسوا كثرًا. ولكنهم قوّة مثل، وهي قوّة أنتجها اليسار السوري حصرًا؛ يسار السجون والمعتقلات، ومن بينهم، (وربما من كان بلا شوائب) عبد العزيز الخيّر. اليسار إياه، من أكل عبد العزيز بالتجاهل، وشباب ضالون رشقوه بالبيض في ميدان التحرير في القاهرة، والمجهول أخذه مختطفًا ولا نعلم إذا ما كان نحو الزنزانة أم نحو القتل. عبد العزيز الطبيب، غاب عن غرفة الجراحة الصغيرة، وعبد العزيز السياسي غاب عن مقترحات وضع حد للموت في سورية، وعبد العزيز (السوري) غاب عن سورية، والمساحات اتسعت لتجار الموت، ذارفي الدموع على الموتى. اليوم حملة من أجل إطلاق سراح عبد العزيز الخيّر، وبالأمس حملات للتشهير بعبد العزيز الخيّر، حملات يقودها صغار المعارضة لا لخلاف في الرأي (لا يفسد للرأي قضية)، بل، لخلاف أكبر وأعمق، والأكبر والأعمق، يطال السيكولوجي أكثر ما ينال السياسي، فالقباحة على خصومة مع الجمال، والزهد على تضاد مع شراهة الحياة، وقوة المثل أكبر من مثل القوّة، وفي كل الثنائيات على اختلافها كان العقدة، وما زال عبد العزيز عقدة؛ عقدة في سجنه

---

(28) كاتب سوري 2014-.

وعقدة في منفاه، وعقدة إذا ما كان على قيد الحياة أمْ خارجها. هو عقدة لمن تاجر بمال الإغاثة وحفّاضات الرضع. هو عقدة لمن استباح اتجار السلاح ونبيض المال والمواقف. هو عقدة لمن ارتهن لسفارة، وارتهن لإمارة، وسرح في صالات المؤتمرات ينادي: حمد يمثلني. عبد العزيز عقدة سلطة لم تستطع السطو على روحه وإن نالت من جسده. هو عقدة معارضات كلما زاد عددها قلّ شأنها. هو روح المثل، لسوري كان أحوج للمثل في زحمة أصوات الصغار وقد كبروا على دماء الناس وتوافقوا على إسقاط البلاد. عبد العزيز صديق سلطان الأطرش، ورفيق درب نيلسون مانديلا، وتوأم سيمون بوليفار. طبيعي أن يرشق بالبيض هناك، وأن يناله ظلام الزنازين هنا. ممنوع على السوري أن يكون قامة شاهقة. ممنوع عليه أن يكون: عبد العزيز الخيّر.

كيف نتذكر عبد العزيز الخير

أكرم البني[29]

-1-

لماذا تعالجه وتداويه؟! طرح أحمد السؤال هامسًا، لكن بشكل استنكاري وحاد، ويحمل في طياته بعض الإدانة. الدافع بدا واضحًا لنا جميعًا، ويتعلق بأن المريض الذي يداويه عبد العزيز الخير، ويعاني اضطرابات هضمية ونفسية ينتمي لجماعة دينية متشددة، حملت السلاح وقتلت الأبرياء إبان صراعها الدموي مع النظام السوري في مطلع الثمانينيات.

بدت ابتسامة عبد العزيز الهادئة أول الجواب، أمسك يد أحمد، وخرجا معًا من باب ما كان يسمى عيادة لمعالجة المرضى، وهي غرفة صغيرة أفرغت من المسجونين، ووضع فيها سرير بسيط وما توفر من الأدوات الطبية لتكون مركزًا لتقديم المساعدة الإسعافية للمعتقلين من ذوي الحظ العاثر الذين يصابون بأزمات صحية طارئة، ريثما تسمح الإجراءات الأمنية المعقدة التي تطول غالبًا، بنقلهم الى أحد المستشفيات العسكرية.

لم يستقوِ عبد العزيز بقسم أبوقراط أو بأنه يؤدي واجبه الطبي ويداوي إنسانًا يحتاج إلى المساعدة مثله مثل الآخرين، وابتعد في حديثه عن إدانة من يتخذ موقفًا مسبقًا من أحد ما بسبب ما قام به ارتكاباته في الماضي، ليخلص إلى القول، أن المريض المسجون هو ضحية أيضًا، مثلنا تمامًا، من ضحايا القمع والقهر.

لم يقتنع أحمد، المسجون الصغير الذي لم يكن يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره بهذا التفسير، لكنه أصغى باهتمام لكلمات الحكيم، وهو الاسم الشائع لأي طبيب في السجن، الذي تابع مضيفًا: لن نكون ونأبى أن نكون طرفًا في القصاص والعقاب، من يطالب بالحق وسيادة القانون عليه أن يحترم القضاء العادل المعني بمحاسبة كل مرتكب وإدانته

---

(29) كاتب سوري - 2018.

ومعاقبته ثم أضاف متسائلًا ليشدد على ضرورة الموضوعية في تقيم الآخرين، من يعرف إذا كان المسجون قد ارتكب جرائم أو لا؟ وألا يرجح أن يكون أحد الرهائن الأبرياء؟

واستدراكًا فقد فاضت في تلك المدة ظاهرة الرهائن، وهي اعتقال وتوقيف أحد أقرباء الفارين من أيادي أجهزة الأمنية (أب، أخ، زوجة) ووضعه في السجن طويلًا حتى إلقاء القبض على الشخص الهارب، وفي حالات غير قليلة كان الفار يقتل أو يسجن ولا يطلق سراح الرهينة أبدًا.

قطع عبد العزيز حديثه ليلبي نداءً عاجلًا بالعودة إلى العيادة، اقترب من المريض الذي بدا كأنه في غيبوبة، سارع إلى جس نبضه وفحص مؤشراته الحيوية، تفسه حركات عينيه وأصابعه، بدا الأمر طبيعيًا، تنهد وأشار بحركة من يده بأن الأمور ما تزال جيدة وأن المريض بخير، ليفاجئنا الأخير وهو يتمتم، شكرًا حكيم، شكرًا. ويضيف بصوت خافت، لقد سمعت اعتراض صديقك على مداواتي، وأنا أيضًا حذرني زملائي من اللجوء إليك لكونك طبيب شيوعي ملحد لا بد أن تتحين الفرصة للانتقام منا. أشاح المريض بوجهه إلى الجهة المقابلة ليخفي دموعًا بدأت تسيل على وجنتيه.

-2-

أن تسكن مع عبد العزيز الخير، فعليك أن تتحمل مسألتين؛ أولًا، سهره المتواصل وربما حتى مطلع الفجر، وثانيًا، التدخين شبه المستمر برفقة كأس الشاي الفاتر. وحين تسأله عن حاجته إلى هذا السهر مع وجود أعمال تنتظرنا في الصباح، وهل ثمة أمر ما يقلقه ويشغل باله، تبدو ابتسامته الهادئة كأنها الجواب، لكنه يستدرك، نعم ثمة ما يقلقني، الأمر لا يتعلق بأسرتي وما تعانيه زوجتي وطفلي، بل بما يجب أن نفعله كي نكون أقل تعرضًا للأذى أمنيًا، وأكثر فهمًا لمآرب النظام وفخاخه، وأكثر تواصلًا مع الأوساط المهتمة بفكرنا ومواقفنا، وأقدر على تخفيف أمراضنا الذاتية واندفاعاتنا الخاطئة، وما يقلقني أيضًا أوضاع المسجونين من رفاقنا، أحوالهم الصحية والنفسية، ما تعانيه أسرهم، وزوجاتهم وأطفالهم.

جمعني مع عبد العزيز الخير سكن مشترك لمدة عام تقريبًا في مطلع الثمانينات مع المرحلة الأولى لانتقاله من اللاذقية إلى دمشق، كي يبدأ حياة التخفي أو التواري عن

أنظار الأمن، لم يكن يمل من السؤال عن أوضاع أهلي وزوجتي وطفلتي، لن أنسى يومًا عندما عرف أنها مريضة كيف غامر أمنيًا وذهب لرؤيتها في بيت أحد الأقرباء كي يطمئن عليها ويعاينها وينصح بالدواء المناسب، كما لن أنكر أبدًا مدى اطمئناني، وغيري كثيرين، على أسرهم وأطفالهم ما دام عبد العزيز الخير حرًا طليقًا، مثلما لا يغيب عن بالي حوار خاص طال ليلًا مع الحكيم، حول مذكرة تم توجيهها من عدد من معتقلي حزبنا إلى جهات سلطوية بدا فيها تراجع لافت من قبلهم عن سياسة الحزب وموقفه الجذري من الحكم، وتنم على تأييد مبطن لسياسة النظام الوطنية ومقاومته للضغوط الخارجية التي يتعرض لها إبان الحرب الصهيونية على لبنان وحصار بيروت، كانت يطرح أسئلة متواترة بصوت عالٍ ليفتح هوامش جديدة لقراءة ما يحدث من دون أن يخفي تشدده اللافت في رفض وإدانة هذه الظاهرة وأشباهها، هل أتعبتهم أوضاع السجن، أم تمكنت إرادة الجلادين من هزمهم وكسر إرادتهم؟ هل يجوز أن نكتفي بربط موقفهم السياسي الجديد بالرغبة في الخلاص والخروج من المعتقل، أم ثمة ما يمكن إرجاعه لجذر وطني عميق ما يزال يتحكم بمواقفهم؟ ليخلص إلى نتيجة يكررها كثيرًا بأن وراء ما حصل ضعف الثقة بالحزب وسياساته وقياداته، أو ما يمكن عده نقاط ضعف في البنية التنظيمية وفي الجهد الكفاحي التربوي يجب معالجتها كي لا تتكرر مثل هذه الظواهر؟

على النقيض من تشدده أمام محكمة أمن الدولة العليا وتقديم مرافعة قانونية أدانت النظام واستبداده بصورة صريحة، وحمله مسؤولية ما حل بالوطن والمجتمع، كانت مرونته لافتة في إباحة التعاطي مع محاولات الجهات الأمنية إطلاق سراح المعتقلين بمحض التوقيع على تعهد شخصي يقضي بعدم العمل في السياسة بعد الخروج من السجن، لكنها مرونة لها ما يفسرها ويبررها في ظل ضعف الحزب وحاجته الملحة إلى كوادره، وقد نالت منهم حملات الاعتقال الواسعة والمتواترة، وفي ظل الرهان على دورهم النقدي الصحي في مناخ الحرية لإعادة بناء المواقف والسياسات بعد التحولات الهائلة التي كانت تجري على قدم وساق في الاتحاد السوفياتي وطالت الفكر الشيوعي.

-3-

كان الجواب عند سؤالي عن الحكيم يوم تعرفت إليه أول مرة في اللقاء الثالث الموسع عام 1980 أنه من خلفية قومية وينتمي مع بعض رفاقه لمجموعة 23 شباط/ فبراير،

أصبح اسمها البعث الديمقراطي، لم يخطر ببالي بعد اندماجه بحزب العمل الشيوعي، أن يكون بهذا الوفاء للجذر القومي في رحلة بناء المواقف والتفاعل الفكري معه، الأمر بدا جليًا في التباين بين رؤيته لحزب تحكمه مؤسسات راسخة كما كان يطالب، وضرورة البنية التنظيمية المرنة القادرة على التجدد لمواجهة حملات الاعتقال المستمرة، وأحد تجلياته موقفه الحازم من الحرب الصهيونية على لبنان وحصار بيروت، ولهجة العداء المستحكم لإسرائيل وأميركا التي بدت كأنها تطغى عنده على كل شيء، ثم كيف كان من أهم المحرضين على تقديم دعم ملموس للمقاومة الفلسطينية، مشجعًا على اتخاذ قرار يدعو الأطباء والكفايات التمريضية، من أصدقاء الحزب أو المنتمين إليه، للسفر إلى لبنان والالتحاق بأحد فصائل المقاومة الفلسطينية لتقديم العون الطبي هناك، لتكتمل الصورة بدوره البارز في اتخاذ قرار المشاركة في دورات تدريبية مع بعض التنظيمات الفلسطينية دعمًا لها وللمتطوعين معها، وتتوج الأمر بموقف حزب العمل الشيوعي الداعم، إعلاميًا وميدانيًا، لانشقاق ما عرف بيسار حركة فتح، من دون خشية التلاقي موضوعيًا مع سياسات النظام، ما دام هذا الموقف يعزز مناهضة أية خطوة أو مبادرة نحو التسوية والمصالحة مع إسرائيل يمكنها أن تفرط بحق الشعب الفلسطيني.

-4-

لم يتأخر عبد العزيز عن إعلان انحيازه لثورة السوريين ودعم حراكهم السلمي ضد ما عانوه من قهر وتمييز وفساد، لكنه ما تميز به هو دعواته المتكررة للتريث والتدقيق قبل إبداء مواقف حاسمة، رافضًا إطلاق الأحكام المتسرعة أو الاندفاع وراء العواطف الجياشة، ومشجعًا الالتحاق بصفوف المتظاهرين والتفاعل معهم وخلق قنوات آمنة لمدهم بالخبرات والشعارات المناسبة وأيضًا بالانتقادات.

ومثلما وجد في العمل الحزبي بعد خروجه من المعتقل فرصة لتحقيق حلمه في بناء تنظيم يستحق بنظره، قولًا وفعلًا، لقب الشيوعي، التفت نحو العمل الوطني في محاولة لإخراج حزب العمل الشيوعي من عزلته معززًا تحالفه مع ما كان يعرف بالتجمع الوطني الديمقراطي كطرف سادس، أضيف إلى الاتحاد الاشتراكي وحزب الشعب والاشتراكيين العرب وحزب العمال الثوري وحزب البعث الديمقراطي، ليشكل هذا التجمع نواة ما يعرف اليوم بهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي والتي كانت

لاءاتها الثلاث / لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الخارجي/ هي لاءات عبد العزيز الخير، ودليل مواقفه من مسار ثورة السوريين.

في بداية الثورة شكل رفض عبد العزيز الخير لحمل السلاح مأخذًا عليه، كان يدان بأنه لا يهتم بحيوات الناس ويريد لرصاص الغدر والقتل أن ينال من الصدور العارية، وضعت حججه وتحذيراته من مخاطر العسكرة موضع سخرية واستهجان، وعدها من كانوا يتوقعون حسمًا عسكريًا سريعًا يطيح بالنظام دفاعًا عن السلطة، بينما كان ثمة من يغمز وللأسف من قناة انتماء عبد العزيز الطائفي للطعن بمصداقيته ولتمييع موقفه الرافض بحزم تحويل الصراع السياسي إلى صراع عسكري، في حين عمل هو على النقيض تمامًا في هذه النقطة، حيث كان يرفض أي تناول أو تذكير بانتمائه الديني، ويحضرني هنا حين تقدم للحديث في إحدى خيم العزاء بشهداء سقطوا في التظاهرات السلمية، أنه بدا كلامه بتصحيح التعريف به، على أنه معارض سياسي معتقل وينتمي الى الطائفة العلوية، مؤكدًا على تعريفه بأنه مواطن سوري عانى مثله مثل غيره القمع والتميز وينتمي لهيئة التنسيق الوطني.

صار موقفه الرافض للتدخل الخارجي في الصراع السوري موضع خلاف كبير بينه وبين نخب من المعارضة السورية، لم يشفع له رفضه التدخل الإيراني أيضًا في الشأن السوري، ولا أسبابه وحججه المنطقية التي تظهر أوهام الرهان على تدخل عسكري خارجي يطيح بالنظام كما حصل في ليبيا، كنت تلمس مدى ألمه وحزنه عندما باتت الشعارات التي تدعو لتدويل الصراع الداخلي سائدة، والتي برأيه سوف تمنح النظام غطاءً لاستجرار المزيد من أدوات القمع الخارجية للنيل من الثورة، لكنه كان مؤمنًا، حتى لحظة اعتقاله بأن مصير السوريين ما يزال بأيديهم.

ويبقى السؤال عن سبب تغييب عبد العزيز الخير من قبل النظام، وهو صاحب هذا الفكر الوطني المعتدل والبعيد كل البعد عن العنف؟ هل الأمر يتعلق فعلًا بما يثار عن أنه شكل بشخصه خطرًا على وجوه السلطة بصفته أحد البدائل المقبولة والمحترمة طائفيًا ووطنيًا ودوليًا على حد سواء؟ أم الأمر يتعلق بأن هذا الخط الوطني المسالم والمعتدل هو من أشد أعداء النظام أساسًا؟ أليس هو النظام الذي واجه بأشنع الوسائل الوجوه السلمية التي قادت الحراك الشعبي في بدايته، والمثال الساطع، غياث مطر ويحيى

الشربجي وغيرهم كثيرون، بينما أطلق سراح المتشددين والجهاديين من سجونه كي يعيثوا فسادًا في صفوف المحتجين والثائرين؟

وتحضرني هنا قصة طريفة حصلت مع أحد رفاقنا الإسلاميين حين اعتقلنا كتلة من قيادة إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي، حيث اعترض أمام مسؤول أمني كبير على توقيفه وسجنه متسائلًا بلغة الواثق لماذا نعتقل ونحن نمثل الإسلام المعتدل الذي يعترف بحقوق الإنسان والمجتمع المدني ويرفض العنف وحمل السلاح؟ لتأتيه الإجابة باردة من هذا المسؤول، إن ما تقوله هو السبب الحقيقي لاعتقالكم ولاعتقالك أنت بالتحديد.

عقل سياسي وروح شاعر

عن ومع المناضل عبد العزيز الخيِّر

فرج بيرقدار[30]

كلما حضرتْ ذكرى عبد العزيز الخيِّر، أو استحضرتُها، شعرتُ بغمٍّ تهون معه وطأة اعتقالنا وعذاباتنا.

على الرغم من أننا عقلانيان وعلمانيان، غير أن مصائرنا كانت مرسومة، بل محفورة على نحو يصعب تعديله أو الخروج منه. شيء أشبه بمصائر أبطال التراجيديا اليونانية، وإن لم نكن بطلين، ولم ندَّعِ البطولة يومًا.

حين انتسبتُ إلى رابطة العمل الشيوعي أواخر سبعينيات القرن الماضي، كانت علاقتي بالتنظيم خيطية، مع عضو في اللجنة المركزية، بعيدًا عن الخلايا وغيرها من تقسيمات العمل التنظيمي.

لم يعد الأمر سرًّا الآن. كان ارتباطي الخيطي مع التنظيم عبر الصديق وائل السوّاح، من دون المرور بمنطقية دمشق. بعد المؤتمر الأول الذي عقد في بيروت عام 1981، وتحوَّلتْ فيه الرابطة إلى «حزب العمل الشيوعي»، اعتُقِل الصديق والرفيق وائل في أثناء عودته من بيروت، ومن ثم انقطعت علاقتي بالحزب. قلت لأحد الأصدقاء ممن أتوقَّع أنه رفيق: إذا كنتَ رفيقًا أو تعرف رفيقًا في حزب العمل، فآمل أن توصل رغبتي في لقاء أحدٍ من قيادة الحزب. جاءني موعد مع تفاصيل محدَّدة وفق التقاليد الحزبية. هناك التقيت بفاتح جاموس، الذي تعرَّفت إليه في بيت الصديق الراحل جميل حتمل، وكان في مكان الموعد أصلان عبد الكريم أو ربما أكرم البني. أعرف أصلان من قبل أن أكون في الرابطة، وأعرف أنور منذ اختبارات الحزب الأولى لمدى صلاحيتي في أن

(30) شاعر سوري - 2018.

أكون عضوًا في منطقية دمشق التي خرجت منهكة من حملة اعتقالات 1981، وكان معهم شخص لم ألتقِ به من قبل، كان اسمه الحركيّ: مجيد، أبلغوني أن ارتباطي بالحزب سيكون عبر مجيد، وألقوا علينا تحية الوداع. مشينا وكان مجيد يحدثني ويبتسم بلطف شديد بين حين وآخر، سألته أن يخبرني بصراحة إن كان يعرفني، فقال لي: لحسن الحظ ولسوء الاحترازات الأمنية أني أعرفك. في الطريق أبلغني مجيد أننا ذاهبان إلى اجتماع هيئة تحرير جريدة النداء الشعبي؛ جريدة يصدرها الحزب بلغة شعبية مبسّطة.

في ما بعد حصلت مصادفات جعلتني أعرف أن مجيد هو الدكتور عبد العزيز الخير الذي، على ما أظن، كان أحد الرفاق الذين اقترحوا أن أكون عضوًا في اللجنة المركزية للحزب، وذلك لتعويض النزف الكادري الذي نجم عن حملة اعتقالات 1981.

كنتُ أوقّع مقالاتي التي أكتبها في صحف ومجلات فلسطينية باسم حسان أبو المجد، وبالتالي كان اسمي الحركيّ في الحزب هو «أبو المجد». لاحقًا وُلِد لمجيد طفل أسماه «مجد»، فصرنا في قيادة الحزب اثنان نحمل نفس الاسم. كانت تأتينا رسائل موجهة إلى «أبو المجد» فمن هو المعني؟

قال أحدهم: أعني أبا المجد الكبير. سألتُ عبد العزيز عن مواليده فقال لي إنه شباط/ فبراير 1951، قلت له أني أحمل شهر الميلاد وسنته نفسها. بعدها عدَّلت اسمي الحركي ليغدو سيف أبو المجد، أو أبو المجد سيف.

كان عبد العزيز يلفت انتباهي بتذوّقاته وسعة اطلاعاته الأدبية، ومنها الشعر على وجه الخصوص.

بالمناسبة، لفت انتباهي أيضًا الصديق رياض الترك بسعة اطلاعه على المسرح وغيره من الفنون.

كنت أعتبر نفسي شخصًا ورَدَ السياسةَ كشاعر، ولم يرد الشعر كسياسيّ، أما عبد العزيز فقد وردها بعقلٍ سياسيّ وبروح شاعر.

عبد العزيز أهدأ وأجمل وأنبل وأكثر رواقانًا من أن ينجرَّ إلى ردات فعل أو شخصنات.

هو طيب بأقصى ما يستطيع، وسنوات التخفّي والسجن تشهد على ذلك.

وهو رهيف كما يليق بشاعر، ومستشرِف كما يليق بحكيم، وحرٌّ كما يليق بطائر.

بالطبع اختلفتُ معه كثيرًا في الحزب والسجن وبعدهما. عبد العزيز يمتلك قدرة منحك متعة أهمّيّة وقناعة الاختلاف.

هو أحد المرابض التي يمكن أن تأوي إليها الخيول باطمئنان. أقول ذلك بمعناه المجازيّ والشاعريّ بالطبع، أعني بعيدًا عن أيّ بُعدٍ قَبَليّ.

أحزن على كل خلاف نشأ بيني وبين عبد العزيز في الحزب أو لاحقًا. حزني على الخلافات لم يكن ندمًا، بل رغبة في أن نكون ظهرًا إلى ظهر، واقتناعًا إلى اقتناع.

لم تكن هيئة التنسيق قريبة من الحدّ الأدنى الذي أراه، غير أن عبد العزيز كان بالنسبة لي واحدًا من صمامات الأمان القليلة في هيئة التنسيق، وفي المعارضة على وجه العموم.

في أواخر عام 2000، كنت وعبد العزيز في نفس المهجع في سجن صيدنايا، حين جاء مدير السجن وقال: فرج بيرقدار ضبّ أغراضك. ذلك يعني الإفراج.

سألتُ مدير السجن: والآخرون؟

للأسف كنتُ الاستثناء الوحيد بين معتقلي قيادة الحزب.

بكيت كما بكى من سبقني ممن أفرِجَ عنهم، وهم يتلفّتون مكسورة قلوبهم على من تركوا خلفهم.

عانقَني عبد العزيز وهو يقول: اسمعني فرج. إذا كان بيننا من ينبغي الإفراج عنه أولًا فهو أنت. أنت الوحيد الذي يستطيع نقل قضيتنا إلى العالم.

آخ يا صديقي. على ماذا تعتمد، وأيّة أحمال تريدني أن أنهض بها؟

يا لسذاجة توقّعاتك ورهاناتك، يا لورديّة أحلامك وأوهامك يا صديقي.

أيتها الفراديس والجهنمات. كيف أستطيع نقل هذه القضية وأمثالها إلى العالم؟

كان مفاجئًا لي أن أوروبا لم تتأخر في منحي فُرَص الذهاب إلى ألمانيا وهولندا والسويد

وبريطانيا وفرنسا وإنكلترا وبلجيكا وسويسرا، ولاحقًا دعيتُ إلى مهرجان الثقافات العالمي في برشلونة.

كان هناك ندوة حصتي منها عشرون دقيقة، وكانت كلمتي في جزء أساسيّ منها عن عبد العزيز الخير، وهو رئيس تحرير صحيفة أنا أحد أعضاء تحريرها. أنا محرّر معروف كشاعر، وعبد العزيز رئيس تحرير يكتب باسم حركيّ أو من دون أي اسم.

تساءلتُ حينها عن معايير المؤسسات الأوروبية المعنية بالإعلام. قلت: على سبيل المثال، قامت منظمة صحافيين بلا حدود بالمطالبة بي بوصفي صحافيًا معتقلًا، ولها خالص شكري، غير أنها أهملتْ رئيس التحرير صديقي ورفيقي عبد العزيز الخير. وقد سألت السيد روبيرت مينارد، رئيس المنظمة، في مكتبه في باريس، إن كانت منظمة صحافيين بلا حدود وأمثالها تعد الصحفيين الذين يعملون في صحف سرية غير صحافيين؟

وقد كان مؤدّى جوابه أن الصحافيين المعترف بهم هم فقط الصحافيون العاملون مع النظام، على الرغم من احتكاره كل وسائل الإعلام العلنية أو المصرَّح لها بالعمل.

أوشك الوقت الممنوح لي الانتهاء، فقال مدير المنصة أنه يمنحني خمس دقائق إضافية. رفعت الصحافية الروسية المعارضة آنا بوليتكوفسكايا يدها، وقالت: أمنح فرج من وقتي عشر دقائق ليحدّثنا عن عبد العزيز.

للأسف والحزن والمرارة اغتيلت آنا بوليتكوفسكايا في ما بعد، وآمل أن يكون عبد العزيز الخير حيًا.

اختطاف عبد العزيز واختفاؤه نذالة صبية أولًا، فقد كان عبد العزيز وإياس عياش في زيارة إلى الصين كوفد من هيئة التنسيق، وقد اعتُقِل معهما ماهر طحان الذي جاء إلى مطار دمشق لاستقبالهما.

موقف هيئة التنسيق من اعتقال عبد العزيز وإياس وماهر مدعاة لازدرائها.

أعود إلى تجربتي مع عبد العزيز في حزب العمل الشيوعي.

رأيي أن عبد العزيز كان، في قيادة الحزب، أكثرنا تكاملًا. بمعنى الانضباط الحزبي، وقابليات التجديد، وقبول الرأي الآخر، والاستعداد للتراجع عن الخطأ، والاهتمام بما هو خارج العمل الحزبي من أدب وسينما ومسرح.

أنا ممتنٌّ لصبره، وبالطبع لصبر بقية الرفاق على رجل مزاجيٍّ من أمثالي.

اختلفتُ مع عبد العزيز مرّةً في أحد الاجتماعات بدايات عام 1987. كان رأيي أن الحزب سيتعرّض لضربة موجعة تفوق كل ما سبقها منذ التأسيس. كانت المناقشة حادًّا متوتّرًا بيني وبين عبد العزيز، ما جعل بقية الرفاق متحفّظين على ما نطرح، أعني ليسوا معي وليسوا مع عبد العزيز، وليس هناك طرح ثالث. كان عبد العزيز متفائلًا، وكنتُ في منتهى التشاؤم. في النهاية هو صاغ اقتراحه وأنا صغت اقتراحي لنعرضهما على التصويت. قيادة الحزب تركت البتَّ في الأمر لي ولعبد العزيز. في أول تصويت وقفت ضد اقتراح عبد العزيز، وهو وقف ضد اقتراحي مع تحفظ بقية الرفاق. في التصويت الثاني تكرر الموقف. دخلنا في جولة مناقشة قدَّم فيها كل منا ما لديه من تفاصيل ومعطيات. أنا كنت حينها الوحيد من المكتب السياسي على رأس لجنة الطوارئ التي تقود الحزب نيابة عن المكتب السياسي في أوقات الحملات، ومن ثم، كنت المعني بوضع التنظيم والمراسلين والوضع الأمني والمالي والمطبعة، إلخ.

في التصويت الثالث وقفت ضد اقتراح عبد العزيز، غير أن عبد العزيز وقف مع اقتراحي، وحسم الأمر. سألته عن سبب تراجعه في التصويت الثالث، فقال: أخافتني معلوماتك والتفاصيل التي قدَّمتَها عن الوضع الأمني والتنظيمي والمالي، ولا أريد أن أتحمَّل مسؤولية الاعتراض على ما أظن أنك تعرفه على الأرض أكثر مني.

ليس غير عبد العزيز، إلا القليلين، من يمكن أن يكونوا على هذه الدرجة من المرونة والجرأة وحس المسؤولية لكي يفعلوا ذلك.

لحسن الحظ أنَّ من كانوا في قيادة الحزب في تلك المدة ما زالوا أحياء، وبالطبع يمكن لأي منهم أن يصحِّح ما يمكن أن يراه من مغالطات.

في سجن صيدنايا عرضتُ على عبد العزيز قصيدة «وهوهات». اقترح عليَّ تعديلًا

في الخاتمة، فقبلت.

نعم، عبد العزيز ذوّاقة.

أعرف أن هناك فوارق كثيرة بين الطبيب والسياسي والمثقف.

وأعرف أيضًا وكثيرًا أن عبد العزيز ليس في مضمار أو مضامير تلك الفوارق.

كلما حضرتْ ذكرى عبد العزيز الخيِّر، أو استحضرتُها، قرضت أعصابي ذكرى الشاعر حسن ديب الخيِّر، وهو من العائلة نفسها. اعتقله النظام عام 1979 وقتله بسبب قصيدة قال فيها:

ماذا أقول وقول الحق يعقبهُ	جلدُ السِّياطِ وسجنٌ مظلمٌ رطبُ
فإن صَمَتُّ فإنَّ الصَّمتَ ناقصَةٌ	إنْ كانَ بالصَّمتِ نورُ الحقِّ يحتجبُ
وإنْ كذبْتُ فإنَّ الكِذْبَ يقتِلُني	معَاذَ ربِّيَ أنْ يُعزى لِيَ الكذِبُ
لكنَّني ومصيرُ الشَّعبِ يدفَعُني	سأنطقُ الحقَّ إنْ شاؤوا وإنْ غضِبوا
عِصابتانِ هُما إِحداهُما حكَمَتْ	بِاسْمِ العُروبَةِ لا بَعْثٌ ولا عَرَبُ
وآخرونَ مسوحَ الدِّينِ قدْ لَبِسُوا	والدِّينُ حَرَّمَ ما قالوا وما ارْتَكبُوا
عِصابتانِ أيا شَعبي فكُنْ حَذِرًا	جميعُهُمْ مِنْ مَعينِ السُّوءِ قَدْ شربوا

لا أخفي قلقي على مصير عبد العزيز، ولا سيما أن هيئة التنسيق ملجومة، والصين دولة صغيرة تافهة لا حول لها ولا قوة في الدفاع عمن كانوا ضيوفها.

كان أطباء حزب العمل المعتقلون في سجن صيدنايا رحمة للمسجونين جميعًا: عبد العزيز الخير، محمد غانم، حسين عيسى، وخصوصًا طبيب الأسنان علي الصارم.

لا أدري لماذا تذهب تداعيات ذاكرتي إلى أطباء السجن، ولكنها تذهب وأنا سعيد.

عبد العزيز طبيب نعم، وهذا أقلّ ما فيه على الرغم من براعته فيه.

في نهايات التسعينيات كثرت حالات الوفاة داخل السجن، وكان قرار السلطة، كما لمسنا من تعامل الإدارة، تخفيف الضغط على المسجونين. حينها صار لعبد العزيز عيادة ميدانية في أحد المهاجع، وصارت أكثر إرهاقًا من أي طبيب ملتزم بدوامه. كان المرضى بحاجة إلى عبد العزيز ليس فقط لكونهم مرضى، بل لأنهم بحاجة إلى رفع المعنويات وزرع بعض الثقة في دواخلهم. كانت زيارة عبد العزيز تحقق لهم ما هم بحاجة إليه جسديًا ومعنويًا.

ذات يوم على أحد سفوح قاسيون، عايَنَ عبد العزيز نبضي وضغط دمي، وأبلغني أن لديَّ خوارج انقباض. سألته وشرح لي ولم أفهم شيئًا، ولكنه قال إنني ما زلت شابًا ولا خوف الآن.

في السجن تعرَّضت لمشكلة قلبية، ونُقِلت إلى مستشفى تلّ منين. حين عدت وقرأ الأطباء نتيجة التحاليل والتخطيطات، أبلغوني أن وضعي ليس بخير. قلت لعبد العزيز: «ألم تقل لي سابقًا أنني ما زلت شابًا ولا خوف الآن؟»

أجابني مبتسمًا وربما ساخرًا: نعم قلت لك ذلك، ولكن هل تظن الآن أنك ما زلتَ شابًا؟

كان ذلك قبل السجن بسنوات، ومرّت عليَّ في السجن سنوات وسنوات.

حاولت سابقًا أن أقوم بما توجّب عليَّ القيام به تجاه عبد العزيز وأمثاله.

ما أكتبه الآن ليس واجبًا، إنه حزني وألمي، وما يتردَّد بين شهيقي وزفيري.

خاتمة قصيدة «وهوهات» التي نصحني عبد العزيز بتعديلها، صارت كما أراد:

وأناديكَ بما في الروح من وهوهةِ الخيلِ

فهل تسمعني؟

إني أنادي:

أنا لا أبحث عن قبرٍ جماعيٍّ ولكنْ

عن بلادي.

عبد العزيز الخيّر

السوري المغيّب

بسام يوسف(31)

التقيت د. عبد العزيز الخيّر في سجن صيدنايا أوّل مرة، كان ذلك بعد اعتقاله بعدة أشهر، لقد كان اللقاء تحديدًا: في الشهر الخامس من عام 1992.

في تلك المدة، كنت أخوض غمار ستي الخامسة في السجن، وكانت قد خرجت أعداد كبيرة من السجناء السياسيين على امتداد واحد وثلاثين يومًا، هي عدد أيام الشهر الأخير من السنة المنصرمة، ولقد كان العدد الأكبر، والأكثر تنوعًا الذي يخرج على دفعات متوالية من سجن سوري في تاريخ السجون السورية، كان كل شيء يدفع بنا، نحن الذين بقينا في السجن، إلى حالة متخمة باليأس والإحباط؛ فعدا عن كوننا بقينا في السجن، وفقدنا حلمنا بالخروج منه، فقد تم توزيعنا على أجنحة السجن، وتم تحويلنا إلى محكمة أمن الدولة العليا سيّئة الذكر، ثم جاء اعتقال ما تبقى من قيادة حزبنا في الخارج؛ ليجعل من سجننا كابوسًا شديد الوطأة.

كنا متعبين، وسنوات السجن الطويلة قد هدّت أرواحنا، وبدت أيامنا كنفق بلا نهاية، ليس هذا فحسب؛ بل كانت وجوه أهالينا المحبَطة واليائسة والمتعَبة، تُفجّر فينا قهرًا آخر، يُضاف إلى قهرنا المقيم.

وككل اليائسين والمحبطين والمقهورين والعاجزين، كنا نبحث عن أحد ما، عن جهة ما؛ لكي نلقي على عاتقها مسؤولية عجزنا، وما وصلنا إليه.

في سنواتنا الأولى في السجن، كنا نصب جام غضبنا على الطاغية الذي يحكم سورية،

---

(31) كاتب سوري- 2018.

وعلى أجهزته الأمنية، لكننا عندما استهلكنا الزمن، ولم نحصد شيئًا؛ فقد رحنا نجلد أنفسنا، ونتهم بعضنا بعضًا، ونتخاصم، ونختلف، وعندما كان العجز يصفعنا مرة أخرى؛ كنا ننكفئ إلى صمت عميق مرير.

في هذه المرحلة المفصلية اعتقل عبد العزيز الخيّر الذي كان يمثّل البقية الباقية من أملنا، في أن الحزب «حزب العمل الشيوعي» ما يزال قادرًا على الاستمرار، وأن هناك ما قد يجنّبنا السقوط إلى قاع اليأس. عبد العزيز الذي استطاع أن يبقى متخفّيًا داخل سورية ما يزيد عن عشر سنوات، وهو الذي استطاع أن ينهض بأعباء قيادة الحزب لسنوات طويلة، في مواجهة يومية مع كل أجهزة المخابرات السورية، التي استشرست للقضاء على هذا الحزب الذي تعرّض إلى نزيف مستمر، وإلى سلسلة من حملات الاعتقال المركزة، حتى الحملة الأغلظ في عام 1987، تلك التي التهمت معظم كوادره وأعضائه.

ما إن وصل عبد العزيز إلى سجن صيدنايا، حتى استحضرنا كل يأسنا وعجزنا، فاتهمناه، وحمّلناه مسؤولية انتهاء الحزب، ومسؤولية ما وصلنا إليه، إلخ.

كان يصغي إلينا طويلًا، ويحتمل صراخنا ونزقنا ويأسنا واتهاماتنا، وكان يظل هادئًا وينتظرنا حتى ننتهي، ثم يبدأ حديثه.

كان حديثه يستفزني، كلماته كانت تستفزني، كلماته الواثقة الهادئة الواضحة، كان يغلق أبواب اتهاماتنا بابًا بعد آخر، ويسترسل في تفنيد الاتهامات؛ فأجد نفسي محاصرًا، أنا الذي لا أريد إلا أن أصرخ، فلا أريد منطقًا صارمًا، محايدًا، باردًا.

سأهدأ لاحقًا، وسأعرف، بعد أن أتعرف أكثر إلى عبد العزيز، أنّ أكثر ما يميّزه، هو: قدرته المذهلة في المحافظة على وضوح الرؤية، والنظر والشغل على ما هو أبعد من الآني، مهما يكن هذا الآني فاجعًا، لم تكن التفاصيل اليومية، مهما بلغت قوتها، قادرة على أن تحجب عنه رؤية اللوحة كلها، ولم تكن انفعالاتنا المجنونة والمتألّمة داخل حصارنا الخانق، لتدفعه إلى الابتعاد عنا، أو إلى الغرق معنا في لجتها.

في إحدى سهراتنا الطويلة في صيدنايا ضحك عبد العزيز، ضحك عندما تجاوز الوقت ساعة الثالثة صباحًا، وقال لنا، نحن الذين نريد أن نعرف تفاصيل سنوات

طويلة بسهرة واحدة:

- كنت أقول لنفسي: إنني سأشبع نومًا عندما أصل إلى السجن. والآن، يبدو لي، أنّ حتى هذه الأمنية لن أستطيعها هنا.

لم يرتح عبد العزيز في سجنه كما كان يأمل، كان عليه أن يتحمل تداعيات سنوات سجننا الطويلة، وكان عليه فوقها أن يبدأ رحلة عذاب أخرى مع أمراضنا ومشكلاتنا الصحية، ليس نحن رفاقه في حزب العمل فقط، بل المسجونين الآخرين كلهم. وللأمانة إنه لم يتأخر يومًا عن حمل هذه المسؤولية.

هكذا أمضى عبد العزيز سنوات سجنه، كان دائم التنقّل بين الأجنحة لمعالجة المرضى، وكان دائم التنقّل في مهاجعنا؛ لخوض حوارات لا تنتهي، ولمحاربة يأس لا يتبدّد. وكنت أتساءل دائمًا: من أين تأتيه كل تلك المقدرة على النهوض بهذه الأعباء كلها؟.

عندما انفجرت الثورة السورية، كان عبد العزيز قد خرج من السجن، وانتقل إلى مدينة دمشق بعد إقامة قصيرة في مدينة اللاذقية. في تلك المدة تأسّست حركة «معًا، من أجل سورية حرة وديمقراطية»، وانتُخِبتُ، في الاجتماع التأسيسي للحركة، عضوًا في لجنتها الإدارية.

وعندما تأسّست هيئة التنسيق الوطنية ثم المجلس الوطني السوري، بدأت المناقشة داخل الحركة حول الانضمام إلى إحدى الجهتين، ولم يكن حسم الأمر سهلًا؛ فقد كنا مجمعين على عدم الانضمام إلى المجلس الوطني، لكننا كنا مختلفين حول الانضمام إلى هيئة التنسيق.

بالتأكيد، لقد ساهم وجود حزب العمل الشيوعي، ممثلًا بعبد العزيز، في هيئة التنسيق بترجيح كفة من يؤيدون الانضمام إليها، وربما كان عاملا مهمًا في حسم الخلاف الدائر في الحركة حول ذلك؛ فقد كان في الحركة عدد كبير ممن كانوا سابقًا أعضاء في حزب العمل، وقد كانوا يعرفون عبد العزيز جيدًا؛ بعد أن عاشوا معه سنوات طويلة في السجن، وهم يثقون به. وكانت قد جرت حوارات بيننا بخصوص ذلك، لكننا كنا متخوفين من تركيبة هيئة التنسيق، ومن مدى جذريتها في مواجهة النظام. وهكذا، اتخذ

قرار الانضمام إلى هيئة التنسيق.

في نهاية 2011 انتقلتُ إلى دمشق؛ لأن حركة «معًا» كانت تبحث عن صيغة أخرى لعمل القوى السياسية المتواجدة داخل سورية، وكانت هناك دعوات لتشكيل ائتلاف وطني من هذه القوى التي تعمل داخل سورية، وليست منخرطة في هيئة التنسيق أو في المجلس الوطني. ولأنني كنت مفوضًا من الحركة للعمل وللحوار بخصوص هذا الائتلاف الجديد، فقد انتقلت إلى دمشق، وسكنت في «صحنايا»، وهو الحي نفسه الذي يسكن فيه عبد العزيز، وهكذا فقد أصبحت لقاءاتنا أكثر.

حينها، أسفرت تلك الحوارات عن إعلان: تشكيل ائتلاف «وطن» في شباط/ فبراير 2012. غير أن ذلك الائتلاف لم يعمّر طويلًا لأسباب كثيرة، ليس مكان عرضها هنا، ولا وقته. لكن تلك المرحلة بنشاطها وانشغالاتها وبواحدة من نتائجها، التي هي تشكيل الائتلاف الجديد «وطن»؛ فقد كانت سببًا في تكاثر لقاءاتي مع عبد العزيز. وقد كان القمع العاري والسافر يتفاقم، وكانت- بعض- القوى المشاركة في الثورة تتجه إلى التسلّح، وكانت بدايات تشكيل «الجيش الحر».

مرة أخرى، سيستفزني عبد العزيز بمنطقه الصارم البارد، كانت أجهزة القمع تفتك بالمتظاهرين، وتقتل السوريين بدم بارد، وبلا أي رادع وطني أو أخلاقي أو قانوني، وكنت أنفعل، وأنا أتمنى لو أن للسوريين القدرة على لجم الوحشية المنفلتة من هذه العصابة التي تحكم سورية. وكان يشعل سيجارته، ويملأ كأسه من إبريق الشاي، ثم ينظر إليّ ساخرًا، ويسألني:

- أنت تدّعي معرفتك الجيدة للنظام، أليس كذلك؟

أهز رأسي موافقًا، فيسألني باستفزاز، يفتك بأعصابي:

- إذًا لماذا تستغرب منه أن يفعل ما يفعله؟ أليست الحماقة، هي ألا تتوقع من هذا النظام أن يتصرّف كما تصرّف؟

ثم يواصل حديثه عن بنية النظام، وعن وضع القوى السياسية في سورية، وعن عمق الأزمة التي تعصف بالمجتمع من الأوجه كلها، وعن الكيفية التي يمكن أن ينفلت فيها

هذا المجتمع تحت وطأة العنف، وعن الكيفية التي ينبغي لمن يريدون العمل- في هذه اللحظة من تاريخ سورية- أن يتصرفوا فيها بعيدًا عن الانفعال وعن ضغط الدم الذي ينفح بمخالب النظام كل يوم. ولم أكن لأوافقه، لقد كنت مقتنعًا: إن بنية كينة النظام السوري، لا يمكن اقتلاعها إلا بالقوة.

ثم، بعد أن أعلنت حركة «معًا» انسحابها من هيئة التنسيق، اتصل بي:

- وينك؟

- بالبيت.

- مشغول؟

- لا.

- حط إبريق الشاي ع النار.

وسألني بعد أن يشعل سيجارته:

- ليش انسحبتو من الهيئة؟

قلت له: إننا منذ البداية، لم نكن في الحركة متفقين على وجودنا داخل هيئة التنسيق، وبعد تجربتنا خلال الأشهر التي مضت داخلها، اقتنعنا بأن مكاننا خارجها.

وقد بدا نزقًا وهو يسألني:

- شو عم تعمل لقاء صحافي، بدي تجاوبني بعمق: ليش انسحبتو؟

استفزني مرة أخرى، فقلت له: أظن أن الشعب السوري لم ينتفض من أجل «جبهة وطنية ديمقراطية» جديدة بديكور جديد، لقد ثار من أجل ما هو أعمق بكثير.

هزّ رأسه، لقد كان غاضبًا، لكنه عاد إلى لهجته الباردة:

- ومن وين استنتجتوا إنو هيئة التنسيق بدها فقط «جبهة وطنية تقدمية» جديدة؟

قلت له: هل تريد أن تقنعني، أنّ ما تمارسه هيئة التنسيق، وأن فلانًا وفلانًا وفلانًا؛

أولئك الذين يشكلون الجزء الأهم من هيئة التنسيق، يريدون ما هو أكثر من ذلك؟ خلال أشهر من وجودنا داخل هيئة التنسيق لم نر ما ينفي ذلك.

صمت قليلًا، ثم قال:

- سورية بلد منهك جدًا وضعيف جدًا؛ إن السنوات الطويلة من حكم عائلة الأسد قد أضعفت سورية إلى حد كبير، ولا يمكنك أن تعالج مريضًا على هذه الدرجة من الضعف دفعة واحدة؛ فهو لا يحتمل، وجسد سورية لا يحتمل أن نجري له عمليات جراحية، ونطبق العلاجات اللازمة دفعة واحدة، بهذه الطريقة نحن من يقتل المريض، حتى وإن كنا ننوي معالجته.

كنت أصمت أمام منطقه المتماسك الواضح، كنت أشعر أنني غير قادر على القبول بهكذا منطق، لكنني لا أستطيع دحضه.

اليوم، بعد ربع قرن من أول لقاء لي بعبد العزيز الخيّر في سجن صيدنايا، واليوم بعد مضي سبع سنوات على بداية الثورة السورية، وبعد خمس سنوات ونصف السنة على اختفائه، ومثلها على تشردي خارج سورية؛ فقد غادرت سورية بعد اعتقاله بأسبوع، أفكر كثيرًا به، وأشعر أنني بأمسّ الحاجة إلى أن أتناول هاتفي، وأتصل به؛ لأسأله:

- شو عم تشتغل؟

وأدعوه إلى إبريق كبير من الشاي.

وعندما يصل، سأسأله:

- أبو المجد. ماذا سنفعل؟

وسأستمع إليه، دون أن تستفزني لهجته الواثقة الباردة، وسأصغي له جيدًا، ليس لأنني قد صرت بريئًا من نزقي؛ بل لأنني أحتاج إلى صوته، وسوريته، ورؤيته، في هذه المتاهة القاتلة.

عبد العزيز الخير

تجارب متنوعة ومصير واحد

راتب شعبو[32]

في أيار/ مايو 1989 أصدر حزب العمل الشيوعي في سورية وثيقة غير مسبوقة، استغرق العمل في إنجازها حوالي السنتين، جاءت على شكل كراس بعنوان «السجل الأسود»، وهو يتضمن تعريفًا بأهم مؤسسات القمع السياسي المتخصصة في سورية، وأهم المعتقلات والسجون، وأساليب التعذيب المتبعة فيها، وشروط حياة المعتقلين، وتحديد ما يشكله كل هذا من تفارق عن الدستور السوري، مع مذكرة حول المعتقلين السياسيين الوطنيين في سجون السلطة الدكتاتورية، تتضمن اسم المعتقل ومهنته ومدينته وحالته المدنية وتاريخ اعتقاله والجهاز الأمني الذي اعتقله والجهة السياسية التي اعتقل باسمها، إضافة إلى قائمة بأسماء الشهداء الذين قضوا في التعذيب أو في السجون. في ذلك الوقت كان عبد العزيز الخير هو الشخصية الأولى في الحزب، ويعود إليه بشكل أساسي التوجه إلى إصدار هذه الوثيقة التي تقدم وحشية النظام الأسدي عارية للسوريين وللعالم.

في مطلع 1990، حاول حزب العمل الشيوعي الخروج من دائرة النشاط الورقي إلى نشاط ميداني جماهيري، فاجتهدت الكوادر القليلة المتبقية من الحزب في تجميع أمهات المعتقلين من كل المدن السورية وترتيب خروجهن في تظاهرة أمام القصر الرئاسي تطالب بالإفراج عن أبنائهن المعتقلين. وفي 21 آذار/ مارس من ذلك العام استطاعت، بالفعل، عشرات الأمهات الوصول إلى أمام القصر والتظاهر مطالبين بالإفراج عن أبنائهن، ما شكل خبرًا لافتًا لوكالات الأنباء، على خلفية الصمت العام الذي كان يلف المجتمع السوري لأكثر من عقد ونصف. وكان لعبد العزيز الخير دور مهم في وضع الفكرة

(32) كاتب سوري 2018-.

وتنفيذها مع مناضلين آخرين كانت نجاتهم من الاعتقال تعني تحملهم عبئًا نضاليًا إضافيًا منهم على سبيل الذكر: غادة غيبور وخديجة ديب.

في عام 1990 أيضًا، وصلت إلى السجون رسالة من الحزب تقول إن الرفاق المعتقلين من الحزب أحرار في قرارهم حيال التوقيع على الشروط التي يطلبها الأمن مقابل الإفراج. كانت أجهزة الأمن تجري من حين لآخر ما كنا نسميه «مساومات» تطلب فيها من المعتقل التوقيع على ثلاثة شروط هي الانسحاب من الحزب (مع أن نسبة كبيرة من المعتقلين باسم الحزب لم تكن ملتزمة أو منظمة في الحزب أصلًا)، والتعهد بعدم العمل في السياسة، ومراجعة فرع الأمن في المحافظة كل عشرة أيام. مثل هذه المساومات كانت تجري بوتيرة غير منتظمة وتنقطع أحيانًا لسنوات تبعًا للشروط السياسية في البلد. وكانت رسالة الحزب تتضمن تشجيع الرفاق على قبول الشروط والخروج ومعاينة الواقع مباشرة، ثم لينخرط في العمل السياسي من يشاء وليتفرغ للنضال في الحزب من يشاء، وليلتفت إلى حياته الخاصة من يشاء، ذلك خير له وللحزب ولعائلته من البقاء في السجن على أية حال.

كما تضمنت رسالة الحزب تلك حث الرفاق على عدم الترفع عن الاستفادة من الثقل المعنوي للرفيق في وسطه وبين أقاربه، بما يعني عدم رفض أن يتحرك من له قدرة على التحرك من هذا الوسط للضغط على السلطة للإفراج عنه. كان هذا في إطار خلق جو ضاغط على السلطة فيما يخص استمرار اعتقال الرفاق.

بطبيعة الحال، لم تكن رسالة الحزب تلك تفويضًا بالعمالة لأجهزة الأمن، بل كانت اجتهادًا في العمل التنظيمي يحاول استعادة معتقلي الحزب، سواء كانت استعادة إلى الحزب (كان يحصل هذا ولكنه ليس الحالة الغالبة) أو إلى الحياة العادية، أقصد غير النضالية (وهي الحالة الغالبة). شكلت رسالة الحزب خروجًا لافتًا عن سياسة سابقة ثابتة كانت تنظر بغير رضى أو أحيانًا «بتخوين» إلى من يوقع على شروط المساومة. في الرسالة الداخلية المذكورة مسعى إلى الانتقال من تغليب الأخلاقي إلى تغليب السياسي، من دون أن ينطوي هذا المسعى على تهميش الأخلاق السياسية، وإن كان ينطوي ربما على مغامرة الاقتراب من هذا الخطر. الكثير من الرفاق تعامل مع موضوع المساومة تعاملًا أخلاقيًا ينبع من شعور خاص بالكرامة الشخصية أكثر مما ينبع من نظرة سياسية

تنظيمية، أو من تصور للجدوى، وكثير من الرفاق اتخذ موقفًا سلبيًا من رسالة الحزب تلك. لكن يبقى في تلك الرسالة دلالة على وجود حيوية سياسية تتفاعل مع الواقع، وتتجرأ على الخروج من سهولة المواقف القطعية الثابتة، وهذا مما يحسب لعبد العزيز.

ينبغي أن نلاحظ هنا أن قيادات الأجهزة الأمنية، في غالبية الحالات، لم تكن حريصة في مساوماتها تلك على الإفراج عن المعتقلين لديها. كانت المساومات هي جزء من العمل على تحرير السلطة، بقدر ما يمكن، أمام حلفائها «المهتمين» وأمام أهالي المعتقلين وحتى أمام الجسد الأمني للسلطة، من العبء المعنوي للاحتفاظ بشباب سلميين ووطنيين في السجون. وكان معروفًا في تلك المدة الإجابة التقليدية التي تقدمها أجهزة السلطة لكل من يسأل عن هؤلاء المعتقلين: «نحن نريد الإفراج عنهم لكنهم لا يريدون الخروج». ليس غريبًا، والحال هذا، أن السلطة امتنعت، في أمثلة عدة، عن الإفراج عن مئات المعتقلين على الرغم من قبولهم بشروط المساومة.

ما سبق يعطي ملامح عمل سياسي فيه دنو أكثر من الواقع، وفيه بحث عن سياسة تنظيمية «منتجة» لا تقوم على محض البطولة والتحدي و«المواقف التاريخية». العلامات السابقة تشير، في الواقع، إلى النهج السياسي لحزب العمل الشيوعي في سورية حين كان عبد العزيز مركز الثقل الأول في قيادة الحزب، النهج الذي يمكن تلخيصه بكلمتين اثنتين هما «العملية والجدوى». هذا النهج السياسي يضرب نقاط الضعف في الخصم، ويضع إمكان العمل وجدواه نصب عينيه قبل أن يقدم على الخطوة.

ومن المعروف أن عبد العزيز الخير قد أصبح الرجل الأول في الحزب بعد حملات الاعتقال المتواصلة التي طالت كل القيادات ذات الخبرة ولا سيما بعد 1987. أمام هذا النزيف اتخذ الحزب خطوة تنظيمية استثنائية وهي تشكيل قيادة طوارئ للحزب يكون فيها الكلمة الفصل أو حق النقض في يد عبد العزيز، وذلك لتفادي خلق فجوة سياسية في خط الحزب نظرًا للنزيف الشديد في الكوادر والخبرة، ما جعل عبد العزيز الرفيق الوحيد القادر على وصل ما انقطع في سياق القمع المتواصل، وبصورة خاصة بعد حملة القمع العاشرة التي استمرت ستة أشهر من أيلول/ سبتمبر 1987 حتى شباط/ فبراير 1988، وطالت أكثر من 2000 مواطن، بقي منهم أكثر من 800 مواطنًا قيد الاعتقال حتى لحظة إنجاز وثيقة «السجل الأسود» الآنفة الذكر.

في الأول من شباط/ فبراير 1992 اعتقل عبد العزيز الخير مع بهجت شعبو (شريكه في مركز قيادة الحزب حينها) الذي حذر عبد العزيز من النزول إلى الموعد الذي اعتقلا فيه بجانب سوق الحميدية في دمشق، غير أن عبد العزيز أصر على النزول إلى الفخ الذي كان يُنصب له على مهل منذ زمن غير قليل، مفترضًا أن مخاوف بهجت وشكوكه مبالغ فيها. يقول بهجت، المسؤول التنظيمي في الحزب في ذلك الوقت، إن عبد العزيز له قدرة مميزة على رسم السياسة التنظيمية وتعديلها وفق الشروط، ولكنه أقل تميزًا في مجال التنفيذ الميداني، وكانت تلك نقطة الضعف التي أسهمت في وصوله إلى السجن بعد أكثر من عشر سنوات من التخفي داخل سورية. مع اعتقال الخير اكتملت تصفية بؤر الخبرة السياسية في تجربة حزب العمل الشيوعي، لتكتمل تصفية الحزب ماديًا بعد مدة وجيزة. هكذا أسدلت الستارة عمليًا على التجربة الأولى لهذا الحزب، وسيكون له تجربة ثانية أقل أثرًا بكثير بدأت في 2003، وسيكون لعبد العزيز بعد الإفراج عنه في 2005 دور في هذه التجربة أيضًا.

يبقى السؤال: هل توجد خطة تنظيمية أو سياسية يمكن لها أن تنقذ الحزب المعارض من التصفية في ظل نظام كالنظام الأسدي؟ أو هل تتحمل سياسة الحزب مسؤولية في تصفيته؟ بكلام آخر: هل توجد سياسة معارضة صائبة في ظل نظام يقول «من ليس معنا فهو ضدنا»، ويمتلك فائض من القدرات لتصفية خصومه؟ الواقع إنه لا عقلانية عبد العزيز ولا «تطرف» غيره كان يمكن لها أن تنقذ الحزب من التصفية التامة. الشيء الوحيد الذي يحمي الحزب من التصفية في ظل مثل هذه الأنظمة هو الانصياع والتبعية للنظام أو الكف عن العمل السياسي. بديهي أن هذه البيئة السياسية تجعل الفروقات في البرامج وفي طريقة وضعها في التنفيذ، قليلة القيمة.

***

كانت الثورة السورية بمنزلة امتحان جدي للنهج السياسي لعبد العزيز كما لغيره. التحق عبد العزيز بأول إطار سياسي منظم تصدى لمهمة تمثيل الثورة، أقصد «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»، وحرص من خلالها على التزام فكرة التغيير السلمي، مدافعًا عن ثلاث لاءات ضد الطائفية والعسكرة والتدخل الخارجي. مع الوقت وجد نفسه، مع كامل الهيئة، على منحدر زلق بفعل استجابة النظام الأمنية

الطائفية المدروسة، ما اضطره لكسر أحد اللاءات بقبول فكرة حمل السلاح للدفاع عن النفس، هذا الباب الذي يمكن أن يفضي، بطبيعة الحال، إلى تبرير كل حمل للسلاح.

ومع استعانة النظام بقوى خارجية وتسارع تحول الوضع السوري إلى وضع إقليمي ودولي، بات الحديث عن التمسك بالسيادة الوطنية ورفض التدخل الخارجي كلامًا في الفراغ. لقد كان التدخل الخارجي (الروسي والصيني والإيراني) هو ما ضمن للهيئة عقد مؤتمر الإنقاذ الوطني الذي رفع شعار إسقاط النظام في دمشق في 23 أيلول/ سبتمبر 2012، أي بعد ثلاثة أيام فقط من اعتقال عبد العزيز على طريق المطار عائدًا من زيارة سياسية إلى الصين.

وإذا كان التدخل الخارجي المرفوض هو التدخل الخارجي المسلح، فإن وجود السلاح في الثورة (وقد قبلته الهيئة للدفاع عن النفس كما قلنا) فتح الباب واسعًا لتدخل خارجي «عسكري» غير مباشر قبل أن يتحول لاحقًا إلى تدخل عسكري مباشر، كما هو الآن. وعليه فقد بدا رفض التدخل الخارجي هزيلًا.

أما الانحدار الطائفي في الصراع فقد بدا أقوى من كل الدعوات «السلمية» لمنعه، ولا سيما أن الطائفية كانت جزءًا مهمًا من ترسانة قطبي الصراع الأساسين؛ أي النظام وداعميه من جهة والإسلاميين وداعميهم من جهة أخرى.

اتضح جيدًا أن النهج السياسي للهيئة التي كان عبد العزيز الخير ناطقًا باسمها، قام على مبدأ، قد يبدو عقلانيًا، ولكنه غير فعال في الثورة، وهو إمساك العصا من المنتصف، ما همّش الهيئة مع الوقت وجعلها ضعيفة في تمثيل الثورة. من البدهي أنه لا يمكن رفض العسكرة بصورة جزئية، الشيء نفسه ينطبق على التدخل الخارجي. وحين يفتح الباب أمام العسكرة سوف ترافقها الطائفية بحكم الضرورة، لأن العسكرة تتطلب الحشد، وهذا يتحقق جيدًا بالتعبئة الطائفية، وتتطلب السلاح والتمويل وهذا تؤمنه دول تنظر إلى الصراع في سورية نظرة طائفية وترعاه دول كبرى تتبنى النظرة نفسها.

الأسئلة نفسها التي برزت لدى التفكير في مصير حزب العمل الشيوعي في سورية، تبرز اليوم أمام مصير الثورة السورية. هل كان هناك نهج «سوري» صائب يمكن أن ينقذ الثورة السورية من الدمار؟ ألم تبرز هياكل تنظيمية أكثر جذرية من الهيئة وحازت

على اعتراف دولي واسع، ومع ذلك لم تنفع في إنقاذ الثورة؟ كيف يمكن لقوة داخلية أن تسقط نظامًا يضع كل مقدرات الدولة في يد طغمة لا يردعها أي قانون أو قيمة عن «حرق البلد»؟

في التجربتين كلتيهما، انتهى عبد العزيز إلى السجن مع دمار التجربة. في التجربتين كلتيهما كان عبد العزيز سياسيًا عاقلًا وصلبًا يسعى لتغيير نظام سياسي متوحش يحيل العقل إلى جنون والصلابة إلى حطام. الحرية لعبد العزيز الخير.

عبد العزيز الخير

ومحاولة تفكيك العقل السياسي المعارض

رياض زهر الدين[33]

لم يكن عبد العزيز الخير مثقفًا عاديًا أبدًا بل هو مجموعة ثقافات وإرادات أفراد مجتمعة في فرد واحد. نذكر من بين هذه الأوجه لشخصية الخير: وجه المناضل السياسي والطبيب الإنسان والمفكر. وسنحاول في هذا المقال الإضاءة على الجانب الثالث من شخصه والذي كان بدوره جانبًا مركبًا؛ فهو لم يكن مفكرًا طبقيًا محضًا بل وطنيًا بامتياز، كما أنه لم يكن حاملًا فكرًا ماركسيًا حزبيًا فحسب بل كان مثقفًا ماركسيًا تنويريًا ونهضويًا يهتم بالجذر الثقافي العميق لعملية التحضر والتحديث المجتمعي. لذلك نجد أن نقده للعقل السياسي المعارض قبل الثورة وبعدها لم يكن هدفه بيان التهافت والتعرية والطمس أو التشويه عند العقل السياسي المعارض بل قلب فعله السياسي إلى معرفة بأزمة الفكر المعارض العاجز عن إيجاد حلول لأزمة الواقع السوري.

أزمة العقل السياسي قبل الثورة

خرج الخير من سجنه الطويل أواخر عام 2005 ليجد السلطة السورية تحاول التكيف مع اختلال التوازن الدولي الناشئ عن انهيار المعسكر السوفياتي وهيمنة القطب الواحد على العولمة بالتوجه نحو تفكيك مشروع الرعاية الاجتماعية الخاص بها ودمج اقتصادها بالسوق العالمية الواحدة، معرضة بذلك الإجراء مصالح الطبقات الشعبية ومكتسباتها الحياتية البسيطة ومستقبل التنمية الوطنية فيها لخطر عميم. ولكن على الرغم من إدراكه مأزق الإصلاح الداخلي الذي ينتظر إجراءات السلطة السورية نتيجة صعوبات تكييف

(33) كاتب وباحث سوري 2018-.

بنيتها الاقتصادية والاجتماعية مع المستجدات الدوْلية الراهنة، والتي هي بالنهاية أزمة الدكتاتورية المتكلسة نجده يصب ثقل مراجعته الفكرية والسياسية في اتجاه التصدي لأزمة المعارضة السورية من خلال البحث في أزمة البديل السياسي للنظام الذي بأزمته يمتنع التغيير، حيث وجد وهو بصدد المشاركة في بناء تجربة بناء الائتلاف السياسي المعارض انقسام في الرؤية البرامجية بين القوى المتحالفة عكس نفسه في تناقض عبارات الوثيقة التأسيسية الصادرة عن قوى إعلان دمشق بتاريخ 16/ 10/ 2005 والتي صيغت (بعجلة واضحة) بحسب تعبيره وفق (المصطلحات والمفهومات الأيديولوجية والسياسية الأميركية الراهنة كما تبنت زاوية رؤيتها للمنطقة وتكوينها ومستقبلها وما هو متقاطع معها من أهداف سياسية تهم الشعب السوري دون غيرها من الأهداف الوطنية والقومية والاجتماعية)[34]. وقد حاول تفسير ذلك التوريط الأميركي للمعارضة الديمقراطية في سورية والسياسين في لبنان في تلك المدة بـ (وهم ميليس)[35] وهو تفارق بالرؤية ربما كان يفرقها أكثر مما يجمعها أو يوحدها. وقد تحدث عن ذلك شارحًا الانزياح الحاصل في الرؤية المفهوماتية لفكر المعارضة أحد أقطابه ومنظريه في تلك المدة على النحو الآتي: (يوجد اليوم إذًا تقاطع محدد ومحدود بين المصلحة الأميركية في المنطقة ومطلب المعارضات الديمقراطية وهذا يحدث من دون سعي أو تأثير هذه الأخيرة. التوافق أو التقاطع في بعض المصالح لا يعني التطابق كما لا يعني بالضرورة حدوث تنسيق أو تعاون بين الطرفين)[36] والكلام السابق يوضح المسألة الخلافية بتضيق حجم التباين بالرؤى البرامجية بين قوى المعارضة من خلال تدقيق علاقة الداخل بالخارج ولكن بالحقيقة لا يلغيه. ولأن شخصية الخير تتمتع بكل مقومات الصدقية الوطنية العالية، فقد فضل أن تبدأ مراجعته بنقد الذات الحزبية طارحًا عليها سؤالًا مصيريًا فاصلًا: هل حزب العمل الشيوعي جزءٌ من الأزمة أم رد عليها؟ حيث نجده بكل جرأة وشفافية يقوم بتفكيك الذات الحزبية محاولًا استكشاف مواطن ضعفها وقوتها فيجده في انعدام الرؤية المجددة والفاحصة للماركسية بسبب النقص

---

(34) نافذة على إعلان دمشق «الطريق الصعب». مجلة مقاربات، ع: 12-13، (مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية)، ص29 + ص30.

(35) المصدر السابق نفسه.

(36) حازم نهار، مسارات السلطة والمعارضة في سورية 2000- 2008، نقد الرؤى والممارسات، (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2009)، ص 254.

في استعادة امتلاك أدواتها معرفيًا بحيث تستطيع تجسير الفجوة بينها وبين امتلاك الواقع معرفيًا قبل الانتقال لامتلاكه سياسيًا وفحص جدية وجاهزية الطبقة العاملة السورية لحمل مشروع التغيير الثوري ثم الانتقال لوضع رؤية برنامجية لذلك التغيير المنشود. ذلك البرنامج الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار دروس انهيار المنظومة الاشتراكية التي كانت من الناحية العملية السند العالمي لأي تغيير ثوري يجري في أطراف النظام الرأسمالي العالمي. وهي أدوات كان الحزب يفتقدها في تلك الفترة وليس لديه من رؤية سوى شعار (التطور السلمي التدريجي). مشيرًا إلى أن الحزب قد طرح في عام 2004 وثيقة تدعو لتأسيس حزب يساري من طراز جديد. ولكنه لم يحسم فيها مسألة: هل هو بصدد بناء حزب يساري من طراز جديد أم إعادة التأسيس لحزب العمل؟

وعلى الرغم من كل أوجه القصور التي تحدث عنها الخير بخصوص تنظيم حزب العمل الشيوعي في انطلاقته الثانية عام 2003، فإنه يسجل للحزب الذي هو في منزلة الرأس منه بأنه استطاع أن يلعب دورًا كاشفًا وقوة مواجهة ناشطة لانحرافات وأخطاء الحلفاء في إعلان دمشق الذي اندفع قسمٌ كبيرٌ منهم في اتجاه الرهان على التدخل الأميركي الأوروبي لإحداث التغيير المطلوب في سورية. كما يسجل الخير على الحزب أنه لم يستطع استعادة فاعليته السياسية والتنظيمية التي اشتهر بها في مرحلة ما قبل الدمار التنظيمي الكلي، وقد سبق أن مر بها الحزب وبصورة خاصة في ظل قيادته أبان عقد الثمانينات من القرن المنصرم. ولهذه الأسباب مجتمعة يخلص الخير إلى نتيجة محددة ولكنها قاسية بنظر بعض الرفاق تقول: إن أوجه القصور التي يحملها حزب العمل في فكره وبنيته التنظيمية كان ما يزال جزءًا من أزمة الواقع السياسي في سورية، وليس ردًا عليها.

لقد أبت استقامة الخير الفكرية بوصفه مثقفًا عضويًا واستقامة الحزب الذي يمثله إلا تبني تلك المراجعة النقدية الصارمة بما تضمنته من أسئلة مصيرية مشككة ليتم نشرها أواخر عام 2009 كمادة داخل العدد (64) في جريدة حزب العمل الشيوعي المركزية (الآن) ويقوم بالاطلاع عليها الخصوم قبل الأصدقاء.

استكمالًا لمشروعه النقدي الذي بدأه بنقد الذات الحزبية يقوم الخير بنقد الموجة الليبرالية الطارئة ممثلة في تلك المدة بإعلان دمشق والتي عدها صفعة للمعارضة الوطنية الديمقراطية في سورية.

لم يكن الخير في حكمه ذاك يُصدر موقفًا أيديولوجيًا نتيجة خلافه العقائدي مع الليبراليين السوريين بل جاء رأيه مسنودًا بنظرة تاريخية فاحصة للبنية الاجتماعية في سورية في بعديها السياسي والاقتصادي عندما عكف على دراسة مسار التطور في سورية في ظل الكولونيالية الفرنسية، وهي الحقبة المؤسسة لصيرورة البرجوازية السورية بكل إرهاصاتها الليبرالية اللاحقة والتي اعتمدت عليها الموجة الليبرالية الجديدة في الشرعنة لتوجهاتها السياسية الراهنة ليخلص إلى النتيجة التي تقول: إن البرجوازية السورية الناشئة والتي ولدت تابعة وضعيفة قد انحدرت من صلب ملاك الأراضي والإقطاع. لذلك جاء مشروعها لتحديث المجتمعي مثلوم الحد. ونقيضًا لما كانت علية ولادة البرجوازية في فرنسا وأوروبا إبان ظهور الرأسمالية حيث كانت الأوضاع تفرض عليها أن تكون ثورية في مواجهة الإقطاع ومخلفات العصور الوسطى. لذلك نجده لا يتردد في رفض تسمية البرجوازية السورية التي نمت في ظل الاحتلال الفرنسي ورعايته بالليبرالية إلا بالمعنى المجازي فقط حيث العلاقات التي تربطها بالإقطاع جعلت منها طبقة اجتماعية محافظة تحمل قيم وثقافة مجتمعه. وهذا ما أكد نفسه إبان حكومتي خالد العظم ومعروف الدواليبي في عهد الانفصال وفي دعمها لحركة الإخوان المسلمين ضد النظام أواخر عقد سبعينات القرن المنصرم.

وذلك الخطأ في توصيف هذه المسألة يعود بحسب تقدير الخير لكونها تزاول أعمالها وفق نظام السوق دون الالتفات لمسألة جوهر أخرى هي بقاؤها عاجزة عن تصفية نظام الإقطاع. وهو العجز الذي سيتعمق لاحقًا نتيجة فشلها بحل المسألة الوطنية والقومية إبان هزيمة الجيوش العربية في حرب 1948.

بعدها ينتقل الخير لإلقاء نظرة فاحصة على سياقات ولادة النخبة الليبرالية السورية الجديدة. فيجد هناك جملة أسباب تقف وراء هذه الولادة المتعثرة بينها الموضوعية والذاتية. ويعرض لتلك الأسباب الموضوعية متوقفًا عند أبرزها. حيث يأتي في مقدمتها بقاء المهمات الديمقراطية التي فشلت البرجوازية السورية في تحقيقها معلقة من دون تنفيذ، ولكن على الرغم من ذلك هي ما تزال قائمة وموجودة على جدول أعمال المجتمع. كما يجد في نجاح الدكتاتورية بسد الطريق أمام مشروعات التحديث التي حملتها نخب الطبقات الشعبية من شيوعية وقومية وإسلامية سببًا في ذلك التأخر التاريخي عن فعل

الإنجاز الديمقراطي. ويضيف إلى جملة هذه الأسباب السابقة ما أحدثه انهيار التجربة السوفياتية من نتائج، وأدت إلى اكتساح الرأسمالية الإمبريالية لكامل مساحة الكرة الأرضية. وهو هنا لا يغفل دور الإعلام الذي قاد هجومًا أيديولوجيًا على مستوى العالم ضد قيم المجتمع الاشتراكي المنهار من أجل الوصول بمقاومات الشعوب لمرحلة التأيس.

كما لا ينسى لحظة توقفه عند جملة الأسباب الذاتية التي غذت تلك موجة الليبرالية الطارئة من التوقف عند حالة اليأس التي أصابت مناضلي اليسار ودفعت بهم للتخلي عن مواصلة مشوارهم الكفاحي ضد كل أشكال القهر الطبقي على مستوى العالم، والاكتفاء في الداخل بالنضال ضد دكتاتورية النظام بجانبها السياسي بينما جرى التغاضي عن فعل جوانبها الأخرى في البنية الاجتماعية التي لا تقل ظلمًا وقهرًا واستبدادًا عن جانبها السياسي ليكون ذلك الموقف دعمًا لنهج النظام الطبقي الاقتصادي المعادي على طول الخط لمصالح الطبقات الشعبية رادًا ذلك التخلي إلى ما أحدثته سجون النظام وسنوات الاعتقال الطويلة من دمار نفسي في نفوس المناضلين التي محقتها محقًا ولا سيما أنها جاءت مصحوبة بالبيريسترويكا الروسية التي زعزعت الثقة باليقين الاشتراكي، وجعلت هؤلاء يقومون بعد خروجهم من المعتقلات بتمجيد الليبرالية والتسليم بفكرة انطواء صفحة الاشتراكية والتسليم بموت الماركسية والقومية والوطنية وضرورة تصفية الأحزاب اليسارية وانتهاء مفهوم السيادة الوطنية ومضي عهد التنمية المستقلة وبضرورة تسليم الشعوب بدور قوى العولمة المتوحشة كقدر لا فكاكَ منه.

كما يسجل الخير على مثقفي تلك الموجة تعاليهم على الشعب وإدانته وتحقيره فقط لأنه لم يتحرك وفق مشيئتهم. أما البرجوازية السورية والمفترض نظريًا أن تكون الطبقة الاجتماعية الحاملة للمشروع الليبرالي، والمثقفون الليبراليون محض ناطقين باسمها، وليسوا بدلاء منها بعد أن هجروا الطبقة الاجتماعية التي يناصرونها سابقًا، وهم حاليًا يحملون خيارًا خاسرًا سلفًا لأن هذه الطبقة البرجوازية التي تصدوا لدفاع عن دورها هي قد تخلت عن لعب هذا الدور التنويري وفضلت التحالف مع السلطة الدكتاتورية، ويزيد حجم هذه المفارقة أكثر أن النظام من الناحية العملية بات هو الصانع الفعلي لليبرالية الاقتصادية على أرض الواقع السوري، وبذلك باتت تكرس بقاء النظام أكثر مما تدفع نحو تغييره.

لقد قوبل نقد الخير للعقل السوري المعارض في حينه بردود فعل عاصفة من قبل الحلفاء في إعلان دمشق، والذي كان نائبًا لرئيسه كما من القوى السياسية المشاركة في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، ولم يشفع له عند هؤلاء أنه كان جراحًا ماهرًا في تشريحه لبنيته الفكرية.

تشريح العقل المعارض في زمن الثورة

كل أمراض العقل السوري المعارض التي تحدث عنها الخير في زمن ما قبل الثورة برزت بوضوح في الواقع العملي في مرحلة ما بعد الثورة.

كان اندلاع الحراك الثوري بشكله العفوي مربكًا للمعارضة كما للنظام، فالحلفاء في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض الذي يضم أحزاب إعلان دمشق إلى جانب أحزاب يسارية وقومية توزع موقفهم بين موقفين: الموقف الأول؛ مثله إعلان دمشق فهؤلاء لم يحسموا موقفهم مما يجري في سورية هل هو محض انتفاضة أم ثورة؟ وكانوا على ارتياب دائم بمقاومة الشعب السوري للنظام الذي كان من وجهة نظرهم محض جمهور بائس خانع لدكتاتورية بينما هم ما يزالون متمسكين برهانهم على الخارج لأحداث التغيير الديمقراطي المنشود في البلاد. وحتى شهر نيسان/ أبريل 2011 كانوا مترددين بالنزول إلى الشارع ويناورون في الانضمام لتحالف هيئة التنسيق بالإيحاء بالانضمام في وقت كانوا يفاوضون الإخوان المسلمين في الخارج على تكوين إطار تحالفي مستقل عن تحالف القوميين واليساريين الرافضين فكرة التدخل الخارجي. أما بعض المكون اليساري في التجمع فقد وصف الحراك دون تردد بالثورة السياسية تميزًا لها عن الثورة الاجتماعية[37]، أما القسم الآخر الباقي من تنظيمات التجمع الوطني الديمقراطي المعارض فلم يفهم بدوره الثورة إلا بوصفها ثورة تقودها أحزاب منظمة، ومن ثم، بات يخاف من تصاعد رد فعل الشعب الغاضب على عنف السلطة، حيث كان هناك تخاوف من الطرح الشعبوي الذي كان يسعى لتفكيك البنية الدكتاتورية للنظام بشكل سريع ومفاجئ تحت ضغط الشارع المنتفض وجرى الحديث عندها عن ضرورة استباق عنفها المتمادي بحق الشارع السوري المنتفض بحل سياسي وطني -(الدعوة لمؤتمر وطني)- ينتج عنه تغيير سلمي تدريجي في البلاد.

---

(37) افتتاحية جريدة حزب العمل الشيوعي في سورية/ الآن 68.

تحدث الخير بوضوح رؤية نبوئية في مقابلة له مع مجلة الآداب اللبنانية أواخر عام 2011[38] عن هذه الخلفية للأحداث موضحًا ضرورة تجاوز المفهوم النمطي للثورة في توصيف الحراك الثوري في سورية، مجددًا ثقته بتعلق إرادة السوريين بالحرية، وقدرتهم على إحداث التغيير الوطني الديمقراطي المطلوب، رادًّا عفوية ثورة السوريين إلى أربعة أسباب؛ أولها دكتاتورية النظام وفساده وقمعه المعمم ضد كل نشاط سياسي مستقل، وثانيها سياساته الاقتصادية بتوجهاتها الليبرالية المتسارعة التي باشر بها النظام بعد عام 2000، وما نتج عنها من خلل في البنية الاجتماعية. وهو يرد على اتهامات النظام للحراك بالمؤامرة مؤكدًا مسؤولية النظام وأجهزته الأمنية عما حصل في سورية، ويحصل. وفي صدد رده على سؤال اتهام وسائل إعلام المعارضة الخارجية والدول الداعمة لهيئة التنسيق برفض تضمين برنامجها شعار إسقاط النظام؛ يفند الخير هذه المسألة مبينًا الفرق بين الطرح الشعبوي للشعار والطرح السياسي العملي له، مؤكدًا أنه حاضر ضمنًا في طروحات وبيانات هيئة التنسيق وأحزابها. موضحًا اختلاف الطرح البرنامجي بين معارضة الداخل التي لم تكتفِ بطرح ضرورة تغيير النظام بل قامت بتحديد هوية النظام البديل منه، وذلك بخلاف معارضة الخارج التي بقيت تراهن على التدخل الخارجي لإنجاز التغيير الوطني الديمقراطي في سورية جارة معها الرياح الدولية العاتية والمدمرة كل مرتكز شعبي وطني للحل الديمقراطي في سورية.

عندما بدأت أصوات المعارضة الخارجية تعلو مطالبة المجتمع الدولي بتسليح الثورة وعسكرتها، تكلم الخير بوضوح وبصيرة المناضل العارف بكل بواطن قوة الدكتاتورية العاتية التي نازلها الخير هو وحزبه لعقود طويلة محددًا المسار الصحيح الذي يجب أن يسلكه الثوار في حراكهم محذرًا هؤلاء من مغبة فعل ذلك بقوله: (إن الثورة إذا تعسكرت تأسلمت، وإذا تأسلمت تطيّفت).

---

(38) سورية في المخاض.

عبد العزيز الخيِّر

طبيب السجون والعلوي المشاكس

ابن القرداحة الذي هدد بسمعته السياسية الطيبة عرش النظام، فاختفى

باسل العودات[39]

المسجون اليساري السابق، طبيب السجون، المثقف الهادئ، العلوي المشاكس، ماسك شعرة معاوية بين أطياف المعارضة السورية، ابن مدينة القرداحة، وابن العائلة العلوية صاحبة الوجاهة والسلطة المعنوية داخل الطائفة، المختفي أو المختطف، الحي الميت، كلها صفات لا تنطبق إلا على المعارض السوري عبد العزيز الخيِّر الذي اعتقلته السلطات السورية اختطافًا ولم تعترف بعملها.

البدايات

الخيّر، (63 عامًا) أو ما يطيب لأصدقائه ورفاق دربه السياسي بأن يدعوه (أبو المجد) وهو اسم ابنه الوحيد، من مواليد مدينة القرداحة (مسقط رأس عائلة الأسد)، درس الطب في جامعة دمشق، نشط نهاية السبعينات في حزب العمل الشيوعي المحظور، وأصبح عضو مكتب سياسي فيه عام 1982، وتعرض للملاحقة منذ ذلك الوقت مع مجموعة من كوادر الحزب، وأصبح الرجل الأول في الحزب بعد اعتقال قياديي الصف الأول عام 1985، فعمل على ترميمه بعد الاعتقالات التي دمرته، ونجح نسبيًا، لكنّه بقي متواريًا عن الأنظار عشر سنوات داخل سورية حتى ألقي القبض عليه بعد دسيسة عام 1992، وبقي بزنازين الأجهزة الأمنية يُستجوب حتى أصدرت محكمة أمن الدولة عام 1995 حكمًا عليه بالسجن 22 عامًا بتهمة الانتماء إلى حزب سياسي محظور ونقل أنباء كاذبة من شأنها أن «توهن نفسية الأمة» وهي التهمة الحوامة التي يُحاكم النظام

(39) كاتب سوري 2018-.

السوري فيها معارضيه دائمًا.

في سجن صيدنايا حوّل زنزانة فارغة لعيادة بمساعدة سجناء إسلاميين وبضغوط على إدارة السجن، وأصبح طبيب الجميع، من دون تمييز بين شيوعي وإسلامي، كردي وعربي، وكان قارئًا متابعًا لما يجري في العالم الخارجي، حتى أُطلق سراحه بعفو رئاسي عام 2005 مع كل قيادات حزب العمل المحكومين بالسجن سنوات طويلة.

الاختفاء الأول والثاني

اختفى الخيّر المرة الأولى بعد أن اختطفته أجهزة الأمن السورية من وسط سوق وسط العاصمة دمشق عام 1992، ثم ظهر أنه في فروع المخابرات يُعذّب ويُستجوب، حتى حُكم عليه بالسجن 22 عامًا ثمنًا لمواقفه السياسية المعارضة، وهي العقوبة الأكثر طولًا التي يُحكم بها مسجون علماني غير متهم بأي تهمة لها علاقة بأي شكل من أشكال العنف المسلح في سورية.

اختفى مرّة ثانية في أيلول/ سبتمبر2012 على يد أجهزة الأمن السورية بعيد خروجه من مطار دمشق الدولي قادمًا من الصين بزيارة رسمية للمعارضة السورية، ونفت السلطات وجوده لديها، وما زالت تنفي حتى الآن، وسرت شائعات عن قتله داخل السجن لا أحد يعرف مدى صحتها.

مصادر روسية رفيعة المستوى أخبرت قياديين في هيئة التنسيق التي كان يرأس الخيّر علاقاتها الخارجية وإعلامها بأن لديها رصد لإشارة هاتفه النقّال يوم اختطافه، انتهت في مطار المزة العسكري التابع للمخابرات الجوية الذي تقول عنها المعارضة السورية إنها الأقسى والأكثر عنفًا، لكنها عادت بعد أيام لتتبرأ من المعلومة وتقول إنها أخطأت في التقدير.

حاول الروس، أو بالأحرى، ادّعوا أنهم حاولوا التوسط لمعرفة مصيره أو الإفراج عنه، لكنهم فشلوا في وساطتهم مع النظام، وتهربوا من الوساطة كلها بعد أشهر عدة، في ما نقلت وسائل إعلام عن قياديين في حزب الله اللبناني بأن النظام السوري أعدم الرجل، أو ربما قتله تحت التعذيب، لكن أحدًا لا يستطيع تأكيد ذلك.

قبيل الاختفاء الأول

مارس الخيّر الطب لنحو خمس سنوات، إلا أن اهتمامه وفكره كان صوب السياسة، فتحوّل بسرعة من عضو إلى قيادي بارز في حزب العمل الشيوعي، وأصبح رئيسًا لتحرير صحيفة (النداء الشعبي)، وهي الصحيفة الأكثر شعبية وتوزيعًا وانتشارًا في سورية في أوائل الثمانينات، كما كان عضو هيئة تحرير مجلة (الشيوعي)، وعضو هيئة تحرير (الراية الحمراء) وهي نشرات تصدر عن الحزب، ثم تدرّج ليصبح طوال عشر سنوات (82 ـ 92) الرجل الأول في هذا الحزب المحظور في سورية في عهدي الأسد الأب والابن.

تخفى الرجل عن أعين المخابرات السورية لمدة 11 عامًا، وهي من أطول مدد التخفي السياسي في التاريخ العربي، وفرّغت الأجهزة الأمنية كتيبة مسلّحة من رجال المخابرات لمتابعة تحركاته وكشفه، ولم تنجح إلا بعد دسيسة أوقعت به، فألقي عليه القبض مطلع عام 1992 وسط العاصمة السورية.

خلال تخفّيه، لم يسلم أفراد أسرتهم من الأذى والضغط لمعرفة مكانه، وتعرّض بعض إخوته لضغوط واعتقل بعضهم كرهينة لسنوات عسى أن يؤدي ذلك لاستسلامه وتسليم نفسه.

اختفى في الأفرع الأمنية ثلاث سنوات، لم يعرف عنه شيء خلالها، وقال رفاقه إنه تعرض لتعذيب قاس، وسُجن في زنزانات انفرادية، إلى أن قررت الأجهزة الأمنية تحويله إلى محكمة أمن الدولة عام 1995، وحكمه رئيسها (فايز النوري) بالسجن 22 عامًا بتهمة (الانتماء لجمعية سياسية محظورة) و(القيام بأنشطة مناهضة للنظام الاشتراكي للدولة) و(نشر أخبار كاذبة من شأنها زعزعة ثقة الجماهير بالثورة والنظام الاشتراكي)، وكذلك (مناهضة أهداف الثورة).

بسبب عدم وجود أطباء في السجون السياسية السورية، تطوّع الخيّر لمعالجة زملاء المكان، مسجونين سياسيين من كل حدب وصوب، إسلاميين وشيوعيين وقوميين وبعثيين، وأقنع إدارة السجن بتحويل إحدى الزنزانات لعيادة طبية، وعالج خلال سجنه وفق شهادة رفاق له أكثر من مائة ألف حالة مرضيّة.

عام 2001 أطلق سراح رفاقه من حزب العمل الشيوعي كافة، وبقي وحيدًا في سجنه، وتبنّت قضيته منظمات حقوقية محلية وإقليمية ودولية، مثل منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش واللجنة العربية لحقوق الإنسان، وكانت النتيجة أن أطلق سراحه بعفو رئاسي عام 2005.

قبيل الاختفاء الثاني

للخيّر الكثير من الكتابات السياسية والفكرية، عن قضايا القمع، وإرهاب السلطة، والدكتاتوريات، وعن العدالة والحرية وإرساء الديمقراطية، وإرساء مؤسسات الدولة واحترام المواطن وتوزيع الثروة، وأصبح مرجعًا لعدد من المنظمات الدولية، كما أسس أو شارك في تأسيس عدد من التجمعات السياسية بعد خروجه من السجن.

بعد خروجه من السجن، انضم الخيّر هيئة تنسيق قوى التغيير الديمقراطي المعارضة في سورية التي ضمت وقت تأسيسها عام 2011 نحو 18 حزبًا سياسيًا وتجمعًا، وحلُم بأن يحقق من خلالها ما ناضل من أجله عشرات السنين، وأن تعوّض له النتائج ما سُجن من أجله 13 عامًا، وقد أسهم في وضع ثوابت (لا للعنف، ولا للتدخل الأجنبي ولا للطائفية)، ثم راح يؤكد ضرورة بدء (مفاوضات) مع النظام برعاية دولية، وهو أمر لاقى سخطًا من تيارات معارضة كثيرة، وتسبب موقفه هذا بأن اعتدت عليه أطراف تُحسب على المعارضة قبل أن تكتشف صواب رأيه، فقد كان يقول دائمًا إن التفاوض أمر حتمي بين أي طرفي حرب، ما دام أن أي طرف لم يقدر على هزيمة الآخر عسكريًا.

في هيئة التنسيق التي ضمت في بداياتها تيارات معارضة مختلفة التوجهات والأيديولوجيات، عمل الخيّر على تحقيق التوازن بينها، واستمع للتيارات والشخصيات جميعها، ولم يحاول الضغط على أحدها بل اعتمد الإقناع والحجة لتقريب المواقف والرؤى، فكان صمام أمان وبيضة قبان لتوفير حدود الأمان والعدالة والقناعة بين مكوناتها.

إن سمعته السياسية الطيبة، وهدوءه وتوازنه، وواقعيته، وتحركه بأكثر من مجال كانوا أسبابًا غير مباشرة في اختفائه مع رفيقين له من الهيئة فور عودته من زيارة رسمية إلى الصين، الحليفة للنظام، وقد رافقه رئيس الهيئة حسن عبد العظيم لكنّه لم يختف مثله، ما

يؤكد أن الرجل مستهدف بذاته، ويشكّل بشخصه خطرًا كبيرًا على النظام.

خصم شخصي

تختلف التفسيرات عن سبب اختفائه، أو اختطافه واعتقاله، فبعض يرى أن سمعته السياسية الجيدة، وعلاقاته الشخصية الممتازة والواسعة مع كل أطياف المعارضة، في الداخل والخارج، وكذلك علاقاته القوية بكبار رجالات الطائفة العلوية -بوصفه من أسرة علوية مهمة- هذه الأسرة التي يكثر فيها شيوخ الدين العلويين، والتي جرت مواجهات بينها وبين عائلة الأسد بسبب المنزلة والموقع، هذا كله شكّل مشكلة كبيرة بالنسبة إلى النظام، الذي لا يتخيّل ولا يقبل بوجود معارض قوي له، فكيف إن كان من الطائفة العلوية أيضًا، فبذلك سيكون مقتله، فرجل بهذه المواصفات يعد خطرًا مباشرًا على النظام وشخوصه وربما بديلًا مرتقبًا سيحظى بقبول من المعارضة ومن العلويين ومن رجالات النظام ممن لم يتدخلوا بالحرب بصورة مباشرة.

أنباء أخرى يتحدث عنها مقربون منه، تقول بأن الرجل، على الرغم من أنه ضد العسكرة وضد فوضى السلاح، حاول أنه يتواصل مع المعارضة السورية المسلّحة، ونجح في كسب ثقة أطراف مهمة فيها، وفي الوقت نفسه كانت لديه علاقات قوية مع ضباط كبار من الطائفة العلوية نتيجة منزلة أسرته، ومنهم أصدقاء طفولة وجيران وأقارب، وقد بدأ عملية تنسيق خطرة بين عسكريين من داخل النظام وبعضهم أعمدة للنظام؛ والمعارضة السورية المسلّحة، وكان يسعى معهم لتشكيل نواة لمرحلة انتقالية مقبولة، وفتح حوار منهجي كان سيقود بالغالب لتنسيق عسكري رفيع المستوى بين الطرفين، لو تم، سيؤدي إلى تداعي أسس النظام، وسيضع الانقلاب على بعد خطوات، ولهذا قرر النظام إخفاءه.

لا أحد يستطيع معرفة الحقيقة، ولا تقدير حجم الإشاعة في هذه الفرضيات، وقد تُكتشف الحقيقة في يوم من الأيام، أو قد تغيب وتختفي كما اختفى الرجل، لكن المؤكد أن الخيّر كان خطرًا على النظام، شخصية حضارية، لا عنفية ولا طائفية ولا إقصائية، صاحبة أفق ورؤية، وباختفائه فضح ضعف النظام، الذي لا يقدر على احتمال شخص واحد، لم يحمل سلاحًا طوال عمره، ولم يؤمن إلا بسورية التعددية لكل السوريين يتداول فيها الجميع السلطة ليرسموا مستقبلهم بكرامة وحرية.

شهادات شخصيّة عن عبد العزيز الخيّر

أربع محطات.

فاديا لاذقاني[40]

آذار/ مارس 1976، الشام، أبو رمانة

على درج بناءٍ أنيق ذي باب حديدي من الصناعات اليدوية مزخرف أسود اللون، ننتظر دقائق قبل أن يفتح عبد العزيز الباب تسبقه ابتسامته الواسعة، ينزل بهدوء العالم كله، لا شيء يستعجله، ببطء وشموخ وعلوّ ينزل الدرجات القليلة. نظرته تنتمي إلى تلك التي تسجلها الذاكرة مرةً واحدةً باقية، بالكاد يُسمع صوته يلقي السلام بأدبٍ أكثر من جمّ. كم كان وسيمًا وجميلًا.

- هاكما الأمانة.

كان الكيس يحتوي على أشرطة «كاسيتات» مهرّبة لأول شريط لمارسيل خليفة.

تشرين الأول/ أكتوبر 1985، مخيّم اليرموك

البيت يعجّ بضجة الرائح والغادي، كنا أكثر من عشرين شخصًا نتحرك في الاتجاهات كلها، نغني ونشرب ونعبث ونحن نُعدّ أطباق السهرة. رجلٌ واحد يقتعد الزاوية صامتًا يكاد الجدّ يبعث في معالمه بعضًا من عبوس، يبدو في سكينة أحاط بها نفسه، وهو يكبّ على قراءة ما في يديه، ثم يمسك القلم بين الفينة والأخرى، متابعًا عمله غير مكترث بالضجيج، كأنه في خلوةٍ عنا جميعًا.

---

(40) كاتبة سورية- 2013.

أيار/ مايو 2006، باريس، الباستيل

هل سأعرفه؟

العينان نفسهما وألق النظرة المطمئنة المُطَمْئِنة نفسها. لم يعد أسود الشعر، واتسع قليلًا فراغ شعره عند مقدم الرأس.

بعد حديث عن مشرّدي الرفاق والأصدقاء في أوروبا قال لي: لم أر واحدًا منكم سعيدًا هنا، حتى المرتاحين ماديًا منكم، يقتلكم الحنين، فلا أنتم هنا ولا أنتم هناك! كفاكم نظرًا إلى الماضي، عيشوا الحاضر، قرّروا مرة واحدة لا رجعة عنها؛ فإما البقاء في أوروبا والتعايش مع وضعكم وبناء حياة حقيقية هنا، أو عودوا. شجّعوا بعضكم بعضًا على العودة، راح الماضي تعالوا نعمل المستقبل.

كأنّ لعبد عندما يتكلم سحر النبيّ على كل من شهدته يسمع له. طالما تساءلتُ في الجلسات عن سرّ حضوره الكثيف الطاغي، وأنا أرى كيف ينظر إليه الشباب مسحورين مبهورين بإيقاع أدائه (ربما أكثر بمحتوى ما يقول؟). لا يستطيع قولُ عبد أن يتركك سالمًا منه. يكاد يكون «معلّمًا» كشيخ حلقة صوفيّة، يربط الآخرين إليه بحبل سرّي لا يُشاهد. بمضي سهرته يتلقى الاتصالات من كل حدب وصوب، تختلط النهاني بحريته الطازجة بالعمل يطرق عبد أبوابه مباشرةً. بلا تمهيد وبنبرة اللطف الغامر ذاتها. كأنْ ليس من وقت زائد يضيّعه، هذا الرجل المنذور للتفرد والبطولة مذ كان في الابتدائية يحرر جريدة الحائط المدرسية، ولربما قبل ذلك.

كم يحترم عبد إيقاعه الشخصي الذاتي الذي يكاد أحيانًا يستفز بعض ذوي الأمزجة النارية السريعة، لا تخلخل انتظامَه وتسلسلَه المصائبُ ولا الحادثات، فهو معه في أقصى درجات الانسجام. كأن عنده الوصفة السحرية مبطلة مفعول المفاجأة، فتراه دائمًا جاهزًا لكل احتمال. هو هكذا في الحوار أيضًا، إذ يظن «خصمه» أنه (الخصم) في قولته الأخيرة، أتى بحجة الحجج دعمًا لمنطقه. لا يتغير ملمحٌ من ملامح عبد، إلا أن تتسع ابتسامته ويزداد إشعاع نظرته الودودة شاملةً المكان كله. ربما يرشف رشفةً من كأسه، أو قد يشعل سيجارةً، ثم يبدأ الردّ والتفنيد من دون أدنى مسحة للغضب والتأثر. تبقى نبرته واثقة هادئةً واضحة بطيئة، لا علاقة لها تمامًا بنبض الحديث العام بل بنبضه هو.

مرةً أخرى يكرر «خصم» الحوار تساؤله عن هذا الرجل العجيب: عبد، وعن مصدر هذا الهدوء الداخلي الساجي في سكينةٍ تكاد تكون دائمة الوجود.

اللاذقية، 2007

يحمل عبد «السياسة» إلى أقاصي الجبال والقرى وشطّ البحر. في تغنيه بالطبيعة سياسة، وفي تذوقه فطائر السلق طازجة من أيدي صانعاتها على الطرقات سياسة. ما خسره على الصعيد الشخصي لم يعترف يومًا بكونه خسارة. «كل شيء له ثمن» هذا أقصى ما يمكن أن يقوله إن سمع تلميحًا عن «مجد» ابنه يكبر لأب غائب. يبلغ الانسجام، بين ما خطَّه لنفسه وما يعمله كل يوم، حدًّا يجعل بعض المقربين يتساءلون أحيانًا إن كانت له «نقطة ضعف» يمكن أن يتسرب المرء إليه عبرها.

أوَلا يؤمن الأنبياء بأنفسهم وبرسالتهم إيمانًا يشعّ من عيونهم وكيانهم كله، فبهذا يكسبون المؤمنين؟

يا عبد، قلتُ لماريا إنهم غيّبوك مرة ثالثة. قالت إنها تنتظرك لاسترداد الشال الأبيض الحريري الصوفي الذي نسيتَه عندها في البندقية. لا أنسى تلك اللحظة النادرة التي شفّ من غلالتها حزنك عليه وأسفك على نسيانه. وكأنك ندمت على سماحك لها بالظهور، وكأنها لم ترد أن تطول برهة الحديث، قلتَ لي بسرعة واقتضاب إنه من أغلى ما تملك، وإنه شال والدك.

فائق حويجة[41]

عام مر على غياب «أبي المجد»، عبد العزيز الخيّر؛ من دون خبر.

وأبو المجد؛ إنسان من هذا الوطن «ولد ونشأ وترعرع» ناشدًا الحرية.

في نشدانه هذا المطلق؛ غابت عنه حريته الشخصية: تخفى واعتقل حوالى ربع قرن.

هذا من طبائع الأمور في بلد يعاني ضروبًا من الاستبداد والتخلف وضياع الحقوق.

عندما لاحت تباشير الحرية؛ ألقى أبو المجد نفسه في خضمها؛ ودخل التجربة من بابيها: باب الوطن؛ الذي لا يريد له الاستبداد أن يكون من دونه، إما أن يبقى الاثنان معًا أو أن يزولا معًا.

وتراجيديا الإنسان؛ الذي في توقه إلى الحرية يحرص على الوطن ولا يريده من دون حرية؛ في الوقت ذاته يدرك أن حرية فوق دمار أو بقايا وطن؛ ستكون جوفاء، كذبة كبرى وأخرى في أحسن الأحوال.

لأنه أراد الوطن الموحد؛ سيد نفسه؛ مع الحرية والكرامة، وضع نفسه في مرمى كل مطلق نار، وما أكثرهم.

نيران الاستبداد التي اكتوى بنارها؛ وخبرها؛ وعاش مقاومًا لها من جهة؛ ونيران أخرى؛ «ليست صديقة» شعبوية؛ متنفجة؛ تافهة.

من جهة أخرى كان الخيار الأسهل له، وهو «ابن الطائفة الكريمة» وصاحب التاريخ السياسي والنضالي الطويل، أن يتصدر المشهد السوريالي: إما بالمداورة على خيار الحرية والكرامة -أي بالمداورة على كل التاريخ الشخصي على الأقل- أو باللحاق بالغريزة واختيار الصوت الأعلى على علاته.

(41) ناشط حقوقي وسياسي سوري- 2013.

لكنه تذكر مع ابن المقفع أن أعلى الأصوات لا تصدر إلا عن الأشياء الفارغة.

لذلك فقد انحاز إلى الأصالة التي تبحث في الجوهر، انحاز إلى سورية المستقبل، سورية الإنسان.

لم يكن أبو المجد وسطيًا في يوم من الأيام؛ لا في بنائه المنطقي ولا في تصوره للانتفاضة السورية؛ لكنه كان، كما أزعم: جذريًا في الرؤية، عقلانيًا في التحليل، وجديًا في الممارسة. الأمر الذي جعله -من وجهة نظر أصحاب الأصوات العالية- عرضةً لكل صنوف الاتهام التي تصل في كثير من الحالات حدود الابتذال والسفاهة. لكن هذا الأمر لم يثنِه عن ضرورة إحكام العقل والتصرف بحكمة من يريد المحافظة على وطن بعيدًا عن الأوهام والأكاذيب.

لم يكن أبو المجد قديسًا؛ لكن نظرته المتألمة والمتأملة بعد مهاجمته بالبيض في القاهرة من قبل عتاة المعارضة كانت تحذر من أن الأفق الذي يرسمه الاستبداد؛ بمعية هؤلاء العتاة لن يقودنا إلا إلى كارثة؛ في أحسن الأحوال إلى استبداد مكان استبداد.

كان يدرك أن الساكتين عن «غزوة البيض» قد شرعنوا «موضوعيًا» كل الغزوات التي طالت أهداف الانتفاضة في الحرية والكرامة.

إن تغييب عبد العزيز الخيّر، قبل اختطافه وبعده، ومن قبل الأطراف جميعها باختلاف الدرجات، هو محاولة لقطع الطريق أمام حق الإنسان في التوق والحلم والحرية والكرامة. حقه في الذود عن اعتقاده وقناعاته حتى آخر صلب هو إيغال في الجريمة والنذالة حتى أبعد مدى.

إنه في غيابه، يمثل إدانة كبرى لضيق الأفق والهمجية والتفاهة التي تدعي احتكار الحقيقة في كل زمان ومكان.

أبا المجد، أدّعي أنك في غيابك، وفي خفوت صوتك، أكثر حضورًا وعلو كعب من كثيرين.

الحرية تليق بالشعب السوري، الحرية تليق بك.

الرفيق الحاضر على الرغم من الغياب

أمل نصر[42]

هي خطوات بالذاكرة نحو الوراء، إلى ذلك اللقاء الدافئ الذي كان القلب يُسابق في نبضه الخطوات المتسارعة لملاقاة (أبو المجد)، كان ذلك في نهاية عام 2005 لتهنئته على سلامة خروجه من السجن، بعد اعتقال دام أربعة عشر عامًا، هذا اللقاء كان الأول لي مع رفيق أعرف عنه الكثير تنظيميًا ونضاليًا، لكنّي لم ألتقه بسبب الوضع التنظيمي السري لحزبنا، فالكثير من الرفاق والرفيقات تلاقوا في السجون والمعتقلات وتعرّف بعضهم إلى بعض هناك.

في نهاية عام 2007 نَقَل أبو المجد سكناه إلى دمشق، حينها كانت بداية جديدة لنفث روح العمل التنظيمي المتوقفة عندي منذ سنين طويلة، كان سببها اعتقال أبو المجد في شباط/ فبراير 1992، وتوقف نشاط الحزب التنظيمي في الداخل، عادت وأحيت معها علاقة اجتماعية جميلة، حين أصبح أبو المجد جزءً من أسرتنا الصغيرة، وحين تحول منزلنا إلى ورشة عمل لأوراقه ولقاءاته ببعض السياسيين والناشطين، لصياغة التوافقات التي ممكن الخروج بها لبناء تحالف سياسي لقوى المعارضة الديمقراطية بداخل سورية.

عامان عاصفان في مسيرة حياتي السياسية ضمن حالة استثنائية لسورية مع انطلاق ثورتها، كانا مع عبد العزيز الخيّر في خطوات كثيرة، ذكريات لها وقع متميز في مخيلتي لشخصية جامعة فريدة الحضور في مجلسها وحوارها ونضالها.

دقّت ساعة العمل، وانطلقت صفّارة الثورة، ومن غير عبد العزيز الخيّر أهلٌ لها، وضعت بين يديه مشروع بيان عمّالي بحكم نشاطي في اتحاد نقابات العمال كتبناه باسم مجموعة من العاملين في اتحاد نقابات العمال ممن ألهبتهم روح الثورة، تُعرّي تبعية اتحاد نقابات العمال للسلطة واحتكار حزب البعث لها، في دعوة لإعادة استقلاليتها عن سيطرة وهيمنة السلطة، و تستنهض في العمال والموظفين روحهم الوطنية في الحرية

---

(42) باحثة اقتصادية سورية- 2018.

والكرامة وفي رفض الممارسات القسرية والقمعية لقيادة اتحاد نقابات العمال في استخدام النقابات العمالية والعمال والموظفين أداة قمع لضرب المتظاهرين السلميين. فأبو المجد يملك من الخبرة الكافية لدعم عمل المجموعة وليصوّب البيان، وبالفعل كان على يديه انطلاق هيئة التنسيق العمالية التي كغيرها من الأعمال السلمية لاقت ما لاقته من المخاطر الأمنية. فمنذ التأسيس لم تلاقي هذه الفكرة تأييد ودعم السياسيين لها، لكن إصرارنا ودعم عبد العزيز لفكرتنا كان لهما دور في تبني هيئة التنسيق الوطنية نشر البيانات على مواقع الهيئة التحالفية الإعلامية جميعها، وكنا نتكفّل بتوزيعها على الوحدات النقابية والشركات والمعامل في دمشق، والتي توقف النشاط بها، وتلاشى بعد سنة واحدة في خضم العسكرة التي عمّت مناطق الحراك غالبيتها.

في نهاية حزيران/ يونيو 2012 رافقت عبد العزيز الخير الى القاهرة للمشاركة في المؤتمر الأول للقوى والتحالفات السياسية السورية، وكم كانت كمّ التنقلات وزخم الأفكار التي تُطرح من قبل السياسيين الذين يحملون من ارث التاريخ النضالي في مقاومة استبداد السلطة لهم وزجهم بالسجون لأعوام طويلة متبايناً عن تلك الأفكار والاستشهادات التي كان يطلقها عبد العزيز بروح المسؤولية والخبرة الكبيرة، والتي كانت على النقيض مما كان يُطرح للحل السياسي لسورية آنذاك من قبل عدد من السياسيين المعارضين هناك، وكان هذا الجزءَ المهم حقيقة في فشل المعارضة السورية يومها، بأن تكون على قدر المسؤولية والجدية التي حولت نتائج المؤتمر إلى رؤى مستقبلية مخيبة للآمال.

وما أكد تلك الحقيقة لي مرة أخرى اللقاء الذي دُعيت إليه مع عبدالعزيز الخيّر في 10 تموز/ يوليو 2012 للحديث عن الثورة السورية على مسرح دوار الشمس في بيروت، وبحضور سوري ولبناني، تتالت الأسئلة التي خلت من التخوين لعبد العزيز التي لم تخل من الحدة والهجومية عليه بوصفه مسؤول العلاقات الخارجية في هيئة التنسيق الوطنية، من بعض الشبان والشابات الناشطين والسياسيين حول الطروحات النقيضة لهم التي خرج بها مؤتمر هيئة التنسيق الوطنية، لأنها لم تحاكِ صورة الحل المستعجل الذي كانوا يرسمونه لسورية، صورة كانت تعاكس الحقيقة والواقع الذي حاول الكثير من السياسيين والإعلام «المؤيّد للثورة» غرسها في أذهان الشباب، وكانت بمجملها مغايرة

للأجوبة التي كانوا يريدون سماعها، في تأييد مطامحهم لدعم استجلاب الأجنبي، لطروحات غابت عنها رؤية واقعية لآليات العمل في بلد مثل سورية، ولأن عشقهم للحرية كان أكبر من خبرتهم السياسية بطبيعة هذه الأنظمة الدكتاتورية وقوة تحالفاتها وطريقة العمل لإسقاطها، كان عنفهم اللفظي عليه.

وبسبب الخوف من الحقيقة التي سمعوها منه، كانت تلك الردود الصاعقة في الحوار بالهجوم الذي بدر منهم، وعلى الرغم من ذلك كله لم يخرج عن هدوئه وصبره وديناميكيته المعتادة، بل أجابهم «بأننا سنكون لكم من الداعمين على طول خطكم النضالي» لكن دعونا أولًا نتحاور معًا ديمقراطيًا.

تابعنا تنقلنا لعرض رؤيتنا لسورية المستقبل، مع طيف متنوع من المعارضة والتي جزء منها كان مثقلًا بالارتماء بخيالات وهم التغيير السريع، وجزء آخر كان ممتنعًا عن تحمل المسؤولية الحقيقية للرؤى المنطقية لوقائع الحل السياسي في حواراتهم ومناقشاتهم وسلوكياتهم تحت ادعاءات أخرى عن التطرف والأسلمة والتسلح، كان ذلك في لقاء روما في أواسط شهر تموز/ يوليو 2012، اللقاء الذي وصف به مسؤول جمعية سانت ايجيديو الإيطالية راعية اللقاء آنذاك بأن عبد العزيز الخيّر محرك القوى السياسية السورية ودينامو ثورتها حين تستعصي الآراء والطروحات عن التوافق، ويطلب من عبد العزيز أن يجد المخرج الذي يجمعنا للخروج بتوافق منطقي وكانت بصمته واضحة ببيان روما آنذاك.

أعود وأضغط ذاكرتي وأطارد فيها أوهام المتوجسين من الآثار المتسرعة لقراءات الواقع، إلى أين نحن ذاهبون الآن، وأتذكر جواب عبد العزيز حين سألته ذات السؤال في أواسط صيف 2011، بفرحة تفاؤل انتصارات سلميتنا على قمعهم آنذاك، وبوحشة المتجهم استقبلت جوابه: قد يكون هذا الانتصار فخًا لنا جميعًا بعد صدور مرسوم العفو عن المتشددين الإسلاميين وكان ما طرحه حينها هو صورة الوضع الذي وصلت إليه سورية وثورتها بعد اختفائه بأقل من عام.

من عام إلى عام بقي عبد العزيز ميزان الإرادة الحرة لنشاطنا السياسي، وبوصلتنا الفكرية التي أوليناها انتباها شديدًا لتفاصيل الحياة السياسية التي تُرسم هنا وهناك كي

لا تكون سوريا في مهب الريح بفعل دكتاتورية نظامها القمعي ومرتزقة حربها من كل المتنازعين عليها عنفًا، وما بين تغييبه القسري عنا.

واليوم ست سنوات مضت، تلونت فيها المواقف السياسية أغلبها للمعارضة السورية، بما فيها التي كان شريكًا بتأسيسها، فالكل بات مستجدي الحل، لا فاعلًا بل عاجزًا في الوصول إليه.

رفيقي عبد العزيز: نعم لن تفنى الحياة ولن يَموت الجميع، لكن الإرادة الحرة التي اهتزّت دعائمها في غيابك القسري وحدها من نخاف عليها من الموت.

عبد العزيز الخير كم نفتقدك ونفتقد أمثالك في زمن سقوط الأقنعة وشراء الذمم. كن بخير يا رفيقي.

عبد العزيز الخيّر

محمد صالح[43]

في أوضاع العمل السري كنا نلتقي معًا نحن أعضاء الحزب بأماكن عامة أو بالشارع لنتحدث قليلًا عن أشياء سياسية وتنظيمية وغالبًا تنظيمية لأن السياسي يترك غالبًا لترتيب لقاء في بيت أحد رفاقنا.

كنت طلبت موعدًا من المكتب السياسي للحزب ووصلني أنه سيكون هناك شخص ينتظرك في شارع الحميدية وتعرفون بعضكم، وصلت إلى المكان لأجد الرفيق أبا أحمد الذي اختلفت معه منذ يومين على كثير من الأشياء في لقائنا الأول. تحادثنا لبضع دقائق من دون أن نتفق مع إصرار كل منا أنه على حق. بقيت متوجسًا من اللقاء مع هذا الرفيق في كل موعد ألتقي فيه مع أحد. علمت أن رفيقي هذا من الساحل السوري، ومن عائلة معروفة هناك، وبالتقاطعات عرفت من المقصود بذلك، إنه عبد العزيز الخير رفيقنا الذي سمعت به، ولم ألتقه.

لم أكن مرتاحًا لمواعيد مع عبد العزيز، وطلبت شخصًا آخر في لقاء لاحق، وكان الرد سنرسل لك حصيًا تتفاهم معه.

حدث ما حدث واعتقلنا جميعًا، وانتقلنا إلى صيدنايا والتقينا هناك لنتحدث بصراحة مطلقة وبحرية مطلقة، ولنتعرف إلى بعضنا بوضوح كبير غالبًا ما يكون حقيقيًا.

انقلبت الكثير من التصورات التي كانت بمخيلتنا عن أشخاص التقينا بهم بموعد أو أكثر. كان هناك معيشة دائمة هي على مدار الساعة، لا تعيشها حتى مع أولادك التقيت مع عبد العزيز الخير الآخر المختلف عن عبد الذي كنت ألتقيه بالطريق ضمن موعد الدقائق القليلة.

عبد العزيز الانسان اختلف بالنسبة إلي عن الرفيق، فقد كان هناك عبد الطيب الذي

---

(43) سياسي سوري ومعتقل سابق 2018-.

يعتني بكل الذين حوله، ينبهك إلى كسلك وكرشك الذي يكبر، إنه يعتني بك كأم وأب معًا، كانت تلك الحالة تزعج البعض ويعدها تدخلًا بشيء شخصي خاص جدًا من منطق أبوي فوقي، وكنت مع آخرين نعد ذلك تدخلًا أبويًا عالي الإنسانية كما أسميناه.

استمعت هناك إلى عبد العزيز السياسي وتحاورت معه وكان الأقرب بالنسبة لي بالمفهوم العام لحلمنا السوري وعندما خرجت من السجن صرحت أكثر من مرة أنه الأقرب إلي بالمفهومات. قال لي رفيق لنا (شايف حاله من عيلة كبيرة)، قلت: لم أر ذلك ربما لأنني أعد عائلتي كبيرة أيضًا.

التقيت بعبد العزيز مرارًا بعد خروجه من السجن لاحقًا، وبالكثير من المدن السورية، كان يطمح إلى تشكيل قوة تنظيمية تحالفية من بعض قوى اليسار مع إمكان اللقاء مع الشباب مع جيل تركناهم أطفالًا عندما دخلنا المعتقل وخرجنا بعد أكثر من عقد لنجدهم شبابًا ولهم طموحهم الذي لم ندركه.

اختلفت معه أثناء الحوار بتشكيل تحالف تيم، وقلت أنك تعتمد على قوى عرجاء لا تستطيع حمل نفسها، وأتمنى العمل على إيجاد قوى شبابية صاعدة تستطيع أن تعمل، لا قوى منهكة تتمنى العمل ولكنها ليست قادرة. الحوار الأكبر الذي جرى بيننا وكان في بيتي مع عدد غير قليل من رفاق المعتقل الذين حضروا اللقاء -وكان يحصل لقاءات في بيت أحدنا عندما يكون هناك شخص قادم من مدينة أخرى، واختصارًا للوقت نلتقي ببيت واحد- كان حول الموقف من إعلان دمشق الذي شغل فيه نائبًا للرئيس، وعن إمكان توسع هذا التحالف مع قوى أخرى تهدف إلى التغيير ومع سلبيات الإعلان وإيجابياته، وكان هناك رأي بتشجيع فقرة من خمس كلمات، وهي (التغيير الوطني الديمقراطي السلمي التدرجي) وهل لدينا المقدرة على تقوية هذا التيار ضمن الإعلان أم أن هناك سيطرة من قوى أخرى داخل الإعلان للتفرد بالقرار تم اعتقال البعض من الإعلان ليترك اللاذقية ويقيم بدمشق، حيث كان هناك مذكرة توقيف من فرع أمن الدولة باللاذقية. انتهى فعليًا التحالف ضمن الإعلان، لتستمر جذور الخلاف إلى مرحلة لاحقة أدت إلى تشكيل هيئة التنسيق والمجلس الوطني. بعد العام 2011 كان هناك أشياء مختلفة اقتربت منه أكثر، وكنت أراه إنسانًا أكثر ومحبًا لسورية أكثر، وحلمه العربي بدأ يتوهج في داخله، كان مفهومه لما يحصل بسورية (كما رأيته أنا)، ومن اللحظات الأولى، أن المطلوب

الآن هو تدمير سورية وعلى قوى الثورة التصدي لذلك. وإذا أردنا المحافظة على سورية علينا المحافظة على سلمية الثورة وهنا تكمن القوة وعلينا أن نبتكر حالة خاصة بنا للتغيير.

حمل السلاح يعني بالنهاية وصول الجهاديين إلى سورية وتدميرها، ولا نعرف إلى أين ستصل سورية بنهاية المطاف، ولتكن البندقية لمواجهة العدوان الخارجي فقط.

انتهى به المطاف إلى تشكيل هيئة التنسيق مع مجموعة من القوى السياسية السورية. بعض هذه القوى هي تحالفات آنية لهدف محدد؛ الآن لا تحالف معها بعد إنجاز المهمة. وهناك قوى قد يكون الاستمرار معها ممكن. هذا كان نتيجة لحوار طويل في أثناء التحضير لمؤتمر الهيئة، وفي أثناء مؤتمر الهيئة بحلبون تحدثت معه عن طرد الإعلام السوري، وأن ذلك عمل مناقض لطرحنا عن حرية الاعلام وضرورة وجوده. قال لي حرفيًا: يعني كما استقبلوه الشباب بالهتاف الإعلام السوري كاذب، ولكن يجب قبوله كما نطلب من النظام قبول الإعلام الآخر.

كان يشدد على علاقة مع بعض الجيش الحر على الرغم من عدم تأييده للعسكرة، ويردد ربما نستطيع وقف الانجرار إلى الدم من خلال هذه العلاقة.

بالحديث عن النظام لم يكن لديه ثقة فيه مطلقة، وكان يكرر أن لدى النظام رغبة شديدة بنقل الاحتجاجات إلى ساحته العسكرية، فهناك ملعبه وهناك يستطيع أن يبقى بالمكان الذي يجيده.

بالسلم والحوار لا مكان للنظام، وسيشعر أنه غريب عن السلام.

بالمحصلة عبد العزيز من رجال السياسة التي تعجبني، كلما اقتربت منهم، وقد لا نفهمهم من بعيد.

لك الحرية وأمل اللقاء.

الصديق والعزيز عبد العزيز الخير

زياد قباني[44]

تعرفت إلى الصديق والرفيق عبد العزيز في أواخر عام 1977، منذ أكثر من أربعين عامًا، وذلك في إثر خروجي من السجن بعد قضاء عام ونصف من التوقيف العرفي بتهمة الانتماء إلى تنظيم ماركسي سري لمجموعة شباب يساريين من أوساط يسار البعث وأنصار حركة 23 شباط/ فبراير 1966 التي استمرت في السلطة بزعامة الأتاسي وزعين وصلاح جديد وماخوس إلى جانب حافظ الأسد، الذي سار مع صلاح جديد منذ انقلاب 8 آذار/ مارس عام 1963.

وكنت، بعد تجربة السجن والتعرف شخصيًا إلى رفاق التنظيم السري وأنماط فهمهم ومستوى وعيهم، قد قررت الانسحاب نهائيًا من العمل الحزبي والسياسي ومغادرة البلاد مهاجرًا إلى أوروبا، وتحديدًا ألمانيا التي كنت قد زرتها عام 1972. ولكن لقائي بالطبيب الشاب عبد العزيز الخير ومجموعة من أصدقائه الذين تابعوا العمل السياسي المنظم على هدى ما بدأت به مع مجموعتي قبل عدة سنوات جعلني أمام معضلة أخلاقية معقدة؛ فمن الجهة الأولى كنت قد أدركت أن هناك قوى كبيرة تتلاعب بمصير سورية وإنني لست سوى سمكة صغيرة لا تستطيع التأثير في مجرى الأحداث، وأن مصيري لن يكون أفضل من مصير أي سمكة صغيرة تسبح في المحيط إلى جانب السمك الكبير، ومن جهة أخرى كان صدق نظرات وتفاؤل وابتسامة وحماسة عبد العزيز تجعلني أخجل من التفكير بخلاصي الفردي فقط، وبعد لقاءات عدة استطاع الرفيق عبد العزيز ورفاقه في جامعة دمشق إقناعي باستمرار العمل السري من أجل الظفر بالحريات الديمقراطية ودحر دكتاتورية حافظ الأسد. وفي الوقت نفسه التقيت صدفة أواخر عام 1977 في أحد دور السينما بالصديق القديم من رابطة العمل الشيوعي فاتح جاموس الذي كان ملاحقًا من الأمن العسكري ومتخفيًا، وكان مع زوجته ملكة التي تتمتع باحترامي ومحبتي الخاصة، حيث قاما بمتابعتي بعد الخروج من السينما إلى أن وجدا

(44) أكاديمي سوري - 2018.

الفرصة المناسبة لبدء الحديث معي. وكانت علاقتي السياسية بفاتح قوية وتمتد لسنوات عدة من الحوار. وهكذا قررت متابعة العمل والعزوف عن السفر إلى خارج سورية. وكنت في حينه نشيطًا في جامعة دمشق وعلى صلة بمجموعة من الأصدقاء اليساريين من مختلف الخلفيات التنظيمية. وتوطدت أواصر الصداقة الشخصية والسياسية بالرفيق عبد العزيز من خلال تعرفي وصداقتي القوية مع أخته الكبرى المهندسة يسرى التي كانت تدرس الدكتوراه في موسكو، والتي كنت قد التقيتها سابقًا مع صديقي القديم المهندس شوكت الخير الذي تعرفت إليه منذ عام 1969 والذي سجن معي عام 1976 شهر آذار/ مارس.

وهكذا اجتمعت العوامل الشخصية والسياسية التي وفرت لنا تربة خصبة لبناء علاقة سياسية وشخصية قوية مع الرفيق عبد العزيز الخير منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي.

كان عبد العزيز يتمتع بقدرة عالية على الاستماع للآخر بدقة وعلى تخزين المعلومات في تلافيف دماغه بطريقه تجعله يستعيد المعلومات في اللحظة المناسبة وأفضل مما يفعل الكمبيوتر اليَوْمَ. وفي الوقت نفسه كان عبد العزيز قادرًا على إشعار محدثيه بقدراته العالية واحترامه العميق للآخر مع المحافظة على التركيز على النقاط الأكثر أهمية ومركزية للعمل الوطني من أجل حرية الشعب السوري.

إن شجاعة عبد العزيز وصموده وبساطته وذاكرته القوية وعلومه ومعارفه، إضافة إلى خلفيته العائلية العريقة والمعروفة بحيازتها لاسم كبير ومحترم في أوساط مدينة القرداحة التي ينتمي إليها الرئيس الأسد جعلت من عبد العزيز شخصية وطنية عامة قادرة على أن تكون عامل مشترك بين القوى الوطنية السورية جميعها بمختلف مكوناتها الطائفية والدينية والقومية والسياسية والاجتماعية. وهو الأمر الذي يجعل من عبد العزيز منافسًا خطرًا لسلطة بشار الأسد، وهو الأمر الذي باعتقادي، يقف خلف خطفه من قبل المخابرات الجوية، وتغييبه عن الحياة السياسية في سورية منذ عام 2012.

هذا الكتاب

هذا الكتاب إضاءة خجولة إذا ما قورنت بتاريخ حافل بالعمل والتفاني والنضال، لشخصية رهنت حياتها وقواها كلها للدفاع عن الإنسانية المهدورة في وطن اغتصبت فيه الدكتاتوريات المتعاقبة حلم مواطنيه في الحرية والعدالة الاجتماعية، هو إضاءة على شخصية وطنية مناضلة تحمل من الإرث النضالي والإنساني كثيرًا، وتحمل من المعرفة كثيرًا، وتحمل من الخبرة ما كان يؤهلها أن تكون مرجعًا في أعقد المسائل السياسية التي كانت وراء اعتقالها من قبل النظام السوري في أيلول/ سبتمبر 2012.

عبد العزيز الخيّر شخصية تركت أثرها بقوّة، على الرغم من الاعتقال الطويل ومن بعده التغييب القسري (الاختطاف- الاعتقال) عن الساحة السياسية السورية، في مرحلتين دقيقتين ومفصليتين من الحياة السياسية في سورية التي كان عبد العزيز الخيّر بينهما يقبع في ظلمات السجون السورية؛ مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، ومرحلة المخاض السوري الذي بدأ في عام 2007 وتبلور في الربيع السوري 2011، ولا أغالي إذا قلت إن مسمّى (الضمير الوطني) يليق بهذه الشخصيّة الوطنية أن توصف به.

عدنان الدبس

من مواليد دمشق 1967

مجاز في الفيزياء- جامعة دمشق

دبلوم في إدارة أعمال من جامعة IUI بأمستردام- هولندا

مقيم في سويسرا منذ 2014



السعر: 10 دولارات

ISBN 978-605-226-093-7



